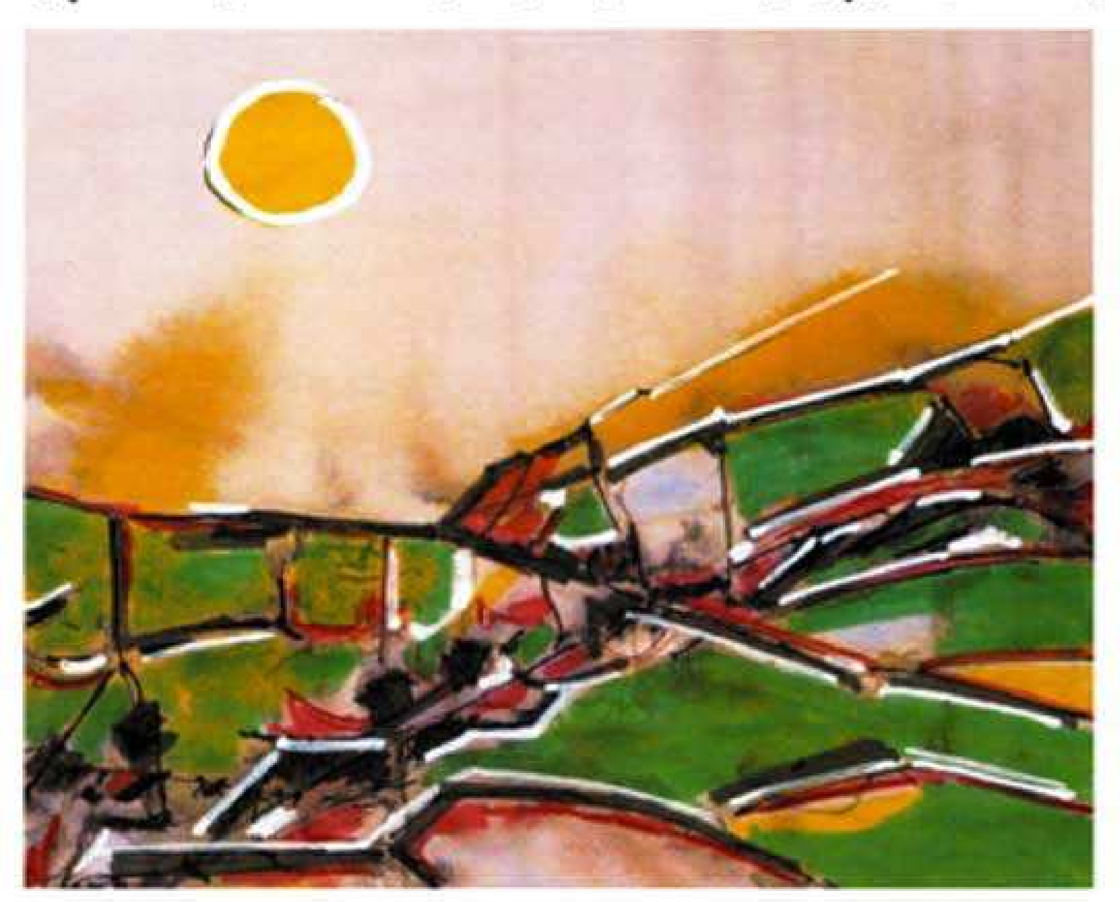
رياض صوما

فرص التغيير

بعد فشل الليبرالية المتطرفة وسقوط الأحادية القطبية





الفارابي

رياض صوما

فرص التغيير

بعد فشل الليبرالية المتطرفة وسقوط الأحادية القطبية

دار الفارابي

الكتاب: فرص التغيير بعد فشل الليبرالية المتطرفة
وسقوط الأحادية القطبية
المؤلف: رياض صوما
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 - الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2009
ISBN: 978-9953-71-448-6

اهداء

- إلى عائلتي، التي غمرتني وتغمرني بمحبتها وتسامحها، بما يفوق ما أستحق.
- والى رفاقي وأصدقائي، الذين يعطون معنى أغنى وأجمل لحياتي.
- وإلى جميع المناضلين من أجل التحرّر والعدالة والديموقراطية.

رياض صوما

مقدمة

كشفت الأزمة المالية الخطيرة التي انفجرت في صيف عام 2008 في الولايات المتحدة والعالم، زيف الأوهام التي أشاعتها آلة الدعاية الغربية طيلة عقدين من الزمن، حول القدرات غير المحدودة للأسواق الحرة، والأفضليات الحاسمة لليبيرالية المتطرفة. وفي ذات الوقت، وضعت تلك الأزمة نقطة النهاية، لحقبة الهيمنة الأميركية شبه المطلقة على المسرح السياسي الدولي، التي تلت تفكك حلف وراسو وانهيار الاتحاد السوفياتي. كما وجهت ضربة قاضية لمجمل الاستراتيجية التي اعتمدتها ادارة جورج دبليو بوش والحزب الجمهوري منذ مطلع القرن الحالي. وهي ستترك دون شك، الكثير من الانعكاسات السلبية على مجمل النفوذ الغربي والأطلسي في العالم، خلال المرحلة القادمة. بل أكثر من ذلك، لقد أثارت شكوكاً جدية حول قدرة البنية الدولية الراهنة، على الاستمرار دون تعديل جذري. وقد دفعت كثيرين، انطلاقاً من عمقها وطابعها البنيوي، إلى طرح الضرورة التاريخية المتزايدة إلحاحاً، لتجاوز مجمل النظام الرأسمالي العالمي القائم. ولا ينتمي كل هؤلاء إلى المعسكر المعادي للرأسمالية، بل يمثل بعضهم أوساطاً قيادية في النظام الرأسمالي القائم، كالرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي، على سبيل المثال، الذي دعا غداة

انفجارها، إلى تغيير حقيقي، في بنية الرأسمالية المعاصرة. واللافت أن الأزمة المشار اليها قد أثارت كل هذه التداعيات، على الرغم من أنها لم تنبعث بصورة مفاجئة، كما حصل بالنسبة لأزمة الانهيار السوفياتي مثلاً. فقد سبق لعدد من الخبراء الاقتصاديين والمفكرين الاستراتيجيين أن حذروا من وقوعها، ومن بينهم جوزيف ستيغلتز أحد أقدر خبراء البنك الدولي. والمستغرب فعلاً، أن ادارة جورج دبليو بوش ومستشاريها ومراكز أبحاثها لم تلق بالاً لتلك التحذيرات، ولم تتخذ أي اجراءات احترازية للحد من أضرارها والتخفيف من وطأتها، وذلك بفعل عماها الأيديولوجي وعنادها السياسي، وعمق ارتباطها بالقوى المستفيدة من انفلات النهج الليبيرالي المتطرف. وقد زاد من الآثار السلبية للانهيار المالي الذي جرى، على الموقع الدولي للولايات المتحدة، كونه توج سلسلة من النكسات التي كانت قد أصابت ادارة جورج دبليو بوش، على المستويات العسكرية والسياسية والأخلاقية، على امتداد فترة سلطتها، وخاصة منذ غزو أفغانستان والعراق، مما أدى إلى افتتاح حقبة جديدة من تاريخ الولايات المتحدة والعالم، لن تقل أهمية تحولاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية والثقافية، عن تلك التي أطلقها الانهيار السوفياتي، في مطلع تسعينيات القرن الماضي. ومن التداعيات الأولى لهذه الأزمة الاستثنائية، التي لم يعرف الأميركيون والعالم لها مثيلاً منذ عام 1929، حسب تعبير وزير الخزانة الاميركي، ليس فقط مضاعفة الصعوبات الأميركية في قيادة النظام الدولي، بل مفاقمة الاضطرابات المتزايدة التي تواجهها العولمة الرأسمالية

المعاصرة، مما يؤكد أكثر فأكثر، صحة الاستنتاجات الماركسية الخاصة بطبيعة النظام الرأسمالي، وعجزه البنيوي عن التغلب على تناقضاته الجوهرية، أو التخلص من أزماته الدورية. هذه الحقيقة العلمية التي كان قد شابها بعض التشكك، خلال العقدين الماضيين اللذين سبقا الانهيار المالي الأخير. وقد شاع ذلك التشكك، بفعل الازدهار المؤقت و"التورم المرضي" الذي عرفه الاقتصاد الأميركي خلال تلك الحقبة من جهة، وانهيار الاشتراكية المتحققة الذي تزامن معه، من جهة أخرى. ولكن الانكشاف الراهن لهشاشة "الاستثناء" الأميركي، وبداية تشقق البناء الامبراطوري الذي شيدته الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، أعاد الأمور إلى نصابها على صعيد التنافس التاريخي بين الرأسمالية والاشتراكية، وأطلق دورة جديدة من الصراع الاجتماعي والأيديولوجي والسياسي الشامل، كما أعاد مهمة تغيير العالم إلى جدول أعمال التاريخ. وهذا كله، سيحفز ديناميات اقتصادية وسياسية واستراتيجية غير مسبوقة، ستحدد صورة العالم خلال العقود القادمة. وقد بدأت تظهر منذ الآن، بوادر عودة التوازن إلى الواقع الدولي، الذي كان طوال العقدين السابقين مجرد طموح مشروع، لا أكثر. وسيفسح ذلك في المجال، للحد من الأضرار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تسبب بها انفلات الليبيرالية - المتطرفة طيلة المرحلة التي تلت الانهيار السوفياتي. هذا الانفلات الذي أدخل العالم في سلسلة من التوترات والصراعات والحروب الأمنية والعسكرية أزهقت أرواح مئات الألوف، وأدى إلى تهميش وافقار ملايين الكادحين

والمنتجين على امتداد الكرة الأرضية. وقد بات لجم تلك السياسات الليبيرالية المتطرفة الآن ممكناً على الصعيد العملي، بعد أن كان ضرورياً على المستوى النظري فحسب. بل أكثر من ذلك، بات ايقافها ممراً إجبارياً من أجل وضع حد للتوترات والمواجهات المتناسلة، ومن أجل ضمان استقرار النظام الرأسمالي ذاته، ووقف انزلاقه باتجاه الفوضى الشاملة. فالصراعات والحروب التي استعرت، خاصة على مستوى منطقتنا العربية والإسلامية، تحت شعار "الحرب المفتوحة على الإرهاب"، لم تكن بعيدة عن هيمنة الأفكار الليبيرالية المتطرفة. لذا صار من واجب العالم، التطلع إلى تجاوز هذه الأفكار شبه الفاشية، للخروج من دوامة العنف المفتوحة. فقد جعلت العالم أكثر اضطراباً وركوداً وتسلطاً، وأقل ديموقراطية وعدالة. وما يؤكد أن ذلك بات ممكناً، ما أظهرته نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة التي عاقبت تلك القيادات، وأعادت الحزب الديموقراطي إلى السلطة، ونقاشات (قمة الدول العشرين) في واشنطن، ومقترحات القمة الأوروبية، وقرارات قمة شرق آسيا التي جرت كلها خلال خريف 2008، وشارك فيها قادة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وكذلك تصريحات بعض القادة الأوروبيين ومنهم الرئيس الروسي ميدفيديف والرئيس الفرنسي ساركوزي، والآراء المعلنة للعديد من قادة العالم ومفكريه الرسميين وغير الرسميين، اضافة إلى حركات الاحتجاج الشعبية التي تتصاعد في مختلف أنحاء العالم. كل ذلك يؤكد بشكل واضح، الرغبة بتغيير النهج الذي سارت عليه الولايات المتحدة

والعالم منذ تسعينيات القرن الماضي. فالصراعات والصدامات التي شهدها العالم منذ تسعينيات القرن العشرين لم تكن كلها من مخلفات الحرب الباردة، بين الشرق السوفياتي والغرب الأطلسي. ولم تكن أيضاً، بقايا "ما قبل نهاية التاريخ"، ومخاض انتصار الديموقراطية الغربية، كما توهم فوكوياما. وليست كذلك، الصدامات الأولى لحروب الحضارات، كما تخيل صمويل هنتنغتون. لقد كانت التعبير العنيف عن حقائق القوة الاميركية من جهة، والترجمة المحزنة لمفاهيم وطروحات مفكري الليبيرالية المتطرفة من جهة أخرى. وبصورة أكثر مباشرة، كانت الحصيلة العملية للاستراتيجية التي اختارها قادة الولايات المتحدة ومحافظوها الجدد وحلفاؤهم، لتثبيت الهيمنة الامبراطورية على العالم، وفرض نموذج رأسمالي متوحش عليه، وفق أسوأ المفاهيم والتقاليد الأنغلوساكسونية. ولكن اعتماد تلك الاستراتيجية بالذات، كان دليلاً على اقتراب نهاية العصر الأميركي، وبروز أولى ملامح أفوله، كما سبق وتوقع المفكر والكاتب الفرنسي امانويال تود في كتابه (ما بعد الامبراطوية) الصادر في نهاية تسعينيات القرن الماضي، حيث رأى تود أن تخلي نخب الامبراطورية الأميركية عن "قوتها الناعمة" لصالح قوتها الخشنة، ليس دليل تفاؤل باستمرار الصعود، بل دليل خوف من تراجع وشيك. ولكن أياً تكن أسباب هذا التحول الأميركي نحو المزيد من العنف الداخلي والخارجي، فقد ساهم في اطلاق تبدلات اقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية وثقافية متواصلة على النطاق العالمي، طرحت ولا تزال على القادة والمفكرين والمحللين،

الكثير من الأسئلة والتحديات التي لم تلق بعد اجابات حاسمة. ولكن على الرغم من التباينات الكبيرة في وجهات نظرهم، فان المفكرين والسياسيين، يبدون مجمعين على عمق هذه التغيرات والتحولات التي كانت قد انطلقت قبل نهايات القرن السابق، وزاد من سرعتها النهج الذي اعتمدته ادارة جورج دبليو بوش، مما دعا الكثيرين لاعتبارها بمثابة زلزال عالمي جيوستراتيجي واقتصادي- اجتماعي وثقافي كبير، غير العالم وسيغيره أكثر مستقبلاً. فخلال الفترة المذكورة، تفككت دول ومحاور، وتشكلت دول ومحاور أخرى. سقطت نظم وقامت نظم بديلة. انتهت نزاعات وحروب، وتفجرت نزاعات وحروب أخرى أشد. دمرت قوى سياسية واجتماعية، ونهضت قوى بديلة مغايرة. اهتزت مفاهيم وأيديولوجيات، وازدهرت أيديولوجيات وطروحات مختلفة. والآن مع انفجار الأزمة المالية والاقتصادية واستمرارها، وتفاقم الارتباك الاستراتيجي للتحالف الأميركي- الأطلسي وأتباعه في العالم، وتزايد انكشاف الجانب الطفيلي والعنفي للرأسمالية العالمية، ينتظر مليارات من البشر، تجاوز هذه الحقبة المضطربة بأسرع ما يكون، باتجاه بناء عالم متآخ ومسالم ومزدهر وديموقراطي وعادل. وهو أمل أحبط مراراً عبر التاريخ، ولم يكن السقوط المدوي للتجربة الاشتراكية المتحققة، سوى أحد فصوله المتكررة. ويعزز مشروعية هذا التطلع، الوضع المتفاقم "لقريتنا العالمية"، وهو الاسم الذي أطلقه بعضهم على كرتنا الأرضية ترحيباً بزمن العولمة. ولكن التيارات اليمينية والليبيرالية المتطرفة، على الرغم من نكستها الراهنة، ما زالت قادرة على احباط هذا التطلع، فانتضاح

مسؤوليتها عن تفاقم المشاكل والمصاعب، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والأمنية التي يعانيها العالم، والتبدد التام لموجة التفاؤل المبالغ فيه الذي روجت له بعد نهاية الحرب الباردة، ليس كافياً بحد ذاته، لشل قدرتها على لجم مسار الخروج من أسر الماضي. فهي ما زالت تحتفظ بالكثير من عناصر القوة، إلى جانب استغلالها لضعف أخصامها وتشتتهم، مع أن الشروط الموضوعية للتغيير تنضج تدريجياً، الا أنها تحتاج إلى انضاج عوامله الذاتية. ولن تكون النتيجة العملية لتأخره، سوى مضاعفة الثمن الذي ستدفعه كل المجتمعات البشرية، المتقدمة والنامية والمتخلفة، دون استثناء. فاشكالية التناقض المتزايد، بين مستوى الانجازات العلمية والتقنية، ووتيرة التوسع والتعمق في معارفنا بأسرار الكون والطبيعة والحياة، وتوسع القدرات الانتاجية والثروات المتاحة من جهة، واستمرار الفقر والمرض والجوع والعنف والتخلف والتدهور البيئي على النطاق العالمي، من جهة أخرى، يصعب احتمالها أكثر فأكثر، ولا يمكن تفسيرها وفهمها الا على ضوء طبيعة المصالح والقوى الممسكة بالقرار العالمي حتى الآن. ويبدو مثيراً للغضب بشكل متزايد، اصرار قادة العالم المعاصر الحقيقيين، أي أصحاب الشركات الرأسمالية العابرة للقارات، والقوى السياسية والأيديولوجية المرتبطة بهم والمدافعة عنهم، على تعطيل الامكانات المتاحة لمعالجة مشاكل التطور البشري، بسبب مآربهم الأنانية، المتعارضة أكثر فأكثر مع ضرورات هذا التطور. كما يبدو محبطاً استمرار العجز عن لجم انفلات هذه القوى ومنعها من الاستمرار في استخدام مختلف

الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لفرض مصالحها الضيقة ورؤيتها الرجعية على العالم. ولكن الواقع يبقى هو الواقع، مهما بدا متناقضاً ولاعقلانياً. فقد نجحت القوى المهيمنة على المسرح الدولي حتى الآن، في عرقلة مختلف مشاريع بناء عولمة بديلة أكثر إنسانية، بما في ذلك تلك التي طرحتها قوى من داخل النظام السائد. وهذا يفسر لماذا لم يؤد انتقال العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية الأميركية، إلى خفض التوترات العسكرية والسياسية والاجتماعية، بل أدى إلى نقيضها. حيث حصل عكس ما توقعه بعضهم، أو بشرَّ به بعضهم الآخر، غداة نهاية الحرب الباردة. فقد توسعت وازدادت المعضلات الاقتصادية والديموغرافية والبيئية والأمنية التي يواجهها العالم بدل أن تنحسر، اذ اتخذت بنية الرأسمالية المعاصرة، في سياق سيرورة العولمة الموضوعية، طابعاً أكثر استقطابية وطفيلية. فازدادت باطراد هيمنة الشركات الرأسمالية العملاقة على كل جوانب حياة المجتمعات والدول، التي خسرت قدرتها على التحكم بمصيرها. كما ازدادت حدة التمايزات والفروقات الاجتماعية، داخل المجتمعات النامية والمتطورة على السواء. وساهم في تفاقم هذا المنحى عوامل عديدة، من أهمها: طبيعة الطور الذي دخلته الرأسمالية المعولمة ودرجة نضج تناقضاتها، وطبيعة التوازنات الدولية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة، اضافة لصفات النظام الأميركي المسيطر وسماته التاريخية المميزة، إلى جانب أثر التراجع النسبي، لدور القوى الاجتماعية والنقابية والسياسية التقدمية والديموقراطية، التي كانت تلجم قوى الرأسمال العالمي والقوة الأميركية. ولم يكن

صعود قوى اليمين الليبيرالي المتطرف في الغرب، أولاً بقيادة تاتشر وريغن، ثم بقيادة المحافظين الجدد، معزولاً عن كل هذه العوامل. وقد أدى اتساع نفوذها، وهيمنة مفاهيمها الرجعية وشبه العنصرية على المسرح السياسي الغربي، وانتصار استراتيجيتها العدوانية، إلى خسارة البشرية لفرصة الاستفادة من انتهاء الحرب الباردة، من أجل شق طريق جديد لتطورها، اكثر توازناً وعقلانية وعدالة. ففي مناخ ذلك الصعود وفي ظل ضغوطه السياسية والأيديولوجية والمادية، جرى تحول الولايات المتحدة من سياسة الانفراج الدولي، إلى استئناف المنافسة التقنية والاقتصادية والمالية الصريحة، مع المراكز المتطورة اقتصادياً في أوروبا وشرق آسيا، والى اعتماد نهج الضغوط والاملاءات السياسية والتدخلات العسكرية والأمنية، في باقي أنحاء العالم، مما حتم تلك الخسارة، حيث كان من المستحيل استمرار مناخ الانفراج، بينما تتابع الولايات المتحدة تعزيز انتشارها الأمني والعسكري في كل أرجاء الكرة الأرضية، وتقدم على عمليات عسكرية متتالية، وتشن الحروب المتنقلة. لقد كان من الصعب الجمع بين رغبة العالم في تجاوز ذهنية الحرب الباردة، وبين سعي القيادة الأميركية إلى تشديد قبضتها على أتباعها والى إرهاب أخصامها، والى محاولة فرض سلطتها العالمية بالقوة العارية. وهو النهج السياسي، الذي أستأهل عن حق تسمية العولمة المتعسكرة. علما بأنه ليس مستجداً بشكل كلي، بل هو استمرار لنهج التوسع الاقتصادي والعسكري الذي بدأته الولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وعززته خلال الحرب الباردة بحجة حماية " العالم الحر "

من الخطرين السوفياتي والشيوعي، ثم استكملته بتطويق استراتيجي كامل لأوراسيا، خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ومع ازدياد الأهمية الاستراتيجية لآسيا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، ولوسطها على الأخص، بادرت إلى تزخيمه، عبر تنشيط سياسية التطويق والاختراق المعتمدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد برر استراتيجيو ادارة جورج دبليو بوش ذلك التزخيم بالوقائع التالية: التوزع الجديد للقوى الاقليمية والعالمية الصاعدة، وخارطة انتشار العدو الذي تم اختياره ليأخذ دور العدو السوفياتي السابق، أي الإسلام الجهادي، وقد دعاه جورج بوش في بعض خطبه "الإسلام الفاشي"، اضافة لخارطة انتشار مصادر الطاقة وطرق امدادها، دون نسيان الحاجات الأمنية للكيان الصهيوني الحليف. لذا كان لا بد والحال هذه، أن تنال المنطقة العربية والإسلامية، أو ما أسماه الأميركيون " الشرق الأوسط الكبير"، الحصة الأكبر من تداعيات التوجه الأميركي والأطلسي المشار إليه، خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، في ظل عنواني (الحرب على الإرهاب ونشر الديموقراطية). فدخلت، والأصح أدخلت، منطقتنا في مرحلة تاريخية جديدة نوعياً، قد تكون من أصعب مراحل تاريخها المعقد والمضطرب والدامي. فإلى جانب أزماتها الموروثة، من تخلف شامل، اقتصادي واجتماعي، وتفكك سياسي، وركود علمي وتقني وثقافي، وسيطرة أنظمة سياسية، أوتوقراطية من مخلفات القرون الوسطى، وعسكرية من مخلفات الحرب الباردة، واستهدافها المتواصل بالعدوانية الاسرائيلية المدعومة من الغرب،

باتت تحت الاحتلال الأميركي - الأطلسي - الاسرائيلي العسكري المباشر، مما أعادها إلى الواقع الاستعماري السابق الذي اعتقدت أنها فد تخلصت منه. ولا تخفي القيادات الأطلسية هدفها بادامة تمركزها العسكري في أرضنا، إلى عقود مقبلة. والأرجح أنها لن تتراجع عن قرارها الاستراتيجي هذا، على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تواجهها. فالمناورات السياسية والدعائية الهادفة إلى تمويه هذا القرار الضمني، و"الاتفاقات الأمنية" التي وقعتها مع بعض حكومات المنطقة المتعاونة، بحجة التمهيد للانسحاب، ليست سوى ذر الرماد في العيون. فهي تتناقض كلياً مع واقع زيادة عدد القوات الأطلسية في المنطقة وخاصة في أفغانستان، إضافة لبدء تراجع الرئيس الأميركي الجديد أوباما عن وعوده بالانسحاب العسكري السريع، تاركاً أمر التوقيت إلى القيادات العسكرية. فالخطة الحقيقية التي تنفّذ على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والديبلوماسية والاعلامية، تتمثل بارغام المنطقة على الاعتياد على واقع الاحتلال الأطلسي والتعايش مع فقدان حريتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، أي الرضوخ لعبوديتها المتجددة، في ظل أنظمة مستبدة وتابعة، بعد انكشاف خدعة نشر الديموقراطية. ولكن الاهتزاز المتزايد للمشروع الامبراطوري الأميركي وتعبه، وقد ساهمت فيهما المقاومات الوطنية والإسلامية والديموقراطية في المنطقة، يجعل افشال ذلك أمراً ممكناً في المدى المنظور. قد يبالغ بعضهم في تقديره لسرعة الحاق الهزيمة بالمشروع الاستعماري الأميركي - الأطلسي، وقد يبالغ بعضهم الآخر، في

تجاهل عمق التبدلات الجارية، وثبات وجهتها. ولكن القراءة الموضوعية للوقائع، تدفع إلى النأي عن الرأيين المتطرفين. فالتراجع الأميركي والغربي على الصعيدين العالمي والاقليمي، تراجع حقيقي ولكنه بطيء ونسبي. لذا فالمواجهة مع الاحتلال الأطلسي للمنطقة، ستأخذ وقتها. والتحالف الغربي يدرك خطورة انسحابه السريع من المنطقة، ولكنه يقدر أكلاف استمرار احتلالها، خاصة اذا تفاقمت أزمته الاقتصادية، وتصاعدت المقاومة التي يواجهها. وهذا ما يتوجب على القوى الاستقلالية الحية في المنطقة، وفي مقدمتها قوى اليسار، وضعه دوماً نصب أعينها. فادراك هذه الحقيقة الاستراتيجية، بل التاريخية، هو أساس استراتيجية الثبات على خيار المقاومة. وهذه القوى مدعوة دون استثناء، لاجراء تحليل شامل للتحولات التي تجري على صعيد الواقع الدولي والاقليمي، ورصد الفرص الجديدة التي تلوح في الأفق. على أن يتم هذا بموازاة تقييمها لتجاربها السابقة، بجرأة وموضوعية وشفافية. وذلك من أجل تعميق رؤيتها النظرية، وتدقيق استراتيجيتها، وعصرنة خطابها السياسي والاجتماعي، وتطوير أشكال نضالها، وارساء علاقاتها التحالفية، على أسس أقل فئوية وأكثر ديمقراطية، لأنه السبيل شبه الوحيد، لضمان نجاحها في الاستفادة من الفرص المتاحة، وايجاد الشروط الأنسب لمواصلة المواجهة مع قوى الاحتلال وحلفائه المحليين من جهة، وبناء عوامل القوة والتكامل والوحدة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب المنطقة من جهة أخرى. والقراءة الواردة في هذا العمل، تحاول القاء نظرة سريعة على الخلفيات التاريخية،

الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والاستراتيجية، للتطورات الراهنة، وتحاول استشراف المرحلة القادمة، ضمن حدود الممكن. ولعلنا لا نجانب الحقيقة في اعتقادنا، أنه بمقدار ما ساهمت صدمة انهيار الاتحاد السوفياتي، في أزمة اليسار العالمي والعربي، وانحسار وزنه الجماهيري، وتراجع دوره النضالي، فان التطورات والتحولات العالمية والاقليمية الراهنة والمتوقعة، تفعل العكس. انها توجد فرصاً حقيقية لاستعادة دور متجدد وفاعل لليسار العربي، تفتقده المواجهة الحالية بنسبة كبيرة. مع الاشارة إلى أن انقضاء فترة كافية من الزمن، على انهيار المعسكر الاشتراكي، بات يسمح بقدر أكبر من الموضوعية، في النظر إلى أسبابه ومقدماته وتداعياته. وقد التبست إلى حد كبير، في خضم ردود الفعل المباشرة والمتسرعة أحياناً، التي انزلق اليها محللون ومفكرون، بعضهم يساريون سابقون، غداة ذلك السقوط. وقد بلغ قسم من هؤلاء، حد نعي مفاهيم وقيم التحرر الوطني والاشتراكية، والتهليل لليبيرالية الجديدة، والاستعمار الجديد، وتحول عن قصد أو عن غير قصد، إلى طرف في الحرب الأيديولوجية التي شنتها آلة الدعاية الأميركية والغربية لفرض أحادية سيطرتها على المشهد الفكري والثقافي العالمي. وساهمت تلك الآراء المتسرعة والملتبسة، بشكل مباشر وغير مباشر، في تفاقم أزمة اليسار العربي وتراجع دوره. ولكن الصراع بين امبراطورية رأس المال وبين أخصامها مستمر بغض النظر عن الاجتهادات. وهو صراع لن يدور بالاسلحة النارية فقط، بل ستكون الأسلحة الأيديولوجية والثقافية موازية لها من حيث

الفعالية. وسيكتب النصر النهائي في هذا الصراع الشامل، ليس لمن يملك الترسانات الاكبر في لحظة ما، بل لمن يعبر عن مصالح القوى الاجتماعية الصاعدة، بغض النظر عن النكسات المؤقتة لهذا الطرف، والنجاحات العابرة للطرف المقابل.

رياض صوما

الثورة التقنية تعيد صناعة العالم

بدايات التقنية والمجتمع

بعد مقدمة ابن خلدون، وكتابات أوغست كونت والاشتراكيين الأوروبيين الأوائل، ومادية كارل ماركس وفريديريك انجلز التاريخية، بات أي تحليل لحركة التاريخ على المستويات السياسية والاستراتيجية والأيديولوجية، يستند بالضرورة إلى البعد الاقتصادي- الاجتماعي لتلك الحركة. هذا البعد المرتبط بدوره بمستوى تطور القوى المنتجة، أي بتطور العلوم والتقنيات بصورة عامة. فمن المرتكزات الأولى للاقتصاد السياسي، والاقتصاد السياسي الماركسي تحديداً، الانطلاق من مستوى التطور التقني لأدوات الانتاج، كأحد معايير تحديد مستوى تطور القوى المنتجة، وبالتالي فهم طبيعة التناقضات الاجتماعية والسياسية المواكبة لها. يرقى هذا القول إلى مستوى البداهة بالنسبة إلى معتنقي الفكر الماركسي، ويحظى بقدر من القبول، من جانب أنصار العقلانية في ميدان الفكر الاقتصادي-السياسي وفلسفة التاريخ. فعندما كتب فريديريك انجلز مؤلفه (جدل الطبيعة)، لم يكن تركيزه على استعراض أهم المنجزات العلمية المتحققة آنذاك، سوى التأكيد العملي على المنهجية الجديدة في النظر إلى مجرى

التاريخ البشري. وقد أوضح الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتلك المنجزات، بهدف صياغة خلاصات تدعم مفاهيم المادية التاريخية التي شارك كارل ماركس في صياغتها، وكانت الثورة العلمية الحديثة حينها، ما زالت تخطو خطواتها الأولى. فما كان عساه يكتب اليوم في هذا المجال، لو قيض له أن يشهد القفزات المذهلة التي حققها العلماء والبحاثة والتقنيون، منذ مطلع القرن العشرين وحتى يومنا هذا؟ في سياق المنهجية ذاتها، من المفيد الإضاءة على دور الثورة التقنية المعاصرة في مجرى التطورات العالمية الراهنة، اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً واستراتيجياً، والنظرالى الطابع المزدوج لوجهي هذه الثورة، الوجه الدافع إلى التقدم من جهة، والوجه المولد للأزمات من الجهة المقابلة، ارتباطاً بطبيعة القوى الاجتماعية الممسكة بزمامها، حيث أن فهمنا للتحولات العالمية العاصفة راهناً ومستقبلاً، يتطلب ربطها بالشروط التاريخية التي تجري في اطارها، وفي مقدمتها وتيرة الثورة التقنية المشار اليها. وهنا لا بد من التذكير بأن هذا الترابط بين طبيعة التحولات التاريخية وبين مستوى نضج تقنيات الانتاج والتبادل، قد رافق التقدم البشري منذ فجر التاريخ، ولكنه دخل طوراً نوعياً متميزاً مع بزوغ عصر الأنوار وولادة الرأسمالية في أوروبا. وهي الفترة التي شهدت مقدمات الثورة العلمية الحديثة. إذ بدأ آنذاك رهط من العلماء الاوروبيين الأفذاذ، أمثال باولو توسكانيللي ونيكولاس الكوساي وجورجيو برونو وكوبرنيكوس وغاليلي، وغيرهم، يطرحون على أنفسهم، وعلى الوعي البشري أسئلة كهذه: ما هي بالضبط العلاقة بين الأرض والشمس؟ كيف

يمكن قياس حركة الشمس بدقة حسابية؟ كيف تتحرك الكواكب السيارة كمجموعة مرتبطة بالشمس؟ ومع تلك الأسئلة، بدأت ثورة علمية غير مسبوقة في تاريخ البشرية، استمرت مندفعة بقوة وزخم حتى يومنا هذا. لم يكونوا وحدهم في بداية تلك الثورة المعرفية، بل ساهم فيها إلى جانبهم، عدد من الرحالة، أمثال ماركو بولو وكريستوف كولومبوس ولورنزو بونينكوتري وغيرهم، فوسعوا حدود اليابسة ورسموا خريطة جغرافية جديدة للكرة الأرضية. وكذلك آخرون، أمثال اسحق نيوتون وباسكال وتوريتشيللي الذين قاموا بصياغة عدد من قوانين الفيزياء الحديثة، وأمثال لافوازيي وبروست وبيرثولي الذين نجحوا باكتشاف، عناصر أساسية من عناصرالطبيعة، وطرق متنوعة لاستخراج العديد من المركبات الكيميائية، كما نجحوا في تحديد صفاتها واستخداماتها الصناعية والعلاجية. هذا دون أن ننسى، بعض أبرز رواد الطب والبيولوجيا وعلم الأجناس، أمثال لامارك وداروين وباستور. وواكب طليعيي العلوم الاختبارية هؤلاء، عدد آخر من مفكري العلوم الإنسانية، ممن تركوا بصمات لا تمحى على التاريخ الإنساني، نذكر منهم: كانت، هيوم، هوبز، ديكارت، هيجل، آدم سميث، ريكاردو، فيورباخ، كارل ماركس، انجلز، كونت، وغيرهم، مما لا يتسع المجال لذكرهم، على الرغم من أهمية الدور الذي قاموا به. نعود إلى تلك المساهمات، لأنه لا يصح منهجياً وعملياً، فصل تاريخ الحداثة الرأسمالية في أوروبا، أولاً، ثم في العالم، عن تلك الثورة المعرفية والتقنية، التي غيرت ولاتزال تغير كل جوانب الحياة الإنسانية، من اساليب الانتاج والاستهلاك، إلى النظم

السياسية والحقوقية، مروراً بالتصورات الأيديولوجية والقيم الأخلاقية، دون أن ننسى وسائط القتال والاستراتيجيات العسكرية. فكما ارتبطت ولادة الرأسمالية ببدايات الثورة العلمية التقنية، ارتبطت قفزاتها وأزماتها بوتائر تقدم التقنيات وسرعة انتشارها، وسترتبط نهايتها بمستقبل هذه الثورة التقنية المتسارعة.
فهل يمكن فهم ديناميات العولمة الراهنة، وحتى الأزمة المالية الاقتصادية الخطيرة التي يمر بها العالم اليوم، بعيداً عن الثورة المعلوماتية التي أتاحت تحريك آلاف مليارات الدولارات يومياً على نطاق العالم بما عقد ويعقد القدرة على مراقبتها عملياً؟ أو تفسير استراتيجية السيطرة على منابع النفط وممراته خارج إطار أهمية الطاقة لتحريك عجلة الحياة في العالم، وصعوبات نشر تقنيات الطاقة البديلة وكلفتها العالية خلال العقود القادمة؟ أو تخيل مشاريع الانتشار العسكري للقوى العظمى في العالم، وخاصة مشاريع الولايات المتحدة، بمعزل عن ثورة المواصلات والاتصالات؟ الخ. . . . يصعب ذلك بالتأكيد. خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار ما ينتظرنا على هذا الصعيد. فمع أن الاكتشافات العلمية والتطبيقات التقنية التي أنجزت خلال القرن العشرين، قد تجاوزت مجمل ما توصلت اليه البشرية منذ فجر التاريخ المدون، فان ما يتوقعه العلماء والباحثون للقرن الحالي، الواحد والعشرين، سيفوق ما تحقق طوال القرن السابق بكثير، وفي مختلف مجالات المعرفة النظرية والتطبيقات العملية. فالعالم يقف على أعتاب حقبة من التقدم العلمي المتسارع، ستحكم في النهاية مجمل التطورات العالمية المقبلة، سواء على صعيد أنماط الانتاج والتبادل، أو

الادارة والسيطرة، أو بناء القوة واستخدامها، أو انتاج المعرفة وتعميمها، أو التأثير على الرأي العام وتوجيهه، الخ.... ودون الانزلاق إلى نوع من الرؤية الميكانيكية للعلاقة بين طبيعة ووجهة الأحداث العالمية، وبين مستوى تقدم الثورة التقنية، يمكننا التأكيد على عمق الترابط بينهما. ولم يكن عبثاً أو مبالغة على كل حال، تسمية الاقتصاد المتقدم، منذ الآن، اقتصاد المعرفة. فالنسبة الكبرى من زيادات الانتاج الراهنة والمتوقعة، على المستويات العالمية والإقليمية، ستأتي عن طريق زيادة الانتاجية، المرتبطة مباشرة بمعدلات التطور العلمي والتقني، أكثر من ارتباطها بزيادة حجم القوى العاملة. لذا يلاحظ في أغلب الدول المتقدمة، ثبات الاهتمام بمستوى الانفاق على البحث العلمي، النظري والتطبيقي، ومستوى نوعيته ومردوديته. بل أكثر من ذلك، يرى كثيرون أنّ صورة العالم القادم، بخطوطها العامة، ستتحدد من خلال طبيعة الانجازات والتطبيقات العلمية والتقنية المقبلة. وتراتبية القوة بدورها ستزداد ارتباطاً بمستويات الانجاز العلمي والتقني. والمجتمعات التي لن تعي أهمية انخراطها في معركة استيعاب التكنولوجيا، أو التي ستفشل بذلك، نتيجة عجزها عن تأمين الانفاق اللازم لاكتساب القدرات العلمية الحديثة، أو لأي سبب آخر، ستجد نفسها أشد تخلفاً وتهميشاً، وربما ستصبح خارج التاريخ. فالسباق إلى تملك التقنيات الحديثة يصبح أكثر فأكثر، قضية حياة أو موت، سواء بالنسبة للأفراد أو للمجتمعات. من هنا أهمية القاء نظرة سريعة على الامكانات والتحديات التي يواجهها وسيواجهها عالمنا، كما يراها المختصون، لأنها ستحدد

مستقبله، ومستقبلنا. من المؤكد أن التطورات العلمية والتقنية القادمة لن تستثني بآثارها المباشرة وغير المباشرة، أي جانب من جوانب الواقع المحيط بالكرة الأرضية، من البنى المادية، إلى البنى البيولوجية، وصولاً إلى البنى الاقتصادية والاجتماعية. ليس المقصود هنا القيام باستعراض شامل وتفصيلي لكل السيناريوهات المحتملة للتطور العلمي والتقني القادم، وانعكاساته المختلفة من أجل استخلاص ما يرتبط بموضوعنا. فالمهم، استشراف الوجهة العامة للتطورات المحتملة، خاصة تلك المتوقع منها أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر، على الشروط الموضوعية للحياة، وعلى طبيعة التطورات في مجال الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة، وكذلك على صعيد التوازنات الاستراتيجية، وعلى أوضاع المنتجين بعقولهم وسواعدهم.

مجالات الثورة العلمية التقنية الجارية

تأتي في المقدمة، الأبحاث والانجازات المتعلقة بالبيولوجيا الجزيئية والهندسة الوراثية، لأنها تطال جوهر أواليات الحياة لمختلف الكائنات الحية ولأشكال تجددها وتطورها، وحتى شروط استمرار بقائها. وقد جرى تقدم مذهل في هذا المجال خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ويتوقع المزيد منه خلال العقود القادمة. فمنذ منتصف القرن السابق، وغداة انتهاء الحرب العالمية الثانية بالتحديد، أي منذ حقق العالمان الكيميائيان واطسن وكريك، كشفهما العلمي الكبير، المتمثل بتحديد التركيب

الكيميائي لبنية اللولب المزدوج للكروموزومات الحاملة للبرنامج الوراثي لمختلف الكائنات الحية، افتتح ذلك المسار الذي أكمله علماء آخرون، وأوصلوه عند نهايات القرن العشرين، إلى حد فك كامل شيفرة البرنامج الوراثي البشري؛ ويتابع بعضهم، كشف البرامج الوراثية لبقية الكائنات الحية. ولن يمضي وقت طويل، حتى تكون بحوزة البشرية جداول بكل الشيفرات الوراثية الهامة. بموازاة ذلك، تتعزز بسرعة القدرات التقنية النظرية والعملانية لتحليل تركيبات البنى البروتينية ووسائل تصنيعها مختبرياً، مما يفتح أفقاً يكاد العقل يعجز راهناً عن تخيل كل احتمالاته الممكنة. والتي تشمل تصميم وصناعة أدوية جديدة نوعياً لمختلف أنواع الأمراض الناتجة عن الاصابات البكتريولوجية والفيروسية، أو تلك الناتجة عن أسباب وراثية، أو الأمراض السرطانية، وغيرها. كما تشمل، تعديل الصفات الوراثية للكثير من الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة نباتية أو حيوانية، مما يضاعف انتاجيتها مرات عديدة. بل أكثر من ذلك، يمكننا توقع اعادة احياء بعض المنقرض منها. ويذهب بعض المطلعين، ودون مبالغة، إلى حد الجزم، بقرب التوصل في المدى المنظور، إلى تصميم وتصنيع عدد من الكائنات الحية البسيطة، دون الاعتماد على الشيفرات الوراثية الموجودة في الطبيعة، ودون اللجوء إلى آليات التزاوج والتلقيح والانجاب الطبيعية، بل من خلال التركيب المختبري الكامل. ويتصور آخرون امكانية اعتماد تقنيات الهندسة الوراثية القادمة، من أجل انتاج اسلحة بيولوجية موجهة لشل أو تشويه أو إبادة نوع معين من الكائنات الحية، أو سلالة بشرية

محددة. وهكذا تتضح آفاق الإمكانات المتاحة، أمام البشرية، ايجاباً وسلباً، فأية امكانات ستتحقق؟

ويمكننا توقع إنجازات مشابهة في مجالات الفيزياء وتقنيات انتاج الطاقة وتوزيعها. فعمليات سبر التركيب الدقيق للذرات ومكوناتها تتواصل وتكشف المزيد والمزيد من اسرار المادة والكون.

ويتفاجأ الفيزيائيون مع كل اكتشاف، بمدى تعقد البنية ما دون الذرية للمادة، ولكنهم يقتربون شيئاً فشيئاً من ادراك طبيعة المادة وصفاتها العميقة، ويمتلكون قدرة متزايدة على التحكم بهذه الصفات وتسخيرها لتحقيق أهداف متزايدة الأهمية. ولم يعد الوقت الذي يتوصلون فيه إلى استغلال أواليات الاندماج النووي لانتاج الطاقة الكهربائية بعيداً. اضافة إلى تحقيق خطوات نوعية، في ميدان الاستفادة من مصادر الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة، كطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وطاقة الينابيع الساخنة، والطاقة المتولدة من الفضلات العضوية، بما في ذلك امكانية وضع محطات تحويل الطاقة الشمسية في مدارات حول الأرض. وكذلك تطبيق اساليب وتقنيات جديدة لخزنها ونقلها وتوزيعها، وصولاً إلى انشاء شبكة كهربائية عالمية واحدة تضمن الاستفادة القصوى من القدرات الانتاجية المتنوعة المتاحة. اضافة لامكانية استعمال الطاقة النووية في دفع المركبات الفضائية، أو انشاء مدن مدارية حول الأرض أو حول الشمس، مما يسهل مشاريع ارتياد أرجاء المجرة والفضاء البعيد. خاصة وأنه قد تأكد وجود مئات وآلاف الأنظمة الكونية الشبيهة بنظامنا الشمسي. ولا يستبعد كثير

من علماء الفيزياء والبيولوجيا، احتواءها أجراماً تعيش فيها أشكال من الكائنات الحية، أو على الأقل صالحة لايوائها. ولكن في المقابل، نجد أن ذات المعارف والتقنيات والقدرات المتوقعة، ستتيح تطوير وتعميم أنظمة عسكرية أكثر فاعلية في مجال التدمير والابادة. فماذا ستختار البشرية؟

وإذا انتقلنا إلى مجال آخر، هو مجال الالكترونيات والأتمتة والروبوتيك، فان ما أنجز، خلال الربع الأخير من القرن العشرين، قد غير وجه الكرة الأرضية، وما يتوقع انجازه، سيغيره أكثر فأكثر. لقد جعل الراديو، والتلفزيون، والهاتف المحمول، والكومبيوتر، والانترنت، العالم، إلى جانب وسائل النقل الحديثة، قرية صغيرة، كما بات شائعاً في الأدبيات المختلفة. ولعل الأبحاث المتسارعة في ميدان الذكاء الاصطناعي، تبشر بمفاجآت مذهلة. فقد توقع مدير أحد أهم المختبرات اليابانية في هذا المجال، أن يتوصل العلماء إلى تركيب روبوت بذكاء النحلة بحدود العام 2010، وروبوت بذكاء الفأرة بحدود 2020، وروبوت بذكاء القرد بحدود 2030، وروبوت بذكاء الإنسان البدائي حوالى العام 2050. سواء صحت هذه التوقعات أم لا، ضمن المهل الزمنية المقدرة، فان التقدم المتسارع في هذا الحقل البالغ الأهمية، سيسمح بتحققها ولو بتاريخ أبعد قليلاً. وستفرض قفزة تقنية بهذا الحجم تغيرات اجتماعية عميقة غير مسبوقة من حيث الأهمية، يصعب تحديد تداعياتها، على الرغم من أن بعض تباشيرها قد بدأت بالظهور منذ الآن، سواء على صعيد معدلات زيادة الانتاجية وبنية الانتاج، أو على صعيد التوزع الجغرافي

للقدرات الاقتصادية، أو على صعيد شروط العمل وديمومته، أو معدلات البطالة، . . . . وليست الأزمة المالية - الاقتصادية التي يمر بها العالم راهناً ببعيدة عن ذلك. ولن تمضي عقود قليلة إلا وتصبح الآثار هذه، شديدة الوطأة على التوازنات الاجتماعية والاستقرار السياسي لمختلف المجتمعات المتقدمة والنامية والمتخلفة. فكيف سيعالج العالم ذلك كله؟ حتى الآن، نجحت الرأسمالية في تحفيز الثورة العلمية - التقنية، وفي الاستفادة منها. وستواصل ذلك لفترة من الزمن على الأرجح، على الرغم من الأضرار التي تسبب بها جموح صيغتها الليبيرالية المتطرفة خلال العقود الثلاثة المنصرمة. ولكن يبقى السؤال: إلى متى؟ وبأي ثمن اقتصادي وبيئي وإنساني؟ وفي خدمة من؟ وهل ستستفيد البشرية من الثورة التقنية لفهم ومعالجة المشاكل والمعضلات العالمية التي باتت تتطلب حلولاً عاجلة في المدى المباشر، وحلولاً أكثر جذرية في المدى الأبعد؟ وهل سيبقى من مبرر، أو امكانية فعلية للاحتفاظ بنظام انتاج قائم على حافز الربح، بعد تطور الروبوتات إلى مستوى يقارب قدرات العقل البشري؟ إنها ليست مسألة متعلقة بالمستقبل البعيد، بل بالعقود القليلة القادمة. إنه اختبار تاريخي ستخضع له الرأسمالية العالمية، وسيتوقف عليه مستقبلها ومستقبلنا.

الحرب الباردة وما بعدها

مقدمات الحرب الباردة

في تشرين الثاني عام 1943، اجتمع قادة الحلفاء الثلاثة الكبار (قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية)، فرانكلين روزفلت وجوزيف ستالين وونستون تشرشل، في مؤتمر طهران، لمناقشة كيفية اعادة، تشكيل نظام ما بعد الحرب، وخاصة المستقبل السياسي للقارة الأوروبية. ولكن الحرب لم تكن قد انتهت بعد، فلم يتوصل المؤتمرون إلى أية نتائج هامة، ولكنها كانت البداية. وفي تشرين الأول من عام 1944، أي بعد عام تقريباً، سافر ونستون تشرشل إلى موسكو، وطرح على ستالين أفكاراً حول رسم دوائر النفوذ الممكنة للقوى المتحالفة، خاصة على الصعيد الأوروبي. رفض الأميركيون تلك المقترحات عندما اطلعوا عليها. ولكن نهاية الحرب، أرست ميدانياً، مستقبل الخريطة السياسية لأوروبا والعالم لحقبة طويلة نسبياً، انطلاقاً من الخطوط التي توقفت عندها الجيوش المتحاربة. فالدول التي حررها الحلفاء، اصطفت وراء الولايات المتحدة، والدول التي حررها الجيش الأحمر، وقفت خلف الاتحاد السوفياتي. ولكن بينما كانت الولايات غداة الحرب العالمية الثانية في أوج قوتها، كان الاتحاد

السوفياتي منهكاً بفعل الثمن الباهظ الذي دفعه خلال تلك الحرب. حيث فقد من جرائها عشرين مليون مواطن، ودمر ثلثا قدرته الصناعية، وأتلف نصف أراضيه الزراعية. لذا كان أكثر ميلاً من الولايات المتحدة للابتعاد عن المجابهة، وتكريس كل جهوده لترميم ما دمرته الحرب. وكان أصلاً، قد حسم خياره على الصعيد الفكري والأيديولوجي، منذ فترة طويلة لصالح نهج بناء الاشتراكية في بلد واحد، وتخلى عن فكرة تصدير الثورة. ولم تكن لديه بالتالي لا المصلحة ولا الدافع الأيديولوجي لمباشرة الحرب الباردة. كان يرغب بالاكتفاء من هزيمة ألمانيا النازية ودول المحور، باستعادة ما سبق وتنازل عنه من الأراضي الروسية للألمان قبل عشرين سنة، واعادة الوضع إلى ما كان عليه في الشرق الاقصى قبل عام 1905، أي استعادة ما كان قد استولى عليه اليابانيون. أما في ما تعلق بأوروبا الشرقية، فقد حرصت القيادة السوفياتية وستالين شخصياً، على قيام أنظمة موالية في دولها، ليس من اجل استخدامها منصة للانقضاض على أوروبا الغربية في سياق مخطط هجومي، كما كانت تشيع الدعاية الأميركية، بل لجعلها حاجزاً دفاعياً بوجه الغرب الذي لم تكن مطمئنة لا لنيّاته ولا لسياساته العملية. وقد أتت التطورات اللاحقة لتؤكد صحة تلك المخاوف لدى القيادة السوفياتية. وكان مشروع مارشال لاعادة اعمار أوروبا، من أولى تلك السياسات المثيرة للقلق. أما هذا المشروع، فقد اقترحه الوزير الأميركي جورج. س. مارشال في محاضرة له ألقاها بجامعة هارفرد في حزيران 1947. وعلى الرغم من أنه لم يستثن الاتحاد السوفياتي ودول

اوروبا الشرقية منه صراحة، الا أن أهدافه الحقيقية اتضحت عندما أقر الكونغرس مصادر التمويل وكانت كلها تقريباً من قبل أولئك الذين رأوا إلى المشروع كاحدى وسائل الرد على ما اعتبروه تهديداً سوفياتياً لأوروبا الغربية. فردت موسكو على مشروع مارشال بانشاء مكتب الاستعلامات الشيوعي (الكومنفورم). وهو المنظمة التي جمعت تحت راية الحزب الشيوعي السوفياتي، القسم الأكبر من الاحزاب الشيوعية في العالم، وخاصة في أوروبا.

بداية الحرب الباردة

لقد اعتبر أغلب المحللين السياسيين، أن إقرار مشروع مارشال من جهة، وتأسيس الكومنفورم من جهة أخرى، حسما انقسام أوروبا إلى معسكرين متصارعين. لقد بات جلياً منذ ذلك الوقت، أن الجانبين الأميركي والسوفياتي قد وضعا نفسيهما في خندقين متقابلين، وباشرا صراعاً شاملاً أعطي لاحقاً اسم "الحرب الباردة". وقد وضع جورج. ف. كينان، الاطار النظري لتلك الحرب، في مقال تحت عنوان "مصادر سلوك السوفييت". انطلق كينان من حقيقة كون الاتحاد السوفياتي أكثر ضعفاً من الولايات المتحدة، وأن المجتمع السوفياتي ونظامه يحملان عوامل قصور ستزيد من ضعفه. لم يكن يرى في 1947، أي تهديد عسكري مباشر من قبل السوفيات، ولكنه كان يتوقع مخاطر ذات طبيعة أيديولوجية - سياسية، كتلك التي ظهرت بوادرها، من

خلال صعود الأحزاب الشيوعية الحليفة للسوفيات في ايطاليا وفرنسا ودول أخرى في أوروبا وخارجها. فاقترح اعتماد استراتيجية احتواء طويلة الأمد للاتحاد السوفياتي، لمنعه من استغلال تناقضات المجتمعات الرأسمالية، واثارة الاضطرابات والانتفاضات داخلها. وقد أوضح كينان لاحقاً في عام 1987، خلال مناقشة حول سياسة الاحتواء التي سبق وطرحها بعيد الحرب العالمية الثانية وعشية الحرب الباردة، أنه كان يعتقد يومها بوجود احتمال لوصول أحزاب شيوعية إلى السلطة في بعض الدول الهامة، وخاصة ايطاليا وفرنسا وربما اليابان. ولكنه أكد أن مقالته قد تعرضت للتحريف. فالساسة الأميركيون قد ضخموا الخطر العسكري السوفياتي، وأعطوا الأولوية للجانب العسكري من استراتيجية الاحتواء المقترحة. وترجموا ذلك بسلسلة من القرارات والتدابير والخطط التي فاقمت من مخاوف الاتحاد السوفياتي، ودفعته للانخراط في الحرب الباردة. تصرف الرسميون الأميركيون وكأن السوفيات، بدفع من عقيدتهم الثورية، سيعتمدون بالضرورة سياسات عدوانية توسعية. في المقابل رأى هؤلاء، أن الأميركيين يسعون لاستغلال تفوقهم الاقتصادي والعسكري من أجل التضييق عليهم وخنقهم. فقد وصفت الأدبيات السوفياتية آنذاك مشروع مارشال بأنه جزء من سياسة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم. وجاء في البيان التأسيسي للكومنفورم "أن الامبريالية تتبع خطة عامة من أجل التوسع العالمي". ولم تكن تلك القناعات بدون أساس. فقد كان من أولى القرارات التي اتخذها ترومان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قطع مساعدات

"الاعارة والتأجير" للاتحاد السوفياتي، كان روزفلت قد وافق في يالطا، حيث عقد أحد أهم الاجتماعات بين قادة الحلفاء لتنظيم العالم بعد الحرب العالمية الثانية، على تأمين تعويضات لا تقل عن عشرين مليار دولار يخصص نصفها تقريباً لموسكو، ولكن عندما اجتمعت لجنة التعويضات في بوتسدام في شهر حزيران 1945، تراجعت الولايات المتحدة عن تعهداتها وتدنى المبلغ إلى أقل بكثير من توقعات السوفيات. ثم طرأ حدث آخر، عزز انطباع القيادة السوفياتية باتجاه الأميركيين لحصارهم اقتصادياً، عندما تقدمت موسكو بطلب قرض من واشنطن بقيمة 6 مليارات دولار، ولدى مراجعة مولوتوف بمصير القرض، جاءه الجواب بأن الطلب قد قدم إلى المرجع الخطأ. وبعد مدة طلب السوفيات قرضاً بقيمة مليار دولار، في اجتماع لوزراء خارجية الدول الحليفة، فلم يحصلوا على رد. ولم تقف المسألة عند حدود الحملات الإعلامية والضغط المالي والاقتصادي، بل تعدت ذلك إلى حدود الضغط والحصار العسكري. الخطوة الأولى بدأت باتفاق دنكرك، عندما وقع الأنجليز والفرنسيون على اتفاق ينص على ترتيبات دفاعية بوجه ألمانيا شكلياً. ولكن في آذار 1948، تم توسيع الاتفاق المذكور بضم دول البنيلوكس، وصار موجهاً بوضوح ضد الاتحاد السوفياتي.

وفي تموز 1948، أي بعد شهر من من تنفيذ حصار برلين، بدأت المفاوضات لاعلان تحالف رسمي مع الولايات المتحدة. وفعلاً، بعد تسعة أشهر تالية، أي في نيسان 1949، وقع في بروكسل اتفاق حلف شمال الأطلسي، الذي ضم اضافة للخمسة

الأصليين، كلاً من كندا والدانمارك وايسلاندا وايطاليا والبرتغال والولايات المتحدة. وفي نيسان من العام التالي، تبنى مجلس الأمن القومي الأميركي تقريراً اعتبر السلوك السوفياتي خطراً، ويستهدف "فرض سيطرة موسكو على باقي العالم". ودعا إلى تعزيز بناء القدرات العسكرية الأميركية بما يحول دون امتلاك السوفيات زمام المبادرة الهجومية ضد الولايات المتحدة. وجاء هجوم كوريا الشمالية التي كان يدعمها السوفيات على كوريا الجنوبية في حزيران 1950، كما لو أنه تأكيد لصحة ذلك التقرير. فقد اعتبرت واشنطن أن الحرب الكورية "بداية لاندفاعة توسعية للاتحاد السوفياتي"، بينما اعتبرت موسكو أن الرد العسكري الأميركي المباشر في كوريا، تهديداً للسوفيات في منشوريا وشرق سيبيريا. لم تكن الترتيبات العسكرية الأميركية في أوروبا وحدها ما أزعج موسكو، فقد أعقبتها سلسلة من الترتيبات والمعاهدات الدفاعية المشتركة مع اليابان عام 1950، والفيليبين عام 1951، وكوريا عام 1953، والصين الوطنية عام 1954، ومع ايران وتركيا وباكستان عام 1959. وعندما تسلم الرئيس نيكسون مقاليد الحكم سنة 1969، كانت الولايات المتحدة قد أصبحت شريكاً في اتفاقات عسكرية متنوعة مع أكثر من 43 بلداً.

وكان من حق الاتحاد السوفياتي أن يرى في تلك الاتفاقات عملية تطويق استراتيجي، قد يعقبها تفكير أميركي بامكانية تحقيق انتصار عسكري عليه في أية مجابهة مباشرة. علما بأن الجنرال جروفز مدير مشروع مانهاتن، الذي أسفر عن صناعة القنبلة النووية الأميركية، اقترح في مداولات رسمية جرت عام 1946، أن تبادر

الولايات المتحدة إلى ضرب أي مشروع لانتاج السلاح النووي في أية دولة من دول العالم. أما المخطط العسكري فليت وود، فقد اقترح سنة 1948، أن تتولى الطائرات الأميركية شن حملة جوية شاملة على مدن الاتحاد السوفياتي تستخدم فيها القنابل النووية. وفي عام 1950، طرح وزير البحرية الأميركي فرنسيس ماتشو أن يبادر الأميركيون لتوجيه الضربة الأولى، حتى لا يسبقهم السوفيات اليها. وعادت مثل هذه الاقتراحات المجنونة لتطرح على الهيئات المقررة وعلى الرأي العام، خلال حرب فييتنام. وكان أبرز الداعين إلى ذلك المرشح إلى رئاسة الجمهورية الاميركية باري غولدووتر. ويستطيع أي مراقب أن يتخيل شعور السوفيات حيال طروحات كهذه. ولكن لحسن حظهم وحظ الأميركيين والعالم بأسره، أن هذه الدعوات المجنونة لم تتحول إلى قرارات.

نهاية الحقبة الستالينية

استطاع الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، وتحت قيادة ستالين الصارمة، أن يحقق انجازات استراتيجية كبيرة. فقد رد على قيام الحلف الأطلسي بانشاء حلف وارسو. ثم حصل عل دعم استراتيجي غير متوقع بانتصار الثورة الشيوعية في الصين بقيادة ماو تسي تونغ. ومنع الأميركيين من القضاء على النظام الشيوعي في كوريا الشمالية. ولكن النظام الستاليني أعطى العالم صورة قاتمة عن الاتحاد السوفياتي، فاقمتها الدعاية الأميركية

القوية والمهيمنة. وبعد وفاة جوزيف ستالين سنة 1953، اتجهت القيادة الجديدة إلى تجديد علاقاتها مع الغرب وتحسين صورتها في العالم. ففي 15 آذار 1953، صرح جورجي مالنكوف السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفياتي، " ليس هناك خلافات غير قابلة للحل مع الدول الأخرى بالوسائل السلمية، بما في ذلك الولايات المتحدة ". وفي اليوم التالي كرر أندريه غروميكو الفكرة ذاتها في الولايات المتحدة، داعياً إلى الاسراع في التفاوض حول الهدنة في كوريا. ترافق ذلك مع اعادة العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل، وتبادل السفراء مع يوغوسلافيا واليونان، وحل الخلافات مع تركيا. كما ترافق مع تطور ايجابي في العلاقة مع الهند واليابان، ودول أخرى. كل تلك التطورات كانت مؤشراً على تغير المناخ في موسكو بعد وفاة ستالين. وفي أيار 1955، أقدمت القيادة السوفياتية على خطوة لم تكن متوقعة، اذ بادرت إلى توقيع معاهدة سلام مع النمسا، تلاها انسحاب كامل لكل القوات الغربية واعلان حياد النمسا المطلق. وكان السوفيات يأملون أن تشكل تلك الخطوة وسيلة لاغراء شرق وغرب ألمانيا لاعادة الوحدة واعلان الحياد. ولكن عملية اعادة تسليح ألمانيا الغربية ودمجها في نطاق منظومة الدفاع الأطلسية، كانت قد قطعت شوطاً كبيراً، وبات تحقق الرغبة السوفياتية بعيد المنال. لقد أرسى الانسحاب السوفياتي من النمسا الخطوط النهائية لأوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبدا كما لو أن العالم مقبل على فترة من الهدوء.

وفعلاً، شهدت العلاقات بين الشرق والغرب، خاصة بعد

مؤتمر الأقطاب الاربعة الذي عقد في جنيف في تموز 1955، مزيداً من التحسن. وفي شباط 1956، ألقى نيكيتا خروتشيف خطابين هامين أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، تميّزا بثلاث أطروحات مفاجئة.

الأولى: تعرية المرحلة الستالينية، بكل ما رافقها من تعسف وأخطاء وجرائم. الثانية: اعلان تحويل تكتيك التعايش السلمي بين الاشتراكية والرأسمالية التي كان لينين أول من اعتمده، إلى استراتيجية ثابتة ودائمة. الثالثة: الموافقة على حق كل دولة ومجتمع باختيار طريقه الخاص إلى الاشتراكية. وقد أطلقت تلك الطروحات جدلاً واسعاً داخل صفوف الحركة الشيوعية واليسارية في العالم، وانقسمت الأوساط التقدمية في العالم بين مؤيد ومتحفظ ومعارض. وكان من الممكن أن تفسح أفكار خروتشيف الجديدة في المجال لزيادة فرص التهدئة التي كانت قد بدأت على صعيد العلاقات بين الشرق والغرب، ولكن ما حصل فعلا كان مغايراً. كان من النتائج المباشرة لتلك الطروحات، انفجار اضطرابات واسعة في عدد من دول أوروبا الشرقية، أخطرها في بولونيا والمجر حيث استطاع جومولكا استيعابها في بولونيا، دون اضطرار السوفيات للتدخل، ولكن القيادة المجرية عجزت عن ذلك. ففي 30 تشرين الأول 1956، أعلن رئيس وزراء المجر ايمري ناجي، أن المجر لن تستمر بقيادة الحزب الواحد، وستخرج من حلف وارسو وتعلن حيادها. ولكن في 4 تشرين الثاني، أي بعد خمسة أيام، قامت القوات السوفياتية بسحق الانتفاضة الموالية للغرب، وسلمت السلطة إلى جانوس كادار.

أدانت الدول الغربية التدخل السوفياتي في المجر، ولكنها كانت متورطة في العدوان الثلاثي على مصر، الذي كان قد تم في 29 تشرين الأول 1956، حيث أقدمت اسرائيل وفرنسا وبريطانيا على شن هجوم منسق على مصر لاعادة السيطرة عل ادارة قناة السويس التي كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أعلن تأميمها. لم يكن التأميم سوى الذريعة المباشرة للعدوان، التي غطت الأسباب الأخرى التي لا تقل أهمية. منها صفقة السلاح الشهيرة التي كانت القيادة المصرية الجديدة قد عقدتها مع التشيك بموافقة السوفيات، والتي كسر جمال عبد الناصر بموجبها حصار التسليح الذي كان الغرب قد فرضه على الثورة المصرية. ومنها الحذر، بل النقمة، على سياسات ناصر الجديدة على صعيد المنطقة العربية وعلى صعيد العالم الثالث عامة. فقبل سنة تقريباً من العدوان الثلاثي على مصر كان زعماء آسيا وافريقيا، قد عقدوا مؤتمرهم التاريخي في باندونغ. وكانوا قد اتفقوا، على الرغم من تبايناتهم الأيديولوجية والسياسية، على حد أدنى من التوجهات التي تسمح باستكمال استقلالهم السياسي الحديث العهد وتثبيته. وكانوا جميعاً مقتنعين بأن طموحهم لبناء اقتصاد وطني مستقل ومجتمع متحرر، سيضعهم في مواجهة الغرب الأطلسي المهيمن، خاصة وأن غالبيتهم لم تكن مقتنعة بالمشاركة في استراتيجية محاصرة الاتحاد السوفياتي، دون أن يعني ذلك استعدادهم للانضمام إلى صف السوفيات. وهكذا نشأت فكرة الحياد الايجابي، ولم تكن بعيدة عن التوجهات الصينية غير المتبلورة بعد آنذاك. وقد حقد الغرب على قادة باندونغ البارزين وفي مقدمتهم (ناصر وسوكارنو ونكروما

وموديبو كيتا)، وقد تخلص منهم تباعاً عبر الانقلابات العسكرية أو القتل والتصفية الجسدية. ولم يكن العدوان الثلاثي على مصر سوى احدى المحاولات الأولى لوأد روح باندونغ، لحقته محاولات أخرى عديدة، منها العدوان الاسرائيلي في 5 حزيران 1967 حيث انتقم الغرب عبرها بقيادة الولايات المتحدة من قادة باندونغ جميعاً، بين 1956 و1968. ولكن المشروع الذي طرحه أولئك القادة، والذي أكد على: تنمية القوى المنتجة وتنويع أوجه الانتاج والتصنيع، وعلى دور الدولة الوطنية في ادارة النهوض الاقتصادي، وعلى تأمين قدر من العدالة الاجتماعية ومراعاة حقوق المنتجين والفقراء، والحد من التبعية للمراكز الرأسمالية العالمية، بقي حتى اليوم عنوان نضال العالم النامي. لقد فشل العدوان الثلاثي في اسقاط نظام عبد الناصر، وقد ساهم في افشاله، المقاومة المصرية القوية، والتهديد السوفياتي بالرد على العدوان، والتردد الاميركي بدعم المعتدين. وأدى ذلك إلى تسريع عملية الانكفاء الشامل للاستعمارين الفرنسي والبريطاني عن المنطقة العربية، التي انتقلت بعده إلى حقبة الاستقطاب الثنائي الأميركي- السوفياتي. كما أدى إلى صعود سريع لحركة القومية العربية بقيادة مصر الناصرية، والى تعزيز النفوذ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط. مما دفع بالأميركيين لاعلان مبدأ أيزنهاور الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، في كانون الثاني1957، الذي تضمن استعدادهم لتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لاي بلد في المنطقة، يرغب في تأمين حماية نفسه من "خطر الشيوعية الدولية" . وترجم الأميركيون ذلك، بزيادة شحنات السلاح إلى

دول المنطقة، وخاصة اسرائيل والأردن، وأقدموا على انزال بحري في لبنان عام 1958. وكان التوتر قد ازداد تصاعداً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اعتباراً من تشرين الأول 1957، بسبب نجاح الاخير باطلاق اول قمر صناعي في تاريخ البشرية. حيث انتقل الاميركيون من حالة الاستهانة النسبية بالقدرات السوفياتية إلى مرحلة القلق الشديد من قدرتهم التقنية المتصاعدة والتي وضعت الولايات المتحدة لأول مرة في تاريخها تحت مرمى النيران، المتمثلة بالصواريخ النووية البالستية السوفياتية. في آب 1958، قامت الصين الشعبية بقصف ثقيل لجزيرتي كيجوي وماتسو المتنازع عليهما مع تايوان، مما أدى لتصاعد التوتر بين الصين والولايات المتحدة. ودفع ذلك الصين لتسريع برنامجها النووي لخلق توازن نسبي مع القوة الأميركية. وبات على الأميركيين مواجهة قوتين نوويتين في الوقت عينه. وفي السنة ذاتها، اندلعت الأزمة الثانية حول برلين، وتطورت إلى فرض حصار سوفياتي عليها. وقد هدد السوفيات باعتبار أي محاولة غربية لكسر الحصار بمثابة اعلان حرب على الاتحاد السوفياتي. لقد كانت القيادة السوفياتية تريد خلال تلك الأزمة، انتزاع اعتراف من الغربيين بألمانيا الشرقية. وبعد سلسلة من الاجتماعات لوزراء الخارجية، قبلت بفك الحصار، وتابعت مطالبتها بالحصول على اعتراف بألمانيا الشرقية. وتواصلت الأزمات الاقليمية والدولية بعد ذلك بصورة متقطعة، كما جرت حروب اقليمية ومحلية عديدة، تخللتها فترات قصيرة من الهدوء والانفراج. وكانت أزمة اسقاط السوفيات لطائرة الاستطلاع

الأميركية (يو 2) في أيار 1960، فاتحة تلك الحقبة من الأزمات. تلتها أزمة أكثر خطورة، بعد فشل عملية الغزو لخليج الخنازير في كوبا، وذلك في 22 تشرين الاول 1962، عندما فرضت الولايات المتحدة حصاراً بحرياً على كوبا اثر اكتشافها لمنصات صواريخ نووية سوفياتية في الجزيرة المعاندة. ورد السوفيات باعلان استنفار نووي لقوات حلف وارسو. واقتضى الأمر خمسة ايام من المفاوضات الصعبة، قادها خروتشيف من الجانب السوفياتي وجون كينيدي من الجانب الأميركي. وفي النهاية توصلا إلى حل تم بموجبه سحب منصات الصواريخ، لقاء تعهد أميركي بعدم الاعتداء على كوبا مجدداً. وتنفس العالم الصعداء، لأن تلك الأزمة كانت قد وضعت الدولتين العظميين على حافة الصدام. ولكن تلك التجربة أظهرت للقادة الأميركيين والسوفيات حجم المخاطر التي تنتظرهم اذا واصلوا سياسات المجابهة. فبادر كينيدي في حزيران 1963، وفي خطاب ألقاه باحدى جامعات واشنطن إلى اعلان رغبة الولايات المتحدة بخفض التوتر مع الاتحاد السوفياتي، وفتح صفحة جديدة من العلاقات الايجابية بين البلدين.

حقبة الانفراج

بعد ستة اسابيع فقط من خطاب كينيدي، أي في 25 تموز 1963، وقع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا على ميثاق وقف التجارب النووية في الجو أو الفضاء أو تحت الماء.

وقد تابع ليندون جونسون نهج كينيدي في خفض التوتر مع السوفيات. وأكد في رسالة وجهها إلى الشعب السوفياتي في أيلول 1966، حرص الأميركيين على ما تم انجازه بين البلدين، في سبيل تجنب الحرب وبناء علاقات صداقة وتعاون بين الشعبين الأميركي والسوفياتي. وفي نهاية عام 1968، وقعت الدولتان العظميان، معاهدة وقف سباق التسلح النووي (سالت)، على الرغم من أن العدوان الاسرائيلي على الدول العربية الذي كان قد حصل قبل سنة من ذلك تقريباً، أي في حزيران 1967، وأحداث تشيكوسلوفاكيا التي جرت في آب 1968، والتورط الأميركي في فييتنام الذي كان يتوسع، ألقت ظلالاً على المناخ الدولي، وأبطأت مسيرة الانفراج إلى حد ما. اضافة إلى أن الصين كانت تعيش حالة اضطراب سياسي واجتماعي واسع في سياق ما عرف بالثورة الثقافية. وكذلك أوروبا التي كانت تمر بحقبة توترات سياسية أثارتها حركة شبابية واسعة، أطلقت عليها الصحافة العالمية آنذاك الثورة الطالبية. لقد صمد الوفاق الدولي، وتابعت واشنطن، وموسكو سياسة لجم التوترات والبحث عن الحلول السلمية للصراعات المختلفة التي كانت تندلع في أكثر من منطقة في العالم، لأن توازن القوى بينهما، وحجم الخطر النووي كانا يدفعان بهذا الاتجاه. فتم توقيع معاهدة سلام بين ألمانيا الغربية والاتحاد السوفياتي سنة 1970، وبينها وبين بولونيا سنة 1972. وهكذا كرست الحدود النهائية في أوروبا كما رسمتها الحرب العالمية الثانية. وتوجت تلك الفترة من الوفاق بتوقيع نيكسون وبريجنيف عام 1972 على جملة معاهدات للحد من الصواريخ

النووية العابرة للقارات، والصواريخ المضادة للصواريخ، عرفت بمعاهدات (سالت). لقد برر كيسينجر في مذكراته، تجاوب الأميركيين مع رغبات السوفيات بتطوير نهج الانفراج، بحاجتهم لمساعدة موسكو من أجل وضع نهاية مشرفة لتورطهم في فيتنام. أما من الجانب السوفياتي فكان يرغب بخفض التوتر مع الولايات المتحدة للالتفات أكثر إلى مشكلته المتصاعدة مع الصين، وللاهتمام بمصاعبه الاقتصادية المتفاقمة، التي قد تساهم بعض التقنيات الأميركية بتسهيل حلها. ولكن الأمور لم تسر كما رغب الطرفان. فبعد سقوط نيكسون في فترة ما بين 1973 - 1974، اثر انفجار فضيحة ووترغيت، عادت خطوط التماس الدولية بين موسكو وواشنطن للاشتعال سريعاً.

استئناف الصراع

في نهاية عام 1974، وافق الكونغرس على مقترحات جاكسوم- فانيك، التي تتضمن رفض مساواة الاتحاد السوفياتي بالدول ذات الرعاية بالنسبة للولايات المتحدة، ومنع بنك الاستيراد الأميركي من تمويل العمليات الخاصة بالسوفيات. وجاء ذلك في سياق عودة التصلب للعلاقات السوفياتية - الأميركية. حيث رأى السوفيات أن الولايات المتحدة تلجأ مجدداً إلى استعمال العلاقات التجارية، كوسيلة ضغط عليهم. وأنها تستأنف سياسة سباق التسلح وتشديد الحصار الاستراتيجي ضدهم. كما أنها تحاول اقامة تنسيق مع الصين في مواجهتهم. وأخيراً وليس

آخراً، تزيد من تدخلاتها المباشرة في شؤون أوروبا الشرقية، وشؤون الاتحاد السوفياتي الداخلية.

بينما كان الأميركيون منزعجين من استمرار الدعم السوفياتي لفييتنام ولباقي القوى المتمردة على الهيمنة الأميركية، وأنهم يحسنون دفاعاتهم التقليدية والنووية في شرق أوروبا، خاصة عبر نشرهم لمنظومة صواريخ (أس.أس.20)، اضافة لاستمرار نشاطهم في العالم الثالث، ومحاولاتهم الدؤوبة لتوسيع نفوذهم داخله. هذا النشاط الذي كان قد بدأ في منتصف الخمسينيات، باقامة علاقات تعاون أو تحالف مع هند نهرو، ومصر جمال عبد الناصر، واندونيسيا سوكارنو، وجزائر بن بيلا، تحت عنوان ضرورة اسناد الأنظمة البرجوازية الوطنية بوجه ضغوطات الامبريالية الغربية والأميركية على الأخص. وما فاقم من تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والسوفيات اقدام هؤلاء، على تشجيع ردود واسعة على النجاح الأميركي باسقاط الأنظمة الوطنية في الدول المشار اليها، أدت إلى تحولات سياسية جذرية قادتها قوى وأحزاب تتبنى الفكر الماركسي بهذا القدر أو ذاك، وتعلن تحالفها الصريح مع الاتحاد السوفياتي، في العديد من دول العالم الثالث.

- في ربيع 1975، سحقت قوات فييتكونغ بدعم من قوات فييتنام الشمالية، جيش فييتنام الجنوبية المعد من قبل الأميركيين، وتم الاستيلاء على السلطة في سايغون. وفي ذات الوقت كانت قوات الباتيت لاو تستولي على السلطة في لاوس.

- في مطلع 1976، الحقت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا

بقيادة أغسطينو نيتو، المدعومة من السوفيات، هزيمة كاملة بالقوى الأخرى التي كانت تنافسها على السلطة.

- في شباط 1977، قبض الكولونيل منغستو هيلا مريام على السلطة في أثيوبيا، ثم تلقى مساندة مباشرة من الجيش الكوبي، لمواجهة الأخطار الاقليمية التي تعرض لها.

- في نيسان 1978، سيطر حزب نور محمد تراقي الحليف للسوفيات على مقاليد الحكم في أفغانستان. - في حزيران 1978، قام الجناح الماركسي في اليمن الجنوبي بازاحة القوى الأخرى من السلطة وتفرد بها.

- في كانون الثاني 1979، دخلت قوات فييتنام الشمالية إلى كمبوديا وأقامت فيها نظاماً موالياً مكان نظام بول بوت الدموي.

شكلت تلك النجاحات التي حققتها قوى صديقة أو حليفة للسوفيات، تعويضاً للخسائر التي كان الأميركيون قد ألحقوها بهم في أمكنة أخرى، في سياق التنافس المتواصل بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. كما شكلت دليلاً على تحول في ميزان القوى لصالح الاتحاد السوفياتي، الذي كان قد استطاع آنذاك، بلوغ مستوى التعادل العسكري الاجمالي مع الولايات المتحدة. اضافة إلى حالة الضعف النسبي الذي كان قد لحق بالادارة الأميركية اثر فضيحة ووترغيت. وكانت ادارة كارتر مسؤولة إلى حد كبير عن تسارع منحى التدهور في العلاقات الأميركية السوفياتية، حيث أقدمت عام 1977، على تعديل موقف الولايات المتحدة من اتفاقات (سالت 2). وعملت على استبعاد الاتحاد السوفياتي عن المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط،

ونظمت عملية الانقلاب الساداتي على التحالف المصري - السوفياتي الذي كان جمال عبد الناصر قد أرسى دعائمه. وضاعفت الجهود لاستغلال الخلاف الصيني - السوفياتي. وجمدت مبلغ ملياري دولار كانت مخصصة لتمويل مشتريات الاتحاد السوفياتي من القمح. وباشرت عام 1979، تقديم المساعدات العسكرية لقوات الطالبان التي كانت تقاتل الجيش السوفياتي. وفي عام 1980، منعت رياضييها من المشاركة في أولمبياد موسكو. ثم أوقفت بيع المعدات التقنية للمؤسسات السوفياتية، الخ. . . . . وما أن أطل عقد الثمانينيات حتى كانت العلاقات بين الجبارين الدوليين قد اقتربت من القطيعة، فدفعها اليها مجيء رونالد ريغن إلى رئاسة الولايات المتحدة. ففي أول مؤتمر صحفي له بتاريخ 29 كانون الثاني 1981، قال: "إنّ قادة الاتحاد السوفياتي احتفظوا لأنفسهم بحق ارتكاب أي جريمة، اضافة لتميزهم بالكذب والخداع ". ثم قال في خطاب آخر ألقاه في آذار 1983: "إن الاتحاد السوفياتي ليس سوى امبراطورية للشر". ولامست العلاقات الأميركية - السوفياتية حدود الاصطدام مرة أخرى، في أول أيلول 1983، عندما اسقطت قوات الدفاع الجوي للجيش السوفياتي طائرة الخطوط الجوية الكورية (007)، وقتل في الحادث 269 راكباً كانوا على متنها. وكانت الطائرة قد اخترقت المجال الجوي السوفياتي، وحلقت عبره لعدة ساعات. وقد حملت القيادة السوفياتية الولايات المتحدة المسؤولية عن حياة الركاب الأبرياء، لأنها كلفت طاقم الطائرة بمهام تجسسية. وفي نهاية شهر أيلول ذاته، أعلن يوري

أندروبوف بصفته رئيس الحزب والحكومة: " أن التطورات السياسية في العالم تزيل أي وهم بامكانية تحسين العلاقات الأميركية - السوفياتية بظل ادارة ريغن". وكان هذا الأخير قد ضاعف قبل مدة غير بعيدة، أرقام الموازنة العسكرية للبنتاغون، وأعلن استراتيجيته العسكرية الطموحة التي اشتهرت بخطة "حرب النجوم". في تلك الفترة من مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وفي ظل ريغن وأندروبوف، كانت الحرب الباردة قد بلغت أوجها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وكانت قد كلفت الدولتين العظميين طيلة أربعة عقود، آلاف مليارات الدولارات، وساهمت باندلاع عشرات الحروب في أرجاء متعددة من العالم، أزهقت فيها أرواح ملايين البشر. لقد ربحت الولايات المتحدة تلك الحرب، ليس من خلال الانتصار المباشر على الاتحاد السوفياتي، وقد كان ذلك مستحيلاً بفعل توازن الرعب النووي، ولكن بفعل الانهيار السياسي للنظام السوفياتي بفعل تناقضاته الخاصة. وقد جرى ذلك اثر تجربة البيريسترويكا، التي قادها غورباتشيف في المنتصف الثاني من عقد الثمانينيات المشار اليه.

لقد تميزت الرأسمالية الأميركية، والنظام السياسي الأميركي، طيلة تلك الحرب، بروح قتالية عالية وديناميية لافتة حيث نجحت القيادات الأميركية المتتابعة باستغلال الظروف الجغراسية والمعطيات الدولية الملائمة للولايات المتحدة بصورة منهجية، وكذلك نقاط ضعف الخصم السوفياتي. وقد مكن ذلك القيادات الأميركية على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، من خوض حرب استنزاف طويلة الأمد ضد السوفيات، أنهكتهم

وفاقمت مصاعبهم وأدت في النهاية إلى سقوطهم. فأفسح هذا السقوط في المجال أمام الأميركيين، لترسيخ وضعية امبراطوريتهم المهيمن، دون منافس جدي، وباتوا القوة العالمية الأولى دون منازع منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فأداروا صراعاً حاداً لم يتوقف، بكل الوسائل الاقتصادية والتقنية والعسكرية والأمنية والأيديولوجية للحفاظ على هذا الوضع لأطول فترة ممكنة من القرن الحالي.

وقد رسمت مراكز أبحاث أميركية عدة، سيناريوهات متنوعة لذلك، لهدف واحد: " من أجل قرن أميركي آخر". ولكن تطورات العقد الأول منه، أبرزت صعوبة المهمة، وربما استحالتها. في الواقع، لم ينجح الأميركيون والغرب بصورة عامة، بالاستفادة من الفرصة التي أتاحها التحول السوفياتي باتجاه الانفتاح الكلي على العالم الرأسمالي، لاثبات صدقية رغبتهم في بناء نظام عالمي، قائم على احترام القانون الدولي، والرفاهية، والعدالة، والديموقراطية، وحقوق الإنسان، الخ....، وفق ما دأبت على ترويجه دعايتهم الأيديولوجية. فما كشفه ذلك فعلاً، كان النقيض تماماً. لقد كشفت الوقائع زيف تلك الادعاءات، وأكدت الدور الموازن الذي كانت تلعبه القوة السوفياتية للحد من جموح مطامح الأميركيين وحلفائهم الغربيين. فغداة غزو الكويت في 2 آب 1990، خاطب جورج بوش الأب الكونغرس قائلاً: "إننا نعبر اليوم لحظة تاريخية فريدة واستثنائية. فأزمة الخليج الفارسي، على خطورتها، تقدم لنا فرصة التقدم نحو حقبة تعاون عالمي غير مسبوق. فمن رحم هذا الاضطراب، يمكن أن ينبثق

نظام عالمي جديد. عصر أكثر تحرراً من التهديد بالرعب، وأشد اهتماماً بارساء العدالة، وأضمن في البحث عن السلام. عصر يمكن أن تزدهر فيه وتعيش بانسجام أمم العالم جميعها، في الشرق والغرب، كما في الشمال والجنوب. ويولد عالم يحل فيه حكم القانون محل شريعة الغاب، وتقر فيه الأمم بالمسؤولية المشتركة عن الحرية والعدالة، ويحترم فيه الأقوياء حقوق الضعفاء'. ولكن كلام جورج بوش هذا، كان يصف ما كان ممكناً نظرياً عام 1990، مع نهاية الحرب الباردة. أما في واقع الأمر، فقد صارت حرب الخليج الثانية، نقطة انطلاق لعالم أكثر توتراً، وفقراً، وظلماً، حيث استغلت الولايات المتحدة والقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بها، والمسيطرة على القرار في دول الغرب، اختلال ميزان القوى العالمي لصالحها، على مختلف الصعد. فعلى الصعيد الاقتصادي، دفع مسار العولمة الاقتصادية المنفلتة باتجاه مزيد من توسع وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، وباتجاه تحطيم ما أمكن من الحواجز الوطنية والاقليمية التي تحد من توسعها الشامل، على حساب الاقتصادات الوطنية، وخاصة في البلدان النامية. وعلى الصعيد الاجتماعي، ساهم انتصار الفكر النيو- ليبيرالي المتطرف بسيادة مبدأ الداروينية الاجتماعية التي أطلقت العنان لسيادة مصالح أصحاب الرساميل الكبرى، مقابل تحطيم وتهميش شامل للطبقات الاجتماعية الوسطى والدنيا، والشرائح الفقيرة. وعلى الصعيد السياسي، بات تجاهل الولايات المتحدة وحلفائها للقانون الدولي، وتجاوزهم لسيادة الدول الأخرى، والتدخل بشؤونها كافة، وفرض

الحصارات الاقتصادية عليها، أمراً متكرراً وعادياً. بل أكثر من ذلك، لقد تم تحويل الأمم المتحدة إلى أداة يومية، لشرعنة كل ما يراه أسياد ما سمي "النظام العالمي الجديد" مناسباً لمصالحهم، وفق ازدواجية معايير بالغة الفظاظة. وعلى الصعيد العسكري، جرت تقوية الحلف الأطلسي بزيادة موازناته وضم دول جديدة اليه، وتوسيع ميدان نشاطه ليشمل المديين الآسيوي والافريقي اضافة للمدى الأوروبي. وتمثلت آخر مظاهر ذلك التوسع، بنشر المنظومات المضادة للصواريخ في شرق أوروبا، وتحديداً في بولونيا وتشيكيا. كما جرى تعزيز توجهاته الهجومية، عبر اعتماد استراتيجية الحروب الاستباقية، التي نفذت في أكثر من دولة، في ما يمكن اعتباره إرهاباً رسمياً عالمياً، باشره الحلف المذكور، بذريعة ممقاومة الإرهاب. وعلى الصعيد الأمني، استصدرت عشرات القوانين التي توسع صلاحيات الأجهزة الاستخبارية والأمنية على الصعيدين الوطني والعالمي، وبنيت شبكات التنسيق العابرة للقارات بين مختلف الأجهزة الأمنية، في ما صحت تسميته: العولمة الأمنية. وعلى الصعيد الثقافي والأيديولوجي، أنفقت المبالغ الهائلة على وسائل الاعلام والدعاية، لتعميم مفاهيم الرأسمال، وتكريس قدسية "الأسواق "، وتسليع كل شيء، بما في ذلك العلم والثقافة والفنون، الخ.... وهكذا تحولت نهاية الحرب الباردة إلى فرصة ضائعة. وشكلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، فترة سادتها الأحادية الأميركية، في ما يمكن اعتباره مرحلة ديكتاتورية اليمين الليبيرالي المتطرف، التي بلغت ذروتها مع وصول المحافظين الجدد إلى

السلطة في واشنطن. إنها احدى نتائج الانهيار السوفياتي، وفشل تجربته الاشتراكية. ولقد أظهرت الأزمة المالية الاقتصادية التي يعيشها العالم راهناً، أن الرأسمال العالمي والأميركي على وجه الخصوص، لم يضيع فرصة انتهاء الحرب الباردة من أجل بناء نظام سياسي عالمي جديد أكثر مسالمة وديموقراطية فقط، بل أضاع تلك الفرصة من أجل خفض الانفاق العسكري وتحويل الأموال والقدرات المهدورة في هذا المجال باتجاه تعزيز البنى الاقتصادية في الدول المتقدمة ومساعدة الدول النامية على تجاوز صعوباتها المتفاقمة. بل أكثر من ذلك، أدت تلك السياسات التي اتبعها الغرب في ظل الالتحاق الأوروبي بالنهج الأميركي، إلى عودة الحرب الباردة بشكل جديد، أي أنها جعلت من نهاية الحرب الباردة مجرد هدنة لا أكثر. وقد باتت مرشحة، بسبب غياب المراجعة الحقيقية لدى دوائر القرار الأميركي على الرغم من عودة الحزب الديموقراطي إلى السلطة، للعودة بقوة والانتقال إلى ميادين جديدة أكثر اتساعاً. وهذا يكشف مجدداً أن المسؤولية الفعلية عن التوتر العالمي، خلال الحرب الباردة وبعدها، تتحملها أساساً القيادات الغربية الساعية إلى استمرار استئثار الرأسمال الغربي بثروات العالم وبجهد منتجيه، بما في ذلك كادحو وعمال المجتمعات الغربية ذاتها. كما تؤكد مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أن التنازلات السوفياتية من أجل تعميق الانفراج ذهبت سدى لأنها لم تستند إلى ميزان قوى ملائم؛ فالسلام العالمي الثابت لا تبنيه أوهام الرهان على "طيبة قلب" قادة الغرب ووعودهم الملتوية. هناك استحالة موضوعية لبناء نظام عالمي

جديد يستحق هذه التسمية، قبل بناء توازن قوى جديد، يلجم المطامع غير المشروعة للقوى المسيطرة على القرار الغربي والعالمي استطراداً. هذا وحده يسمح للعالم بتجاوز حقيقي لمرحلة الحرب الباردة السابقة، وتجنب الانزلاق إلى حرب باردة جديدة ربما كانت أكثر هولاً وكلفة على البشرية.

دروس الانهيار السوفياتي

ثورة أوكتوبر

"عشرة أيام هزت العالم". هكذا لخص الصحفي الأميركي جون ريد، أحداث ثورة أوكتوبر الروسية العظمى. كان ذلك في مطلع القرن العشرين. ولكن، عشرة أيام أخرى، "هزت العالم" مرة ثانية، ولكن باتجاه معاكس. كان هذا، في أواخر الثمانينيات من القرن العاصف عينه. وما بين الهزتين، سيل من الأحداث والأزمات الدولية، والثورات، والحروب المحلية والعالمية، لم تكن ثورة أوكتوبر ووليدها السوفياتي، بعيدين عنها، أو غير مؤثرين فيها، إلى هذا الحد أو ذاك. فلماذا كانت تلك السقطة "المفاجئة" والحادة للتجربة السوفياتية، بعد عقود من النجاحات والانتصارات؟ وما هي الأسباب البعيدة والقريبة، التي ساهمت في هدر تضحيات هائلة قدمها الشعب الروسي وشعوب الاتحاد السوفياتي، طوال القرن الماضي، وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي تبديد الكثير من الانجازات، التي كانت قد حولت دولة متأخرة وضعيفة التطور، إلى احدى الدولتين العظميين اللتين قادتا العالم على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين. اضافة إلى اضاعة أغلب المكتسبات الاجتماعية التي كان قد حصل عليها العمال والفلاحون السوفيات بفضل ثورتهم الرائدة. لقد حاول

الكثيرون الاجابة على ذلك، كل من موقعه، وتبعاً لمنطلقاته الأيديولوجية والمصالح السياسية التي يمثل، ولكن الكثير من تلك الاجابات التي سبقت أو تلت الانهيار، افتقدت إلى الموضوعية، بهذا القدر أو ذاك، سواء بفعل الولاء الأيديولوجي والسياسي، أو العداء الأيديولوجي والسياسي، أو بفعل حرارة الاحداث وانفعالات اللحظة. أما الآن، وبعد مرور ما يكفي من الوقت، فقد باتت الصورة أكثر وضوحاً، ويمكن محاولة قراءة التجربة مجدداً، مع فرصة أكبر للرؤية الموضوعية. وما يعنينا أساساً، من ذلك استكشاف العوامل الموضوعية والذاتية التي ساهمت في النهوض وتحقيق النجاحات، وتلك التي أدت إلى الانتكاسة التاريخية، من أجل فهم أفضل لأسباب ذلك الانهيار، أخذاً بعين الاعتبار ضخامة التداعيات التي تلته، وطبيعة المسار الذي اتخذه العالم بعده، وحجم الثمن الذي دفعته الحركات التقدمية والتحررية في العالم بسببه. فالمغزى التاريخي لما حدث لم يستنفد بعد، على الرغم من أن التحولات المتتالية في المشهد الدولي، تشير الى بداية تجاوز العالم لمرحلة الانهيار السوفياتي. إنّ تعدد أوجه التجربة السوفياتية، وغناها، وكثافة تداخلاتها مع التطورات العالمية، طوال القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، أفسحت في المجال لكثير من التحليلات الخاصة بها، وما زالت تتسع للمزيد. لقد كانت ثورة أوكتوبر الروسية سنة 1917، لحظة الذروة، في أزمة مستمرة عاشها المجتمع الروسي، منذ أواسط القرن التاسع عشر، حيث كان ذلك المجتمع مكبلاً بقيود التخلف الشامل، بينما كان الغرب الأوروبي يتقدم، وتتوطد فيه آليات نمط الانتاج الرأسمالي الحديث، ويتحول إلى مركز للتوسع الامبريالي

على النطاق العالمي، وكانت تفشل كل محاولات الاصلاح التي تقدم عليها أو ترغم عليها الدولة الروسية القيصرية. فجاءت ثورة أوكتوبر، لتشكل حلاً جذرياً لذلك الاستعصاء، واستحقت عن جدارة هي وقادتها، الثناء الحار من قبل روزا لوكسمبورغ، التي قالت: "إنّ الجوهري في مبادرة لينين وتروتسكي ورفاقهم، أنهم تجرؤوا، وقادوا البروليتاريا الروسية والعالمية لأول مرة في التاريخ، على طريق انتزاع السلطة السياسية. ودفعوا إلى الأمام مسألة تصفية الحساب التاريخي بين رأس المال والعمل، على نطاق العالم. ومع أنه ليس بالامكان حل المشكلة على نطاق روسيا لوحدها، الا أنه يكفي أنها قد طرحت. وبهذا المعنى، فان المستقبل سيبقى للبلشفية في كل مكان". ولكن على صعيد المجرى الواقعي للتاريخ، كان التلاقي الممكن بين الثورة الروسية، وثورة تقوم بها بروليتاريا ألمانية متطورة وكبيرة العدد، يشكل خطراً مميتاً للرأسمالية الأوروبية. فقام تحالف امبريالي واسع، ضم الجيش الألماني المهزوم، وفلول الجيش الروسي الملتحقة بالجنرالات البيض، والجيوش الفرنسية والانكليزية والأميركية المنتصرة، ضد الجيش الأحمر الذي كان يقوده البلاشفة. وباشر ذلك التحالف غزو الاتحاد السوفياتي الخارج منهكاً من الحرب العالمية الأولى، والغارق في مستنقع الحرب الأهلية. لقد راهن قادة أوكتوبر، على توسع الحريق الثوري ليشمل أوروبا بأسرها ليساعدهم على صد العدوان وانقاذ الثورة، ولكن رهانهم خاب. وقد عبر تروتسكي عن هذه الخيبة بقوله: "كان يبدو لنا أن هجومنا الثوري يمكنه أن يتواصل على امتداد أوروبا، في فترة كانت فيها البرجوازية فاقدة لسيطرتها. كانت تلك

الامكانية التاريخية قائمة، ولكنها لم تتحول إلى واقع مادي. لقد منح التاريخ البرجوازية - بمساعدة تجربتها واحتيالها وغريزتها السلطوية استراحة طويلة - ولم تحصل المعجزة* . ولكن على الرغم من فشل الثورات الاشتراكية التي اندلعت في ألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، نجح الشعب السوفياتي بدحر التدخل الامبريالي، واحتفظ البلاشفة بالسلطة، ولكن بعد دفع ثمن بشري واقتصادي هائل، ترك آثاره على امتداد الحقبة التي تلت. وقد دفع ذلك أخصام ثورة أوكتوبر إلى استنتاج سبق استخدامه ضد الثورة الفرنسية، ومفاده عدم ضرورة الثورة وعدم جدواها. ولكن هؤلاء تجاهلوا أن الخيار الوحيد الذي كان مطروحاً فعلياً، كان: اما انتصار الثورة الاشتراكية، أو انتصار ثورة مضادة أكثر دموية، كانت ستأتي بهتلر روسي أسوأ من هتلر الألماني، الذي عرفته أوروبا لاحقاً. ولكن بغض النظر عن كل ذلك، ساهم الدمار الكبير الذي لحق بالاتحاد السوفياتي قبل وخلال وبعد الثورة، اضافة للحصار الشامل الذي فرضته المنظومة الرأسمالية العالمية عليه، في اجباره على اتباع نمط اقتصادي - سياسي - اداري أدى في النهاية إلى المأزق، على الرغم من النجاحات التي تحققت في البداية.

نبوءة ليون تروتسكي

لقد أكد التاريخ بعد النظر الذي تحلى به ليون تروتسكي، حيث صحت التوقعات التي استبقت بعقود، التحول الذي سيشهده الاتحاد السوفياتي. فقد جاء في كتابه (الاشتراكية في بلد واحد):

"إنّ بناء الاشتراكية صراع تقوم به الدولة السوفياتية، ليس فقط ضد البرجوازية الداخلية بل أيضاً ضد البرجوازية العالمية. فاذا استطاعت البرجوازية هذه، كسب تمديد تاريخي طويل بفعل تأخر الثورة العالمية، سيصبح من المؤكد قدرتها على قلب ديكتاتورية السوفييت استناداً إلى تفوقها التقني، وثروتها المادية، وقدراتها العسكرية. وسيقتصر السؤال على الوسائل العملية التي ستستعملها لتحقيق هدفها". وهذا ما تم فعلياً، ولو بعد فترة أطول من تلك التي توقعها تروتسكي. فمن نظام "شيوعية الحرب"، التي اعتمدت غداة الثورة، إلى سياسة النيب (N.E.P.)، ثم إلى سياسة التأميم الشامل والتصنيع الثقيل، نجحت الدولة السوفياتية في تأمين معدلات نمو استثنائية، وفي بناء قاعدة انتاجية متطورة نسبياً، مكنت الاتحاد السوفياتي من الانتصار في الحرب العالمية الثانية على آلة الحرب النازية المتطورة والمستندة إلى القدرات الصناعية لكل أوروبا المحتلة. وتزداد أهمية ذلك النجاح السوفياتي على خلفية الأزمة العامة التي ضربت العالم الرأسمالي خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولكن بموازاة ذلك، حصل ما تخوف منه تروتسكي، وهو سيادة نمط احتكار سياسي محكم من قبل الحزب الشيوعي السوفياتي، قلص الحقوق الديموقراطية إلى أدنى حد ممكن، وأدى تدريجياً إلى سلبية سياسية معممة لدى الطبقة العاملة والفلاحين وبقية الشرائح الاجتماعية. كما توسع دور البيروقراطية في مختلف ميادين الحياة، ومجمل البنى المدنية والأمنية والعسكرية، وهو ما كان لينين قد حذر منه في كتاباته الأخيرة وهو على فراش المرض.

وهو ما عرف لاحقاً، سواء في الأدبيات الاشتراكية، أو المعادية لها، بتسمية النمط الستاليني. وقد كتب تروتسكي حول هذا الانحراف البيروقراطي، في أحد فصول كتابه المشار اليه أعلاه:
"قد تستطيع البيروقراطية ايجاد حل جزئي لهذه المسألة أو تلك، ولكنها عاجزة عن السير على هدى خط استراتيجي صحيح. وعندما يزداد الانحراف البيروقراطي، تدفع الطبقة العاملة الثمن، وتصبح القيادة نفسها عاجزة عن ضبط جهازها ذاته". وأضاف:
"إنّ حظر أحزاب المعارضة، أدى إلى حظر التكتلات داخل الحزب البلشفي، وأدى هذا بدوره إلى حظر التفكير بشكل مغاير لتفكير الزعيم المعصوم عن الخطأ. مما عزز الذهنية البوليسية في التعاطي مع المواطنين والحزبيين، وأفسح في المجال لافلات البيروقراطية من المحاسبة، وبالتالي ساهم في انتشار كل أنواع الاحباط والفساد". ولم يكتف ليون تروتسكي في ابداء تخوفه على مستقبل ثورة أوكتوبر، انطلاقاً من حجم التخلف الروسي مقارنة بالتقدم الأوروبي، ومن ضخامة الخسائر التي تكبدتها الشعوب السوفياتية قبل وخلال وبعد الثورة، وكذلك من ضيق أفق وقصور وأخطاء البيروقراطية السوفياتية، بل أشار إلى أخطاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي، والتي أدت إلى اهتزاز التحالف بين البروليتاريا الروسية والفلاحين الروس وضعفه. ذلك الاهتزاز الذي ساهم في تحول أزمة الزراعة إلى أزمة دائمة في الاتحاد السوفياتي، استمرت بأشكال متعددة، حتى انهياره، بنهاية الثمانينيات من القرن العشرين. هناك بالتأكيد، الكثير من الدقة

والعمق في تشخيص ليون تروتسكي، لأسباب الانحطاط البيروقراطي، خلال الفترة الممتدة من 1920 إلى العام 1930، والمرتبط، كما أشرنا، بالتناقضات الموضوعية في المجتمع الروسي والظروف التي مرت بها ثورة أوكتوبر، اضافة لأخطاء القيادات السوفياتية المتعاقبة. ولكن مأساة السوفيات لم تقف عند ذلك الحد. فقد دفعت التطورات التي تلت تلك المرحلة، ورافقت صعود الخطر النازي، واندلاع الحرب العالمية الثانية، ثم الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي، والخسائر المهولة التي تكبدتها روسيا والشعوب السوفياتية، إلى المزيد من التشوهات في بنية المجتمع السوفياتي، والدولة السوفياتية، والحزب الشيوعي السوفياتي، والى المزيد من التشدد والانغلاق، والتي فاقمتها الحرب الباردة، والحصار، وسباق التسلح، والضغط الاعلامي، والاختراق الأمني، الذين فرضهم الأميركيون والغرب بصورة عامة، على السوفيات. وعلى الرغم من نجاح هؤلاء في كسر الحصار الغربي لاحقاً، وبلوغ شبه تعادل عسكري بين حلف وارسو والحلف الأطلسي، وحتى التفوق على الغربيين في بعض مجالات البحث العلمي، وفي ميادين الضمانات الاجتماعية، والخدمات التعليمية والصحية، إلا أن ذلك تم على حساب مستوى معيشة الشعب ورفاهيته الاجمالية، وعلى حساب جودة السلع والخدمات المقدمة. ومع تراجع معدل الضبط السياسي والبوليسي، مع تقدم سياسة الانفراج الدولي بين المعسكرين، وسياسة الانفتاح على الغرب، وانشاء مجلس التعاون الأوروبي، فقد بقي مستوى الحريات العامة ونظم التمثيل والانتخاب الشعبي،

ونمط الإدارة العامة، غير كاف قياساً إلى معايير دول الغرب. مما أفسح في المجال أمام الدعاية الرأسمالية المستندة إلى الامكانات المالية الهائلة المتوافرة، والى الوسائل التقنية المتطورة التي أوجدتها ثورة الاتصالات الحديثة، لتقديم صورة مبالغ بها عن سلبيات الواقع السوفياتي من جهة، وعن ايجابيات العالم الغربي من الجهة المقابلة، فشحبت ملامح الانجازات المتحققة، على الرغم من التذكير بظروف ارسائها، بنظر الأجيال السوفياتية الشابة، ومهد المناخ الشعبي الملائم لنجاح الثورة المضادة التي اندلعت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، والتي قادها الجناح الأكثر فساداً في البيروقراطية السوفياتية، والذي لم يكن يطمح عبر الانقلاب السياسي الاجتماعي الذي قام به وأدى إلى تفكك الاتحاد وحلف وارسو، لتجاوز ثغرات التجربة الاشتراكية، كما حاول قادته ايهام المواطنين السوفيات، بل من أجل العودة إلى ارساء نظام رأسمالي، يضاعفون بواسطته نهبهم بصورة أكثر شرعية. لذا اتخذ النظام الذي فرضه هؤلاء، عملياً، صيغة نظام رأسمالي مافيوي، أعاد روسيا ودول الاتحاد السوفياتي عشرات السنين إلى الوراء، وأخرجهما من موقع القوة العظمى الثانية نهائياً.

البيريسترويكا

قد يكون من المفيد هنا، العودة للتذكير بطروحات البيريسترويكا التي قادها غورباتشيف، والتي أدت للتعجيل

بالانهيار. لقد قدم غورباتشيف صورة صحيحة إلى حد كبير عن أوضاع الاتحاد السوفياتي، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومعنوياً، في مطلع ثمانينيات القرن الماضي. ولكن محاولته "للإصلاح" شكلت عملياً مرحلة انتقالية للعودة الكاملة للنظام الرأسمالي إلى روسيا والاتحاد السوفياتي. ونورد في ما يلي، بعض ما جاء في كتابه (بيريسترويكا)، الذي نشر في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي:

"في سياق تحليلنا للوضع المهيمن على البلاد، لاحظنا الجمود الحاصل في النمو الاقتصادي. فقد انخفضت وتائره خلال الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة. فبلدنا الذي كان قد تمكن سابقاً من اللحاق ببلدان العالم الأكثر تطوراً، بدأ يراوح مكانه. حتى في مجال الصناعة الثقيلة، التي كنا نعتبرها متراسنا الأول، بات التطوير مهمة صعبة. ويحدث الشيء ذاته في ميدان بناء المجمعات الجديدة، حيث يدفن قسم كبير من الثروات الوطنية، دون نتائج مرضية. لقد بات من مميزات قادة مؤسساتنا سعيهم لتضمين منتجاتهم أكبر قدر من المواد الأولية وكلفة العمل، لبيعها بسعر أعلى، بدل اعطاء الأولوية لتقليص أكلاف الانتاج ورفع مستوى القدرة التنافسية. ويمكننا القول بأن غنى وطننا بالثروات الطبيعية والبشرية قد أفسدنا. لقد تربينا على أفكار الأولوية لنمو الانتاج الكمي، لذا حاولنا لجم هبوط وتائر النمو من خلال انفاق المزيد من التوظيفات، في مختلف قطاعات الانتاج. ومع مرور الوقت أصبح من الصعب الافادة من المصادر الطبيعية وتفاقمت أكلاف الانتاج. كما أدى النقص في الموارد البشرية إلى اعتماد مبدأ زيادة دفع الأموال على هيئة مكافآت، وهي في الواقع أموال

لم يقدم مقابلها جهد حقيقي. لقد اختلت العلاقة بين معيار العمل ومعيار الاستهلاك. وقد أدى ذلك إلى كبح نمو انتاجية العمل، والى تشويه مبدأ العدالة الاجتماعية. وجنح القصور الذاتي للنمو الانتشاري الأفقي، باتجاه التحول إلى مأزق اقتصادي، فباتت المداخيل المحصلة من المبيعات بالعملة الصعبة، تستخدم لمعالجة المشكلات الآنية بدل تحديث الاقتصاد وزيادة فعاليته وازالة تخلفه التقني. وكان من الطبيعي أن ينعكس الركود الاقتصادي على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. وهنا نصطدم ببعض المفارقات. إن مجتمعنا الذي كان قد حل مسائل تشغيل المواطنين، وأمن لهم الضمانات الاجتماعية، بات يواجه صعوبات في مجال تنظيم وسائل النقل، وحماية نوعية المواد الغذائية، وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية بالمستوى الجيد. فتكون وضع غير طبيعي. فمن ناحية نتفوق على الآخرين في انتاج الفولاذ والطاقة، ونعجز في المقابل عن الاستفادة الصحيحة من هذا التفوق. بلادنا أكبر منتج للحبوب في العالم ونضطر لانفاق مليارات الدولارات لشراء الحبوب. يوجد في بلادنا أكبر عدد من الأطباء والأسرة لكل ألف نسمة، ولدينا تدن في مستوى ادائهم. مركباتنا الفضائية تسبر الكون وتحط على الزهرة، ومن جهة أخرى تتخلف أجهزتنا المنزلية عن المستوى العصري. الواقع أنه لم يبق سوى مكان صغير للفكرة اللينينية حول الادارة الذاتية للكادحين للملكية الاجتماعية. فقد أصبحت تلك الملكية سائبة، لا مالك فعلياً لها، تتوزعها وتفتتها الدواوينية وضيق الأفق المكتبي. وليس هذا أخطر ما يحصل. فقد بدأت للأسف، تتقوض قيمنا الفكرية والأخلاقية. ويزدهر التنظير المدرسي على حساب الابداع،

وتغطية النواقص بالترويج الاعلامي المزيف. ونتيجة للفجوة بين القول والفعل، بدأت الثقة تتراجع بكل ما كنا ندعو إليه من أهداف سامية. وأكثر من ذلك ازداد الادمان على الكحول والمخدرات وتغلغلت انماط ثقافية وسلوكية بالغة الابتذال والتفاهة وخواء الروح. ولكن كي نكون منصفين، لا ينبغي أن نلون كل الصورة باللون الأسود. لقد تم حل الكثير من المشكلات خلال هذه المرحلة، وقد بذلت المنظمات الحزبية جهدها للقيام بدورها. ومع ذلك، تنامت سرعة نمو المصاعب بوتيرة أعلى. لذا توصلنا إلى استنتاج حاسم: إن البلاد على شفا وضع مأزوم. ولا بد من نهج استراتيجي جديد. إنه نهج البريسترويكا". وبعد استعراض المظاهر المختلفة للأزمة، طرح كتاب "بيريسترويكا" أهم ما رآه غورباتشيف حلولاً لها. ونقتطع منه بعض الفقرات الهامة التي تلخص وجهة نظر قائد البيريسترويكا في هذا المجال: "إنّ العيب الأساسي في أواليات نظامنا الاقتصادي الاجتماعي ضعف الحوافز الداخلية للتطور الذاتي، حيث أن كل مؤسسة تتلقى المهمات والموارد عبر نظام من المؤشرات التخطيطية وتغطى التكاليف مهما بلغت، اضافة لضمان تصريف المنتجات. والأسوأ من ذلك، ضعف الارتباط بين دخول العاملين وبين النتائج النهائية للعمل. لذا سنعمل على أن تصبح المؤسسة مسؤولة عن تحديد خطة انتاجها بنفسها، وعلى أن تتولى تصريف منتجاتها تبعاً للاحتياجات الفعلية التي تكشف عنها السوق، أي أن نستبدل الطرائق الادارية بطرائق اقتصادية. وهذا لا يتطلب تغيير طبيعة الملكية الاجتماعية، بل تغيير نمط ادارتها لتصبح أكثر عقلانية وجدوى وعدالة". وفي ما يخص التطوير التقني لقطاعات الانتاج السوفياتي يقول

غورباتشيف: "نرى أن تحديث صناعة الآلات المتطورة تقنياً هي المهمة الأكثر إلحاحاً، وهي لا تتحمل تأجيلاً. وينبغي أن يتم ذلك بالاعتماد على العلم والمعرفة والتقنيات الوطنية وليس المستوردة. لأن بعضنا سبق وتحمس لسياسة الانفراج، إلى حد التوهم بأن الغرب مستعد لتزويدنا بما نحتاج اليه في هذا المجال. ولكن ماذا جرى في الواقع؟ لقد نلنا عقاباً قاسياً على سذاجتنا. إذ ما لبثنا أن جوبهنا بالمقاطعة، وفرض الحظر على الواردات، والتقييدات، والتهويل على الذين أرادوا المتاجرة معنا...... إن الولايات المتحدة تساعدنا على فهم الأمور بشكل أفضل، من خلال مقاطعتها وعقوباتها. وقد وطدنا العزم على التخلص من لوثة الاستيراد". "في الواقع، نحن مهتمون بكيفية تقبل الخارج للبريسترويكا، وخاصة في الغرب. وقد بدأ بعضهم هناك، يتحدث عن ثورة جديدة تجري عندنا. وهم يتساءلون عن الشيء الأكثر ملاءمة لهم. هل هو نجاحها أم فشلها؟ ولكن الملاحظ أن وسائل الاعلام والمناظرات السياسية العاملة لديهم، تروج لوجهات نظر غير متفهمة، تحاول النيل من سياستنا وتشويه نوايانا. وهذا يظهر مرة أخرى، تأثيرات الحرب الباردة، وعمق جذور نهج العداء للسوفيات، التي تتغذى من المصالح الضيقة والأنانية لبعض الأوساط والدوائر". وفي ذات السياق، تناول غورباتشيف قضايا السلام العالمي وضرورات الانفراج العسكري والتقارب الأوروبي فيقول: "بعد سلوكي طريق التفكير الجديد، لم أعد أنظر بذات الشكل إلى خارطة أوروبا السياسية. وأرى أن أوروبا قد شبعت حروباً ودموعاً. وأشعر أكثر فأكثر بعبثية الاستمرار بسياسة الأحلاف العسكرية ومنطق الستار الحديدي. لماذا لا نتحدث عن

التقاليد السياسية الأوروبية التي تعد من أغنى تقاليد ادارة الأمور الدولية في العالم. ولماذا نتجاهل ارث الحربين العالميتين الأكثر دموية في تاريخ البشرية، اللتين دارتا فوق أرضنا، بحيث بات علينا قبل أي شعوب أخرى، عدم السماح باندلاع أية حرب جديدة. بل صار من واجبنا العمل لبناء بيتنا المشترك، من الأطلسي إلى الأورال، على أسس السلام وحسن الجوار والتعاون الشامل وذاكرة الارث الثقافي الأوروبي". "ولن يكون ذلك موجهاً ضد أحد. خاصة ليس ضد الولايات المتحدة. ففي عالمنا المعاصر، في عالم السلاح النووي، من الجلي أن محاولة حل الخلافات بيننا بالقوة المسلحة، تعني الانتحار. ولا أذيع سراً إذا قلت باننا نتابع تعزيز قدراتنا الدفاعية، فهذا هو واجبنا تجاه الشعب السوفياتي، ولكني أريد في المقابل، التأكيد بان هذا ليس خيارنا، بل هو مفروض علينا. حيث أن الأميركيين يواصلون الكلام عن الخطر السوفياتي، ويواصلون زيادة موازناتهم العسكرية على الرغم من كل المبادرات الإيجابية التي نقدم عليها. إنهم يرغبون في دفعنا دفعاً لمتابعة سباق التسلح بهدف ارهاقنا اقتصادياً ومنعنا من إنجاح خطواتنا الاصلاحية. ولكننا نؤكد بأن الوهم بتحقيق التفوق العسكري الحاسم في ظروف التقنية النووية، ليس سوى ركضٍ وراء السراب. ولن يؤدي عملياً إلا لاستمرار التوترات الدولية والحاق الضرر بالجميع". فليس أمام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة سوى التعلم على معالجة خلافاتهما بحكمة. وهما معنيان بابعاد خطر الهلاك النووي عن البشرية. إنّ تحسن العلاقات الأميركية- السوفياتية، قد يفتح الباب أمام عصر ذهبي يكون خيراً على الدولتين وعلى العالم بأسره". كان هذا

طموح غورباتشيف في المنتصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، ولكننا نعلم اليوم المآل الفعلي لذلك الطموح والأحلام والآمال والخطط والمشاريع، والتي ما يزال النقاش مفتوحاً حول أسباب فشلها المدوي والمدمر. بعضهم يعيد ذلك إلى الاستحالة الموضوعية لانقاذ التجربة السوفياتية، وبعضهم الآخر يلقي بالمسؤولية على التآمر الأميركي والغربي، وآخرون يحملون المسؤولية لغورباتشيف شخصياً وللطريقة التي أدار بها العملية الاصلاحية. على كل حال، على الرغم من صحة العرض الاجمالي لمظاهر الأزمة السوفياتية، كما طرحه غورباتشيف، سواء في خطبه ومقابلاته الصحفية، أو في كتابه "بيريسترويكا"، فانه بقي ناقصاً لجهة تحديد الخلفيات الاجتماعية، والمصالح والحوافز الطبقية، التي تفسر قسماً كبيراً من أسباب تلك الأزمة، كما تفسر سلوك ومواقف شرائح المجتمع السوفياتي ونخبه قبيل وخلال تطبيق البيريسترويكا. وهذا ما أشار اليه عدد من المفكرين الماركسيين الذين حللوا تجربة البيريسترويكا، ومنهم أرنست مانديل.

تقييم أرنست مانديل لتجربة غورباتشيف

في كتابه "الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف"، أشار آرنست مانديل، إلى المشكلة الديموغرافية التي بدأ يواجهها الشعب الروسي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والى انعكاسها على علاقاته الملتبسة أصلاً، مع القوميات الأخرى المنضوية في اطار الاتحاد السوفياتي. وجاء في الكتاب المذكور:

"تطور الاتحاد السوفياتي في ظل آلية ديموغرافية شديدة التفاوت، باتجاه دولة فيديرالية يشكل فيها الشعب الروسي مجرد أقلية. فواجه بيروقراطيو الصف الأول في عهد بريجنيف هذه المشكلة، عبر توسيع التدابير الهادفة لدمج القوميات غير الروسية، مما فاقم التوترات القومية المستمرة منذ ما قبل ثورة أوكتوبر، والتي لم تنجح العهود السوفياتية المتعاقبة في ايجاد حل حقيقي لها". وحول مزاج الفئات الشابة السوفياتية في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، والتي كانت قد ملت تكرار الكلام الرسمي عن بطولات آبائها خلال تجربة الحرب العالمية الثانية، خصص كتاب مانديل مقطعاً كاملاً. جاء فيه: "بدأت ظواهر الرفض الثقافي في أوساط الشبيبة السوفياتية، تبرز في نهاية السبعينيات، متأخرة عن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة والصين. وانصب اهتمام الشباب على الموسيقى الشعبية والجاز وأغاني البوب. وكان لبعض تلك التعبيرات طابعاً شبه سياسي، أدى إلى اصطدامها بالرقابة. وقد لعبت التقنيات الحديثة دوراً في تسهيل ذلك، حيث كانت تسجل الاشرطة المستوردة من الخارج بصورة غير شرعية، ويتم توزيعها بصورة شبه سرية على نطاق واسع. وتمثلت الحالة النموذجية لهذا الرفض الثقافي عند الشبيبة، بالشعبية التي حازها الشاعر المغني فلاديمير فيسوتسكي، الذي توفي سنة 1980 عن 42 عاماً. وخلال تشييعه سارت إحدى أكبر التظاهرات العفوية التي شهدتها موسكو منذ دفن جوفيه عام 1927. وشكلت تحدياً حقيقياً للشرطة الموسكوفية". وتناول مانديل مظاهر الاعتراض العمالي، فقال: "لم تحصل اضرابات ومظاهرات عمالية تعادل

تلك التي قام بها الطلاب وأبناء الاقليات القومية، ولكن هذا لا يعني أن الطبقة العاملة السوفياتية كانت راضية عن أوضاعها بظل العهد البريجنيفي. وقد جرى العديد من الاضرابات التي قمع بعضها بقسوة. حصل أهمها: سنة 1982 في نوفوتشيركاسك. ثم تلتها اضرابات وتظاهرات في أوديسا، كويبيتشيف، كيميروفو، كريفوي روج، غروزني.... وغيرها من المدن". وبعد استعراض مظاهر تململ واعتراض، مجمل فئات وشرائح المجتمع السوفياتي، خلال العقود التي سبقت البيريسترويكا، ينتقل مانديل إلى البحث في الأسباب العميقة للأزمة، التي أفاض في استعراض مظاهرها التي تسببت بالاعتراض والتململ المشار اليهما. فيتساءل: "هل هي أزمة نظام ذي طبيعة رأسمالي؟". ولكنه يسارع إلى نفي ذلك، مذكراً: "بأن الازمات الاقتصادية - الاجتماعية في الأنظمة الرأسمالية تتميز، بتوازي وتداخل فائض الانتاج السلعي، بفائض تراكم الرساميل. بينما ظهرت الأزمة السوفياتية، كأزمة نقص في انتاج القيم الاستعمالية، وفي معدل جودتها". ويعزز استنتاجه بالاشارة إلى حجم الجهود التي بذلت لاعادة الرأسمالية في بلد كبولندا، فكيف باعادتها إلى الاتحاد السوفياتي. مكرراً تساؤله بتهكم، هل يمكن اعتبار هذه الجهود محاولة لاعادة الرأسمالية... في ظل الرأسمالية؟ ويخلص إلى استنتاج هام، جوهره، أن الهدر، وتدني الجودة، وسوء التوزيع، والركود، غير مرتبط بمبدأ التخطيط الاقتصادي المركزي، كما يطرح أعداء الاشتراكية وانصار "اقتصاد السوق"، بل يعود بصورة مباشرة، إلى "نوعية التخطيط"، و"نظام التوزيع"، اللذين

فرضتهما البيروقراطية السوفياتية، التي كانت تستفيد من الفرق الكبير بين الأسعار الرسمية و"الأسعار الحرة"، ومن المكاسب العينية الناتجة عن المقايضة، ومن الزبائنية المرتبطة بمساعدة المحظيين للحصول على حاجاتهم المختلفة، حيث وصلت الأمور إلى المفارقة الغريبة التالية:

"كلما تدفقت السلع إلى المتاجر، كلما تعذر وصولها إلى المستهلكين (العاديين). وكلما طالت الطوابير، ازدادت مكاسب مافيات التوزيع وحماتها". ويورد مانديل لدعم رأيه، معلومة احصائية خاصة بانتاج واستهلاك البطاطا في الاتحاد السوفياتي. فيقول: "كان الانتاج السوفياتي من ذلك المنتوج يعادل انتاج الولايات المتحدة، والصين، وبريطانيا، والمانيا الغربية، مجتمعة. ولكن ما كان يصل فعلياً إلى المستهلكين السوفيات، كان لا يتعدى ربع المحصول". وهذا ما يظهر حجم التناقض الحاصل بين الامكانات المتاحة والمتوافرة مبدئياً، وبين مستوى تفعيلها واستخدامها لصالح المواطنين عملياً. وهنا يبدو مانديل متفقاً إلى حد ما مع تشخيص غورباتشيف لمظاهر الأزمة وبعض أسبابها المباشرة. وكذلك في ما يخص عدم ارتباطها عضوياً بطبيعة النظام الاشتراكي والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، أو الاقتصاد المخطط مركزياً، ولكنه أكثر جرأة ووضوحاً منه في كشف أسبابها الاجتماعية والطبقية. فبينما تبدو الأزمة، من وجهة نظر قائد البيريسترويكا، وكأنها نتيجة كسل وغياب حس المسؤولية، غير مفهومين، لدى البيروقراطية السوفياتية، أي أنها في التحليل

الأخير ذات طابع تقني وظيفي، اذا صح التعبير، لا يتردد مانديل في اتهام البيروقراطية السوفياتية بأنها تحولت إلى شريحة اجتماعية مستفيدة من تعطيل تطور الانتاج، من أجل تحقيق مكاسب فئوية ذات طابع طفيلي. ولا يكتفي مانديل بتجاوز نقد آخر رئيس سوفياتي لنظامه، لجهة تراجع ادائه الاقتصادي، ومواصلة تقييده للحريات العامة، وميله المتعاظم للمساومة مع الغرب على حساب الحركات الثورية في العالم، بل يتعدى ذلك إلى نقد تجربة غورباتشيف خلال البيريسترويكا، فكراً وممارسة، حيث رأى أن اعتماد أواليات السوق، فاقم الأزمة بدل معالجتها، من خلال فتح الطريق أمام الأوساط الأكثر فساداً من البيروقراطية لتعزيز قبضتها على الاقتصاد، وزيادة معدل أرباحها بصورة أكثر "شرعية"، دون أن يتحسن الاداء الاقتصادي الاجمالي. ورأى أن اعتماد سياسة الشفافية، وتخفيف القيود على النقد الفكري والسياسي، على الرغم من ايجابيتها من حيث المبدأ، أدت في الظروف التي تمت خلالها، وبالاشكال والوتائر التي سارت عليها، إلى اهتزاز وحدة وهيبة السلطة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي، وفي باقي دول أوروبا الشرقية، ومهدت للانهيار اللاحق. كما رأى أن سياسة خفض التوتر الدولي ولجم سباق التسلح التي طرحها غورباتشيف، تستحق الدعم، ولكن تحويلها إلى مشروع أيديولوجي قائم بذاته في ميدان العلاقات الدولية، يتجاهل طبيعة الرأسمالية العالمية، ويتجاهل موازين القوى الدولية القائمة فعلياً، كان مجرد وهم ذي نتائج كارثية. ويخلص مانديل، إلى أنّ نجاحات غورباتشيف في

مجال "العلاقات العامة"، والتي استحق عليها تقريظ قيادات الغرب، بما فيها قيادات الاشتراكية الديموقراطية، التي رأت أن التاريخ ينتقم لها من ثورة أوكتوبر، كشفت حقيقة البيريسترويكا:

"حيث أن مفاهيمها حول (التوافق الطبقي)، و(التكامل العالمي)، صبت الماء في طاحونة الهجمة الأيديولوجية والسياسية والعسكرية، للرأسمالية العالمية بقيادتها الجديدة الليبيرالية المتطرفة. وبدا استبدال المشروع الثوري العالمي بمجموعة أفكار طوباوية هزيلة، أكثر عقماً من خطابية خروتشيف الشهيرة. فلم يعد هناك من أفق سوى التنافس الاقتصادي مع الغرب الامبريالي. وبما أن لا أحد يعد أحداً بكسب هذا التنافس في المدى المنظور، فان بقاء الرأسمالية ظل أمراً مضمراً في ثنايا كامل طروحات غورباتشيف. في المقابل نرى أن الرؤية الثورية لتغيير العالم، كما استلهمها واضعو البرنامج الشيوعي عام 1919، كانت أكثر واقعية بكثير، اذ إنها استندت إلى التناقضات العميقة والثابتة المرافقة لاسلوب الانتاج الرأسمالي. وكانت تدرك ميل هذه التناقضات لأن تصبح متفجرة من حين لآخر. وكانت ترى حتمية اندلاع الثورات والثورات المضادة، طالما بقيت الرأسمالية على قيد الحياة. كما كانت ترى استمرار النزعات العسكرية وحروب التوسع والغزو، حصيلة طبيعية لذلك. وهذا يؤكد أن مشروع غورباتشيف، على الرغم من فخامة صياغاته، لم يخرج عن اطار أيديولوجيا البيروقراطية السوفياتية المحافظة، التي كانت تميل تدريجياً لمصالحة الرأسمالية العالمية، والاستسلام للغرب".

وجهات نظر أخرى

ويذهب الباحث الاقتصادي والمفكر السياسي سميرأمين، إلى أبعد من ذلك، إلى حد نفي الطابع الاشتراكي عن النظام السوفياتي، معتبراً تلك التجربة، نمطاً خاصاً من أنماط التراكم الرأسمالي الأولي فرضه الظرف التاريخي لروسيا، أطلق عليه تسمية "رأسمالية دون رأسماليين". معتبراً أن البيريسترويكا بدأت انقلاباً أكمله بوريس يلتسين، وحقق أهدافه بتحويل النظام من "رأسمالية بدون رأسماليين" إلى "رأسمالية برأسماليين". أما غينادي زوغانوف الأمين العام للحزب الشيوعي الروسي، الذي تسلم مسؤولياته القيادية في الحزب المذكور، بعد فترة وجيزة من انهيار الاتحاد السوفياتي، فلم يتناول في كتابه (روسيا وطني)، الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للانهيار، بل المراحل الي مر بها، في سياق ما دعاه استراتيجية "الكارثة الموجهة". وكشف خلال عرضه دور القوى المختلفة التي ساهمت بانتصار الانقلاب الرأسمالي في الاتحاد السوفياتي، ثم دفعت باتجاه تفكيكه. لقد قسم زوغانوف مسار الانهيار إلى خمسة أطوار:

الأول: هو الطور التمهيدي، الذي امتد من 1985 إلى 1989. وقد تم خلاله تشكيل قيادة المشروع الانقلابي. وذلك على قاعدة استعداد المنظمين للتضحية بمصالح الاتحاد السوفياتي الجيوستراتيجية من أجل تحقيق مصالحهم الفردية المالية-السياسية، ومصالح المتعاونين معهم في الداخل والخارج.

الثاني: هو الطور التراكمي والاستقطابي، الذي امتد من

1989 إلى 1990. جرى خلاله، تجميع أخصام النظام السوفياتي وتحويلهم إلى حركة واسعة ومنظمة، عبر شن حملة محلية وعالمية ضد كل تاريخ الاتحاد السوفياتي، بصفته "امبراطورية للشر". وجرى في سياقها استعمال كل أنواع الافتراءات ضد الشيوعيين السوفيات وضد الشعب الروسي ككل، إلى حد بث مشاعر الكره والحقد.

الثالث: هو طور الأزمة. استمر طيلة العام 1991. وكان الهدف الأساسي خلاله، تصعيد الصراع إلى حده الأقصى ضمن شروط أكثر ملاءمة لقوى الردة الرأسمالية.

الرابع: هو طور التهيئة للتغيير الجذري. في اطاره، تم افتعال انقلاب آب 1991. وكانت المواقف الملتبسة لغورباتشيف طوال تلك المغامرة، تخفي رغبته بانهاء رقابة من وصفوا بالمحافظين. بينما كانت أهداف "القائد" الحقيقي، مختلفة وأكثر جذرية. وهي التي حددت في النهاية طبيعة المرحلة الختامية الحاسمة ومضمونها.

الطور الخامس والأخير: يمكن وصفه بطور الانهيار. في سياق الانفجار السياسي المفتعل الذي تمت اثارته، وضعت القوى المدافعة عن النظام وعن الدولة، وعن بقاء الاتحاد السوفياتي ذاته، في موضع "الخارج عن القانون"، وتمت تصفيتها بدون رحمة. وهكذا نجحت خطة شل "الدب الروسي" وضرب مركز القوة الجيوستراتيجي لروسيا ومداها الأوراسي، بعد استنزافها في سباق تسلح طويل مرهق، خاصة بعد اقرار خطة "حرب النجوم" من قبل ادارة ريغن. وتستمر المحاولات الحثيثة والدامية لدمج

شظايا المدى السوفياتي وجواره القريب، في البنى العابرة للقارات "للنظام العالمي الجديد".

كلفة الانهيار

ما اختصره أو اكتفى زوغانوف بالاشارة اليه، حول تداعيات الانهيار، خاصة في جوانبها الاجرامية، أفاض بشرحه كتاب فرنسوا روش (عملية القرصنة الأضخم طوال القرن العشرين).

يبدأ الكتاب بذكر تقدير أركادي فاكسبرغ لحجم المبلغ الذي تبخر من الموازنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، وهو بحدود 12 مليار دولار، ليعطي فكرة أولى عن مستوى المبالغ التي نهبت من ممتلكات الشعب السوفياتي باسم الديموقراطية والانفتاح واقتصاد السوق. ثم يتابع كشف المزيد والمزيد من عمليات السطو التي طالت مختلف قطاعات الانتاج (خاصة النفط) والتجارة والتمويل. ويعرض تفصيلاً، للكيفية التي تم بموجبها وضع يد المافيات الروسية، وجل عرابيها من الكوادر المتسللة والمرتدة والساقطة من الحزب الشيوعي السوفييتي. حيث بدأت عملية النصب العالمية، بتوزيع الملكيات العامة على المواطنين عبر أسهم تمليك (اشتهرت باسم فاوتشر) لا تتعدى قيمة واحدها المئة دولار. ثم جرى خفض قيمتها الفعلية، عبر تسريع التفكك والفوضى الشاملة التي شهدها الاقتصاد السوفياتي، اثر وصول يلتسين إلى السلطة. بعدها انقضت المافيات، وأشرسها تلك المتحلقة حول هذا الأخير، وهي الوحيدة الحائزة على ملاءة

مالية، أو القادرة على الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية (وهنا تجدر الاشارة إلى دور اليهود الروس وصلاتهم بتلك المصادر)، على مالكي تلك الفوتشرات، فانتزعت منهم بمختلف الوسائل. لقد تم اغراء المحتاجين منهم، ببيع ما يملكون منها باسعار رخيصة جداً، أخذاً بعين الاعتبار ظروف الأزمة، وأرغم الآخرون على البيع تحت مختلف أنواع التهديدات والضغوط. ولم ينقض العام 1994 الا والاقتصاد السوفياتي بات مملوكاً "بصورة قانونية" من رجال المافيا وشركائهم. ونذكر في ما يلي بعض النماذج. لقد استطاع استاذ الفيزياء بوريس بيريزوفسكي، وقد ذاعت شهرته لاحقاً لدوره في حرب الشيشان، خلال عامين من تملك مصنع لوغو فاز لصناعة السيارات، ومن منتجاته، سيارة لادا المعروفة عالمياً. واستطاع بتروفيتش بيكوف، الملاكم والمدرب الرياضي، وهو بعمر التاسعة والثلاثين، من الاستيلاء على مصنع الألومينيوم في كراسنويارسك، وهو أحد أضخم مصانع الألومينيوم في العالم. أما يوري لوجكوف فقد سيطر لوحده على أهم شبكات الفنادق والمطاعم الفخمة في العاصمة موسكو.

ونجح كل من ميخائيل غودوروفسكي، وأناتولي بوتانين، وفيكتور تشيرنوميردين، الذي تولى لاحقاً منصب رئيس وزراء روسيا، في وضع يدهم على قسم كبير من صناعة البترول والغاز الروسية. ونجح آخرون في وضع يدهم على وسائل الاعلام المسموع والمرئي، وشبكات الانترنيت... الخ. ولم تقتصر عمليات النهب على الأراضي الروسية والسوفياتية، بل تعدتها إلى

الجوار التابع. ففي منغوليا، نجح المدعو يوسي أردنيت، في استملاك أحد أهم مناجم النحاس في العالم، على الرغم من احتجاجات الحكومة المنغولية، ومن مراجعاتها لدى الحكومة الروسية.

ويختم الكاتب مؤلفه، بعرض أمثلة لأدوار لعبتها بنوك وصناديق ادخار أوروبية وأميركية في العديد من عمليات استيلاء مشبوهة، أو عمليات بورصة ملتوية، أو عمليات مضاربة غير مشروعة، طالت مؤسسات وأصولاً روسية، وبعضها شارك فيها رجل المال الشهير سوروس. وساهمت كلها،الى المناخ المافيوي الاجمالي الذي سيطر على روسيا خلال الحقبة اليلتسينية، في الانهيار المالي الكبير الذي شهدته روسيا، بتاريخ 17 آب 1998. لقد رأت الأوساط القيادية لدى الرأسمال العالمي والأميركي، أنه من الأنسب لها، أن تكون روسيا وبقايا الاتحاد السوفياتي تحت اشراف شيوعيين سابقين مافيويين، على أن تكون تحت قيادة شيوعيين مبدئيين أو وطنيين شرفاء. وقد أشار الكاتب إلى ذلك، في أحد آخر فصول مؤلفه، تحت عنوان معبّر: (عندما تنهب الدولة نفسها). ويمكننا الافاضة في استعراض المزيد من الآراء ووجهات النظر المتعلقة بدراسة مراحل ومسار وتداعيات صعود ثم انهيار التجربة السوفياتية، بما فيها تلك التي تبرز دور الأجهزة الغربية والصهيونية في دفع الاتحاد السوفياتي إلى التفكك والانهيار. وهي تملك الكثير من الأدلة والوجاهة، وإن كانت لا تكفي لتفسير ما جرى. ولكن ما أوردناه، يفي بالغاية، في نطاق رغبتنا الهادفة لاجراء مراجعة سريعة وموضوعية لتلك التجربة،

وتقييم آثار انهيارها، على المدى السوفياتي، والمدى الأوراسي الأوسع، وعلى تشكيل صورة عالمنا المعاصر. ونميل في هذا المجال إلى تجنب الأحكام المتطرفة في النظر إلى التجربة السوفياتية، سلباً أو إيجاباً. فبقدر رفضنا لآراء أخصام تلك التجربة والمعادين لها، خاصة من المواقع اليمينية، وبعض المنضمين اليهم من اليساريين السابقين بعد انهيار تلك التجربة وصعود نهج المحافظين الجدد غرباً، نرفض الاشاحة عن رؤية ثغراتها وعوامل انحطاطها.

خلاصة حول سقوط التجربة السوفياتية

ان التطورات التي شهدها المدى السوفياتي والعالم، طوال أكثر من عقدين من الزمن انقضيا على انهيار الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، وهي ليست فترة طويلة بالمعنى التاريخي، تسمح باستنتاجات عدة: ركز الإعلام الغربي والمتأثرون به، على دور للانجازات الغربية في مجال أنماط الاستهلاك والديموقراطية وحقوق الإنسان، في اسقاط التجربة السوفياتية. وهذا صحيح إلى حد ما، ولكنه لا يفسر ما جرى الا جزئياً. فلا بد من البحث عن الأسباب الحقيقية في مكان آخر. والانجازات المذكورة، ليست أصلاً من طبيعة النظام الرأسمالي. فهي قد انتزعت انتزاعاً من القوى المسيطرة، بفضل نضال القوى التقدمية والديموقراطية في الغرب الأوروبي خاصة، وفي مقدمتها الأحزاب الاشتراكية والشيوعية. بل أكثر من ذلك، كان لثورة أوكتوبر وللانجازات

السوفياتية، خاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين، والخوف الذي أثارته لدى الرأسمالية الغربية، دور كبير في تحقيقها. وما يؤكد ذلك: أن انهيار الخصم السوفياتي، قد أتاح عملياً الفرصة للديموقراطيات الغربية وحلفها الأطلسي، لتبرز تلك الأفضليات المزعومة، فماذا كانت النتيجة؟ إنها لم تفعل سوى استغلال الخلل الناشىء في ميزان القوى الدولي والاجتماعي، للانقضاض على مكتسبات الطبقات المنتجة وتصفية دولة الرعاية، وسن المزيد من القوانين ذات الطابع البوليسي المقلصة للحقوق المدنية والسياسية، وعسكرة العالم عبر نشر المزيد من القواعد العسكرية، وتوسيع نطاق تدخلات الحلف الأطلسي شرقاً وجنوباً، . . . . الخ. أي أنها لم تفعل سوى ما تتهم الآخرين به، لا أكثر ولا أقل. وإن الدور الفعلي الذي لعبته في اسقاط التجربة السوفياتية، لم يكن سوى الترجمة العملية لطبيعة المصالح التي تعبر عنها، والمتعارضة مع قيام نظام دولي عادل وديموقراطي ومسالم، بعيداً عن كل اللغو والتزييف الأيديولوجي. في المقابل، سعت القيادة السوفياتية إلى تقديم تجربتها كمعيار شبه وحيد، لقياس صحة مسارات الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. ولم يكن ذلك صحيحاً بالطبع. لكن نقاش مسار الصراع الذي دار بين المعسكرين السوفياتي والأميركي طيلة القرن العشرين تقريباً، لم يصبح وراءنا بعد. وتقويم ما هو عام في التجربة الاشتراكية المنهارة، وما هو خاص، ما كان صحيحاً وما كان خاطئاً، وليس بحثاً عبثياً في جنس الملائكة. فما زلنا بحاجة إلى فهم إشكاليات الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، طالما أن هذه المهمة ما

برحت مطروحة على جدول أعمال التاريخ. أكثر من ذلك، هناك ارتباط حقيقي بين طبيعة مشاريع التغييرالمطلوبة منا، وبين الخلاصة التي نصل اليها بهذا الشأن. فبين الجزم بأن التجربة السوفياتية لم تكن سوى مجرد شكل خاص من أشكال البناء الرأسمالي، كما يرى سمير أمين، وبين وجهة نظر خروتشيف مثلاً، الذي اعتبرها انجازاً كاملاً لمرحلة البناء الاشتراكي، لا بد من رؤية الحقيقة في نقطة ما بين المبالغتين. ربما كان الأصح، اعتبار ما جرى في الاتحاد السوفياتي بعد أوكتوبر، مرحلة انتقال طويلة، من بناء رأسمالي طرفي إلى بناء اشتراكي، لم تتوافر له الشروط التاريخية الملائمة للاكتمال، ولم يكتب له النجاح، لأسباب موضوعية وذاتية. بعضها ذو طابع عيني مرتبط بمستوى نضج المجتمع الروسي للانتقال إلى الاشتراكية، والسمات الخاصة التي طبعت المسار التاريخي الروسي والسوفياتي، وبعضها الآخر ارتبط بطبيعة المصالح التي نشأت خلال المسيرة السوفياتية والخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اعتمدتها قياداتها المتعاقبة. لذا من الخطأ اعطاء مضمون تاريخي مطلق، لتلك التجربة، إيجاباً أو سلباً. بمعنى، عدم اعتبار خياراتها معياراً تاريخياً وحيداً لما يجب أن يكون عليه مسار الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، أو اعتبار فشلها في المقابل، فشلاً عاماً للفكر الماركسي والمشروع الاشتراكي. إن استنتاجات قاطعة كهذه، تربط الفكر بالممارسة بصورة ميكانيكية، لاعلاقة لها لا بالموضوعية التاريخية ولا بالمعرفة العلمية لأنّ حركة التاريخ أظهرت باستمرار، تنوع مسارات التعبير عن قابلياته الكامنة، كما

أكدت وتؤكد أن المجتمعات تقع في الكثير من العثرات والنكسات في طريق تقدمها الاجتماعي، وإنها تحتاج إلى الكثير من الاختبار واعادة الاختبار، وإلى الكثير من مراكمة المعارف والقدرات، لتطوير بناها الاقتصادية والسياسية والثقافية. وتكفي الإشارة هنا، إلى تنوع السبل والأشكال التي ارتداها وما زال مسار الانتقال التاريخي من الاقطاعية إلى الرأسمالية، ومن "الاشتراكية" إلى الرأسمالية. هذا الانتقال الذي لم يكتمل بعد، على الرغم من مرور أكثر من سبعة قرون على بدايته. فكيف بالانتقال إلى الاشتراكية، وهو أكثر صعوبة من حيث طبيعته، ولم يمض بعد، على محاولاته الأولى، أكثر من قرن تقريباً.

لقد شكلت ثورة أوكتوبر، ثم الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، حافزاً وداعماً لمختلف حركات وتيارات الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي على امتداد القرن العشرين. في المقابل، أدى الانقلاب المضاد السياسي الاجتماعي الذي شهده الاتحاد السوفياتي، إلى تراجع مادي ومعنوي لتلك الحركات والتيارات والقوى على النطاق العالمي طوال العقدين اللذين أعقبا الانهيار. كما أفسحت صدمة الانهيار في المجال أمام بعض أنصار الرأسمالية والغرب، إلى الجزم بموت الشيوعية وانتهاء مشاريع التغيير الاجتماعي، والى التبشير بنهاية التاريخ. وقد استسلم بعض أنصار المشروع الاشتراكي إلى الهجوم النيوليبيرالي، وبدا للوهلة الأولى أن هذا الهجوم لا يجد من يصده. ولكن كما هي الحال في كل قوانين الطبيعة والمجتمع، لكل فعل ردة فعل مضادة تظهر ولو بعد حين. وهذا ما شهده العالم طوال العقد

المنصرم، رداً على العولمة المتأمركة. فعلى الصعيد الاجتماعي، توالت أشكال التململ والاحتجاج على ضغوط السياسات الاقتصادية النيوليبيرالية، وعلى الصعيد السياسي تصاعدت مبادرات الاعتراض والتمرد على العدوانية الأطلسية والأحادية الأميركية، من أميركا اللاتينية إلى شرق آسيا مروراً بأوروبا وافريقيا والشرق الأوسط. وانضمت إلى تلك المبادرات قوى اجتماعية وسياسية لم تكن سابقاً في عداد القوى الحليفة للاتحاد السوفياتي أو الداعمة للمشروع الاشتراكي. إنّ هذه الوقائع والاتجاهات الجديدة تسمح بالاستنتاج، بأن الانتصار الذي حققه الهجوم النيوليبيرالي استنفذ زخمه، وبأن القوى الاجتماعية السياسية التي ترغب بمتابعة أو باستئناف معركة التغيير الديموقراطي والاشتراكي في العالم، بدأ يتسع لها هامش أوسع للمناورة، وبدأت تجد حلفاء جدداً حقيقيين. وسيكون لانعكاس ذلك على المدى السوفياتي السابق، أهمية استثنائية في المدى المباشر، لأنه على الرغم من تفككه، ما زال يختزن طاقات هائلة. كما يختزن ذاكرة اجتماعية تقدمية قد تعود إلى الفعل، ضمن التحولات التي سيشهدها العالم. وسيعود مستقبلاً، الملايين للنضال من أجل الامساك بقدرهم، وتجاوز واقع الاستغلال الاجتماعي، وبناء اقتصاد غير خاضع حصراً لمبدأ الحد الأقصى من الربح. وهذه ليست لغة خشبية أو مجرد طوبى أيديولوجية. إن الزمن القادم سيكشف ذلك على النطاق العالمي بصورة ملموسة، دون أن يعني ذلك، تجاهل الزخم الذي اكتسبه الطرح المعادي للفكر الاشتراكي بفعل ثغرات التجربة السوفياتية، وخاصة بعد انهيارها. لقد كشف كارل ماركس الاستحالة التاريخية

لتجاوز الرأسمالية لتناقضاتها الجوهرية. وأثبت لينين وقادة ثورة أوكتوبر الامكانية السياسية لبناء سلطة غير رأسمالية، ضمن شروط روسيا عشية أوكتوبر. وأثبت آخرون تلك الامكانية في أمكنة أخرى وفي ظروف مختلفة. ولكن يبقى من واجب القوى التي ما زالت مقتنعة بضرورة النضال من أجل عالم أكثر عدالة وحرية، أن لا تستسلم، وأن تعود لتثبت ذلك مجدداً في عالم اليوم والغد، وأن تسعى لصياغة وبناء تجربة جديدة لا تكرر أخطاء الماضي. لقد أظهر التاريخ أنه لا يكفي المبالغة بالاعتماد على النصوص الأيديولوجية والطقوس الثورية، لانجاح الثورة والحفاظ عليها. كما أثبت أنه لا يكفي الوصول إلى السلطة، بل القدرة على الاحتفاظ بها. ولعل الدرس الأهم الذي ينبغي استخلاصه من سقوط التجربة السوفياتية، يتعلق بضرورة الحؤول دون انحطاط القوة الثورية والسلطة الثورية، وذلك بمنع تسلل القوى الانتهازية والطفيلية اليها، ومنع تشكل قوى وفئات داخلها ذات امتيازات اجتماعية متناقضة مع المشروع الثوري، على أن يدار الصراع مع تلك الفئات بالوسائل الفكرية والسياسية. بعد انتصار ثورة أوكتوبر مباشرة، اقترح بعض قادة الحزب البلشفي ضم النقابات اليه، بذريعة انتفاء الحاجة إلى العمل النقابي بعد وصول الطبقة العاملة إلى السلطة، وغياب البرجوازية التي كانت النقابات تناضل ضدها، فعارض لينين ذلك بحزم. ولما سئل عن مبرر اعتراضه، قال: ينبغي أن تبقى المنظمات النقابية العمالية مستقلة، لتدافع عن العمال ضد سلطتهم. فقد كان يتوقع انفصال مصالح قوى السلطة وعناصرها، عن مصالح الذين جاؤوا إلى السلطة باسمهم. وكان

يرى ضرورة احتفاظ المواطنين بالقدرة على لجم الميل الطبيعي لدى الممسكين بالسلطة لاستخدامها من أجل مصالحهم الشخصية والفئوية، عبر احتفاظهم بتنظيمهم المستقل وبحقهم بالاعتراض والتحرك. وقد أثبت التاريخ صحة الموقف الذي دافع عنه لينين. لذا يجدر بالقوى الثورية أن تعزز الممارسة الديموقراطية بعد استلام السلطة، وليس الاعتماد على الوسائل البوليسية والقمعية للاحتفاظ بها. وذلك كي يبقى المواطنون قادرين على لجم انحرافات السلطة، وتجنب انحطاطها التدريجي حتى الانهيار كما حصل بالنسبة للثورة البولشفية. أما اللجوء إلى القوة للدفاع عن السلطة الثورية، فلا يكون مبرراً الا عند تعرض تلك السلطة لمحاولة اسقاطها بالقوة؛ عندها يكون استخدام العنف واجباً وليس مجرد حق. في التحليل الأخير، يبقى التحدي الماثل أمام المنظمات والأحزاب الثورية، كيفية الجمع بين الالتزام القوي بالأهداف، والحرص الشديد على الممارسة الديموقراطية، وهو ما يسهل الحديث عنه أكثر مما تسهل ممارسته.

ثمن انتصار الليبيرالية المتطرفة

الرأسمال العالمي يستثمر انتصاره

أدركت قوى الرأسمال العالمي لحظة سقوط الاتحاد السوفياتي، أنها حققت انتصاراً استثنائياً. وعت في تلك اللحظة، مقدار قوتها وهيمنتها، ومدى ما هو متاح لها بعد ذلك الحدث، في مجال الفعل التاريخي، دون كوابح جدية. وكانت قد أهلت ذاتها لاستثمار حدث كهذا، من خلال تجاوزها للكثيرمن العقبات والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البنيوية أو الطارئة، التي كانت تعيقها. كما مهدت للانتصار من خلال حصار مديد للسوفيات وحلفائهم. فجاء انهيار هؤلاء، تتويجاً لذلك النجاح الذي ساهم به أيضاً، استفادة الرأسمالية العالمية من التناقضات التي أضعفت معسكر أخصامها المباشرين والتاريخيين. لقد كان انجازها أكبر مما توقعت؛ دفعة واحدة، ينهار المعسكر السوفياتي، وتتراجع الحركة العمالية في غالبية الدول الغربية، وتتفكك حركة التحرر الوطني في الدول الطرفية، التي عادت تدريجياً إلى حالة التبعية المباشرة. وقد دامت المفاعيل الحادة لذاك الانتصار حتى الأمس القريب. فما هي مقدماته التاريخية؟ وما هي بنية هذا الرأسمال المنتصر؟ من رعاه؟ من هي النخبة

التي أدارته؟ وكيف أدارته؟ ما هي أيديولوجيته؟ ما هي طبيعة التحولات التي أحدثها في العالم؟ ومن دفع الثمن في ظل قيادته؟ وما هي النتائج التي ترتبت على ذلك؟ على الصعيد الدولي، وعلى صعيد كل منطقة من مناطق العالم؟ وأخيراً وليس آخراً ما هي تناقضاته الراهنة؟ واحتمالات تفاقمها؟ وآليات تجاوزها؟. . . موضوعات يستمر الجدل حولها، على مختلف المستويات الفكرية والاستراتيجية والعملية. وهو يتواصل في سياق صراع أيديولوجي شامل ومتصاعد، على الرغم من بعض الآراء التي بالغت في حماسها غداة الهزيمة السوفياتية، فبشرت بنهاية الأيديولوجيات. والمقصود بالطبع الأيديولوجيات الاشتراكية والثورية، وليس أيديولوجيا السوق والفكر الليبيرالي المتطرف. ولكن الوجه الآخر لنشوة الرأسمال العالمي تلك غداة انتصاره، كان استمرار قلقه غير المعلن على ديمومة ذاك الانتصار. فلم يكن يعادل زهوه بما تحقق، سوى خوفه من احتمالات المستقبل، ومفاجآت التاريخ. وجاء انفجار الأزمة الاقتصادية والسياسية العالمية الراهنة، وعودة الروح إلى قوى التحرر والتغيير الديموقراطي والاشتراكي، ليؤكد وجاهة تلك المخاوف.

لنعد قليلاً إلى الطريق الذي اجتازته الرأسمالية العالمية حتى لحظتها الراهنة، أي مرحلة العولمة الرأسمالية الشاملة، وبعضهم يضيف (المتأمركة،أو المتعسكرة، أو الليبيرالية المتطرفة، أو المتوحشة. . .). لتبيان ترابط تلك المراحل، وموضوعية السيرورة التي قادت العالم إلى واقعه الراهن. يمكننا اختصار تلك المراحل على الوجه التالي:

- المرحلة الأولى: بدأت مع انطلاقة الثورة الصناعية، وتسارعت مع تطويع الطاقة البخارية، وتميزت بسمة تنافسية بين المؤسسات ذات الطابع العائلي. واكبتها الثورة الفرنسية وحروب نابليون، وانتهت تقريباً في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

- المرحلة الثانية: شهدت توسعاً في استخدام الفحم الحجري في المصانع ووسائل النقل البحري، وانتشار السكك الحديدية، وتميزت بنشوء الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة، واحتدام الصراعات على اقتسام واعادة اقتسام العالم. وانتهت بالحرب العالمية الأولى، وموت السلطنة العثمانية، وصعود الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى.

- المرحلة الثالثة: عرفت بدايات استعمال الطاقة البترولية، وتوسع استخدام محركات الاحتراق الداخلي، وشبكات الطاقة الكهربائية، واستمرار ترسخ البنية الاحتكارية للرأسمال العالمي، خاصة على النطاق القومي في دول المركز، وتواصل التنافس الشديد على المستعمرات، على الرغم من التحدي الذي شكله وجود الاتحاد السوفياتي، لمجمل النظام الرأسمالي العالمي. انتهت تلك المرحلة، بالحرب العالمية الثانية، وبداية اضمحلال الامبراطوريتين الانكليزية والفرنسية.

- المرحلة الرابعة: شهدت توسعاً هائلاً في الاعتماد على الطاقة البترولية، وعلى وسائل النقل الحديث، براً وبحراً وجواً، وعلى أدوات الخدمة المنزلية الكهربائية، ووسائل الاتصال اللاسلكية. كما شهدت تمدد الشركات المتعددة الجنسيات، وتفاقم التنافس الدولي بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد

السوفياتي، والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وقيام حركة عدم الانحياز وسط الدول التي استقلت عن القوى الاستعمارية القديمة وخاصة انكلترا وفرنسا. وانتهت عملياً بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو، وتمدد النظام الرأسمالي ليشمل كل دول العالم دون منازع، في اطار ما يمكن اعتباره الرأسمالية المعاصرة، أياً تكن الصفات التي يمكن الحاقها بالتسمية.

الشروط الملائمة لليبيرالية المتطرفة

لا تختلف الصورة العامة للنظام الرأسمالي المعولم الراهن، في العمق، عن تلك التي توقعها البيان الشيوعي الذي كتبه كارل ماركس وفريديريك انجلز، قبل مئة وخمسين عاماً تقريباً، وكان قد صدر في شباط 1848، حيث ورد حرفياً في إحدى فقراته: "جعلت البرجوازية عبر استغلال السوق العالمية، من الانتاج والاستهلاك في كل البلدان مواطنية عالمية... فالكفاية الذاتية الوطنية القديمة والعزلة، تحل محلها مخالطة من جميع الجوانب، وتزداد تبعية الدول بعضها لبعض، سواء على مستوى الانتاج المادي أو على مستوى الانتاج الفكري...". وقد عرف رئيس احدى الشركات المتعددة الجنسيات، وهو السويدي بيرسي بارنفيك العولمة على الوجه التالي: "إن العولمة هي حق مجموعتي بالتوظيف حيثما تريد، وساعة تريد، وأن تستورد من أي مكان، وأن تبيع في أي مكان، مع السعي لتحمل أقل قدر من

الاعباء الخاصة بحقوق العمال أو المستحقات الضريبية". إن التعريف المذكور يحدد بوضوح أهداف المستثمرين من العولمة، ولكنه لا يستنفد تحديد شروطها وسماتها ومساراتها التاريخية المحتملة. فانطلاقاً من كون تسارع الثورة العلمية التقنية، وسعي الرأسمال العالمي لأعلى معدل ممكن للأرباح، سيبقيان، في مختلف الظروف وعلى الرغم من كل الأزمات والانقطاعات،المحرك الأساسي الدافع لدينامية رأس المال، وبالتالي لحراك المجتمعات العالمية، وتطورها، وتنافسها، وصراعها، فان السيرورة نحو المزيد والمزيد من الترابط والتداخل لن تتوقف. ومسار العولمة الذي اندفع، في ظل الأحادية الأميركية، ووفق سيادة منطق الليبيرالية المتطرفة، والعسكرة الشاملة، شكل فصلاً من تلك السيرورة، بات ينفتح الآن بعد دخوله طور الأزمة، على احتمالات مغايرة وغير متوقعة. اذ لا يمكن فصل طبيعة ووجهة التطور الاقتصادي والاجتماعي، عن الشروط السياسية والاستراتيجية التي يتم في نطاقها. وكلها الآن تميل نحو التبدل. فهذا المسار قد أخذ وجهة محددة في شروط الثنائية القطبية والتنافس بين النظامين العالميين، الذي طبع النصف الثاني من القرن العشرين بطابعه. ولكن انهيار النظام السوفياتي، وتراجع قوى الاعتراض الأخرى، خلق واقعاً جديداً ضعف معه النقيض التاريخي للرأسمال العالمي الذي كان يمثله المعسكر السوفياتي والحركة العمالية وحركات التحرر الوطني، ولو بصورة ناقصة أو مشوهة، وأمن شروطاً شديدة الملاءمة لسيادة قوانين التراكم الرأسمالي بشكل تام على النطاق العالمي، ووفق منحى

بالغ الليبرالية. مما دفع بعضهم عن حق إلى اطلاق تسمية الرأسمالية المتوحشة على هذا الشكل من الرأسمالية، المتفلتة من كل الضوابط، والرافضة للألتزام بالحد الأدنى من واجباتها الاجتماعية، مما أفسح في المجال لاشتغال قانون القيمة بكامل زخمه وفاعليته، وأدى بالتالي إلى تسارع شديد في عملية التراكم المتمركز على الذات، في المراكز الرأسمالية الكبرى. وتتواصل هذه العملية على الرغم من الأزمة الحالية، بقيادة الاحتكارات العالمية، التي سبق وحلل لينين في مطلع القرن العشرين بنيتها ودورها، في كتابه الشهير (الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية). إنّ اتخاذ هذه الاحتكارات صيغة الشركات المتعددة الجنسيات، عزز طبيعتها الاحتكارية وأطلق حوافزها الكامنة، بغض النظر عن أشكال تنظيمها وتقنياتها وتكتيكاتها الانتاجية والاجتماعية والسياسية. وبالتالي، فان مجمل استنتاجات لينين بشأنها، ما برحت تحتفظ بقيمتها المعرفية والتعبوية. لذا من المؤكد، استمرار الوجهة العامة لتلك السيرورة، في ظروف الأزمة الراهنة، ولكن مع تكيفات تمليها المعطيات الجديدة. وربما اتخذ ايقاع حركة الاندماج بين الشركات المختلفة الأحجام، التي كان قد تسارع قبل فترة من اندلاع الأزمة الراهنة، أبعاداً غير مسبوقة. فموجة الاندماج والاستيلاء على الشركات الأضعف، قد ميزت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي. ففي عام 1981 جرت حوالى مئتي عملية اندماج طالت ملكيات تقدر قيمتها بمئتي مليار دولار اميركي. وفي عام 1994 حصلت 17000 عملية من هذا النوع بلغت قيمة موجوداتها أكثر من خمسماية مليار دولار

أميركي. بعد ذلك التاريخ بثلاث سنوات جرت أربع وعشرون عملية مشابهة تناولت 1500 مليار دولار. وتتواصل تلك العمليات بسرعة كبيرة. من بينها عمليات اندماج عملاقة ساهمت فيها شركات عالمية منها: اكسون، موبيل، أموكو، أطلنطيك ريشفيلد، بريتيش أيروسبيس، ماركوني، ألستوم، فورد، فولفو، رينو، نيسان، هوكست، رون بولانك، أي بي ام، فيليبس، هوندا، سوني، كوكا كولا، الخ.... كل تلك العمليات تعطي صورة عن اتجاه السير نحو ما يمكن تسميته الشركات "المعولمة العملاقة" التي تسيطر على كل مراحل الدورة الاقتصادية في القطاع الذي تعمل فيه، من االتمويل، إلى التطويرالعلمي والتقني، إلى الانتاج، وأخيراً إلى الاعلان والتسويق، مما سيمكن بضع شركات عالمية في كل قطاع من السيطرة التامة عليه. وسيفضي هذا حكماً إلى تعطيل آليات المنافسة كلياً. وسيؤدي هذا عاجلاً أم آجلاً،الى تغيرات هائلة على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يجتهد المفكرون والبحاثة والاقتصاديون وعلماء الاجتماع والقادة السياسيون لفهم آلياتها وتحديد مساراتها واستشراف آفاقها. يلاحظ أن غالبية هذه الشركات أميركية، ولكن حصة الأوروبيين والآسيويين تزداد بصورة مطردة. ويتجه الميل العام إلى التضخم المفرط لهذه الشركات، العملاقة أصلاً. فهي تجهد باستمرار، في سعيها المحموم لتحقيق أعلى معدلات ممكنة للربح، إلى نشر مراكز انتاجها في الأماكن الاكثر ملاءمة، من حيث توافر المواد الأولية، واليد العاملة الرخيصة، والضوابط التشريعية الأسهل لجهة حماية البيئة والمعدلات الضريبية.

ويساعدها في هذا الانتشار، التقدم التقني الذي أشرنا سابقاً إلى بعض انجازاته، وخاصة في مجال تقنيات المواصلات والاتصالات (الانترنيت، الهاتف المحمول، . . . .). فالاعتماد المتزايد على أتمتة عمليات الانتاج والنقل والتسويق، يفسح في المجال أمامها لتقليص عدد الأيدي العاملة، ولزيادة فعالية الاشراف على فروعها على النطاق العالمي دون صعوبات كبيرة. لذا لم يكن غريباً اطلاق صفة اقتصاد المعرفة، على الاقتصاد المتطور الذي تديره تلك الشركات. ولا شك، بأن ذلك يسهم في خفض كلفة الانتاج، ورفع مستوى الانتاجية، وبالتالي تعظيم الأرباح التي تجنيها. قد يترتب على الافراط في التوسع، بعض السلبيات في مجال المراقبة والسيطرة، ولكن الأرجح أن فوائد التوسع الأفقي ما زالت غالبة. إن ازالة عوائق المسافات والزمن، بفعل ما تتيحه التقنيات الجديدة، باتت تسمح لهذه الشركات العملاقة، تنظيم واعادة تنظيم العالم بالشكل الذي يلائم مصالحها الجماعية، على الرغم من استمرار التنافس فيما بينها. ويرى بعضهم، أن شركات المواصلات والاتصالات، تعمل لتحويل المجتمعات أكثر فاكثر اعتماداً على تقنياتها، أي إلى مجتمعات توكل الانتاج المادي للروبوتات، وتنصرف إلى خلق المعلومات وتداولها واستهلاكها. وقد طالب نائب الرئيس الأميركي آل غور، حلفاءه في أوروبا واليابان، التعاون من أجل وضع أسس (المجتمع الاعلامي الكوكبي). وهذا ليس غريباً، عندما نعلم أن تكنولوجيا الاتصال والإعلام تتركز بين أيدي الدول الأكثر تطوراً، حيث تسيطر الولايات المتحدة على نصف سوق الاعلام العالمي،

وتتوزع أوروبا واليابان حوالى أربعين بالمئة، وتبقى عشرة بالمئة فقط لباقي دول العالم. ولأخذ صورة تقريبية عن حجم القدرة الاعلامية الأميركية، تكفي الاشارة إلى أنها تستند إلى مجمع اعلامي، يتضمن 1700 صحيفة محلية الانتشار، أو ذات انتشار عالمي، وتسعة آلاف محطة اذاعية، وما يقارب الف محطة تلفزيونية منها ما يحتل المراتب الأولى عالمياً، اضافة لآلاف البرامج والمسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية التي تهيمن كلياً على نطاق الكرة الأرضية. هذا دون نسيان وزن حوالى 2500 دار نشر توزع انتاجها في مختلف أنحاء العالم. ولكن هذا لن يحول دون التغير التدريجي في خارطة المراكز الانتاجية على الصعيد العالمي، وبالتالي إلى تعديل توازنات القوى الدولية، بالدرجة الأولى لصالح آسيا، مع استمرار الأوضاع على حالها تقريباً، بالنسبة لمناطق العالم الأخرى.

حتى الحرب العالمية الثانية، كان تصدير الرساميل من قبل المراكز، يتجه أساساً إلى الصناعة الاستخراجية والى شبكات التسويق شبه الحرفية، ولكن خلال مرحلة الحرب الباردة، انتقلت التوظيفات المالية إلى مجالات الانتاج الصناعي، والى ميدان شبكات التسويق المتطورة، وإلى العمليات المالية المركبة التي كانت محصورة سابقاً في المتروبولات الامبريالية. ثم جاء انهيار المعسكر السوفياتي، كما سبق وأشرنا، ليزيل الحاجز الأخير أمام انفلات تلك السيرورة من عقالها، على النحو الذي نشاهده حالياً، حيث نرى الشركات العابرة للقارات، توزع منشآتها الانتاجية بين الصين، وكوريا، والمكسيك، والبرازيل، وتركيا، الخ... وهكذا تحل الوحدات الانتاجية المبعثرة في أكثر من بلد

وقارة، محل الوحدات التي كانت تتمركز تقليدياً في ضواحي المدن الصناعية في الدول الرأسمالية المتطورة. وبات شعار (صنع شركة تويوتا) أو (صنع شركة جنرال موتورز) يحل تدريجياً محل شعار (صنع في اليابان) أو (الولايات المتحدة). وقد صار المثال التالي شائعاً للدلالة، على هذه الحقيقة: كان الأميركي، عندما يشتري سيارة بقيمة ستة آلاف دولار، يبقى منها داخل الولايات المتحدة، خمسة آلاف دولار على الأقل، أما الآن، فعندما يشتري سيارة بعشرة آلاف دولار، يذهب ألفا دولار إلى كوريا، وألف إلى تايوان، وألف إلى الصين، وألف إلى دولة أوروبية ما الخ... ارتبط هذا الشكل من الانتشار الرأسمالي، إلى التطور التقني والمعلوماتي المشار اليه سابقاً، ولكنه لا يختصر غنى وتعقد ظاهرة العولمة، كظاهرة تاريخية. وهو لا يفسرها بمجملها، خاصة لجهة المصالح العميقة الدافع لحركتها. اذ يبقى التساؤل مشروعاً حول العوامل المحددة لوجهة وأولويات البحث العلمي، بما في ذلك تقنية المعلومات، وخاصة حول تطبيقاته العملية. حيث إن ترجيح اتجاهات معينة، واستبعاد اتجاهات أخرى، يبقى خاضعاً لمصالح القوى الاجتماعية الممسكة بالقرار الاقتصادي، والقوى المرتبطة بها، الممسكة بالقرار السياسي. هذا لا يعني أن تلك القوى تهمل أو تعيق التقدم التقني، بل إنها تجعله خاضعاً لشروط اعادة انتاج هيمنتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. بموازاة، هذه العملية الجارية على مستوى البنى الانتاجية، وعلى مستوى الحركة العالمية لرساميل وتوظيفات الشركات العملاقة، جرت وتجري تطورات لا تقل تسارعاً على مستوى بنية وحركة الرأسمال العالمي، ووجهة ووتيرة المبادلات

التجارية، وعلى مستوى التشريعات والأطر القانونية الناظمة لكل ذلك، وفق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية على النطاق العالمي وعلى نطاق كل دولة على حدة، حيث يتخذ النظام المالي العالمي أكثر فأكثر، صيغة نظام عملاق وموحد، يتميز بصفتين أساسيتين: التشابك المتزايد بين عقده الرئيسية المتموضعة في العواصم المالية للعالم، استناداً إلى التسهيلات اللوجستية التي تتيحها شبكة الاتصالات الالكترونية الحديثة، ثم القدرة على الاشتغال المتواصل ودون توقف على مدار الساعة، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب. في نطاق هذه السوق العالمية الموحدة، تستطيع الشركات العالمية في مجالات الصناعة أو التجارة أو المال، اقتراض أو ايداع الأموال دون قيود حقيقية، حيث تشاء، وساعة تشاء، بالاعتماد على الأدوات المالية المتاحة. ويحتل الدولار الأميركي في هذه السوق مركز الصدارة، ولكن اليورو، قد بدأ ينافس بجدية وضعية الدولار هذه، ويطل في الأفق، احتمال ولادة عملة شرق- آسيوية موحدة، تعكس من جهة، ازدياد وزن الشرق الآسيوي على صعيد الاقتصاد العالمي، ومن جهة أخرى مستوى التكامل الاقليمي الجاري في تلك المنطقة. إن الوجه المذكور، لا يشكل سوى جانب من جوانب التطورات الاقتصادية الجارية على الصعيد العالمي، والتي تطال المجالات الانتاجية والتجارية والمالية، والتي تحدد في النهاية، حركة التوازنات الكبرى الصاعدة على النطاق العالمي. هذه الحركة التي تضبط ديناميتها، عدة مؤسسات عالمية تابعة للأمم المتحدة، وأبرزها: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وهي تعمل منفردة أو بصورة منسقة، لمساعدة الرأسمال العالمي،

على ادارة الحياة الاقتصادية للعالم. وقد سبق لكارل ماركس وفريديريك انجلز أن قالا في البيان الشيوعي: "ليست مؤسسة الدولة الحديثة، سوى لجنة تنفيذية للأعمال المشتركة للبرجوازية". ويمكننا تطبيق ذلك على المستوى العالمي، فنرى بوضوح الدور الحقيقي للمؤسسات المذكورة. وقد كتب الكثير عن هذه المؤسسات، بحيث لم يعد من ضرورة للتوسع في كتابة المزيد حولها، وحول خضوعها لارادة الولايات المتحدة في سياق تنفيذ الاستراتيجية الكونية لهذه الاخيرة. لذا نكتفي بالاشارة إلى ذلك باختصار.

غداة الحرب العالمية الثانية، طرحت الأمم المتحدة مسألة التعاون الاقتصادي كاحدى المسائل الرئيسية لاعادة تنظيم العالم الخارج من المذبحة. وذلك استناداً إلى الفقرة 55 من شرعتها التي ورد فيها: "من أجل ايجاد ظروف الاستقرار والرفاهية، وضمان العلاقات السلمية المبنية على روح الصداقة والاحترام المتبادل والمساواة وحق تقرير المصير، بين مختلف الدول والشعوب، تشجع منظمة الأمم المتحدة:

- العمل على التقدم الاقتصادي، وعلى ضمان حق العمل للجميع، من أجل تحقيق الرفاهية والاستقرار الاجتماعي.

- السعي لمعالجة المشاكل الاقتصادية العالمية، ومشاكل التعليم والصحة العامة، والثقافة، في إطار التعاون الدولي الشامل لكل المجالات المشابهة.

وكان ذلك يندرج في سياق خطة اعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي الذي مزقته الحرب، وتجنباً للسقوط مجدداً في ظروف

تشبه تلك التي أدت إلى أزمة عام 1929. فمهد ذلك لانشاء البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الغات. وقد لعبت تلك المؤسسات أدوارها حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. ولكن كانت العولمة الاقتصادية آنذاك قد وسعت وكثفت المبادلات التجارية والمالية، إلى حدود بات معها من الضروري تعديل الأطر القانونية والإدارية والمؤسساتية الناظمة لها. فبدأت مسيرة مفاوضات متعددة الأطراف، باشراف الأمم المتحدة، أفضت في أول كانون الثاني 1995 إلى انشاء منظمة التجارة العالمية، بعد تحديد صلاحياتها القانونية ضمن اطار القانون الدولي، وقد باتت تضم في صفوفها حوالى 140 دولة، وتشرف على حركة تجارية عالمية، لسلع تتجاوز قيمتها الستة آلاف مليار دولار أميركي، ولخدمات تتجاوز قيمتها ألفي مليار دولار أميركي. وتحتل الثلاثية المكونة من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، موقع التأثيرالحاسم في قراراتها، حيث تشكل حصة الأولى خمس التجارة العالمية، وتوازيها حصة الثانية، أما حصة اليابان فتقارب العشرة بالمئة. وبصفتها المنظمة الدولية الوحيدة المعنية بتحديد القواعد الناظمة للتجارة بين الدول، تواصل سعيها لتحقيق الأهداف التالية: تشجيع صياغة القوانين التي تساهم بتسريع تحرير التجارة الدولية، مواكبة المفاوضات الخاصة بالمبادلات الدولية التجارية والمالية، واصدار الأحكام للبت بالنزاعات التي تحصل ضمن نطاق اختصاصها. ولكن في الواقع، نتيجة لهيمنة الشركات العالمية العملاقة، وللنفوذ الأميركي الطاغي، ولنقص الشفافية، ساهمت المنظمة المذكورة بتعزيز الميل

لتركيز الثروات بأيدي طبقة من الأثرياء المتناقصي العدد أكثر فأكثر، وتعميق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المختلفة وداخلها، وكذلك تعميم أنماط من الانتاج والاستهلاك، تدفع العلاقات الطبقية إلى المزيد من التوتر والهشاشة. إضافة للتشجيع على تسليع كل شيء وخصخصته، بما في ذلك قطاعات الخدمات العامة، ومن ضمنها التعليم والصحة. ومن الجدير بالذكر هنا، أن حجم سوق الصحة العامة المراد تخصيصها عل النطاق العالمي، تتجاوز ثلاثة آلاف مليار دولار، وسوق التعليم تقارب ألفي مليار دولار أميركي. مما دفع بعضهم، ومنهم الكاتبة الفرنسية أنياس برتران للتساؤل عن النتائج التي ستترتب على تخلي الدولة عن واجباتها في مجال ضبط التوازنات الاجتماعية واعادة التوزيع، وعن استحالة تخفيف التفاوتات الحتمية في نوعية الخدمات بعد خضوعها للتخصيص ولمنطق الربح. وكذلك الصحفي كلود جوليان، الذي كتب في الموند ديبلوماتيك الصادرة في شباط 1998، عن الشركات المتعددة الجنسيات، التي تحرص منظمة التجارة العالمية، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على مصالحها ما يلي: "لقد باتت تسيطر على كل ما يحدد تطورنا ورفاهيتنا وسعادتنا، من التوظيفات المالية، إلى العمل، إلى الحركة التجارية، إلى معدلات الفائدة، الخ... وهذا ما يسميه أنصارها علم الاقتصاد. ويزعمون، أن لا علاقة لهذا العلم بالأيديولوجيا....".

وكان من نتائج انتصار النهج الليبيرالي المتطرف على النطاق العالمي، في سياق التطورات التقنية والاجتماعية والسياسية

الملائمة لرأس المال على حساب قوى العمل، تعمق الفصل بين ملكية المؤسسات وبين ادارتها، وتوسع دور البورصة وصناديق التقاعد وصناديق التعويضات والأفراد العاديين في تمويل التراكم الرأسمالي، بما سمح للبعض في الحديث عن تغير عميق في طبيعة الرأسمالية، وحتى للحديث عن ولادة "رأسمالية اسهامية" أو حتى "رأسمالية شعبية". ولكن ما جرى فعلياً، نتيجة تغير ميزان القوى لصالح الرأسمال، هو ازدياد حصة الربح من فائض القيمة الاجمالي، وتشكل ما يمكن تسميته بالتورم المالي (على حد تعبير سمير أمين)، فتوسع حجم أسواق الرساميل، بوتائر تجاوزت وتائر النمو الاقتصادي، وطرأ تنوع كبير على طبيعة الاسهم المتداولة، وانفجرت عمليات المضاربة المالية، ونمت حصة التوظيف المالي على حساب التوظيف الانتاجي. وفي النهاية تعززت قبضة الاحتكارات الكبرى على مجمل الاقتصاد العالمي. ولكن عملية التورم المالي، المعبر عنها بانخفاض معدلات الربح في ميدان التوظيف الانتاجي، وارتفاعها في ميدان التوظيف المالي، صار من الصعب متابعتها، على الرغم من اعتماد الرأسمال العالمي استراتيجية هجومية لتثبيت التوازنات الراهنة والحفاظ على معدلات الأرباح العالية. هذه الاستراتيجية التي أدت إلى عسكرة شاملة للنظام العالمي؛ وهي عسكرة خدمت جملة أهداف دفعة واحدة، فهي أوجدت طلباً فعالاً إضافياً، عوض تقلص القدرة الشرائية الناتج عن تسارع الأتمتة والضغط الشديد على الأجور. أي أنها شكلت تطبيقاً سيئاً للنهج الكينزي،

حيث تستبدل سياسة تعزيز الطلب الفعال، عبر توسيع الانفاق العام على المشاريع الانمائية (طرق، مدارس، مستشفيات،....) بسياسة رفع الموازنات العسكرية، وخوض "الحروب السهلة". اضافة إلى استخدام العسكرة لردع القوى الطامحة إلى تعزيز موقعها داخل النظام، وتحطيم القوى الطامحة لتعديله أو تغييره، انطلاقاً من موقع التفوق الذي تتمتع به قيادة النظام، المتمثلة أساساً بالولايات المتحدة الاميركية. وأخيراً وليس آخراً، أريد من العسكرة تعزيز مناخ التوتر الدولي، والتوترات الاقليمية، بما يمكن قيادة النظام من التذرع بذلك، لزيادة تدخلاتها في العالم. وفي مختلف الحالات، خدم هذا النهج مصالح المجمع الصناعي العسكري والقطاعات المرتبطة به، خاصة قطاع النفط والطيران والالكترونيات العسكرية. لذا جهدت هذه القطاعات لدعم القوى والأوساط المشرفة على سياسة العسكرة، وشكلت النواة الحقيقية المحركة لما يمكن تسميته بالرأسمالية الليبيرالية المتعسكرة، في مطلع القرن الواحد والعشرين. وقد أظهرت هذه النواة قدرتها الفعلية من خلال الحماية العملية التي أمنتها مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة الثماني لهذه السياسة، على الرغم من التململ المتردد الذي أبداه بعضها من حين لآخر، من الافراط الأميركي بالتفرد والسعي للاستفادة الذاتية على حساب شركائه. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل سيستمر الأمر على ذات المنوال بعد الانهيار المالي الذي شهده ويشهده النظام الاقتصادي العالمي بفعل تلك السياسة؟ المستقبل سيقدم الجواب.

نخب الرأسمالية المعاصرة

كأية تشكيلة اقتصادية-اجتماعية تكتمل صورة الرأسمالية المعاصرة، وتتضح استراتيجيتها الاجمالية، من خلال سمات ودور النخب التي تديرها، وترسم خطى النظام الضامن لاستمراريتها. على هذا الصعيد، ترى عالمة الاجتماع آن كاترين واغنر، أن عولمة النشاطات الاقتصادية قد أفسحت في المجال لانبثاق شريحة اجتماعية جديدة، تمتلك نظام قيم ونمط حياة خاصين بها. فهؤلاء الارستقراطيون الجدد على حد تعبيرها، يتنقلون بين عواصم العالم، ويجتمعون دورياً في دافوس، أوفي آسبن بالولايات المتحدة الأميركية، ويتراسلون عبر شبكة الويب، ويتكلمون الانجليزية بلكنات مختلفة، وتصل الأرباح السنوية لبعضهم إلى حدود الخمسماية مليون دولار، كمثال الأميركي ميكايال ايسنر، المشرف على شركة ديزني، حيث بلغت تعويضات نهاية خدمته مئتي مليون دولار، أو الفرنسي فيليب جافري، الذي كان يدير الشركة البترولية الكبيرة (ايلف) الذي بلغت تعويضاته رقماً قريباً منه. إن أغلب هؤلاء قد جمع ثروته بفضل حركات البورصة، بدون جهد انتاجي حقيقي، أي أنهم عبارة عن ريعيين دائمين. وبعضهم من رؤساء الدول، وكبار الموظفين، ومدراء البنوك، والشركات الكبرى، في الدول المتقدمة والنامية على السواء، ولقد كدسوا أموالهم عبر وسائل مشروعة من خلال موقعهم، أو غير مشروعة، كاستغلال النفوذ السياسي أو الاداري، أو القيام بعمليات وساطة مشبوهة على حساب الأموال العامة أو

الخاصة. يضاف اليهم، رجال أعمال ومقاولون مشكوك بنزاهتهم، عرفوا كيف يحصلون على عقود ضخمة بتكاليف وهمية حققت لهم أرباحاً خيالية. ويضاف اليهم كذلك، أطباؤهم، مزينوهم، عملاء مفروشاتهم، صرافوهم، أمناء سرهم، وآخرون من بطانتهم، من الذين وجدوا سبيلهم بضربة حظ على رأس ثروات تفوق تلك التي احتاجت عائلات صناعية في البلدان المتطورة، إلى عقود طويلة لجمعها. ويمكن اضافة تجار الأسلحة والمخدرات والرقيق الأبيض ومهربي المهاجرين غير الشرعيين، الخ.... ولا ينبغي في هذا المجال، تجاهل حقيقة مساهمتهم جميعاً بصورة مباشرة وواعية لانجاح مشاريعهم، أو غير مباشرة من خلال اغراءات الكسب السهل والسريع، في تشجيع الكثير من كفاءات الدول النامية ونخبها على هجرة أوطانهم التي تكون قد تكلفت مبالغ كبيرة لاعدادهم. وهكذا يساهمون في مفاقمة نزيف الأدمغة الذي يعيق التقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي للدول النامية. وليس سراً، أنهم وهم الأكثر استفادة من الليبيرالية السائدة، ومن الاعفاءات الضريبية الرسمية، يواصلون تهريب أموالهم إلى الفراديس الضريبية للتهرب من الحد الأدنى مما يتوجب عليهم دفعه من أجل استمرار السلطات التي تحميهم وتحمي مشاريعهم. بل أكثر من ذلك، ان النظام العالمي المحكوم بالمنطق الليبيرالي المتطرف، يتواطأ معهم على انشاء تلك الفراديس الضريبية وتشريعها. إن هؤلاء الأثرياء الكوسموبوليتيين الجدد، هم من لعب الدور الرئيسي في رسم صورة الواقع العالمي الحالي المأزوم اقتصادياً وسياسياً. فقد ساهموا في بناء عالم هش، مبني على قيم

الأنانية والمتعة والعنف. وليست هذه القيم، سوى رأس جبل الجليد الذي جسدته الأيديولوجية الليبيرالية المتطرفة التي تبناها وروجها الجناح المهيمن في الرأسمالية العالمية، وهو الجناح المتشبع بالثقافة والتقاليد الأنكلوساكسونية. لذا رأينا الأيديولوجية الليبيرالية المتطرفة قد انتشرت عالمياً منذ ثمانينيات القرن العشرين، وارتكزت أساساً على تقديس السوق، أي تقديس حق الرأسمال، بوجه قوة العمل، وضد دولة الرعاية. وشكلت انقلاباً صريحاً على الكينزية الاجتماعية، ودعوة لسيادة شريعة الغاب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وتمت ترجمتها عملياً من خلال تعميم: الخصخصة، الغاء الحمايات الجمركية، التخلي عن سياسة دعم الانتاج أو السلع الاساسية، اعتماد سياسة الصرف العائم، خفض الانفاق العام.... الخ.

ثمن انتصار الليبيرالية المتطرفة

إن انتصار الليبيرالية المتطرفة وسيادة أيديولوجيتها، دفعا العالم دفعاً، نحو عولمة غير منضبطة وفوضوية وخطرة. ونكرر أن خيارات هذا النهج ليست وليدة اجتهاد فكري مجرد، بل حصيلة لانكسار التوازن لصالح الرأسمال العالمي على حساب الطبقات المنتجة والمجتمعات الطرفية في النظام العالمي، كما أشرنا اليه سابقاً. وقد دفع العالم، وسيدفع بأشكال مختلفة، ثمن انتصار هذا الفكر الليبيرالي المتطرف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ألهمها. وتمثل أزمة الركود المديد التي تسود العالم الآن،

احدى نتائج تلك السياسات. حيث أدى ترك الحبل على غاربه لمنطق الحد الأقصى من الأرباح، إلى اختلال التوازن لصالح العرض على الطلب. وبالفعل، مالت معدلات نمو الناتج العالمي الخام نحو الهبوط منذ ثمانينيات القرن العشرين حتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، من 6% خلال سبعينيات القرن الماضي، انحدرت إلى 5,4%، ثم إلى 3,4%، ثم إلى 2,9%، وباتت تقترب من الصفر بعد الانهيار المالي العالمي الذي حصل هذا العام (2008). وقد انعكس ذلك على شروط العمل، فأخذت معدلات البطالة تزداد ارتفاعاً بصورة مطردة. وكان تفاقمها قد بدأ قبل ذلك بفعل توسع انتشار الأتمتة في مختلف قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك قطاعات الخدمات. وقد بلغ عدد الخارجين من سوق العمل النظامي في العالم حتى اندلاع الأزمة، حسب احصاءات منظمة العمل الدولية، أكثر من مئة وعشرين مليون عامل. فكم سيبلغ في نهايتها؟ والوجه الآخر للبطالة هو الفقر، حيث بلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر في الدول الصناعية لوحدها، حوالى مئة مليون مواطن. وفي الولايات المتحدة ذاتها، بلغت نسبة الواقعين تحت خط الفقر حوالى 15% من السكان، أي بزيادة تقدر بـ33% قياساً إلى العام 1970. هذا دون أن ننسى بالطبع، حقيقة اقتصار مدخول أكثر من ملياري إنسان في الدول النامية والفقيرة، على دولار واحد يومياً. ودون أن ننسى كذلك، حالة التخلف المريع في مجالات الخدمات التعليمية والطبية التي تترك مئات الملايين خارج الحد الأدنى من شروط الحياة البشرية الكريمة. بل أكثر من ذلك، يعيش العالم

عار استمرار موت الآلاف جوعاً، في دول الجنوب عامة وفي القارة الأفريقية خاصة، في الوقت الذي ينفق فيه أثرياء العالم مئات الملايين من الدولارات على رفاهية كلابهم وحيواناتهم المنزلية. هذا دون الحديث عن هواياتهم الترفيهية الخاصة بهم، التي تكلف أضعاف ذلك. لذا أخذ الكثيرون، ومنهم أنصار حقيقيون للنظام الرأسمالي، يحذرون من تفاقم هذا المنحى القصير النظر في تشديد وتيرة الاستغلال للموارد الطبيعية والبشرية، مما يتسبب بتدهور شروط التنمية، وبتزايد الفوارق الاجتماعية، بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وداخل كل دولة على حدة، بما فيها الدول المتطورة صناعياً. اذ يؤكد انتشار أحياء البؤس في مدن هذه الأخيرة، وجهة نظرهم. كما يكشف حقيقة الواقع الاجتماعي في الدولة التي تقود النظام الرأسمالي العالمي، وتفرض عليه نهجها النيوليبيرالي. كما يكشف مدى التهميش الذي يصيب المواطنين، عندما تتخلى الدولة عن كامل واجباتها الاجتماعية حيالهم، تاركة العنان للقطاع الخاص ليحل مكانها، حيث أن الرأسمال لا يهتم بالنهاية، سوى بمصالحه الأنانية والمباشرة. وبالتالي، تتقدم البطالة، والفقر، والتفكك، والتوتر الاجتماعي، خاصة عندما تترافق سياسة تقليص المنح والاعانات الاجتماعية وتعويضات البطالة، انسجاما مع توجهات النهج المشار اليه، بسياسة المؤسسات الهادفة لزيادة الأتمتة وتقليص اليد العاملة. ومن النتائج غير المباشرة لهذا النهج، تفاقم أزمة المديونية التي ترزح تحتها الدول النامية، وحتى بعض الدول المتطورة، وهو يعكس وجهاً آخر من أوجه الاختلالات الخطيرة التي تنخر بنية

النظام الرأسمالي العالمي، والتي تتفاقم سنة بعد أخرى؛ وهي في صلب السياسات التي فرضتها القوى التي تقود الاقتصاد العالمي. فقد شجع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدول النامية على الاقتراض في اطار سياسات اعادة الهيكلة، دون ضمان أطر ملائمة وأولويات صحيحة لاستخدام الديون الممنوحة. فارتفعت قيمة تلك الديون من 500 مليار دولار سنة 1980، إلى 2200 مليار دولار سنة 2000. وبلغت قيمة المبالغ التي سددتها الدول المقترضة خلال تلك المدة أكثر من 3400 مليار دولار، أي ما يعادل ستة أضعاف قيمة ديونها لعام 1980. وقد لحظ المفكر الفرنسي ألان مينك، أن الطفل السويسري يولد ولديه ارث يقارب الأربعين الف دولار، بينما يولد الطفل الافريقي وبرقبته دين يتعدى الألف دولار، علماً بأن ما يكسبه السويسري خلال يوم واحد، يصعب على الافريقي تحصيله خلال سنة. وقد أشار نعوم تشومسكي إلى التواطؤ القائم بين المشرفين على مؤسسات الاقراض في الدول الغنية، والنخب المسيطرة في الدول النامية، حيث تنهب هذه الأخيرة،الديون المقترضة، لتمويل استهلاكها المفرط، أو لاعادة ايداعها في المصارف الغربية. بينما يتحمل مواطنوها ودافعو الضرائب في الدول الصناعية عبء تسديدها، دون أن يستفيد اقتصاد الدول النامية فعلياً منها بشيء يذكر. ويرى المفكر الاقتصادي اللبناني الدكتور جورج قرم، أن لولبية المديونية التي تصيب الاقتصاد العالمي منذ بداية الثمانينيات، هي الاشارة الحمراء كانت تشير إلى الاختلالات الخطيرة في الآليات الاقتصادية التي باتت تحكم حركة الاقتصاد العالمي. ويحمل

الليبيراليين المتطرفين مسؤولية الثمن المتزايد لسياسة اجتذاب المزيد والمزيد من المدخرات لتمويل عجز الدول المقترضة، بينما يتقلص دور المصارف في المخاطرة بتمويل المشاريع الاقتصادية المنتجة.

معضلات أخرى ذات طابع عالمي

ليست البطالة والفقر والمديونية لوحدها، مشكلات ذات طابع عالمي، فاقمتها وتفاقمها العولمة الليبيرالية المتطرفة. فهناك جملة من المعضلات الناتجة عن تطور اشكال الانتظام الاجتماعي والتطور التقني، عجزت الرأسمالية العالمية والنظام الدولي القائم عن معالجتها، على الرغم من التحذيرات المتصاعدة التي يطلقها الباحثون العاملون مع الهيئات المختلفة في اطار الأمم المتحدة، أو البحاثة المستقلون. والحقيقة أن العجز عن تقديم الحلول الملائمة لتلك المعضلات لا يتأتى عن غياب الامكانات العلمية والتقنية والمادية، بل بسبب غياب الارادة لدى الممسكين بالقرار السياسي والاقتصادي في العالم. وتتفاوت هذه المشكلات والتحديات من حيث الأهمية والخطورة، ولكنها تطال آثارها غالبية المجتمعات البشرية، وتتعداها أحياناً إلى الحاق الضرر بالبيئة الطبيعية التي تضمن استمرار الحياة على كوكبنا. وهي تتجاوز من نواح عديدة قدرة أي مجتمع أو أي دولة، مهما عظمت قدراتها، على حلها بمفردها، وهذا ما يؤكد طابعها العالمي بل التاريخي، وبعضها مرتبط بالتطور الطبيعي للجنس

البشري، وانتقاله من الطور الزراعي إلى الطور الصناعي، وتشكل الوجه الآخر السلبي للتقدم، أو بتعبير مختلف، الضريبة التي يتوجب دفعها للاستفادة من منجزات العلوم والتقنيات. ولكن هذه الأخيرة، تفسح في المجال لمعالجتها عند توافر الارادة لذلك.

وفي مقدمة تلك التحديات، النمو الديمغرافي والتوسع المديني المفرط. ويتوقع الخبراء المهتمون بهذا الميدان أن يبلغ عدد المدن التي يفوق سكانها العشرة ملايين نسمة سنة 2025 أكثر من أربعين مدينة، أغلبها في قارة آسيا، عندها ستكون أكثرية سكان العالم قد أصبحت تعيش في المدن، ولكن مع فارق أن المدن القديمة قد تشكلت بتدرج نسبي، أما المدن الجديدة وأكثرها ينشأ في دول الجنوب، فهي تنمو بصورة انفجارية، عمادها أحياء الصفيح المحرومة من أبسط الشروط البيئية الملائمة، والبنى التحتية الضرورية؛ مما يوجد مناخاً اجتماعياً مولداً للفقر والانحطاط والعنف والجريمة. وكي تتضح الصورة أكثر، يكفي الاشارة إلى أن أكثرية الدول النامية، وحتى المتطورة تجد صعوبة كبيرة منذ الآن في تأمين الحاجات الأساسية لمواطنيها، كالسكن والطعام واللباس والتعليم والدواء، وسكان العالم لم يتجاوزوا بعد الستة مليارات فكيف سيكون الحال عندما سيبلغ عدد سكان الأرض، حوالى 12 ملياراً؟ هذا دون نسيان تفاقم مشكلة النفايات الصناعية والمنزلية المرتبطة بدورها بتفاقم المشكلة الديمغرافية. ولأخذ فكرة عن حجم المسألة نشير إلى أن وزن النفايات المعالجة على النطاق العالمي يبلغ حالياً حوالى 14 مليار طن. وأن جلها يعالج بالطمر، وبعضها يتكون من مواد كيماوية أو

مشعة قد تشكل خطراً على الكائنات الحية لآلاف السنين. لذا بدأت بعض الدول الغنية التخلص منها عبر ارسالها لتخزن في عدد من الدول الفقيرة التي يقبل مسؤولوها بذلك، أحياناً بصورة شرعية، وغالباً دون معرفة مواطنيهم، مما يعرض هؤلاء وأبناءهم وأحفادهم للخطر الدائم لقاء حفنة من الدولارات تذهب "للمسؤولين" عنهم. بل أكثر من ذلك، هناك أنواع محددة من النفايات المشعة الغازية التي تلوث مجمل الغلاف الجوي للكرة الأرضية. ومع ذلك تستمر هذه الممارسات الخطرة، على الرغم من التحذيرات المتواصلة.

كما سيشكل نقص المياه الصالحة للشرب أو للاستخدام المنزلي كماً ونوعاً، مشكلة أخرى تضاف إلى ما سبق من المشكلات المرشحة للتفاقم خلال القرن الحالي، سواء في البلدان المتقدمة أم في البلدان النامية والمتخلفة. مع أن كمية المياه المتوافرة نظرياً لكل فرد من سكان الكوكب، تعادل حوالى سبعة آلاف متر مكعب سنوياً، فانها واقعياً موزعة بصورة غير ملائمة تماماً. ففي قطاع غزة مثلاً، لا يتجاوز متوسط حصة الفرد ستين متراً مكعباً في السنة. وتعادل حاجة الهند أو الصين إلى المياه، ما يوازي استهلاك الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وروسيا مجتمعين. لذا من المتوقع أن تجد الدولتان نفسيهما في حالة عجز مائي، في منتصف القرن الحالي. بينما ستواجه الدول النامية والأقل تطوراً صعوبات أكبر في هذا المجال. وسيشهد العالم تفاقم مشكلة المياه ليس فقط لجهة توافرها فحسب، بل كذلك لجهة جودتها، حيث أن تلوث

مصادرها الطبيعية بالأسمدة الزراعية، والمبيدات الحشرية والفطرية، والمشتقات النفطية، والمركبات الكيميائية المتنوعة، يتزايد باطراد. اذ يشرب حالياً أكثر من مليار إنسان، مياهاً ملوثة، أو لا تتوافر فيها المعايير العالمية للمياه الصالحة للاستهلاك الشخصي. وتدل احصاءات اليونيسيف على أن الاسهالات تتسبب بموت مليون طفل سنوياً في العالم. من ناحية موازية، يتوقع أن يبقى حوالى ثلاثة مليارات إنسان في العالم، محرومين من الصرف الصحي، حتى منتصف القرن الواحد والعشرين على الأقل. لذا ليس مستبعداً أن تصبح ندرة المياه في بعض مناطق الكرة الأرضية مصدراً جديداً للمنازعات الاجتماعية والدولية. ويمكن الاشارة إلى معضلة أخرى غير بعيدة عن الموضوع السابق، هي مشكلة التصحر والفوضى المناخية وقطع الغابات. وقد بلغ التناقص السنوي في مساحة الغابات حوالى مئتي ألف كم مربع، مما سيتسبب بتراجع سريع لخصوبة الأراضي التي فقدت غطاءها الحرجي، كما سيتسبب بتسريع انجراف التربة بعد تعريتها. وأخيراً وليس آخراً، سيساهم في زيادة نسبة ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي الذي يفاقم بدوره ظاهرة الدفيئة وارتفاع معدل حرارة الغلاف والخلل المناخي. وقد لوحظ فعلاً في السنوات الأخيرة تزايداً غير معهود في وتيرة الأعاصير المدمرة في أكثر من منطقة في العالم، أدت إلى خسائر كبيرة في الممتلكات والأرواح البشرية. وفي ميدان آخر يرتبط بشكل مباشر بالأضرار اللاحقة بالبيئة العالمية، يمكن التحدث عن الفقدان التدريجي للتنوع البيولوجي. فقد وصل عدد الأنواع الحية التي تنقرض سنوياً إلى

ثمانية عشر ألفاً تقريباً. والمسألة هنا تتعدى الجانب الأخلاقي، لتطال مستقبل الحياة على سطح الأرض عامة، ومستقبل الجنس البشري خاصة. فاختلال التوازن البيئي لا يقتصر ضرره على الأنواع المنقرضة، أو تلك المعرضة للانقراض، فهو يزيد من هشاشة النظام العام للحياة، ويطال مجمل الموارد المتاحة لضمان استمرار الحياة البشرية وتطورها. على صعيد آخر، يواجه العالم معضلة النقص التدريجي في المواد الأولية، وبالدرجة الأولى مصادر الطاقة الأحفورية وفي مقدمتها البترول. فالنمو المتسارع لحاجات الدول المصنعة حديثاً وخاصة في شرق وجنوب آسيا، وعلى الأخص الصين والهند، واستمرار تصاعد الطلب القوي للدول الغربية، في مقابل جفاف الآبار المستخدمة، يجعل الأزمة قدراً محتوماً في المدى المنظور. ولم يكن الارتفاع الجنوني لأسعار النفط الذي سبق الانهيار المالي عام 2008، حيث شارف سعر البرميل المئة وخمسين دولارا، سوى نموذج للأزمات القادمة. وفي الواقع، لا يشكل نقص البترول سوى أحد مظاهر الاستنزاف المتسارع للموارد المنجمية والطبيعية التي ستستنفد عاجلاً أم آجلاً. إن استمرار المسؤولين عن الشركات والدول، وكأن الكرة الأرضية مورد لا ينضب من المواد الأولية، يدل على قصر نظر كبير، وعلى استخفاف غير مبرر بمصالح الأجيال القادمة. هذه الأجيال التي قد تتسلم كوكباً مثقلاً ومشبعاً بالنفايات، ومستنفداً من الموارد والمواد الأولية. وعندما توجه أصابع الاتهام إلى الاحتكارات العملاقة وحماتها بالمسؤولية عن ذلك، فليس هناك أي تجن أو تحامل، فالكل يذكر الاستهتار

الذي تعاملت به ادارة جورج دبليو بوش مع اتفاقية كيوتو للحد من الانبعاثات الغازية. وهو نموذج عن تعامل تلك الادارة مع مسائل عديدة واجهت العالم منذ تسلمها السلطة.

وإذا انتقلنا إلى قضايا أكثر ارتباطاً بالجوانب الاجتماعية والسياسية، لا نجد صورة المستقبل أدعى للاطمئنان، بدءاً بالحروب الموضعية والاقليمية، وانتهاء بانتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، مروراً بالجريمة المنظمة والاتجار بالمهاجرين وبالأعضاء الحية. وعندما نعلم أن عدد الدول المرشحة للحصول على السلاح النووي، سيبلغ خلال العقود القليلة القادمة، حوالى عشرين دولة تقريباً ندرك اتجاه العالم نحو بيئة استراتيجية جديدة، مختلفة نوعياً عن تلك التي سادت طوال الحرب الباردة، وبعدها مباشرة؛ وجهها الايجابي تقليص هيمنة القوى العظمى التقليدية ولكن وجهها السلبي، زيادة مخاطر حدوث صدام نووي في المستقبل، سواء بصورة مخطط لها أو عن طريق المصادفة. أكثر من ذلك، لن يعود أمراً مستبعداً احتمال تسرب بعض هذه الأسلحة غير التقليدية إلى منظمات أو ميليشيات خارجة عن القانون، مع التذكير بأن تصنيع قنبلة مشعة أو "قذرة" لا يتطلب قدرات تقنية استثنائية. ولكن على الرغم من ذلك، نجد الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، المدركة لهذه المخاطر، لا تعطي القدوة الحسنة في مجال الحد من هذه المخاطر، سواء من خلال اتباع سياسات متغطرسة وعدوانية تستفز الدول الأخرى وتستحثها على ضمان أمنها بأي ثمن، أو من خلال اعتماد معايير مزدوجة تدفع إلى ذات النتيجة. ولعل سلوك الولايات المتحدة حيال السلاح النووي الاسرائيلي،

أحد أبرز الامثلة على ذلك. فبينما تبرز وجود مئتي رأس نووي تقريباً لدى الكيان الصهيوني، نجدها تخوض صراعاً عنيفاً بوجه الحق الطبيعي والقانوني لامتلاك ايران التقنيات النووية السلمية. ويمكن التطرق إلى معضلات أخرى توازي ما عرض أعلاه، ولكن سنكتفي بالاشارة إلى المفارقة اللافتة بين تزايد القدرات العلمية والتقنية والانتاجية، من جهة، وتفاقم المعضلات التي تواجهها البشرية من جهة أخرى. بين توافر المزيد من الامكانات لحل المشكلات المطروحة، وبين العجز المتواصل عن معالجتها. ويمكن فهم جانب من هذه المفارقة، من خلال ملاحظة الاستخدام غير العقلاني للموارد والوسائل المتوافرة، انطلاقاً من طغيان المصالح الفئوية الضيقة للقوى الممسكة بزمام الاقتصاد العالمي.

إضافة إلى الهدر غير المسؤول والبذخ المفرط لقلة من أثرياء العالم، والى التبديد الهائل للثروات على سباق التسلح العبثي، والى الحروب المتنقلة التي تثار لخلق حوافز سلبية ومدمرة لتحريك الصناعات العسكرية وجني الأرباح من دماء القتلى ودمار المنشآت وخراب البيئة. وربما كانت هذه احدى أبرز المعضلات التي ما برحت تواجهها البشرية على الرغم من كل التقدم الحضاري الحقيقي أو الموهوم.

الليبيرالية المتطرفة تخلي السبيل أمام الكينزية

لقد رأينا كيف أن الرأسمالية المعاصرة المتعولمة والمتعسكرة، وفق السياسات الليبيرالية المتطرفة، والتي وجهتها

نخب لم تضع نصب أعينها سوى أقصى معدل من الربح، ولم تعر اهتماماً يذكر للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياساتها، قد أوصلت العالم إلى الأزمة الراهنة. أي إلى ما شهده النظام الاقتصادي والسياسي العالمي من فوضى وتوترات اجتماعية وسياسية وأمنية وعسكرية. فهل يمكننا اعتبار كل مظاهر الأزمة هذه، مجرد عوارض عابرة، لحقبة انتقالية ستتجاوزها الرأسمالية العالمية المعاصرة كما يبشر أنبياؤها، أم أننا نعيش مرحلة تمهد لتفاقم أشد للصعوبات التي يعيشها العالم بظلها، كما يرى مفكرون كبار أمثال تشومسكي، والرشتاين، بورديو، سمير أمين، وغيرهم...؟

إننا نميل إلى ما يراه هؤلاء، وهم من أشهر ناقدي الرأسمالية المعاصرة بصورة عامة، وصيغتها النيوليبيرالية الأنكلوساكسونية، بصورة خاصة. فانتصار هذه الصيغة الأخيرة لم يوقف الثورة العلمية والتقنية الجارية، ولم يقلص الامكانيات الكامنة للحصول على مقادير أكبر من المنتجات، برأسمال وعمل أقل، ولكنه أدى إلى تعميق التناقض بين زيادة القدرة الانتاجية وتقلص الأسواق. إنه التناقض البنيوي التاريخي الأساسي الذي لا تستطيع الرأسمالية، سواء أكانت اشتراكية - ديموقراطية أو رأسمالية رعائية أو ليبيرالية متطرفة تجاوزه، فهو الكامن خلف الازمات الدورية للنظام الرأسمالي العالمي والذي ينتج عن الخلل الملازم لأسلوب الانتاج الرأسمالي، بين نمو الطاقات الانتاجية بفعل تراكم فائض القيمة بأيدي الطبقة الرأسمالية، وبين نمو الطلب الفعال الذي لا يعادل مطلقاً المقدار الأول. هذا التفاوت يؤدي

دائماً في كل دورة تسبق احدى الأزمات، إلى فائض في الرساميل المتوافرة والى هبوط في معدل الأرباح. لقد عالجت الرأسمالية ذلك، عبر حلول متعددة، منها توسيع قطاع الخدمات، تصدير الرساميل، شن الحروب وزيادة الانفاق العسكري، وتوسيع المشاريع المدنية للقطاع العام (الحل الكينزي الإيجابي). ولكن على الرغم من لجوء الرأسمالية المعاصرة بصيغتها الليبيرالية المتطرفة إلى أغلب التدابير المشار إليها، لم تنجح في الحؤول دون انفجار الأزمة المالية الأخيرة في أواسط العام 2008، مما يؤكد سقوطها وفشلها التاريخي والراهن، دون أن يعني بالضرورة، السقوط العملي للنظام الرأسمالي ككل. فالحل الكينزي التقليدي لم يعد كافياً لتجديد شباب الرأسمالية، على الرغم من نجاحه في تجاوز أزمة 1929، وكذلك تخفيفه من وطأة الأزمات التي تلتها. وهذا التقدير يستند إلى رؤية موضوعية، وليس إلى معتقدات أيديولوجية مسبقة. فالمستوى النوعي غير المسبوق الذي بلغته الثورة التقنية المعاصرة، وخاصة في ميدان الروبوتيك سيحد من فعالية التدابير الاقتصادية ذات المضمون الكينزي. فالثورة القادمة في ميدان المعلوماتية والروبوتيك، كما رأينا في القسم الأول، ستشمل القطاعات الانتاجية إلى الخدماتية، وبالتالي فهي ستعطل قدرة هذه الأخيرة على امتصاص فائض العمالة. إنَّ قدرة الامتصاص هذه، التي كانت تسمح لهذه القطاعات سابقاً، بالمساهمة الجدية في الحد من أزمات الركود والبطالة، كما أن انتشار التقنيات في العالم النامي، سيضرب الاحتكار التاريخي للمراكز الامبريالية وخاصة الغربية منها بصورة نهائية، مما

سيضاعف القدرات التنافسية للمراكز الناشئة، ويقطع الطريق على الحاق الأسواق الأقل تطوراً كما كان يجري سابقاً. أما انتشار الأسلحة غير التقليدية، فسيجعل الحروب الاستعمارية شبه مستحيلة، وبالتالي ستجد الرأسمالية العالمية أن الحلول التقليدية، بما فيها الحل الكينزي، تفقد قدرتها أكثر فأكثر على الافساح في المجال لتجاوز الأزمات القادمة. وهذا يعني أن الرأسمالية العالمية تقترب بسرعة أكبر من حدودها التاريخية. وقد باتت تحد من الاستفادة من الثورة العلمية التقنية الشاملة، التي تمهد مرحلتها الراهنة، لما هو أكثر إبداعاً وعظمة في المستقبل المنظور. وهذا الدور المعيق للرأسمالية المحكومة بحوافز الريع المباشر، على حساب التنمية البعيدة المدى، والذي كان أحد الأسباب الرئيسية للانهيار المالي الأخير، سيعمق طابعها الطفيلي، كما سيضعف قدرتها على تطوير القوى المنتجة، وعملية الانتاج ككل. لقد كان شومبيتر يمتدح أزمات الرأسمالية، معتبراً اياها نوعاً من التدمير الخلاق للقوى المنتجة. وكان يقصد، تدميرها للقديم من هذه القوى، لافساح المجال أمام الجديد الأكثر تطوراً. ولكن الرأسمالية المعاصرة تتجه نحو دورات التدمير الهدام، أي ضرب القوى الانتاجية المتوافرة، دون استبدالها بما هو أكثر تقدماً. ويعود ذلك أساساً، إلى تعطل أواليات لجم الازمات الدورية كما أشرنا إليه أعلاه. وهذا سيطرح بصورة متزايدة الالحاح، الضرورة التاريخية لتجاوزها. فبعد سقوط الليبيرالية المتطرفة، ومع اتجاه أزمة الرأسمالية إلى مرحلة لا يعود معها ممكناً تحمل الكوارث الناتجة عنها، قد تنجح البشرية خلال القرن الواحد والعشرين،

بانجاز ما عجزت عنه خلال القرن العشرين، حيث سيتضح أن سقوط الليبيرالية المتطرفة التي سادت عالمياً بعد الانهيار السوفياتي لن يعود كافياً. وإن اعتماد صيغتها الأقل تطرفاً التي سادت خلال الحرب الباردة، أي صيغة دولة الرعاية المحدودة، بات الحد الأدنى الضروري للحفاظ على استمرار النظام الرأسمالي ذاته. وسيتضح لاحقاً، أن الشرط الضروري للحفاظ على التقدم العلمي التقني المتحقق، ومعالجة المعضلات التي يتسبب بها التطور الاقتصادي، سيتطلب تجاوز الرأسمالية جذرياً، إلى شكل ملائم من أشكال الاشتراكية؛ حيث لن يكون توزيع خيرات هذا التطور بصورة عادلة على النطاق الوطني والعالمي، حاجة أخلاقية كما يرى بعضهم إلى قضية العدالة الاجتماعية، بل الممر الالزامي لتجنب انفجار التوترات الاجتماعية والسياسية. إنّ الاختيار بين البربرية والاشتراكية، لم يتجاوزه التطور الاجتماعي بعد، وما زال انتصار الرأسمالية مؤقتاً، من وجهة نظر التاريخ. خاصة عندما نعاين مقدار الكلفة التي تحملتها شعوب العالم حتى الآن، وخاصة طبقاتها الفقيرة والمتوسطة، بفعل انتصار الليبيرالية المتطرفة.

الولايات المتحدة: قطباً أوحد

من التأسيس حتى الحرب الباردة

على الرغم من الاعصار المالي الذي ضربها في منتصف العام 2008، وكذلك النكسات العسكرية التي تعرض لها جيشها في حربه على أفغانستان والعراق، ورغم بداية تراجع نفوذها السياسي على المسرح الدولي، تبقى الولايات المتحدة، في المدى المنظور، الدولة الأقوى اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً وثقافياً في العالم. وستواصل السعي بكل قواها على حماية النظام الرأسمالي العالمي، وعلى فرض الوجهة التي تلائمها لمسار العولمة المستمر دون توقف. كما ستحاول البقاء في موقع التأثير على توازنات العالم وتحولاته الاستراتيجية، خاصة وأن التداخل والتدخل الأميركي في الشؤون العالمية قد بلغ حداً بات معه من المستحيل البحث في أي جانب من جوانب الحياة الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية أو الثقافية، لأية دولة من دول العالم، دون تناول طبيعة وحدود تفاعله مع الديناميات الأميركية، مباشرة أو غير مباشرة. قد يعجب ذلك بعضهم وقد يزعج بعضهم الآخر، ولكن هذا الواقع سيستمر ردحاً من الزمن قد يقصر أو يطول. وسيواصل القادة السياسيون والعسكريون وقادة

الرأي أخذه في الحسبان. وقد وصلت الولايات المتحدة إلى هذا الموقع الراجح خلال مدة زمنية قياسية مقارنة بالدول الكبرى الأخرى. وقد ساعدها في الوصول اليه جملة عوامل جغرافية وتاريخية وثقافية استثنائية بكل معنى الكلمة. وفي الواقع لا يمكن فهم كامل الدوافع الكامنة في خلفية السياسات الاميركية السابقة والراهنة بمعزل عن خصوصيات التاريخ الأميركي. من هنا أهمية الربط بين العوامل المستجدة وتلك الموروثة التي ساهمت وتساهم في تشكيل البنية المادية للمجتمع الأميركي والشرائح الاجتماعية المسيطرة فيه، وطبيعة وعيه لذاته وللعالم. فكلها تؤسس للسياسات التي تقرها النخب الأميركية ويتأثر بها العالم سلباً أو إيجاباً. وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة المعاصرة تتشكل من ملايين المهاجرين من مختلف مجتمعات العالم، بحيث يمكن اعتبارها صورة مصغرة عن الكرة الأرضية، الا أنها لا تزال مطبوعة إلى حد كبير بأيديولوجية المستعمرين الأوائل. لقد كان هؤلاء من الكالفينيين المؤمنين بأنهم "شعب الله المختار"، وبأنهم سيبنون مجتمعاً مثالياً. وما برحت هذه النزعة المثالية تسم الخطاب الأميركي حتى اليوم، على الرغم من أن السياسة الأميركية هي أبعد ما تكون عن هذه الطهرانية الموهومة. فالثقافة الأميركية السائدة راهناً، وهي مزيج مشبع بالتعاليم التوراتية من جهة، والتقاليد النفعية الانكليزية من جهة أخرى، تشكل الآن، كما شكلت دوماً، إطاراً أيديولوجياً ملائماً لدعم مصالح سلطة أرستوقراطية استندت إلى الثروة المادية ورأس المال، وليس إلى الوراثة والى الدم الأزرق. وتواصل هذه الأرستقراطية استخدام

الخطاب المثالي التبشيري الموروث، تبارك ابادة السكان الأصليين بذريعة نشر الايمان. تقصف اليابان بالقنابل النووية بداعي حماية أرواح الجنود الأميركيين. تزهق أرواح الملايين خلال الحرب الباردة بحجة الدفاع عن العالم الحر. تبرر حرباً عالمية على العالم الإسلامي بدافع حماية البشرية من الإرهاب... الخ. لذا ينبغي رؤية النهج السياسي الذي اعتمدته الادارات الأميركية المتعاقبة، وخاصة ادارة جورج دبليو بوش، في سياق مسيرة امبريالية انطلقت خطواتها الأولى منذ مطلع القرن التاسع عشر. فبعد حرب 1812، اكتفى الرئيس الأميركي جيفرسون باستتباع كندا، بعد فشله بضمها، ثم توجه جنوباً وغرباً لنهش المكسيك. وفي عام 1819 بدأ غزواً زاحفاً لولاية تكساس، قاده في بداياته ستيفن أوستن، وحسمه الرئيس بولك بتاريخ 1/ 3/ 1845 باعلان ضم هذه الولاية إلى الدولة الأميركية. ولم يكتف الرئيس المذكور بذلك، بل أرغم المكسيك سنة 1848 بعد احتلاله العاصمة مكسيكو، على التنازل عن كاليفورنيا، ونيومكسيكو، وأريزونا، ونيفادا، وأوتاه. وفي عام 1867، دفعت الحكومة الأميركية أنصارها في جارتها الجنوبية إلى اعدام امبراطورهم مكسيميليان، واقامة سلطة تابعة كلياً لواشنطن. وتابعت الولايات المتحدة توسعها في القارة الأميركية على حساب الامبراطورية الأسبانية وبقية الامبراطوريات الأوروبية حتى الحرب العالمية الأولى. فطبقاً لنصيحة جورج واشنطن، لم ينخرط الأميركيون في النزاع مباشرة بانتظار الانهاك الشامل للأطراف المتصارعة. ولكنهم لم يضيعوا فرصة الاستفادة من المأساة الأوروبية، فزودوا المتحاربين

بحاجاتهم من الأغذية والأسلحة والسلع الاستراتيجية المختلفة. وانتظروا اللحظة المناسبة للدخول في الحرب. وحانت الفرصة لدى قيام إحدى الغواصات الألمانية بضرب باخرة أميركية، فأعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا وحلفائها. وبعد انتهاء تلك الحرب بالنتائج المعروفة، كتب د. لورنس في مؤلفه (الليدي بيرد): "لقد خسرنا الحرب كلنا. كانت الحرب انتحاراً جماعياً. ولم تفعل أميركا واليابان سوى مساعدتنا على الانتحار". وعبر الرئيس الأميركي ويلسون عن الواقع الجديد الذي خلفته الحرب، في خطابه أمام الكونغرس يوم 8/ 1/ 1918 حيث قال: "من الآن وصاعداً ستكون حرية الملاحة شاملة، وستزال الحواجز الجمركية، وستعالج القضايا الاستعمارية بعقلية جديدة، وستقوم عصبة الأمم، الخ. . . ." في الاجمال، رسم ويلسون صورة للعالم تتوافق مع الحلم الأميركي. ولم تكن ادانته للامبريالية في الحقيقة، سوى ادانة لكل امبريالية أخرى، انطلاقاً من اعتباره الامبريالية الأميركية مختلفة بفعل "رسوليتها". وكانت نهاية الحرب العالمية الأولى فرصة لتمدد الهيمنة الأميركية خارج القارة بفعل الضعف الشديد الذي اعترى كل الدول الأوروبية التي أنهكتها الحرب. ولكن العالم شهد بعد نهاية الحرب العالمية وطوال عقدين من الزمن سلسلة أزمات مالية أخطرها عام 1929. وفي عام 1937، استشعر الرئيس الأميركي روزفلت أن حرباً أخرى في أوروبا باتت شبه حتمية. وتوقع أن يساهم اندلاعها بحل مشاكل الاقتصاد الأميركي، وخاصة مشكلتي تصريف الانتاج والبطالة. فبدأ اقناع مواطنيه بضرورة التصدي "لامبراطورية الشر"

أي ألمانيا وايطاليا واليابان. وبدأ التمهيد العملاني للمشاركة فيها عبر إعلان غرب ووسط المحيط الأطلسي منطقة محايدة، وإجبار الألمان على حصر عملياتهم في القسم الشرقي منه فقط. ثم اتخاذ اجراءات اقتصادية ضد اليابان، تحرمها من منتوجات عديدة بما فيها النفط. كل ذلك قبل الهجوم على بيرل هابور. وعندما أعلنت ألمانيا وايطاليا الحرب على الولايات المتحدة بتاريخ 11/ 9/ 1941، سنحت الفرصة التاريخية التي مكنت الأميركيين من بسط حضورهم الاستراتيجي الشامل على نطاق الكرة الأرضية بكاملها. ففي نهاية تلك الحرب عام 1945، كانت أوروبا محطمة، واليابان مدمرة ومنهارة، خاصة بعد ضربها بقنبلتين نوويتين أبادتا هيروشيما وناكازاكي. وخرجت الصين والاتحاد السوفياتي، على الرغم من انتصارهما، منهكين كلياً. وحدها الولايات المتحدة، وجدت نفسها أكثر ازدهاراً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تماماً كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى. لقد أنهت الحرب أزمتها الاقتصادية، وامتصت البطالة، ورفعت مستوى الانتاج الأميركي كماً ونوعاً إلى معدلات عالية جداً، وبات الاقتصاد الاميركي يشكل وحده أكثر من نصف الانتاج العالمي. ولكن الاتحاد السوفياتي، خرج على الرغم من خسائره الهائلة، بمكاسب جيوستراتيجية كبيرة في أوروبا الشرقية خاصة، ومتمتعاً بقدرة عسكرية ضخمة. ولم يمنع احتكار الأميركيين للسلاح النووي لسنوات عدة من انقسام العالم إلى معسكرين كبيرين: المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

الحرب الباردة

كان امتلاك السلاح النووي ورقة حاسمة في يد الولايات المتحدة، من أجل اظهار تفوقها التقني والاقتصادي والعسكري، سواء تجاه أخصامها أو تجاه حلفائها. وكان تهديداً صريحاً للاتحاد السوفياتي، وفرضاً للامر الواقع على الأوروبيين الغربيين ووضعهم تحت الوصاية الأميركية. وكان ذلك بصورة أو بأخرى أحد الأسباب الرئيسية للحرب الباردة. وقد مهد لها الرئيس الأميركي هاري ترومان بتاريخ 12/ 4/ 1945، باعلانه ما أصبح يعرف لاحقاً "بعقيدة ترومان": "تقوم سياستنا على قاعدة مساندة الشعوب الحرة التي تقاوم الضغوط الخارجية أو الحركات المسلحة الداخلية". ويمكن اعتباره صياغة جديدة لعقيدة مونرو، ولكن على نطاق العالم وليس القارة الأميركية فحسب. وشرح ترومان وجهة نظره على الوجه التالي: " للحفاظ على نمو الولايات المتحدة وتقدمها، لا بد من الاهتمام بنمو الآخرين. فاذا اعتمدت دول العالم قاعدة التبادل الحر، فسوف تشعر بضرورة استيراد السلع الأميركية. أما نحن فنحتاج للحصول على بعض المواد من خارج بلدنا. علينا أن نبحث في لابرادور وليبيريا عن المعادن اللازمة لحسن سير مصانع فولاذنا. لدينا نحاس أريزونا وأوتاه، ولكننا لم نعد قادرين على الاستغناء عن نحاس تشيلي. وهناك القصدير في بوليفيا، والكاوتشوك في أندونيسيا، . . . الخ. كان الرئيس الأميركي يقول ببساطة وصراحة، إن ادارته لن تقبل في تلك البلدان حكومات غير

خاضعة لارادة الولايات المتحدة. ويتابع ترومان كلامه مضيفاً عليه مسحة رسولية، جرياً على عادة أقرانه، ووفق التقاليد الكالفينية التي أشرنا اليها سابقاً: "إن جمهوريتنا تشكل خلاصة تجارب الجمهورية الرومانية، والتصور الاغريقي لحرية القول، والاسهام البريطاني الخاص باعلان الحقوق ". في هذا الكلام تتجلى خلاصة الأيديولوجية الأميركية، كما تتصورها النخبة الأميركية الحاكمة. وهي أيديولوجية غطت بها الولايات المتحدة مصالحها العالمية، وخاضت تحت رايتها حربها الباردة على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين. هذه الحرب التي بذلت الولايات المتحدة خلالها جهوداً عسكرية وسياسية واستخباراتية ودعائية لا سابق لها في التاريخ، لالحاق الهزيمة بالاتحاد السوفياتي، وبالحركة الشيوعية العالمية وحلفائهما. وقد تحقق لها ذلك، ولو بصورة غير مباشرة. فقد تولت الأجنحة الفاسدة والمترسملة من البيروقراطية السوفياتية، تحقيق الهدف الأميركي المتقاطع مع المصالح الذاتية لتلك الأجنحة. لذا لا يستبعد أن تكون القيادات والنخب الاميركية قد تفاجأت إلى حد ما بمدى نجاح خططها، وبسرعة الانهيار السوفياتي. وربما واجهت بعض الارتباك، في التأقلم مع عالم تقف فيه على قمة الهرم لوحدها، دون منافس حقيقي، ومفتقدة إلى خصم طالما استفادت من وجوده لتعبئة الشعب الأميركي وعدد من شعوب العالم، لمجابهته. فوجدت أنها ورثت عالماً يعيش تحولات عميقة ومتناقضة، لا يسهل السيطرة على مجرياته. ولكن الفراغ الاستراتيجي الذي أوجده الانهيارالسوفياتي، كان هدية لا ترد وفرصة لا تتكرر،

لقيادة العالم بصورة مطلقة. فبادرت لرسم استراتيجية عالمية جديدة، تناسب انتقال الواقع الدولي المستجد، من مرحلة الثنائية القطبية، إلى مرحلة الأحادية القطبية، استراتيجية تمكنها من تثبيت سيطرتها العالمية الشاملة إلى أطول فترة زمنية ممكنة. وهذا ما فعلته. لقد مهد جورج بوش الأب لتلك المسيرة عبر حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت). وتابعها بيل كلينتون وادارته من خلال حرب يوغوسلافيا، ثم أوصلها جورج بوش الابن ومحافظوه الجدد إلى ذروتها، باحتلال الشرق الاوسط الكبير. ولكنه أدخلها في الوقت عينه، أزمتها التاريخية.

جورج بوش الأب: النظام العالمي الجديد

تسلم جورج بوش قيادة الولايات المتحدة، وهي في عز قوتها وزهو عنفوانها. هي الأولى على كل الأصعدة تقريباً، وخاصة على الصعيد العسكري. على الصعيد الاقتصادي، دخلها القومي يناهز العشرة آلاف مليار دولار. على صعيد التقنيات الاستراتيجية، وعلى الأخص التقنيات المعلوماتية، هي أمام الجميع بأشواط. على الصعيد السياسي، لا يوجد من يتحداها، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو. على الصعيد العسكري، تمتلك أقوى جيش في العالم، يسيطر على المحيطات، وعلى الفضاء الخارجي، وينشر قواعده في أكثر من ثلاثين دولة، عدا مختلف التسهيلات العسكرية في العديد من الدول الأخرى. على الصعيد الثقافي، تسيطر شركاتها على أكثر

من ثمانين بالمئة من المواد الثقافية المسوقة في العالم. كان اغراء القوة أكبر من أن يقاوم. وكانت فرصة فرض السلام الأميركي عالمياً، تملك الكثير من المقومات. فلم يتردد جورج بوش على الرغم من حذره وبراغماتيته، باستغلالها، فبادر إلى اعلان وفاة الشيوعية، وانشاء نظام عالمي جديد على أنقاضها. لم يكن مؤهلاً، ولا راغباً في تلك اللحظة، بتحديد وجهة وأهداف وآليات عمل ذلك النظام، بقدر رغبته بارغام العالم على الرضوخ لموجباته. ولكن على كل حال، كانت وسائل الاعلام والدعاية الأميركية، قد مهدت الأجواء لذلك النظام الجديد، وزينت طريق الازدهار والحرية والسعادة لكل من ينضم اليه، ويتبع طريقة الحياة الأميركية، ويقبل سلطة الولايات المتحدة. فركز اهتمامه واهتمام ادارته عملياً، على القيام باستعراض كبير للقوة، يقنع الجميع بضرورة الاذعان لارادة الأميركيين، ويظهر مقدار الثمن الذي سيدفعه من سيعترض على ذلك المشروع الامبرطوري، المسوق تحت يافطة " النظام العالمي الجديد ". ووقع الاختيار على العراق ليكون العبرة لمن يعتبر. وكان ذلك الاختيار، من وجهة نظر أميركية، خياراً مناسباً وفي ظرف مناسب. لقد كان النظام العراقي نظاماً مكروهاً. وكان يعاني مشاكل كبيرة مع أقسام واسعة من شعبه، سبق وارتكب مجازر بحقها. وبات بعد خروجه من حربه الطويلة مع ايران موضع ريبة وقلق من قبل جيرانه، بسبب القدرة العسكرية الكبيرة التي كان قد امتلكها خلال تلك الحرب. وهي حرب تورط فيها، بتشجيع ودعم من قبل الولايات المتحدة

ودول غربية أخرى أبرزها فرنسا، وذلك وفق خطة أطلسية شبه معلنة لاحتواء مزدوج، يستهدف استنزاف الدولتين الأقوى في الخليج، ايران والعراق. وكانت ادارة جيمي كارتر قبل ذلك بعقد من الزمن تقريباً، أي في عام 1979، لدى انتصار الثورة الخمينية، قد أعدت قوة عسكرية خاصة أطلقت عليها اسم "قوة التدخل السريع"، لاستخدامها عند الضرورة في الخليج العربي- الفارسي. وقد شرح بريجنسكي مستشار الأمن القومي لكارتر مهامها قائلاً: " لقد طورنا قوة التدخل السريع، وأعددنا التسهيلات اللوجستية الخاصة بها. ليس بصفة قواعد عسكرية دائمة، بل كمنصات استقبال للجنود عندما يلزم الأمر. وهذا لا يختلف كثيراً على الصعيد العملاني ". مما يفسر السهولة والسرعة اللتين تمكنت بهما القوات الأميركية، في 1990، من نشر جيش هائل في الأراضي السعودية، ثم استخدامه لضرب الجيش العراقي في الكويت وداخل العراق. وقد مهدت الولايات المتحدة لحربها الأولى مع نظام صدام حسين، بدفع الكويت لتحدي العراق عبر السعي لخفض سعر النفط من جهة، ورفض ايفاء الديون التي للعراق بذمتها، من جهة أخرى. ثم تولت الادارة الأميركية الايحاء لصدام حسين بواسطة ابريل غلاسبي، بأنها لا تعترض جدياً على غزوه للكويت. فانزلق الرئيس العراقي للفخ الجديد المنصوب له (بعد انزلاقه للحرب مع ايران). فأعطى جورج بوش الأب الذريعة التي كان ينتظرها، من أجل تنفيذ خطته، وتحقيق جملة أهدافه المرسومة سلفاً: تدمير قوة العراق،

وانهاء طموح صدام حسين لفرض نفسه شريكاً للولايات المتحدة في السيطرة على الخليج، التمركز العسكري الشامل في المنطقة، للسيطرة عليها كونها تحتوي ثلثي الاحتياط النفطي العالمي، وتعزيز الامساك بهذه السلعة الاستراتيجية، انتاجاً ونقلاً وتصنيعاً وتسعيراً. وبالتالي، وضع كل دول العالم، وخاصة أوروبا واليابان والصين المحتاجة للنفط كمصدر للطاقة وكمادة أولية للصناعات البتروكيميائية، تحت سيف الابتزاز الأميركي. اضافة لتعزيز أمن اسرائيل من خلال ضرب أحد أقوى الجيوش العربية. وأخيراً وليس آخراً، القيام بالاستعراض المطلوب للقوة، ضد جيش ضعيف نسبياً، قياساً للجيش الأميركي، في حرب نظامية تكون الكلمة الأخيرة فيها، للطرف المالك للعدد والعتاد والتقنيات الأكثر تطوراً. ولزيادة أثر وصدى الهزيمة اللاحقة بالجيش العراقي، كان الاعلام الأميركي والغربي عامة، قد بالغ قبل نشوب الحرب، في تعظيم قدرات الجيش العراقي، مصوراً اياه على أنه القوة العسكرية الرابعة في العالم. وساهمت كل العوامل الدولية والاقليمية والمحلية والذاتية آنذاك، في تسهيل مهمة ادارة بوش. من الانهيار السوفياتي، إلى الوضع العربي، إلى سلوكيات وممارسات النظام العراقي، إلى شخصية صدام حسين والبارانويا التي كان يعاني منها. لذا لم تجد ادارة بوش صعوبة في حشد ثلاثين دولة تقريباً وراءها في حربها على العراق، وفي تحقيق الانتصار، وإنجاز الأهداف التي كانت قد توختها من تلك الحرب، على الصعيدين الأقليمي والدولي. وكان من نتائج ذلك

الانتصار السهل، اكتساب شعار قيام "النظام العالمي الجديد"، صدقية حقيقية. ولعب فوكوياما خلال تلك الأحداث الصاخبة، دور منظر المرحلة. فقد حاول اعطاء مضامين وأبعاد تاريخية للأحداث العنيفة الجارية والمتدافعة آنذاك. فخرج بنظريته الشهيرة حول "نهاية التاريخ" التي استوحت، بجانب منها، أفكار وكتابات الفيلسوف الألماني هيغل، وبجانب آخر، أفكار كارل ماركس. علماً بأن الأخير قد أعطى نهاية التاريخ مضموناً مختلفاً. لقد اعتبر فوكوياما، أن سقوط الشيوعية، بعد سقوط الديكتاتوريات في أوروبا الغربية، يمهد لسقوط الديكتاتوريات في كل العالم. وإن ذلك يأتي في سياق مسار تاريخي حتمي، سيكون مآله الأخير، الانتصار النهائي والحاسم، لليبيرالية والديموقراطية بصيغتهما الأميركية. لقد بدت نظريته عند طرحها مقنعة للكثيرين، وروجت لها وسائل الاعلام بصورة غير عادية، على الرغم من تبسيطيتها الظاهرة وتفاؤلها المفرط. فما كان يجرى على النطاق العالمي آنذاك، كان كفيلاً، بإسكات كل الاصوات المتزنة والموضوعية. ومع ذلك، لم تسكت كل الأصوات المتشككة، ولم يتح لجورج بوش الأب استثمار انتصارته المتلاحقة، لتجديد ولايته، ومتابعة ادارة بناء "النظام العالمي" الذي أعلن قيامه. فقد فاجأت نتائج الانتخابات الرئاسية التي تلت حرب الخليج الثانية الجميع، في الولايات المتحدة وخارجها. لقد فاز بيل كلينتون في تلك الانتخابات. وصار قوله التهكمي بحق جورج بوش، الذي جعله عنواناً لمعركته الانتخابية: "إنه الاقتصاد أيها الغبي"،

مضرب مثل. وباتت مهمة الاشراف على صياغة المشهد العالمي، ملقاة على عاتق الرئيس الجديد الوسيم والذكي والممتلىء حيوية.

بيل كلينتون: أحلام العولمة السعيدة

تسلم كلينتون مقاليد السلطة الأميركية، في ظروف سياسية واستراتيجية لا تقل ملاءمة عن سلفه. فالانتصار على العراق، عزز الوضعية الأميركية التي ترسخت بعد الانهيار السوفياتي. ولقد بدت الفرص الاقتصادية مؤاتية بدورها، اذ كانت العولمة تتحفز لدخول طور جديد، من محركاته الأساسية ثورة المعلومات والاتصالات التي تملك الولايات المتحدة في ميدانهما سبقاً مشهوداً. فجاء تزامن سقوط الاتحاد السوفياتي، وانتصار قوى الأسواق الحرة، وانتشار شبكة الاتصالات والحواسيب والانترنت، ليجعل من عهد بيل كلينتون، الذي استمر طيلة العقد الأخير من القرن العشرين، عهد تفوق استراتيجي وازدهار اقتصادي أميركي (ظاهرياً على الأقل) قل نظيره، وقد لا يتكرر على الأرجح. خلال ذلك العقد، سعى بيل كلينتون إلى استخدام كل عناصر القوة التي تملكها الولايات المتحدة، ليدير العالم الذي وقع بين يديه. وكان عالماً شديد التعقيد كما سبق وأشرنا. شماله، يعيش فيه مليار إنسان، يمتلك قدرات مادية ومعرفية كبيرة جداً، ويواصل ثورة تقنية متسارعة، وجنوبه، ويعيش فيه خمسة مليارات إنسان، يعاني تخلفاً اقتصادياً وعلمياً وتقنياً مزمناً، ومعضلات بيئية وصحية وديمغرافية، وتفككاً سياسياً، واضطراباً أمنياً، واستتباعاً استراتيجياً. واجه بيل كلينتون وادارته امكانية

الاختيار، بين اعطاء الأولوية لوسائل السيطرة الناعمة (التفوق التقني، النظام الاقتصادي والمالي الفعال، النموذج السياسي الناجح، وسائل الاعلام المبدعة، الحريات العامة، الديموقراطية، الثقافة العصرية، الخ. . . .)، أو وسائل السيطرة الخشنة (الجيش، أجهزة المخابرات، القوى الأمنية، الخ. . .). لم يتردد كثيراً، فاختار الجمع بينها كلها، بتناقضاتها. لذا انطبعت فترتا رئاسته بذلك التناقض. أوحى من جهة باعتماد، الوجه المنفتح والعصري والمزين بالادعاءات المثالية، وكان هذا يرضي الأوساط الرأسمالية المرتبطة " بالاقتصاد الجديد "، المراهنة على العولمة السلمية والسلسة والتكاملية، والليبيراليين والمعتدلين، المعجبين بتوجهات كلينتون الحداثوية، وماضيه المعادي لحرب فييتنام. ولكن من جهة أخرى، تابع النهج الأميركي التقليدي، الذي يراهن على استثمار عناصر التفوق الاقتصادي والعسكري، وعدم التردد في اللجوء إلى القوة. وهذا كان يرضي الأوساط المحافظة والجيش والمخابرات. لذا تميزت استراتيجية كلينتون التي وضع لها ثلاثة عناوين (الأمن الاقتصادي، اعادة تنظيم القوات المسلحة للتكيف مع ظروف انتهاء الحرب الباردة، ودعم الديموقراطية في العالم)، بما يلي:

- أيديولوجياً: الدعوة لاقتصاد السوق ومجتمع السوق، ونشر الديموقراطية، والترويج لنمط الحياة الأميركية، ومتابعة الصراع الفكري ضد المفاهيم الاشتراكية، والتسامح الشكلي مع ما سمي " الطريق الثالث " الذي كان يروج له حليفه البريطاني طوني بلير، قبل أن ينتهي في أحضان المحافظين الجدد.

- اقتصادياً: تشجيع وفتح الأسواق، ودعم منظمة التجارة

الدولية، والبنك الدولي، وسياسة التكييف الهيكلي لاقتصادات الدول النامية، الخ..... واعتماد سياسة استقطاب هائلة للرساميل الخارجية، ساهمت في البداية بتمويل توسع القطاعات المرتبطة بتقنيات المعلومات والاتصالات، وحماية الدولار، وخفض عجز الموازنة، على الرغم من الابقاء على حد أدنى من الرعاية الاجتماعية. وهذا ما سمي آنذاك المعجزة الاقتصادية لعهد كلينتون، حيث حافظ الدولار على قوته على الرغم من بلوغ العجز التجاري الأميركي ما يقارب خمسماية مليار دولار سنوياً. ولكنها تحولت لاحقاً إلى المضاربة، وكان ذلك بداية المسار الخفي الذي أدى إلى الانهيار المالي سنة 2008.

- سياسياً: تثبيت التحالفات الموروثة من مرحلة الحرب الباردة، خاصة مع أوروبا واليابان، بغض النظر عن التباينات التجارية، والسعي بواسطة الاقتصاد والديبلوماسية والقوة، لاستيعاب شظايا الاتحاد السوفياتي، ومتابعة حصار روسيا وادامة ضعفها، تحت غطاء من التعاطف الشكلي.

- عسكرياً: خفض الانفاق إلى حد ما بفعل انهيار الخصم، واعادة هيكلة القوات المسلحة لجعلها أكثر دينامية وقدرة على التدخل البعيد المدى، والتركيز على تطويرها التقني، والاستمرار في توجيه بعض الضربات العسكرية من وقت لآخر إلى قوى ثانوية ضعيفة، بواسطة الطيران خاصة، للتقليل من الخسائر البشرية في صفوف القوات الاميركية، وذلك بهدف الابقاء على الهيبة الردعية للولايات المتحدة. وأبرزها، الضربات التي طالت العراق، أفغانستان، السودان، وخاصة يوغوسلافيا، حيث أدت إلى

تفككها. وكانت هذه الاستراتيجية مخالفة لجوهر أفكار كولن باول رئيس أركان الجيش الاميركي، التي صاغها بعد انتهاء حرب الخليج الثانية سنة 1991، وعرفت باسم "عقيدة باول". وكانت تلك العقيدة، تحذر من استهلاك هيبة الجيش الأميركي في عمليات تستهدف أخصاماً ثانويين، أو في مهام يمكن للقوى الأمنية أو للأجهزة الاستخباراتية تنفيذها. لقد اعتبر بعضهم استراتيجية كلينتون المزدوجة الطابع، انعكاساً لسمات شخصيته المترددة، وصفاته الانتهازية. وقد اعتبر أحدهم وهو (دينيس لا كورن) مذهب بيل كلينتون: " بأنه محاولة للجمع بين ريغان والأم تيريزا ". ولكن بالمحصلة، وفي تقييم موضوعي، يمكن اعتبار استراتيجية كلينتون، انعكاساً منطقياً وموضوعياً لطبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تجتازها الولايات المتحدة، قبل حسم خيارها بشأن العولمة التي تناسبها، بعد تفردها بقيادة النظام الدولي. وقد انتهت تلك الفترة، بانتهاء عهد كلينتون. ذلك العهد الذي غطت فضيحة لوينسكي ايجابيته العديدة بالنسبة للولايات المتحدة. ومع عودة الجمهوريين إلى السلطة بقيادة جورج بوش الابن، انتصرت استراتيجية العولمة المتعسكرة، ونهج القوة والمواجهة والحروب الاستباقية.

التمهيد النظري للتغيير الاستراتيجي

تشق الضرورة طريقها عبر ملايين المصادفات (وهو ما بات قانوناً في الفيزياء الحديثة، سبق كارل ماركس الجميع، بطرحه

على المستوى الفلسفي). وهو أكثر انطباقاً على مسار الأحداث في التاريخ. ومع اتضاح حاجة الولايات المتحدة لعدو جديد يحل محل الاتحاد السوفياتي، تبريراً لاستئناف زيادة الانفاق العسكري وسباق التسلح، خدمة لمصالح المجمع الصناعي - العسكري وشركات النفط المعولمة، برزت الحاجة إلى التوليفات والتبريرات النظرية والأيديولوجية لتلك الضرورة. وهذا ما حصل فعلاً. فقبيل نهاية حكم بيل كلينتون، ظهرت فجأة وبصورة متتالية، تحليلات ودراسات ونظريات كثيرة تصب في ذلك الاتجاه، وازت بأهميتها وبالتغطية الاعلامية التي حظيت بها، الآراء السابقة لفوكوياما حول نهاية التاريخ. ومثلت في تلك المرحلة، ما سبق ومثلته أفكار فوكوياما. أي أنها شكلت الاطار النظري الذي حدد أولويات وهموم النخب الأميركية المؤثرة في صياغة الاستراتيجيات الاميركية الكبرى، وفي صناعة القرار الأميركي، ومهدت بصورة أو بأخرى لانتصار جورج بوش الابن، ولاستراتيجيته الهجومية. وأهمها، تلك التي أعدها ونشرها صموئيل هنتنغتون في كتابه (صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي) سنة 1996. وزبغنيو بريجنسكي (مستشار الأمن القومي إلى جانب الرئيس الأميركي جيمي كارتر) في كتابه (لعبة الشطرنج الكبرى) سنة 1997. وهنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي الأشهر خلال رئاسة ريتشارد نيكسون، في كتابه (هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية؟) الصادر سنة 2001. ثم المحافظون الجدد في عشرات من المقالات والدراسات التي نشرت خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2005.

كيسنجر واغراء القوة

ربما كانت التبدلات التي طرأت على أفكار هنري كيسنجر، الصورة الأصدق عن الارتباط الموضوعي بين تحولات موازين القوى الدولية، وطبيعة الطروحات الفكرية والاستراتيجيات التي تقترح أو تقر. وهذا يصح على تغيرات مزاج النخب الأميركية، بعد نهاية الحرب الباردة، كما يصح على غيرها من النخب. فقد عكس انعطاف كيسنجر من البراغماتية والواقعية، إلى التشدد الأيديولوجي والنهج الارادوي المتغطرس، الانعطاف الذي كان يجري آنذاك على مستوى الرأي العام الأميركي النخبوي والشعبي في آن. ففي السبعينيات من القرن العشرين، استطاع المعسكر السوفياتي تحقيق شبه توازن عسكري مع الحلف الاطلسي، واهتزت هيبة الولايات المتحدة في مستنقعات فيتنام، وشهد العالم ما عرف بالثورة الطالبية، كما شهد تجذر عدد من حركات التحرر الوطني، فجاءت سياسات كيسنجر ونيكسون المتسمة بالواقعية آنذاك، ترجمة لذلك التوازن النسبي في القوى، فتعززت سياسات الانفراج الدولي، وعقدت معاهدات سالت للحد من سباق التسلح النووي، وتوسعت المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولكن بعد التفكك السوفياتي، ورجحان ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة، انساق كيسنجر، على الرغم من ذكائه وخبرته، كما انساق غيره وراء اغراء القوة، وغيّر وجهته، وانضم إلى صف الداعين إلى اعتماد سياسة أقل انفتاحاً وأكثر هجومية.

بريجنسكي ولعبة الشطرنج الكبرى

لقد رأى بريجنسكي أن الصراع العالمي، قبل الحرب الباردة وخلالها وبعدها، يدور حول السيطرة على قارة أوراسيا. وقال بالحرف: " خلال الصراع الأميركي - السوفياتي، كانت القوة البحرية الأعظم، تواجه القوة البرية الأعظم (التي تمثلت بالتحالف الصيني - السوفياتي) التي كانت تسيطر على مساحة توازي حجم الامبراطورية المغولية). فدار النزاع في أغلبه عند حدود أوراسيا نفسها. وقد نجحت الولايات المتحدة بالاحتفاظ برأسي الجسر القاريين في غرب أوروبا وشرق آسيا، وكذلك في الجبهة الجنوبية التي امتدت من الهند إلى تركيا. فهي تسيطر الآن على كل محيطات العالم وبحاره، وتقف جيوشها بثبات عند الطرفين الشرقي والغربي لأوراسيا، وكذلك على الخليج الفارسي ومحيطه الاستراتيجي. وتدرك الولايات المتحدة أهمية أوراسيا، ففيها يعيش 75 بالمئة من سكان البشرية، وفيها معظم ثروات العالم الطبيعية، وثلاثة أرباع مصادر الطاقة العالمية، وتنتج أكثر من 60 بالمئة من اجمالي الناتج العالمي. وفيها الدول الست التي تلي الولايات المتحدة في القدرة الاقتصادية وحجم الانفاق العسكري. فلو اجتمعت هذه القوى، فان قوتها تفوق بشكل كاسح قوة الأميركيين. ولكن لحسن الحظ فان ذلك لم يحصل حتى الآن".

ويختم بريجنسكي دراسته االمميزة بنصائح هامة إلى صانعي القرار الاستراتيجي. وجاء في هذه الخاتمة: "تحتاج الولايات المتحدة إلى رؤية جيوستراتيجية شاملة ومتكاملة وطويلة الأمد لكل القارة

الأوراسية. وذلك لأن أميركا هي الآن، ولمدة من الزمن، القوة العالمية الوحيدة، ولأن أوراسيا هي الحلبة المركزية للعالم. وما سيحصل في مجال توزع القوة على صعيد القارة الأوراسية، سيترك آثاره الكبيرة على كل ما يتعلق بسيادة أميركا العالمية وميراثها التاريخي. وهي سيادة فريدة في مداها وطبيعتها. كما أنها تعكس ملامح النظام الأميركي، وتحتمل التعددية والمرونة. فأميركا الآن هي الحكم في أوراسيا، كما كانت بريطانيا لمدة طويلة، الحكم بين القوى الأوروبية المتنافسة. فليس هناك شأن أوراسي كبير، يحل بمعزل عن مشاركة أميركا أو ضد مصالحها. والكيفية التي ستناور بها الولايات المتحدة، وتدير صراع اللاعبين الجيوستراتيجيين الرئيسيين على رقعة الشطرنج الأوراسية، ستكون حاسمة بالنسبة لأمد سيادة أميركا العالمية. في شرق أوراسيا، لن يبق موطئ قدم لأميركا بدون اتفاق جيوستراتيجي مع الصين. وفي غرب أوراسيا، لن يستمر نفوذها، بمعزل عن تعاون ألمانيا وفرنسا. أما في جنوب أوراسيا، أي (البلقان الآسيوية)، فالصعوبة الكبرى تكمن في القدرة على ضبط ذلك المرجل الذي يغلي بالنزاعات القومية والأثنية والدينية والمنافسات الدولية. وما ينبغي ادراكه، حتمية خضوع قوة وتأثير الولايات المتحدة للاستنزاف الحتمي على مر الزمن. إن امتداد أوراسيا وتنوّعها، إضافة إلى القوة الكامنة لبعض دولها، يحدان من عمق وديمومة السيطرة الأميركية على مسار الأحداث. من هنا أهمية النشر الانتقائي للموارد الأميركية على نطاق رقعة الشطرنج الأوراسية الشاسعة. لذا فان الأولوية ينبغي أن تعطى، لتوجيه صعود القوى

الاقليمية هناك، بشكل لا يهدد سيادة الولايات المتحدة العالمية. وكما هو الحال في الشطرنج، يتوجب على مخططي السياسة العالمية الأميركيين أن يفكروا بعدة نقلات مقدماً، متوقعين حدوث نقلات مضادة. فمن مصلحة أميركا على المدى القصير، إدامة التعددية الجيوستراتيجية السائدة على خريطة أوراسيا وتثبيتها. وكذلك، العمل المتواصل لمنع قيام تحالف معاد، قادر على تحدي الارادة الأميركية. وعلى المدى المتوسط، لا يمكن تجنب الاعتراف بالقوى الصاعدة، ومحاولة تشكيل منظومة أمنية متعاونة على امتداد القارة الأوراسية. أما على المدى البعيد، فان تركز القوة في يد دولة واحدة، سيصبح أمراً مستحيلاً. وهكذا، لن تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فحسب، بل ستكون القوة العظمى الأخيرة في التاريخ '.

صموئيل هنتنغتون وصراع الحضارات

سنة 1996، نشر صموئيل هنتنغتون كتاباً بعنوان (صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي). وكان ذلك الكتاب تطويراً لمقالته التي نشرها تحت عنوان (صدام الحضارات) في مجلة فورين أفيرز، سنة 1993. وتركزت مقولات هنتنغتون على اعتبار أن الهوية الثقافية والحضارية، والدينية على الأخص، ستشكل أهم عوامل التماسك والتفكك والصراع، في عالم ما بعد الحرب الباردة. ورأى أن العالم المعاصر يتكون من ثماني حضارات هي على التوالي:

الغربية (الولايات المتحدة وأوروبا)، الكنفوشيوسية أو الصينية، اليابانية، الهندوسية، الأرثوذكسية، الأميركية اللاتينية، والإسلامية. وقد ميز هنتنغتون الغرب، واعتبره متفرداً قياساً للحضارات الأخرى انطلاقاً من السمات التالية:

- الميراث الثقافي اليوناني ونواته الفلسفية العقلانية.
- فصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية.
- التعددية الاجتماعية.
- تقاليد الحقوق الفردية والحريات العامة.
- الدور الكبير للمؤسسات التمثيلية، واستقرار الممارسات الديموقراطية.
- احترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق الملكية، الذي يعود إلى تقاليد الامبراطورية الرومانية، حيث لاحظ أن هذه الأفكار والممارسات والمؤسسات، كانت وما زالت أكثر انتشاراً في الغرب منها في أي حضارة أخرى. ورأى هنتنغتون، أن انهيار الاتحاد السوفياتي قد أزاح التحدي الخطير الوحيد للغرب، عند نهايات القرن العشرين. وأن الغرب سيبقى مهيمناً لفترة طويلة. ولكن تغيرات تدريجية وجوهرية، ستحدث تعديلات في موازين القوى بين الحضارات، وأن قوة الغرب بالقياس إلى تلك التي لدى الحضارات الأخرى، سوف تستمر في الاضمحلال، وفي النهاية ستتلاشى فيه صدارة الغرب. وهو يتفق مع بريجنسكي في هذا الاستنتاج، ويحدد مجالات تفوق الحضارات الأخرى، وتشمل، التوازن الديمغرافي والاقتصادي والاستراتيجي. ولكنه يضيف جانباً لا يتناوله بريجنسكي، بينما

يركز عليه هنتنغتون، لأنه يعزز أطروحته، وهو الجانب المتعلق بالهوية الثقافية. فيعتبر أن تحولات القوة لصالح الحضارات المنافسة للحضارة الغربية، سيؤدي إلى احياء ذواتها الثقافية وتأكيدها، وسيدفعها إلى رفض متزايد للثقافة الغربية، المعتبرة من قبل القسم الأكبر من نخب تلك الحضارات، ثقافة استعمارية.
ويرى هنتنغتون، أن العدائية السمة التي ستغلب على العلاقات بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى. ويصنف هذه الحضارات في مجال علاقاتها مع الغرب على الوجه التالي:

- حضارات متحدية: وهي الإسلامية والصينية. وهي مرشحة لأن تشكل القوى المعادية للغرب.

- حضارات ضعيفة: وهي الأميركية اللاتينية والافريقية. ستبقى معتمدة على الغرب، ولكنها ستخوض صراعات على مستوى منخفض معه، وخاصة دول أميركا اللاتينية.

- حضارات متأرجحة: وهي االروسية واليابانية والهندوسية. حيث من المحتمل أن تقف أحياناً إلى جانب الحضارات المتحدية، وأحياناً إلى جانب الغرب.

ويخلص هنتنغتون إلى طرح هذه الأولويات:

- الحفاظ على التفوق التقني والعسكري للغرب، والعمل الدائب لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل - تعزيز وتطوير المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتقوية التحالف الغربي على كل المستويات.

- حماية الوحدة الاتنية والاجتماعية والثقافية الغربية، من خلال وقف تدفق المهاجرين واللاجئين إلى الغرب.

إن هذه الأهداف التي يقترحها هنتنغتون، تتقاطع في بعض جوانبها مع ما طرحه كيسنجر وبريجنسكي، على الرغم من تباين المنطلقات والمقاربات. والأهم أن أطروحات هؤلاء الثلاثة، مهدت للأفكار التي طلع بها المحافظون الجدد، والتي تحولت إلى استراتيجية معتمدة من قبل الولايات المتحدة، بعد تسلم جورج دبليو بوش السلطة، وخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001.

المحافظون الجدد والحروب الاستباقية

تعود بداية المحافظية الجديدة، إلى نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين. في تلك الفترة التي كانت تشهد فصلاً من فصول الحرب الباردة، أخذت مجموعة فكرية سياسية أميركية غالبيتها من المثقفين والأساتذة الجامعيين والصحفيين اللامعين الأميركيين اليهود، في التشكل والبروز على المسرح الأكاديمي والسياسي. ولقد تحولت تلك المجموعة تدريجياً إلى تيار فكري سياسي متزايد الحضور والتأثير على القرار الرسمي الأميركي، وصولاً إلى الهيمنة عليه مع مطلع القرن الواحد والعشرين. جاء أعضاؤها من روافد عدة. كان بعضهم من تلامذة المنظر السياسي اليهودي من أصل ألماني (لفي شتراوس). وجاء بعضهم الآخر، من مؤسسة " راند " التي كان يوجهها الاستراتيجي (ألبرت والستر)، الذي كان شديد الاهتمام بمسائل التقنيات النووية ومسارات انتشارها عالمياً. أما الآخرون فقد

جاءوا من مناخات فكرية مختلفة، منهم اليميني الأصيل، ومنهم اليساري المرتد، وخاصة من الأوساط التروتسكية. برز من أفراد تلك المجموعة التي أمسكت تدريجياً بأهم مفاصل الادارة الأميركية، من الدفاع إلى الديبلوماسية: ماكس كامبلمان، جيمس وولسي، أليوت أبرامز، جوشوا موراشفيك، بول وولفوفيتز، ريتشرد بيرل، تشالز كراوثامر، دانيال بايبس، ايرفينغ كريستول، مايكل ليدن، روبرت تاكر، روبرت كاغان، دوغلاس فايس، زلماي خليل زاد، جون بولتون..... لقد لعبت أفكار ليو شتراوس دوراً كبيراً في بدايات تكونهم الأيديولوجي، ولكنهم تبنوا لاحقاً الكثير من أفكار "المستشرق" برنار لويس، خاصة في مرحلة الحرب الشاملة التي شنتها الولايات المتحدة على العالم العربي والإسلامي. اضافة إلى تبنيهم للكثير من الطروحات السياسية الرجعية التي جاءت بها الاتجاهات المسيحية الانجيلية المتصهينة، والأوساط الليكودية التي ربطهم بها صلات وثيقة جداً، والتي ساهمت إلى حد ما بانتصارهم. وقد تميزت تلك الأفكار، على تباينها: بتقديس مبدأ القوة، التعصب القومي إلى حدود العنصرية، الربط بين السياسة والدين، النخبوية، رفض مبدأ دولة الرعاية، والعداء الشديد للشيوعية. لقد بدأ نجمهم بالسطوع، في أوساط الحزب الجمهوري وعلى المسرح السياسي الأميركي، مع مجيء رونالد ريغن إلى السلطة حيث كانوا من أبرز داعمي سياساته. ولعبوا دوراً رئيسياً في قضية ايران كونترا. وبقي المحافظون الجدد أقوياء حتى في عهد بيل كلينتون، الذي اعترف بأنه تبنى سياسات مخالفة لآرائه تحت ضغطهم. ولكن نجمهم

تألق، مع وصول جورج بوش الابن إلى رئاسة الولايات المتحدة، اذ بدأوا التقرب منه خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2000، وتولوا تثقيفه في مجال السياسة الخارجية التي كان يجهلها تماماً. فهو لم يكن قد غادر الولايات المتحدة سوى مرتين: إلى المكسيك عبر تكساس، والى اسرائيل حيث جال به أرييل شارون فوق الأراضي المحتلة في مروحية عسكرية. ومنذ ظهور حركة المحافظين الجدد، أشار المراقبون الأشد حياداً إلى هويتها المذهبية الواضحة. وقد اعتبرها جيمس راشلي: "مدرسة جديدة من المثقفين اليهود وأصدقائهم تشكل مصلحة اسرائيل رابطاً أساسياً يجمع بين أفرادها". ولعب ذلك دوراً في قيام التحالف في ما بينها وبين الانجيليين. وقد قال أليوت أبرامز صراحة: "إن ريبة يهود أميركا من الانجيليين بعيدة عن الزوال كلياً، فهي تختفي حيناً ثم تعود، ولكن من أجل الحصول على دعم أكبر لاسرائيل، لا بد من تناسي ذلك". وفي مختلف الأحوال، يمكن تلخيص الأفكار الأساسية لهذه الحركة على الوجه التالي:

على المستوى الأيديولوجي:

- إن حاجة البشرية للقيادة الأميركية، لا تعود فقط إلى القوة المادية للولايات المتحدة فحسب، بل تعود إلى المثال الأميركي، والى القيم الأميركية وخاصة الديموقراطية، التي يحتاجها العالم لضمان استقراره وتقدمه. وهي فكرة أميركية موروثة، ومكررة، ولكن المحافظين الجدد جعلوا منها هدفاً أيديولوجياً قائماً بذاته، وواجباً أميركياً لا ينبغي التراجع عنه مهما كان الثمن.

- إن السياسة بشقيها الداخلي والخارجي، تحتاج إلى سند أخلاقي لا غنى عنه، خاصة بالنسبة لدولة كالولايات المتحدة، ألقى قدرها التاريخي على كاهلها، واجب قيادة البشرية.

على المستوى الاستراتيجي:

- الانطلاق من فراغ القوة الذي أحدثه الانهيار السوفياتي، للخروج من نهج التردد الذي طبع سياسات بيل كلينتون، والعمل بحزم، لجعل القرن الواحد والعشرين قرناً أميركياً.

- مغادرة الولايات المتحدة خجلها من اعلان طموحها الامبريالي، حيث لا مبرر للخوف من قوة أميركا. فهي بخدمة " هيمنة خيرة " تمارس لصالح سلام العالم واستقراره، وديموقراطية الولايات المتحدة ضمانة لحسن استخدام هذه القوة.

- الحرص على ابقاء التفوق الاميركي العسكري الساحق تجاه الجميع، لإحباط أية محاولة تحد للارادة الأميركية، أو تهديد لمصالحها، والمبادرة إلى توسيع الانتشار العسكري اقليمياً وعالمياً.

- عدم الاكتفاء بسياسات احتواء الأخصام والأعداء، كما فعلت الادارات الأميركية طوال الحرب الباردة، بل اعتماد سياسة الردع، تجاه أية قوة يرى الأميركيون أنها قد تشكل تهديداً محلياً أو إقليمياً أو دولياً. ويمكن اعتبار هذه الفكرة تبريرا لمبدأ الحرب الاستباقية الذي أقرته الادارة الأميركية رسمياً، ومارسته عملياً عبر غزو العراق.

- تجاوز مبدأ الدفاع عن الديموقراطية نظرياً، وتشجيع القوى الديموقراطية بالوسائل السلمية، والاقدام على فرض الديموقراطية

بالقوة، على الأنظمة الاستبدادية، وعلى الدول الفاشلة، وعلى المجتمعات المعاقة.

- الاستناد إلى تجربة اعادة بناء ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، لتكرارها في مختلف الدول والمجتمعات التي تنتج أنظمة خطرة أو شريرة.

- التخلي عن التحالفات الدائمة، وبناء التحالفات الملائمة لكل حالة أو لكل مهمة بحد ذاتها.

على المستوى العملاني:

ليست هذه سوى بعض المبادئ والتوجهات التي دافع عنها المحافظون الجدد، وساهموا في اقرارها وتنفيذها كل من موقعه. وواكبوا كل التحولات التي طرأت على العالم منذ سبعينيات القرن العشرين حتى مطلع القرن الواحد والعشرين؛ ساهموا خلال عهد تاتشر وريغن في انتشار الأفكار النيوليبيرالية ونزعة العداء للسوفيات، وفي اسقاط سياسة الانفراج الدولي. وساهموا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إلى جانب القوميين البراغماتيين، أمثال كيسنجر وبريجنسكي وهنتنغتون، بسيادة نهج العولمة المعسكرة. فعلى الرغم من العلاقات غير الجيدة بينهما، تشارك المحافظون الجدد والقوميون البراغماتيون، بنسب متباينة، في تأمين المناخ الأيديولوجي والدعائي الملائم، للسياسات الامبراطورية النيوليبيرالية اقتصادياً، والتوسعية والعدوانية عسكرياً، خاصة بعد مجيء جورج دبليو بوش إلى الرئاسة، وأحداث 11 أيلول 2001.

جورج دبليو بوش والامبريالية المقاتلة

وصل فريق جورج بوش الابن إلى السلطة مستفيداً من الحملات الفكرية والسياسية والإعلامية التي شنها المحافظون الجدد والقوميون المتشددون، ومن فضيحة مونيكا لوينسكي (المحضرة باسلوب مخابراتي متقن؟) التي لم تضعف بيل كلينتون لوحده، بل الحزب الديموقراطي بمجمله. تسلم بوش الابن منصب الرئاسة بقرار من المحكمة العليا، على الرغم من الملابسات والشكوك الكبيرة حول صحة ونزاهة العملية الانتخابية التي شابتها خروقات كثيرة. ولعبت شركات النفط والسلاح دوراً كبيراً في ايصال هذا الفريق إلى السلطة، فقد كان شأنه شأن فريق بوش الأب، وثيق الصلة بعالم هذه الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات وقريبة من دوائر البنتاغون. وكان من أبرز رموزه: ديك تشيني (نائب الرئيس)، جون أشكروفت (وزير العدل)، بول أونيل (وزير الخزانة)، آن فينيمان (وزيرة الزراعة)، دون ايفانس (وزير التجارة)، دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع)، اسبنسر أبراهام (وزير الطاقة)، غيل نورثون (وزير الداخلية). وقد ضمت قائمة المساهمين الكبار في تمويل حملته الانتخابية جميع الشركات الرئيسية العاملة في صناعة البترول والغاز (اكسون، بريتيش بتروليوم، آموكو، البازو، شفرون، . . .)، إلى جانب شركات السلاح (رايثون، بوينغ، لوكهيد، . . . .).

وتركزت أولويات الادارة التي شكلها فريق بوش الابن، على رسم استراتيجية للأمن القومي، استوحت آراء وتحليلات

ومقترحات كيسنجر وبريجنسكي وهنتنغتون، وخاصة أفكار المحافظين الجدد، وصاغتها في اطارالأهداف الأساسية التالية:

- تثبيت هيمنة الولايات المتحدة العالمية، عبر متابعة تدعيم قوتها العسكرية وتوسيع انتشارها في العالم، بحيث تكون قادرة على خوض عدة حروب في وقت واحد، حتى لو تطلب الأمر استعمال الأسلحة النووية التكتيكية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهذا يستدعي رفع معدلات الانفاق العسكري، لادامة هذا التفوق الاستراتيجي الأميركي الساحق على النطاق العالمي، لأطول مدة ممكنة.

- منع أية دولة، أو مجموعة دول، من التفكير بتحدي القوة الأميركية، أو محاولة معادلتها.

- توسيع الانتشار العسكري على نطاق الكرة الأرضية، لاعطاء صدقية لقوة الردع الأميركية.

- التدخل لتغيير أنظمة الحكم الفاشلة أو الشريرة أو الإرهابية، من أجل اعادة تنظيم العالم ودمقرطته.

- عدم الخضوع لأحكام القانون الدولي التي تتعارض مع الاستراتيجية الأميركية.

(رفض ادارة جورج دبليو بوش التوقيع على اتفاقية كيوتو للحد من الانبعاثات الغازية، واتفاقية محكمة الجزاء الدولية، كانا أبرز مثالين على التزامها بهذا المبدأ).

- العمل للاحتفاظ بموقع متقدم في المجالات الأكثر أهمية على صعيد البحث العلمي. وخاصة (الفضاء والطيران، الالكترونيات والمعلوماتية، الهندسة البيولوجية، مصادر الطاقة

المتجددة، النانو- تكنولوجيا، . . . .). وممارسة كل الضغوط الممكنة سياسياً واقتصادياً ومالياً وحتى عسكرياً، لمنع الآخرين من اللحاق أو التفوق في هذه الميادين الاستراتيجية.

- تسريع الخطوات الأيلة للامساك السياسي والعسكري، بمصادر وممرات وشبكات ايصال النفط والغاز، والتحكم قدر الامكان بدورة استخراجه وتصنيع مشتقاته.

- توسيع الحلف الأطلسي ليضم دول أوروبا الشرقية، ومد نطاق عمله إلى خارج حدود القارة الاوروبية.

- رفع مستوى الشرق الأوسط في إطار الاستراتيجية الأميركية، لضمان أمن الامدادات النفطية.

- تعزيز التفوق الاسرائيلي إلى الحد الأقصى، والزام الدول العربية والإسلامية بادخال اسرائيل رسمياً إلى النظام الاقليمي للمنطقة.

- متابعة تطوير وسائل الاستعلام والاستخبارات، سواء تلك المعتمدة على التقنيات المستحدثة، أو تلك المستندة إلى العنصر البشري.

-الاستمرار بالهيمنة على وسائل الاتصال والاعلام الجماهيري (التلفزيون، السينما، الانترنيت، الصحافة المكتوبة، . . . .). وذلك بهدف الترويج للسياسات الأميركية، ونمط الحياة الأميركية، والثقافة الأميركية، وتشويه سياسات الآخرين ونمط حياتهم وثقافتهم.

- العمل من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن اذا كان الأمر متاحاً، والعمل من خارجهما اذا كان استخدامهما متعذراً.

- تعزيز الرقابة على الحركة المالية في العالم، والاستمرار في فرض الدولار كوسيلة أساسية للتسعير والتبادل، وكاحتياطي لدى أكبر عدد ممكن من الدول. -الاستفادة إلى الحد الأقصى من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لفرض

التوجهات الأميركية سواء في المجال السياسي، أو في مجال التكيف الهيكلي لاقتصادات الدول الأخرى، وتحديداً الدول النامية.

- منع عمليات التكامل الإقليمي وإعاقتها، خاصة عندما تقودها دول وقوى غير خاضعة أو متعاونة. والحؤول دون امساك أية دولة بمنطقة تسمح لها مواردها بالتحول إلى قوة عالمية منافسة، خاصة في شرق آسيا ووسطها وغربها.

بعد اقرار هذه التوجهات، كانت الادارة الأميركية بحاجة إلى حافز يلهب مشاعر الشعب الأميركي ويثير حميته الوطنية، لتسهيل نقلها من النظرية إلى التطبيق.

مقاتلو الحرية في أفغانستان

منذ غزوة نابليون لمصر، وخاصة منذ انهيار السلطنة العثمانية وتقسيم المنطقة وفق اتفاقية سايكس - بيكو، عاشت المنطقة صدمة سياسية فكرية حضارية أدت إلى ولادة أفكار وتيارات وتنظيمات سعت وناضلت، لتجاوز تلك الهزيمة التاريخية. من بين تلك التيارات النهضوية والاصلاحية، من استند كلياً إلى أفكار

النهضة الأوروبية، ومنهم من استوحى الموروث الديني مستعيناً بأفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدو وحسن البنا وسيد قطب وأبو الأعلى المودودي ولاحقاً الخميني، وغيرهم. بعض هؤلاء، حاول التوفيق بين المفاهيم الدينية السائدة في الشرق الإسلامي والأفكار والتقاليد الغربية، بينما أعطى بعضهم الآخر الأولوية لحماية هوية المنطقة واستقلالها، ومواجهة عملية التغريب السياسي والثقافي التي يديرها المستعمر، والهادفة لتثبيت استتباعه للمنطقة وسيطرته عليها. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واندلاع الحرب الباردة، رأت القيادة الأميركية ومنها وزير خارجيتها جون فوستر دالاس، أن الشرق الأوسط يعوم على بحرين، بحر من البترول وبحر من الدين. فعمل على الاستفادة من المناخ الإسلامي، ومن الاتجاهات الفكرية والحركة الإسلامية المنتشرة فيه، لانشاء حلف إسلامي واسع، يلعب دور مواجه للحركات القومية والديموقراطية والماركسية داخله من جهة، ودور مغناطيس جبار يشد اليه مسلمي الاتحاد السوفياتي والصين، من جهة أخرى. ولكن بعد سقوط حلف بغداد، وبعده الحلف المركزي، بفضل تصدي مصر عبد الناصر وباقي القوى العربية والإسلامية المعادية للمشاريع الأطلسية، توجهت السياسة الأميركية إلى انشاء "الحلف الإسلامي". وقد ضم هذا الحلف في البداية، باكستان وايران، ثم انضمت اليه المملكة السعودية، بعد هزيمة العرب عام 1967. وكانت باكستان قد تكونت أساساً كدولة، في مناخ العداء الثابت للهند أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز، وصديقة الاتحاد السوفياتي. لذلك شاركت في كل الأحلاف الأميركية للشرق

الأوسط. كما نشأ تعاون وثيق بين المخابرات المركزية الأميركية والمخابرات الباكستانية في سياق تحالفهما، في مجال ادارة عمليات " الحرب الأيديولوجية - السياسية " ضد السلطات السوفياتية في آسيا الوسطى، طيلة مراحل الحرب الباردة. وجرى استخدام افغانستان منصة رئيسية في تلك الحرب. في سبعينيات القرن الماضي، بعد استلام جيمي كارتر منصب الرئاسة الأميركية، أقر هو وزبغنيو مستشاره للأمن القومي، وستانسفيلد تيرنر رئيس مخابراته، خطة تصعيد تلك الحرب، لجر الاتحاد السوفياتي إلى التدخل في افغانستان، ثم تحويلها إلى فييتنام سوفياتية. وقد وقعت القيادة السوفياتية في الفخ المنصوب لها. فبادرت المخابرات المركزية إلى تنشيط بعض التيارات الإسلامية، لخوض تلك الحرب الاستنزافية ضد الاتحاد السوفياتي. وجرى تأمين رعاية كل من باكستان والمملكة السعودية ومصر الساداتية لها. فاتفق مع هذه الدول، على تشكيل صندوق خاص في جنيف، لتمويل الجهاد الأفغاني المخطط له، على أن تتولى الولايات المتحدة والعربية السعودية تمويله بالتساوي. وكلف الأميرال الأميركي ستانسفيلد تيرنر، وتركي بن فيصل من قبل المخابرات السعودية، بمتابعة الادارة المباشرة 'لحرب الجهاد' المشار اليها. وتم الحرص على أن يتولى الطرف السعودي الصلة المباشرة بقيادات المجاهدين. بينما أسند إلى مصر وباكستان مهمة تزويد المقاتلين بما لديهم من أسلحة مناسبة، لابقاء الأميركيين بعيداً عن الواجهة، في المرحلة الأولى على الأقل. ولكن في مرحلة لاحقة، دخل الأميركيون مباشرة على خط الصراع وبدأوا تزويد

المجاهدين بصواريخ ستينغر المضادة للطائرات. وترافق ذلك مع تطويبهم من قبل رونالد ريغان، الذي تابع تنفيذ المشروع بعد تسلمه الرئاسة، "مقاتلين في سبيل الحرية". وقد أدت التغيرات التي جرت لاحقاً في الاتحاد السوفياتي، ثم انسحابه من أفغانستان عام 1992، إلى تطورات متتابعة في أفغانستان، انتهت باستيلاء قوات الطالبان، التي تنتمي إلى القومية الباشتونية المنتشرة في الجنوب الأفغاني، على كابول وقبضها على السلطة. ثم أقامتها نظاماً، أقل ما يقال فيه، إنه أكثر تخلفاً وانغلاقاً من أنظمة القرون الوسطى. حيث منعت النساء من السير بمفردها خارج منازلها، ومنعت الموسيقى، كما منعت قص اللحى، وأغلقت المدارس، ألخ..... ورداً على انخفاض الدعم المالي السعودي والأميركي، أصدر الملا عمر أمير أفغانستان " فتوى شرعية " تبيح زراعة الأفيون لتمويل دولته. فتحولت أفغانستان بفضل الخطة الأميركية "البعيدة النظر"، إلى أكبر منتج للمورفين والهيرويين في العالم. وفي سياق تلك المسيرة برز أسامة بن لادن. كان أسامة شاباً من أسرة سعودية تعمل في مجال المقاولات. وكانت أسرته قد حققت غنى فاحشاً بعد تنفيذ مشروع توسيع الحرم الشريف في مكة. حيث قدرت التكاليف بخمسين بليون دولار. وقد أقام أسامة صلات واسعة مع قادة المجاهدين، من خلال مكتبه في كابول الذي كان يلعب دور واجهة لتمويل حركات الجهاد. في الوقت عينه، وطد صلاته بتركي بن فيصل رئيس المخابرات السعودية آنذاك. ولكن أجواء الجهاد تملكت من أسامة، فاندمج فيها. ولم يعد مجرد وسيط أو ممول، وانما تحول إلى فاعل

صاحب أمر ونهي. وتلك ليست المرة الأولى في التاريخ التي يتحول فيها الوكيل أصيلاً، والتابع مستقلاً. وبعد فترات اقامة مؤقتة في الصومال ثم في السودان، ساءت خلالها علاقاته مع رعاته السعوديين والأميركيين، ونظم خلالها عدة عمليات في القرن الافريقي ضد المصالح الأميركية، أهمها العملية ضد سفارة الولايات المتحدة في العاصمة الكينية، التجأ أسامة بن لادن إلى امارة الملا عمر الأفغانية، وساهم لاحقاً في تمويلها. وقد ساعد وجوده هناك، في جذب العديد من الحركات الجهادية المطاردة في أوطانها إلى الامارة. ومن هذه الجماعات مثلاً (جماعة الجهاد المصرية). ونتيجة التفاعل بين مختلف تلك الجماعات السلفية الجهادية، اختمرت وتطورت فكرة الانتقال من ضرب الأنظمة التابعة أو المتعاونة مع الأميركيين في المنطقة، إلى ضرب الرأس في واشنطن. والانتقال من قتال الالحاد السوفياتي " المهزوم "، إلى قتال الكفر الأميركي الصليبي، المنتصر بفضل المجاهدين، والذي تدنس قواته أراضي المسلمين.

11 أيلول: هدية السماء لجورج بوش

استيقظت الولايات المتحدة صباح الحادي عشر من أيلول على كارثة غير متوقعة. لقد دمرت طائرتان مدنيتان مخطوفتان، برجي التجارة في نيويورك، وهما رمز قوة ومنعة وازدهار الولايات المتحدة. وأزهق ذلك الهجوم أرواح عدة آلاف من الأميركيين المدنيين الأبرياء. كانت الفاجعة مفاجئة، ولا سابق

لها، فوضعت حداً لشعور الأميركيين الراسخ بأن بلدهم عصي على أعدائه. جاءت غزوة نيويورك هذه، كما أسمتها "القاعدة"، التي كانت قد انتقلت من خدمة الأميركيين إلى قتالهم، وكأنها هدية من القدر بالنسبة لجورج بوش وأعوانه من متشددي الحزب الجمهوري والمحافظين الجدد. فقد سمحت لهؤلاء، دفعة واحدة، بتحقيق الأهداف التي طالما حلموا بها وعملوا من أجلها. فقد تمكنوا بسرعة كبيرة، من تحريك آلتهم الاعلامية والسياسية الجبارة، لحشد كل الشعب الأميركي المصدوم والغاضب، وغالبية شعوب العالم ونخبه وراءهم، في الحرب التي طالما تمنوها. وقد استفادوا من هيمنة الولايات المتحدة على مجال الوسائط السمعية والبصرية، التي تنتج ميلاً قوياً لدى مستهلكيها في العالم أجمع للتماهي مع المواطنين الاميركيين. خاصة عندما يتعلق الأمر، كما في حالة اعتداء نيويورك، بمكان مألوف بالنسبة لمشاهدي التلفزيون ورواد السينما في كل بقاع الأرض. هذا إلى جانب تماثل الشرائح الاجتماعية الميسورة والمتوسطة العابرة للقوميات، في نمط حياتها وميولها ومشاعرها مع "نمط الحياة الأميركي"، الذي يمكن تسميته "نمط الحياة البرجوازي الكوسموبوليتي"، مما أضاف إلى التعاطف المشروع مع ضحايا الهمجية، تعاطفاً نرجسياً برز بصورة أكبر لدى الأوساط المشار اليها. وقد بلغ ذلك حداً دفع احدى أهم الصحف الفرنسية إلى عنونة افتتاحيتها بشعار "كلنا أميركيون". وتفسر هذه المبالغة بما كان يدعوه فرويد: "التماهي النرجسي مع المثال الأعلى". فحتى لو كان المرء عادياً ويائساً رازحاً تحت الديون، فانه يتخيل نفسه مواطناً من مواطني

الامبراطورية، يشارك في السيطرة على الأمم الاخرى. بدا هذا التعاطف ملائماً لرغبة جماعة بوش الابن وطموحاتها وخططها، إلى حد دفع بعض المحللين والصحفيين والسياسيين، إلى التفتيش عن أصابعها الخفية، وراء ما حدث. ومنهم من أعد دراسات وكتب، لاثبات ذلك. والحقيقة، أن في بعض الوقائع التي وردت في تلك الدراسات، ما يدعو إلى الريبة. أو على الأقل، يترك مجالاً للافتراض، بأن هناك من علم بالجريمة قبل وقوعها، وتركها تنفذ لاستثمارها لاحقاً من أجل تمرير المخططات المدبرة من قبله. في مختلف الأحوال، لم يتأخر جورج بوش كثيراً لاعلان "حربه الصليبية" على "الإرهاب الإسلامي"، أي على القاعدة وحركة طالبان، وباقي التيارات الإسلامية الجهادية. وقد لقي هذا الاعلان دعماً من مختلف المجموعات المحافظة المحيطة به. أولى هذه المجموعات، تلك المرتبطة باسرائيل، المؤثرة في النخب الأميركية وتيار المحافظين الجدد. فقد رأت أن " الغزوة " من شأنها أن تساهم، في تبني الحكومة الأميركية للنظرة الاسرائيلية للإرهاب، وفي توحيد جهود الولايات المتحدة واسرائيل أكثر فأكثر ضد العدو المشترك. المجموعة الثانية، المنبثقة من أوساط اليمين المسيحي المتصهين، وجدت في الهجوم الإرهابي فرصة لتعميم منظورها الديني على السياسية الخارجية، بعد أن كانت قد قطعت شوطاً في فرضها في ميدان الشؤون الداخلية. وكان من السهل جداً على هذه المجموعة اقناع جورج دبليو بوش بوجهة نظرها، لأنه منتسب إلى حركة انجيلية أصولية شديدة التدين، رائجة في تكساس. وهي حركة تؤمن بأن

فلسطين هي "أرض الميعاد"، وأن الله قد منحها حصراً "للشعب اليهودي". وقد ردد بوش الابن مراراً، بعد تسلمه منصبه الرئاسي، أن الله يوحي اليه بقراراته. مما دفع ببعض أخصامه إلى اتهامه بالهذيان. اضافة، إلى واقع عودة الزخم لانتشار التيارات الدينية في الولايات المتحدة، وازدياد تأثيرها على الرأي العام الأميركي، مما شجع الساعين لاستغلال الأفكار والمشاعر الدينية، لتبرير الحروب العدوانية في الخارج. أما المجموعة الثالثة، التي تمثل الدوائر الاستراتيجية المشبعة بالتعصب القومي، والمؤيدة للمشروع النيو- امبراطوري، فقد رأت في العرب والمسلمين الذين جاء الإرهابيون من أرضهم، العدو الخارجي الذي تبحث عنه، بعد غياب العدو السوفياتي. فشن الحرب عليهم، يعجل ملء الفراغ الذي تركه الانهيار السوفياتي، ويسمح باعاقة صعود الأعداء المحتملين، والصين في مقدمتهم. اضافة إلى كونه عدواً ملائماً من جوانب عدة، ومطابقاً لحاجات الاستراتيجية الأميركية كما تصورها ملهمو ادارة بوش. فهو يرضي كيسنجر الحريص، على استعادة الهيبة الرادعة لقوة الولايات المتحدة، وعلى تجاوز عقدة فييتنام، بكلفة قليلة، لأن العرب والمسلمين ضعفاء في تلك اللحظة. وهو الحريص على الأمن الاسرائيلي، وعلى التحالف الأميركي - الاسرائيلي، والعرب والمسلمون هم الخطر المباشر عليهما. ويناسب بريجنسكي الذي ينصح بالامساك بقلب أوراسيا من أجل ادارة الصراع مع الأخصام المحتملين للهيمنة الأميركية، والعرب والمسلمون هم سكان تلك المنطقة من العالم. كما يرضي هنتنغتون وبرنارد لويس، لأنه

يفسح في المجال لتطبيق نظرياتهما بشأن الخطر الإسلامي. ويحقق كذلك رغبة المحافظين الجدد، بايجاد حافز قوي لدى الشعب الأميركي والشعوب الغربية، لدعم توجهاتهم الامبريالية. كما أنه العدو الذي تلقى مواجهته حماساً من رجال الصناعات البترولية، لأنه يملك ثلثي احتياط النفط العالمي. وأخيراً وليس آخراً، فان خوض الحروب ضد أي كان، يلقى تشجيع المجمع الصناعي العسكري. ولنذكر هنا ما كان الرئيس أيزنهاور قد قاله، حول هذا الموضوع، عند تركه منصب الرئاسة:

"إننا نوجه إلى الميدان العسكري ما يوازي دخل كل الشركات الاميركية مجتمعة. وهذه ظاهرة خطرة على حياتنا. لان المجمع الصناعي - العسكري الذي تغذيه، بلغ نفوذه السياسي حداً مفرطاً. وأقول بصراحة، إن هذا الواقع بات يقلقني أشد القلق. فالخطر الذي يشكله ذلك على مجتمعنا، لا يقل عن ذاك الذي يشكله على باقي مجتمعات العالم". وجاءت الأحداث تثبت جدية مخاوف أيزنهاور. وفي ما يخص الحرب على "العدو الإسلامي"، كانت الذاكرة الجماعية للغربيين، حاضرة لاخراج مخزونها العدائي للإسلام، المتكون عفوياً ومنهجياً، خلال القرون السابقة التي شهدت صراعات ومجابهات عديدة لدول الغرب مع الشرق الإسلامي، منذ الحروب الصليبية إلى حروب التحرر الوطني في مصر والعراق وسوريا والجزائر وتونس ليبيا وفلسطين الخ...، مروراً بتقسيم وتقاسم السلطنة العثمانية. ولم تكن المفردات الدينية التي استعملها جورج دبليو بوش لتوصيف حربه، مجرد زلة لسان، أو مجرد ردة فعل على الصيغة الدينية التي برر

بها تنظيم القاعدة غزوته. بل كانت محاولة للاستفادة من تلك الذاكرة، بقدر ما كانت انعكاساً لقناعاته الأيديولوجية الخاصة، ولطبيعة التعبئة التي أرادها من أجل حشد الأميركيين والغربيين وراءه، في الحروب التي خططت لها إدارته، وإن حاول لاحقاً، بناء لنصائح بعض خبرائه، التخفيف من وقع كلامه، مخافة استثارة المزيد من عداء المسلمين للولايات المتحدة. وبالتالي، تقديم خدمة لاعدائه السلفيين الجهاديين من حيث لا يقصد، من خلال تسهيل مهمتهم بتجنيد المزيد من المسلمين الغاضبين على السياسات الأميركية والغربية، فصار يصف حربه، بأنها حرب على "الإرهاب"، بصورة مجردة ودون اضافة صفات ذات ايحاء ديني أو سياسي. كانت هذه التسمية كافية من وجهة نظر بعض مستشاري بوش، فهي تحمل دلالة سلبية بالنسبة للخصم الذي تشوهه، وتصوره خطراً مطلقاً على الجميع، المدنيين قبل العسكريين. وهي تعفي الولايات المتحدة من الاحراج حيال حلفائها المسلمين. ولكنها كانت تشكو من عطب لا يمكن اغفاله، حسب رأي بعضهم الآخر، كونها لا تحدد العدو بدقة. فهي تنطبق على ابن لادن، كما تنطبق على كارلوس، أو على الدرب المضيء في أميركا اللاتينية، أو نمور التاميل في سيريلانكا، أو حماس في فلسطين، الخ.... فاستمر التباين داخل الادارة الأميركية، حول عنوان المعركة وهوية الخصم، ولم يكن الخلاف شكلياً. فبينما مالت اكثرية الديبلوماسيين إلى خيار الحرب على الإرهاب، رأى آخرون ومنهم هنتنغتون، وبرنارد لويس، واليوت كوهين، وغيرهم، أن التعمية على العدو لا تفيد،

بل تبدد التعبئة والجهود، معتبرين أن الإسلام بطبيعته، يمنح الشرعية لبن لادن وأمثاله، وأن المسلمين لا يعادون الولايات المتحدة بسبب ما فعلته، بل بسبب ما هي عليه. وأجابوا عن سؤال بوش: لماذا يكرهوننا؟ بالقول: إنهم يكرهوننا لأنهم يكرهون قيمنا وتقاليدنا وحضارتنا وديموقراطيتنا. إنهم يكرهون نجاحنا الذي يذكرهم دائماً، بفشلهم. إلى آخر الاجتهادات والآراء المشابهة. وقد صاغ مايكل شيوير، وهو أحد المحللين الاستراتيجيين في وكالة المخابرا ت الأميركية، وجهة نظر هؤلاء بصورة أكثر تماسكاً عندما كتب: "إن بن لادن شخصية لافتة للنظر، وهي ذات تاثير كبير على كثير من المسلمين. والولايات المتحدة في حرب تتجاوز كثيراً ما يمكن تسميته بحرب على الإرهاب. فتنظيم القاعدة وباقي التنظيمات الإسلامية الأصولية والجهادية، ليست مجموعة خلايا يمكن تفكيكها والخلاص منها، أو مجرد مافيا يمكن القضاء عليها بعملية عسكرية أو أمنية. الإسلام يشن حرباً علينا، ويستنكف مسؤولونا في عن الاقرار بذلك. هناك قسم من المسلمين قد باشروا حرباً علينا، بينما يتهيأ الباقي للمشاركة بها. وإن رفض الاعتراف بهذه الحقيقة، سيؤدي حكماً إلى التأخر في اعتماد الاستراتيجيا الكفيلة بضمان الانتصار". ولكن بغض النظر عن تلك التباينات في تعريف الحرب التي كان ينبغي خوضها، رداً على الاعتداء الخطير الذي تعرضت له الولايات المتحدة في 11 أيلول 2001، بقي جورج دبليو بوش أميناً ضمناً للوصف الذي استخدمه في خطابه أمام مجلسي الكونغرس في 20 أيلول. أي "الحرب الصليبية"، على

الرغم من لجوئه لاحقا إلى أوصاف أخرى، من قبيل "الحرب من أجل الديموقراطية" أو "الحرب على الاستبداد" أو الحرب على "الفاشية الإسلامية" أو "الحرب على المتطرفين"، الخ. . . ومهما يكن من أمر، لقد انطلقت تلك الحرب، التي قال عنها أحد جنرالاتها لضباطه، إنه واياهم لن يكونوا على قيد الحياة عند نهايتها. وتبدو تلك النبوءة صحيحة بعد ثماني سنوات على بدئها، حيث لا تبدو نهايتها قريبة في الأفق المنظور.

تداعيات الحرب على الإرهاب

قبل سنوات من أحداث 11 أيلول، كتب المؤلف المعروف بيرترام كروس: إن الفاشية ستأتي إلى الولايات المتحدة بوجه ودود ودون محاكمات نورمبورغ أو مبادىء التفوق العنصري. ومن دون أحزاب ممنوعة، أو ابطال للدستور، ولكن بذات الحماس القومي، والقوانين الديكتاتورية، والغزوات العسكرية. وبعد تلك الأحداث، بدا هذا الكلام وكأنه نبوءة في سياق التحقق. فقد أدت الحرب المفتوحة على الإرهاب إلى تغيرات عميقة في نمط تعاطي المؤسسات السياسية والاعلامية والأمنية والاستخباراتية، لم تقتصر على الولايات المتحدة بل تعدتها لتشمل العالم بأسره. وقد عكست رؤية وزير العدل الأميركي جون أشكروفت لاميركا والعالم بعد 11 أيلول، جذرية تلك التغيرات. استغل أشكروفت، وبنجاح كبير، مشاعر القلق والخوف المشروعة للشعب الأميركي بعد هجمات أيلول لاقناع الكونغرس باعطاء الحكومة صلاحيات

جديدة تساعدها على حماية الأمن الداخلي. وجرى خلال ستة أسابيع فقط، اعداد مشروع عرف بـ"القانون الوطني الأميركي"، وقعه بوش ثم أقره الكونغرس بسرعة غير عادية، بتاريخ 26 تشرين الاول 2001. وهو كغيره من القوانين الاستبدادية يحمل تعريفاً مبهماً وفضفاضاً للإرهاب يسمح بقمع أي منظمة معارضة وأي نشاط احتجاجي. لم يحول ذلك القانون الولايات المتحدة إلى جمهورية جورج أورويل (1984)، ولكنه جعلها من ناحية تطبيق القوانين دولة بوليسية. فقد شرعنت المحاكمات السرية، بما في ذلك المحاكمات العسكرية، ليس فقط على الأجانب بل على المواطنين الأميركيين، وبات اعتقال هؤلاء دون توجيه تهم محددة لهم، ودون محاكمة لفترات طويلة أمراً عادياً، وأدخل مبدأ التجريم بناء على "أدلة سرية" حيز التنفيذ القضائي، وأبيح للسلطات الأمنية حق التنصت على المشتبه بهم وعلى المدعى عليهم وعلى محاميهم، دون أذن مسبق من المراجع القضائية. كذلك أنشئت معسكرات الاعتقال لتستقبل ما بات يطلق عليهم "المقاتلين الأعداء"، وأشهر تلك المعسكرات، ذلك السيئ الصيت الذي أقيم في غوانتنامو. ومن مظاهر التحول البوليسي في الولايات المتحدة، تجميد أو فصل الموظفين الذين انتقدوا الحرب التي شنتها ادارة بوش على المنطقة العربية والإسلامية، أو الذين شجبوا المجازر الاسرائيلية ضد الفلسطينيين. وكذلك اجبار تلاميذ المدارس على غناء أناشيد شبه دينية. وتعميم مكتب التحقيق الفيديرالي على مواطني الولايات المتحدة، ضرورة تبليغه باي سلوك مريب يقوم به أصدقاؤهم أو أقرباؤهم أو جيرانهم.

ومن المعروف أن من أبرز سمات الأنظمة الشمولية، خلق الشك المتبادل بحيث يتحول المجتمع المدني إلى شبكة من المخبرين السريين. وقد مهد هذا المسار الذي أطلق عليه بعضهم "العولمة الأمنية"، لأن تحذو أغلبية دول العالم حذو الولايات المتحدة في مجال تشديد قبضتها الأمنية والاستخباراتية باسم الحرب على الإرهاب. فكما استباحت تلك الدول والأنظمة شعوبها باسم الدفاع عن" العالم الحر" بوجه الشيوعية خلال الحرب الباردة، عادت وجددت تلك الاستباحة بحجة الحرب على الإرهاب. وفي الحالتين أوجدت الولايات المتحدة "العدو" الذي يسمح لها ولحلفائها بالتصرف كما يحلو لهم دون حسيب أو رقيب، مستفيدة من هيمنتها على مجال الوسائط السمعية والبصرية، للتأثير على آراء البشر في مختلف دول العالم. وقد دفع الشعب الأميركي وبقية شعوب العالم ثمناً لهذه الحرب التي بدأتها ادارة جورج دبليو بوش ومحافظوها الجدد. ولن يقتصر هذا الثمن بالطبع، على مجال الحريات والضمانات القضائية. إنَّ هذا جانب فقط من تداعيات هذه الحرب التي لا يعلم أحد متى وكيف ستنتهي، على الرغم من أن الرئيس الأميركي الديموقراطي الجديد قد وعد قبل انتخابه بالسعي لانهائها بأسرع ما هو ممكن. وسيتعجب المؤرخون والباحثون لاحقاً، كيف جرى تمرير تلك السياسات المبنية على الكذب والخداع المنظم، وسط تواطؤ وسكوت غالبية دول وأنظمة العالم. وكيف تم قصف وتدمير مدن بأكملها بحجة ضرب الإرهابيين. وكيف تم قتل الأسرى وتصفيتهم تحت عنوان "قتلوا اثناء قمع تمرد داخل السجن". وكيف كانت تقابل

تصريحات وزراء الدفاع والناطقين الرسميين الغربيين بالحماس، من قبل رجال الصحافة الغربية "المستقلة والحرة "، عندما كانوا يتحدثون عن قتل كل الإرهابيين. أو كيف كانوا ينظرون بلا مبالاة أمام أكوام جثث أولئك الذين أعدموا بدم بارد على أيدي المرتزقة المكلفين بذلك. وسيبقى السؤال مطروحاً، متى سيقدر" العالم المتحضر" على محاسبة المتسببين بكل هذه الفظائع باسم الحرب على الإرهاب؟

الشرق الأوسط الكبير تحت الاحتلال

بلقان القرن الواحد والعشرين

كان مخططو الحرب العالمية الشاملة على " الإرهاب الإسلامي "، يعرفون تماماً البنية السوسيولوجية، والأهمية الجغراسية والتاريخية للمدى الذي ستدور عليه تلك الحرب. وكانوا يعلمون بأنه يحتفظ بأهميته تلك منذ الامبراطوريات القديمة، إلى الامبراطورية البيزنطية، إلى السلطنة العثمانية، إلى الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، وحتى وقتنا الراهن. ومن زمن طريق الحرير إلى زمن الشرق الاوسط الكبير، لم تسقط أي من تلك الامبراطوريات بصورة نهائية، الا بعد خسارتها له. وقد بدأت القوى الأجنبية، الغربية تحديداً، تدخلاتها في هذا المدى، مع التباشير الأولى لانحطاط السلطنة العثمانية، أي من 1774، حيث وقعت السلطنة آنذاك معاهدة السلام مع روسيا القيصرية، وقدمت من خلالها تنازلات هامة للروس. ثم جاء غزو نابليون السهل لمصر ليظهر للأوروبيين أن المنطقة، التي ستعرف لاحقاً بالشرق الأوسط، صارت جاهزة للغزو. فتواصل توغل هؤلاء فيها، وبرزت " المسألة الشرقية "، أي التنافس على ممتلكات السلطنة. وجاءت الحرب العالمية الأولى لتسجل نهاية المرحلة

الاولى من العملية التاريخية، حيث انهارت السلطنة نهائياً، وتشكلت الدولة التركية، بينما تقاسمت الدول الأوروبية المنتصرة باقي أجزاء السلطنة العثمانية، فبدأ عصر الاستعمار الأوروبي المباشر للشرق الاوسط، الذي توزعته بريطانيا وفرنسا وفق اتفاقية "سايكس بيكو". دامت هذه المرحلة أربعة عقود، وانتهت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. بعدها بدأت المرحلة الثالثة، وتحديداً بعد أزمة السويس 1956، وهي مرحلة التنافس السوفياتي - الأميركي في المنطقة وعليها، في سياق تنافسهما الشامل على النطاق العالمي، في ظل الحرب الباردة. أما المرحلة الرابعة فقد بدأت مع الانهيار السوفياتي وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم وعلى المنطقة. وعلى مر تلك المراحل، ساد اتفاق ضمني بين كل القوى العظمى الغربية المتنافسة في المنطقة وعليها، على اعاقة ومنع قيام دولة محورية تشكل قلباً نابضاً لها، أو قطباً جاذباً يولد دينامية توحيدية لبنيتها، حتى لو كانت تلك الدولة تحت هيمنة الدول العظمى المشار اليها. ولعل أحد أبرز الأمثلة القديمة نسبياً على ذلك، اتفاق بريطانيا وفرنسا على دعم السلطنة العثمانية بوجه مصر، عندما دق حاكم مصر ابراهيم باشا، أبواب الآستانة. والدور الأطلسي في ضرب تجربة جمال عبد الناصر الوحدوية، في ستينيات القرن العشرين. وكما في الماضي البعيد والقريب، يكرر الأميركيون، مسيرة الامبراطوريات التي سبقتهم اليها. وربما يكون خروجهم في المستقبل، القريب أو المتوسط، مشابها لخروج تلك الامبراطوريات السالفة. أما راهناً، فيمكن التأكيد بأن تعمق سيرورة العولمة، والتحولات الاقتصادية والاستراتيجية

المرافقة لها، لم تقلص أهمية هذا المدى الجغرافي الواقع وسط مجموع القوى الأوراسية العملاقة. وهو المدى الذي يفضل الأميركيون منحه اسم "الشرق الأوسط الكبير". ويدرك الأميركيون كغيرهم، ميزاته الجيوستراتيجية، ورمزيته الثقافية والدينية بالنسبة لأكثر من مليار ونصف مسلم، تنتشر جالياتهم في كل مجتمعات العالم تقريباً. وهم كتلة مرشحة بفعل وتيرة نموها الديمغرافي، لأن تكون الكتلة الدينية الأكبر في العالم، بعد عقود قليلة. ولا يغيب عن بال الأميركيين، أن هذه المنطقة تحوي في باطنها ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي. وتشجع بنيتها السياسية الهشة، وتركيبتها الاجتماعية الفسيفسائية، وتخلفها التقني والصناعي، وتناقضاتها الاثنية والدينية والمذهبية العميقة، الخ... الأميركيين، كما سبق وشجعت غيرهم، على وضع وتنفيذ المخططات التي تضمن بسط السيطرة عليها وادامتها قدر المستطاع، واعادة صياغتها وفق ما تقتضيه مصالحهم ومصالح حلفائهم الغربيين، دون نسيان الكيان الاسرائيلي. وكان أحد أبرز الداعين لاعطاء الأولوية لذلك، بريجنسكي. وقد أطلق على المنطقة اسم بلقان القرن الواحد والعشرين، قبل أحداث 11 أيلول بسنوات عدة. اذ كان يعاين عمق تناقضاتها، ونقاط ضعفها، ويدرك حجم الرهانات الدائرة بشأنها. كما كان يتوقع، هول الصراعات والحروب المركبة التي ستهزها على امتداد شطر طويل من القرن الحالي. فطبيعة التحولات التي رافقت نهاية الحرب الباردة، وخطوط التماس الجديدة التي سبقت وتلت الأحداث المشار اليها، كانت تمهد لذلك. وكانت توسع بصورة

موضوعية حدود الشرق الأوسط القديم، لتخلق الشرق الأوسط الكبير. وكان مصطلح الشرق الأوسط الذي شاع استعماله طوال القرن العشرين، قد بدأ يفقد الكثير من دلالاته، قبل اعلان الأميركيين استبداله بالمصطلح الجديد. الحقيقة أنهم لم يخترعوا هذا المصطلح، بل اكتشفوه. سابقاً، كان مدى "الشرق الأوسط التقليدي" لا يتعدى المشرق العربي وبعض الخليج وبعض شمال - شرق افريقيا. اما الآن، وفي ظل الواقع الدولي والاقليمي الجديد، فقد بات يطال كل المنطقة العربية والإسلامية الممتدة من الهند شرقاً، إلى الأطلسي غرباً، ومن آسيا الوسطى السوفياتية شمالاً، إلى أثيوبيا والصحراء الكبرى جنوباً. والمسألة ليست مسألة شكلية أو لغوية أو حتى جغرافية، إذ إن انهيار جدران الأحلاف التي كانت قائمة خلال الحرب الباردة، ثم الانتشار الكثيف للجيوش الأميركية والأطلسية في أرجائه، أدى ويؤدي إلى اطلاق ديناميات تفاعل أيديولوجي واقتصادي وسياسي وعسكري، غيرت وتغير وستغير مسار الأحداث فيه إلى حدود غير مسبوقة. لذا يمكن التأكيد بأن الأركان الأميركية لم تخترع هذا الحيز الجغرافي السياسي، لتجعله المسرح الرئيسي للحرب على "الإرهاب الإسلامي"، بل تعاملت مع المعطيات المستجدة بموضوعية. فأنشأت للشرق الأوسط المتسع بفعل المتغيرات الجيوسياسية، قيادة خاصة سمتها القيادة الوسطى، ووضعت بتصرفها القسم الأكبر من القوات العسكرية الأميركية العاملة خارج أراضي الولايات المتحدة. ولم تعتبر تلك الأركان، أنها بصدد (غزو) بلدان الشرق الأوسط الكبير، حيث أن غالبية الدول

الأساسية المكونة له، انطلاقاً من المعايير الاقتصادية والديمغرافية والعسكرية، أي: باكستان، تركيا، مصر، السعودية، واسرائيل، هي دول حليفة لها. وبعضها يستضيف قواعد عسكرية أميركية منذ الحرب العالمية الثانية. لقد تصرفت على أساس أنها تساعد الأنظمة والقوى الصديقة للغرب في هذه الدول، على اجتثاث وتصفية المنظمات الراديكالية المعارضة، والإسلامية منها بالدرجة الأولى، وتطور امكاناتها على الصمود والثبات. لقد كان هدف الأركان الأميركية الأساسي منصباً على كيفية استعمال تفوقها العسكري، لتعزيز العوامل التي تمكن الولايات المتحدة من تثبيت احتكارها لادارة شؤون المنطقة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أو في أسوأ الحالات، حصر أدوار المنافسين القادمين في أضيق نطاق ممكن. وقد تجاوز طموح مخططي ادارة جورج دبليو بوش حدود تغيير الأنظمة إلى " اعادة رسم الخرائط ". والمفارقة هنا، أنه في الوقت الذي مالت فيه أكثرية دول المنطقة للتقارب مع الأميركيين، والتخلي عن مشاريعها الوحدوية، جاء هؤلاء بمشروع ثوري لاعادة رسم المجال الجيوستراتيجي للمنطقة. ومن اللافت أن تخطيطهم الجيوسياسي ينظر إلى الشرق الأوسط كمجال موحد، في الوقت الذي يغرق فيه أغلب حلفائهم والمثقفين الدائرين في فلكهم، باختراع الحجج على استحالة تلك الوحدة، في الوقت الذي يمكن فيه الجزم بأن الاحتلال الأطلسي يعجل بارساء هذه الوحدة، وذلك على الرغم من استمرار نظرة الغربيين اليه بصفته موضوعاً عاجزاً عن التخطيط لنفسه، أو صياغة استراتيجية خاصة به. ولا شك أن الأميركيين استوحوا لدى رسم

مشروعهم الخاص للشرق الأوسط الكبير، رؤية شيمون بيريز، رئيس دولة اسرائيل، الخاصة ببناء "شرق أوسط جديد" تشكل اسرائيل مركزه وقيادته. تلك الرؤية الطموحة التي صاغها غداة الانهيار السوفياتي وانسياق النظام العربي الرسمي باتجاه الاستسلام الكامل للارادة الاميركية والأطلسية، مع فارق، أن الأميركيين يتصورونه مجالاً جغرافياً خاضعاً لادارة أميركية - اسرائيلية مشتركة، وبوجود أميركي عسكري مباشر، حيث أن امكانات اسرائيل العسكرية لا تمكنها من السيطرة عليه لوحدها. ولكن التطورات اللاحقة أظهرت أنهم قد بالغوا في تقدير امكاناتهم على ضبط مسار الأحداث فيه، وقللوا من امكانات أخصامهم الدوليين والاقليميين، المعلنين والمستترين، والقوى الاستقلالية، على عرقلة خططهم والتصدي لطموحاتهم.

غزو أفغانستان

قبيل اعلان الحرب على نظام طالبان، كانت ادارة بوش الابن قد بادرت إلى زيادة الموازنة العسكرية بحوالى 48 مليار دولار. فبلغ اجمالي تلك الموازنة للسنة المالية 2002 - 2003، حوالى 379 مليار دولار، أي ما يعادل الموازنات العسكرية للقوى الخمس عشرة التالية وفقاً لترتيب القوى العالمية. وباشرت الحرب التي كان المخططون الاستراتيجيون الأميركيون قد أعدوا لها نظرياً وعملياً، وصاروا أمام الاختبار الميداني لصحة نظرياتهم وتوقعاتهم. وهكذا صارت تلك الحرب، النموذج التطبيقي الأول،

بعد 11 أيلول، لكيفية تعامل الولايات مع التحديات العسكرية أو الأمنية التي ستتعرض لها، والرسالة الحاسمة لكل من يفكر بتحدي الارادة الأميركية. لقد مهدت ادارة جورج دبليو بوش لاطلاق العمليات العسكرية، بتوجيه إنذار حاسم إلى حكومة كابول بتسليم بن لادن دون تردد. ولما طلبت تلك الحكومة من الأميركيين تقديم اثباتات تدين تورط بن لادن، بدأت القوات الأميركية فوراً اجتياحها لأفغانستان، جواً وبحراً وبراً. وقد حظيت الإدارة الأميركية بتغطية سياسية لغزوها من مجلس الأمن، الذي أصدر قراره رقم 1368، بتاريخ 12 أيلول 2001، والذي جاء فيه: "ضرورة الرد على اعتداءات 11 أيلول الإرهابية، ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وفقاً لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة". كما حظيت بتسهيلات عسكرية من غالبية الدول المحيطة بأفغانستان، بما في ذلك روسيا والصين وايران، المتضررة مباشرة من الحضور الأميركي إلى جوارها، في قلب أوراسيا. وقد ساهم مناخ التعاطف العالمي مع ضحايا نيويورك، في الزام تلك الدول بتسهيل خطط الادارة الأميركية والتغاضي عن الثمن الاستراتيجي الذي ستدفعه جراء تنفيذها. كما ألزمها بتجاوز فظاظة جورج دبليو بوش، الذي توجه إلى دول العالم في خطابه في 20 أيلول 2001، "إذا لم تكونوا معنا، فأنتم مع الإرهابيين". وبعد سنة تقريباً، صعّد الرئيس الأميركي من لهجته، ووسع نطاق طموحاته. ففي خطابه عن "حالة الاتحاد"، بتاريخ 29 كانون الثاني 2002، هاجم ما دعاه "محور الشر"، مشيراً إلى كوريا الشمالية وايران والعراق. وقد أعلن جورج دبليو بوش

في خطابه هذا، أن حربه على الإرهاب، ولم يكن قد سماها بعد "الحرب على الفاشية الإسلامية"، ستدوم سنوات وسنوات، وأن الولايات المتحدة سوف تختار وحدها الأهداف وتحدد المهمات، كما ستختار الحلفاء المناسبين لكل مهمة بعينها. وهذا ما فعلته عملياً. فبعد استخدام قوات الشمال الأفغانية التي كان يقودها رشيد دوستوم في الحرب البرية على قوات طالبان، جاء بقوات الحلف الأطلسي لتثبيت وحماية سلطة قرضاي التي تم انتخابها من قبل اللويا جيرغا، المعينة من قبل سلطات الاحتلال نفسها.

احتلال العراق

ارتقى العراق دوماً في فكر المحافظين الجدد، المرتبة الأولى في سلم الدول المستهدفة في الشرق الأوسط، تليه سوريا وايران. ففي كانون الثاني 1998، أي قبل اعتداء 11 أيلول بثلاث سنوات تقريباً، (وكان المحافظون الجدد خارج مواقع القرار، بظل رئاسة كلينتون)، بعثت مجموعة ضمت أعضاء بارزين منهم في مقدمتهم: أبرامز وبولتون وولفويتز وارميتاج وبيرل وكايغان ووليم كريستول ورامسفيلد وخليل زاده، رسالة إلى الرئيس بيل كلينتون تطالبه بشن هجوم على العراق حتى دون موافقة مجلس الأمن. وجاء في الرسالة إن اسقاط نظام صدام حسين يضمن فرصاً أكبر لنجاح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، ويعزز أمن حلفاء الولايات المتحدة فيها وخاصة اسرائيل. ولما رفض كلينتون ذلك، مؤكداً إعطاءه الأولوية لملاحقة القاعدة وبن لادن، بادر هؤلاء إلى

توجيه رسالة، في أيار من العام ذاته، إلى رئيس الكونغرس نيوت غنغريتش، تشكو تقاعس كلينتون، وتنتقد فشل سياساته وضعفها. وطالبوا غنغريتش بتدخل الكونغرس لالزام الرئيس الأميركي بمهاجمة العراق. ولكن، رئيس الكونغرس لم يتجاوب مع مطلبهم. عندها بدأوا حملة اعلامية واسعة لترويج فكرتهم حول ضرورة اسقاط ليس فقط النظام العراقي، بل أنظمة دمشق وطهران وطرابلس الغرب، لتغيير وجه الشرق الأوسط. وعندما تسلم جورج دبليو بوش الرئاسة سنة 2000، سارع قسم من المحافظين الجدد لاقناعه بالاقدام على غزو العراق. وقد حرضوه، بتذكيره أن صدام حسين حاول قتل والده. مزينين له المهمة، بمساعدة بعض رموز المعارضة العراقية، أمثال كنعان مكية وأحمد الشلبي والعلاوي، وغيرهم. وقد جهدوا لاقناعه بأن الشعب العراقي سيقابل الجيش الأميركي بالحلوى والورود، و"سيرقص فرحاً" بتحريره من نظام صدام حسين. وقد تحمس كين ايدلمان لذلك، فكتب مقالة في صحيفة الواشنطن بوست، تحض على الغزو بعنوان: " العراق نزهة في دكان الحلوى". وكتب صحفي آخر أقل شهرة، عن جورج دبليو بوش، بأنه سيكون "جورج واشنطن العراق"، مشبهاً إياه بمحرر الولايات المتحدة من بريطانيا، لتشجيعه على الحرب. ولكن بوش الابن وديك تشيني ودونالد رامسفيلد، رأوا آنذاك أن الوقت لم يحن بعد. ولكن الأمر تغير بعد 11 أيلول واحتلال افغانستان. فقد عادت نغمة غزو العراق مجدداً. وقد انضم إلى الجوقة شخصيات سياسية ومفكرون

استراتيجيون من خارج حلقة المحافظين الجدد. فقد كتب كيسنجر مقالة في صحيفة (لوس انجلوس تايمز)، بالذكرى الأولى لأحداث 11 أيلول، تحت عنوان "العراق أهم تحديات بوش"، جاء فيها: "إن الطريق إلى القدس تمر ببغداد وليس العكس". أما وودوارد فقد كشف أن بوش طلب من رامسفيلد تحضير خطة لاحتلال العراق، فتم انجازها بمشاركة وولفوفيتز في أول آب 2002. وكشفت مصادر بريطانية مطلعة لمجلة أطلانتيك، أن طوني بلير كان قد وافق على مبدأ الهجوم على العراق، منذ نيسان 2002، لدى زيارته لبوش الابن في تكساس. وقد علق نعوم تشومسكي على تلك الدعوات والمخططات بالقول: "إن وجود 200 رأس نووي حقيقي في اسرائيل لا تشكل أسلحة دمار شامل، ولا تمثل تهديداً لأحد، حسب رأي جورج بوش وادارته، أما مجرد الشك بقدرة العراق على تخصيب اليورانيوم، فيكفي لشن حرب عليه. ولكن ليس هناك من يجهل السبب الحقيقي للحرب التي تحضر ضد العراق. إنه ليس بالتأكيد خطر أسلحته، بل هو نفطه، وموقعه الجيوستراتيجي، وأمن اسرائيل. وهو استكمال للسياسة النيو-امبريالية التي تتبعها هذه الادارة، التي تخترع من أجل تنفيذها مختلف أنواع الذرائع". عملياً، شجعت السهولة التي تم فيها غزو أفغانستان، وسكوت العالم عنه، ادارة جورج دبليو بوش للانتقال إلى الحلقة الثانية، المؤجلة والأكثر أهمية، من مخطط احتلال كامل الشرق الأوسط الكبير، وهي احتلال العراق. خاصة وأن نظام صدام حسين كان قد نجح في تحمل أعباء الحصار

الاقتصادي القاسي، والضربات الجوية المتكررة. وراح يستعمل برنامج النفط مقابل الغذاء، لانشاء شبكة مصالح عربية ودولية، تسابقت على عقد صفقات معه. كما راح يستخدم أسطولاً من الشاحنات والصهاريج لتهريب النفط إلى الأسواق الاقليمية والدولية. وأكثر من ذلك، باشر منح عقود مستقبلية بملايين البراميل لمنافسين كبار للولايات المتحدة (روسيا، فرنسا، ألمانيا، الصين). وبادر إلى استبدال تسعير نفطه من الدولار إلى اليورو. وهذا لم يشكل تحدياً معنوياً للولايات المتحدة فحسب، بل كانت له آثار اقتصادية على وضع الدولار عالمياً، كسابقة. أي أن النظام العراقي كان (بنظر ادارة المحافظين الجدد)، ينتقل من وضعيته الدفاعية، إلى درجة ما من القدرة على المبادرة. اضافة إلى كونه يقرن قدرته المستجدة، برفع نبرته المعادية لاسرائيل، ومحاولته إدغام شعاراته القومية بشعارات إسلامية، تعزز الميول والاتجاهات الدينية المعادية للغرب، على امتداد المنطقة العربية الإسلامية. والأخطر من ذلك، أنه كان يدعم عملياً النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، عبر ارسال مساعدات مالية وعينية لقوى الانتفاضة، ولعائلات شهدائها. كان ذلك معلوماً قبل 11 أيلول، أما بعده، فقد صار مبرراً كافياً لتدميره، بأي ثمن. لذلك استقر رأي ادارة بوش الابن على غزو العراق، بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وبأن له علاقات مع تنظيم القاعدة، وقد اتضح لاحقاً كذب الادعاءين. وقد بلغ الكذب في شأن أسلحة الدمار الشامل، إلى حد ابلاغ طوني بلير مجلس

العموم البريطاني، بأن العراق لا يحتاج إلى أكثر من خمس واربعين دقيقة لاستخدام تلك الاسلحة المزعومة. واتضح كذب القيادات الأميركية والبريطانية بشأنها، لتبرير الغزو. ولم تكن تلك الكذبة سوى واحدة من كذبات كثيرة في التاريخ الأميركي، استعملت لتبرير حروب، رغب قادة الولايات المتحدة بشنها. ففي عام 1898 مثلاً، اتهم الأميركيون الاسبان بتفجير احدى بواخرهم الراسية في ميناء هافانا. وأخذوا من ذلك الاتهام ذريعة لشن حرب على الاسبان، انتهت باحتلالهم للجزيرة الكوبية. ثم اتضح لاحقاً أن غرق السفينة الأميركية، حصل بسبب انفجار مرجلها. وللتأكد من المخاتلة بشأن الأسباب الحقيقية للهجوم على العراق، تكفي المقارنة بين تجنب الأميركيين والتحالف الأطلسي مهاجمة كوريا الشمالية، على الرغم من امتلاكها المؤكد لأسلحة دمار شامل، وتصميمهم على اجتياح العراق، مع معرفتهم بخلوه منها. ويمكن فهم المسألة عندما نتذكر، أن كوريا الشمالية لا تملك خمس احتياطي النفط العالمي. وليست منهكة عسكرياً بسبب الحصار، كالعراق. اضافة لاستنادها إلى عمق استراتيجي متضامن وقوي (روسيا والصين)، وليس دولاً معادية أو متواطئة أو مرعوبة، كتلك المحيطة بالدولة العراقية. وقد أشارت تحليلات صحفية عديدة كتبت آنذاك، إلى أسباب أخرى ساعدت على اتخاذ قرار الحرب على العراق. فنجاح احتلال ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، قد شجع القيادة الأميركية لتكرار التجربة في العراق، في شروط لا تقل ملاءمة وفق تقديرها. وكانت عملية

"إعادة تأهيل" هاتين الدولتين بعد هزيمتهما، قد ساهمت في استكمال الحصار الاستراتيجي على الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية، وفي تثبيت سيطرة الولايات المتحدة على كامل أوراسيا. كما أظهرت أن تخلي الدول المهزومة عن سيادتها، والقبول بالاحتلال الأميركي لأرضها ربما يقابله الكثير من المنافع الاقتصادية، على الأقل بالنسبة للشرائح الحاكمة. وقد ردد ذلك بعض العرب من سياسيين ومثقفين وصحفيين، قبيل وخلال اجتياح العراق، تبريراً لترحيبهم وتواطئهم مع المشروع الأميركي المعد للعراق والمنطقة. هذا المشروع الذي نفذ في النهاية، على الرغم من نزول الملايين إلى الشوارع في مختلف انحاء العالم استنكاراً له، وكذلك معارضة أكثرية دوله، بما فيها دول أوروبية أساسية كفرنسا وألمانيا، لحصوله، وأيضاً رفض مجلس الأمن الموافقة عليه. ففي 19 أذار باشرت الأركان الأميركية الحرب على العراق محاولة حسمها، بضربة مفاجئة توجه لرأس النظام العراقي. وقال الرئيس جورج دبليو وهو يوقع قرار اغتيال صدام حسين: "إن صاروخاً واحداً يقتل هذا الرجل، قد يوفر حرباً بأكملها". ولكن المحاولة فشلت، وبدئ تطبيق تكتيك "الصدمة والرعب". فشنت الطائرات الاميركية، من قواعدها في المنطقة وخاصة من السعودية والكويت والخليج، ومن بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، بواسطة قاذفات (ب 52)، أربعين ألف غارة. وأطلقت البوارج وحاملات الطائرات عشرين ألف قذيفة صاروخية موجهة إلى أهداف عسكرية ومدنية عراقية. هذا دون الاشارة إلى نيران

القوات البرية التي أطلقتها الوحدات الأميركية خلال تقدمها من جنوب العراق باتجاه بغداد، التي سقطت بشكل مفاجئ، بتاريخ 9 نيسان 2003.

تفكيك البنية العراقية

كان روبرت كابلان قد كتب في مقالة نشرها في المجلة الأميركية (أطلانتيك)، عدد تشرين الثاني 2002: " لقد انتظر انهيار السلطنة العثمانية زلزال الحرب العالمية الأولى. والآن ينتظر الشرق الأوسط زلزالاً لا يقل هولاً. والسؤال المطروح على الشعب الأميركي لا يتعلق بقدرتنا على اسقاط نظام صدام حسين، بل بقدرتنا على احتمال تورط امبريالي من نوع لم نعرفه منذ احتلالنا لألمانيا واليابان. لقد كانت ادارة بوش مستعجلة لانشاء ركائز متينة لتثبيت احتلالها وإدامته، من خلال تحويل العراق إلى " نموذج ناجح " يشجع المنطقة العربية والإسلامية على الرضوخ لواقع الاحتلال الأطلسي، والابتعاد عن القوى الراديكالية في المنطقة، التي لا ترضى بالسيطرة الغربية المتجددة والمتوسعة من المغرب إلى باكستان. وكانت كل الشركات الأميركية المعنية، من شركات النفط، إلى شركات السلاح، إلى شركات البناء، إلى شركات الأمن، الخ.... أكثر استعجالاً لجني أرباح الحرب وأسلابها. وقد تجاوز طموح بعض مخططي السياسات الأميركية حدود تغيير البنى السياسية والعسكرية والأمنية والثقافية، للعراق والمنطقة، إلى مستوى تغيير بنيتها الاجتماعية. فقد كتب كيسنجر

حول المسألة: " لا تقتصر مشكلتنا على صدام حسين وأمثاله، وانما تتعداها إلى طبيعة المجتمع العراقي والعربي. فالعمل العسكري الاستئصالي لا يكفي. وينبغي رفده بتغييرات في الاصطفاف الاجتماعي ". وقد اقترح ريتشارد مورفي، وهو ديبلوماسي مخضرم قريب من كيسنجر، الاسراع بايجاد حلول سياسية شاملة للوضع في العراق وفي المنطقة، لتدعيم الوجود الأميركي فيها. ودفع آخرون بذات الاتجاه، لذا سارعت الادارة الأميركية، ما أن توقف دوي المدافع، لاستثمار سقوط بغداد عالمياً وإقليمياً وداخلياً. فأعدت لائحة مطالبها واملاءاتها، ودارت بها على جميع قادة المنطقة. وعلى الصعيد العالمي، حددت لحليفاتها حجم مساهماتها من الرجال والمال، وقد رضخت دول عديدة لتلك المطالب، بما فيها دول بحجم بولونيا أوكرانيا واليابان. أما على الصعيد الاقليمي، فحذرت ايران من متابعة برنامجها النووي، ومن التدخل في شؤون المنطقة، خاصة في أفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان. ووصل وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك كولن باول إلى دمشق، حاملاً جملة مطالب بصيغة املاءات، طالت أربعة ملفات: أولها، ضبط الحدود السورية - العراقية، وتسليم قادة النظام العراقي السابق الذين لجأوا اليها. ثانيها، دعم خارطة الطريق لحل النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي، وطرد المنظمات الفلسطينية المقاومة من سوريا. أما ثالث هذه الملفات فهو الابتعاد عن طهران والتوقف عن تقديم المساعدات لحزب الله. وأخيراً إعادة نشر قواتها في لبنان والاستعداد للانسحاب منه. وقد تحول القسم الأهم من هذه

المطالب لاحقاً إلى بنود في (قانون محاسبة سوريا) الذي أقره الكونغرس، وفي القرار 1559، الذي أقره مجلس الأمن. وعلى الصعيد الداخلي، باشرت الادارة الأميركية ما اتفق على تسميته العملية السياسية، باشراف الحاكم المدني بول بريمر. وقد استهدفت تلك العملية، اعادة بناء التوازنات السياسية في العراق، بشكل يوجد قاعدة سياسية وشعبية متعاونة مع الاحتلال، ويعزل الشرائح والقوى التي كانت داعمة للنظام العراقي السابق. وقد استغل الأميركيون التناقضات السياسية والمذهبية التي كان نظام صدام حسين، قد زرع بذورها بين مكونات الشعب العراقي، تحت شعارات علمانية ووحدوية صاخبة. فبادروا إلى حل الجيش والشرطة والادارات العامة، والى استصدار قانون اجتثاث حزب البعث. ثم صاغوا دستوراً جديداً يحول العراق إلى دولة فيديرالية. ثم عينوا مجلساً للحكم على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية، بشكل يرضي الشيعة والأكراد، على حساب أهل السنة. وكان رهانهم الضمني، تثبيت ولاء الأكراد، وسلخ الشيعة عن عمقهم العربي، وابعادهم عن حليفهم الايراني. وبدأ تسريب السيناريوهات المتعددة الممكنة لمستقبل العلاقات السياسية الاقليمية لمكونات الشعب العراقي، بما فيها، الكلام عن دور الأسرة الهاشمية "المتحدرة من سلالة الرسول" في جذب شيعة العراق، وشيعة جنوب لبنان، بعيداً عن الفلك الايراني. ولم يعادل سذاجة هذا الكلام، سوى الحديث عن عزل أهل السنة في العراق، عن عمقهم القومي في سوريا وباقي ارجاء العالم العربي والإسلامي. ولكن الادارة الأميركية التي كانت قد نجحت

بالحصول على قرار مجلس الأمن رقم 1483، الذي منحها حق تعليق سيادة الشعب العراقي، زودت بول بريمر بصلاحيات تفوق تلك التي كان يتمتع بها صدام حسين. فمارس صلاحياته على هذا الأساس، ضمن تصور مسبق بأن مركزة القرار بيده تمكنه من اعادة بناء الدولة العراقية وفق مصالح وحسابات مراكز الدراسات في واشنطن ونيويورك. ولكن التقدير النظري لمسار الامور لم ينطبق على الواقع العيني. فقد حوصر المشروع الاميركي بين أكثرية شعبية رافضة للاحتلال، وبين التناقضات المذهبية والسياسية التي انفجرت بين يديه اثر تفكيك مؤسسات الدولة العراقية المدنية منها والعسكرية. وبدل قيام دولة عراقية ديموقراطية متحالفة مع الولايات المتحدة، تكون نموذجاً للمنطقة حسب الوعود الأميركية، غرق الشعب العراقي في دوامة عنف دامية، ذهب ضحيتها عشرات آلاف الضحايا.

ضم فلسطين إلى الحرب على الإرهاب

بعد سيطرة اسرائيل على كامل أراضي فلسطين التاريخية، اثر هزيمة الأنظمة العربية في عام 1967، واجه الصهاينة معضلة ديمغرافية صعبة الحل، بفعل معدل التزايد السكاني السريع للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال. حيث شبه هؤلاء الوضع بأنه عبارة عن قنبلة موقوتة. فطرح اليمين الصهيوني المتطرف استئناف تهجير الفلسطينيين من أرضهم. ولكن الوضع الدولي، على الرغم من انحيازه للكيان الصهيوني، لم يكن ليقبل بحل كهذا. فتقدم

ايغال آلون وهو من قيادات حزب العمل الاسرائيلي، باقتراح لحل المعضلة على أساس احتفاظ اسرائيل بشريط حدودي عل طول نهر الأردن بعرض 15 كم، وقسمة الضفة الغربية إلى قطاعين، الأول شمالي القدس والثاني جنوبها، على أن يربط بينهما ممر ضيق. أما رابين وبيريز، وهما أيضاً من قيادات حزب العمل، فقد وضعا احتمال " المساومة على الأرض " منذ 1987، بدعم من بعض القيادات العليا للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية، في صلب حملتهما السياسية. لأنهما كانا يريان بوضوح، كباقي القيادات الاسرائيلية، استحالة ابقاء السيطرة المباشرة على كتلة سكانية فلسطينية، يهدد معدل نموها الديمغرافي في جعلها ضمن المدى المنظور، تفوق عدد السكان الصهاينة. ولكنهما كانا أخصب خيالاً، فقد أملا بأن تعمل اسرائيل على انشاء "تركيبة اقليمية اسرائيلية - فلسطينية - أردنية"، تلعب في نطاقها البرجوازيتان الفلسطينية والأردنية، دور حصان طروادة، لاختراق العمق العربي اقتصادياً. بينما يمكن للرأسمال الاسرائيلي في اطار التركيبة عينها، استغلال اليد العاملة الفلسطينية دون مخاطر أمنية كبيرة. وهذا التصور، ينسجم مع رؤية بيريز التي صاغها في كتابه "الشرق الأوسط الجديد". ولم تكن هذه المقترحات والتصورات بعيدة عن أذهان القادة الأميركيين والاسرائيليين في 13 أيلول 1993، عند توقيع اتفاقيات واشنطن، والتي تضمنت مبدأ اقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، على أن يعيد الجيش الاسرائيلي انتشاره مراعياً الضرورات السكانية. ولكن التطورات اللاحقة دفعت الخيارات الاسرائيلية والأميركية

باتجاهات مغايرة تجاه الشعب الفلسطيني وباقي الشعوب العربية. فقد أدى صعود الليكود بقيادة ناتنياهو إلى رسم استراتيجية تتنصل من مبدأ الأرض مقابل السلام، وترفض عملياً حق الشعب الفلسطيني باقامة دولة مستقلة. وتعتمد مبدأ السلام مقابل السلام، وتثبيت الوقائع بالاعتماد على القوة العسكرية العارية. وترجمت هذه الاستراتيجية بتوسيع عمليات الاستيطان وتصعيد القمع ضد الناشطين الفلسطينيين ورفع مستوى التوتر على الحدود الشمالية مع سوريا ولبنان. وبلغ هذا التوجه مستويات جديدة مع مجيء شارون إلى السلطة، ووقوع الهجوم الإرهابي على برجي التجارة في نيويورك في 11 أيلول، فزاد الاختلال في ميزان الصراع الاسرائيلي - العربي لصالح الطرف الأول بشكل غير مسبوق. فقد كان هناك من جهة، حكومة وحدة وطنية في اسرائيل تجمع الليكود والعمل وأحزاباً اسرائيلية عدة، مقابل تشرذم عربي يزداد ترسخاً، ويتمدد فلسطينياً على وجه الخصوص. اضافة لتفاقم الخلاف على هذا الجانب، بين من يريد الاقتصار على المبادرات والمناشدات السياسية، وبين من يريد دعم تلك المبادرات من خلال الاستمرار بالانتفاضة الشعبية والنضال المسلح. وبينما كانت اسرائيل تلقى دعماً مطلقاً من الادارة الاميركية المنخرطة في حربها على الإرهاب، كان العرب والفلسطينيون في دائرة الاستهداف بصفتهم مصدر هذا الإرهاب وحاضنيه. اذ نجحت اسرائيل في تقديم حربها على الشعب الفلسطيني ومقاومته، وعلى الدول العربية الممانعة، كجزء من الحرب الأميركية والغربية على الإرهاب. ودفعت تلك الحرب إلى الحد الأقصى، اغتيالاً لكوادر

وناشطي المنظمات الفلسطينية، واعتقالاً لآلاف المناضلين والمواطنين، وتجريفاً للأراضي.... وأرفقتها ببناء الجدار الفاصل، وتقطيع أوصال الضفة وغزة بمئات الحواجز العسكرية، مما أدى عملياً إلى شل السلطة الفلسطينية، وتعطيل غالبية مؤسساتها، وفرض الحصار العسكري والاقتصادي والمالي عليها بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية. وكانت اسرائيل قبل ذلك، قد قامت باغتيال الشيخ أحمد ياسين، وسجن ياسر عرفات في مقر قيادته في المقاطعة حتى وفاته. والأرجح قتله، عبر دس السم في الأدوية الطبية التي كان يتناولها. والمؤكد أن تصفية ياسين وأبي عمار، ثم الانسحاب من غزة، تتابعت في سياق خطة عامة رسمها شارون، وصولاً لاثارة نزاع داخلي فلسطيني - فلسطيني، يساعد على اضعاف القضية الفلسطينية ويمهد لتصفيتها. وقد تابع أولمرت تنفيذها بدعم أميركي مطلق. حيث اعتبرت ادارة بوش الابن أن تصفية الجناح المقاتل في السلطة الفلسطينية، بند أساسي في مشروع الحرب على الأرهاب، وخطوة لا غنى عنها في طريق تصفية بقية القوى المعترضة على الهيمنة الاميركية والغربية في المنطقة، وذلك انطلاقاً من القيمة الرمزية للقضية الفلسطينية في وجدان العرب والمسلمين. وفي هذا السياق اندرج مخطط دايتون الذي حاول محمد دحلان تنفيذه بموافقة فريق «أبو مازن»، والذي على الرغم من فشله، أدى عملياً إلى الصدام الدموي بين فتح وحماس في غزة، والى انفصال سياسي وجغرافي بين غزة والضفة الغربية، واعاد فتح الباب واسعاً أمام اندفاع هذا الفريق مجدداً، في مسيرة أوسلو و"خارطة الطريق"، وفق القراءة الاسرائيلية.

ومن أجل ذلك، تم تشديد الحصار على سلطة حماس في غزة، وأعيد ضخ المساعدات المالية والعسكرية لسلطة أبي مازن. ثم جرى تكليف طوني بلير بمهمة " مفوض سام"، من قبل اللجنة الرباعية لتوجيه سلطة «أبو مازن» وتأمين الدعم الاقليمي والدولي لها. وأخيراً وليس آخراً، دعا جورج بوش إلى عقد مؤتمر دولي - اقليمي لرعاية التسوية المشار اليها. ولاسناد هذا التوجه، تولت ادارته تأمين الغطاء السياسي لاسرائيل مباشرة، وبواسطة منظمة الأمم المتحدة. كما تعهدت بمزيد من الدعم العسكري لها خلال السنوات القليلة القادمة، بشحنات أسلحة متطورة ستبلغ قيمتها ثلاثين مليار دولار. وضاعفت ضغوطها على حلفائها العرب، والخليجيين منهم خاصة، لتطبيع علاقاتهم مع اسرائيل، وضمها اليهم في حلف سياسي عسكري، موجه ضد ايران. وشجعت هؤلاء، بمدهم بأسلحة جديدة، بقيمة عشرين مليار دولار. أما على صعيد الحلفاء الفلسطينيين، فقد زودتهم بمساعدات عسكرية مباشرة بقيمة ثمانين مليون دولار، بهدف استعمالها ضد حماس ومنظمات المقاومة الأخرى. وهكذا نجحت الولايات المتحدة واسرائيل في ادخال الساحة الفلسطينية قسراً، بالحصار والقمع والقتل، في صلب المعركة ضد "الإرهاب". وهما تمهدان حالياً، لاستثمار الانقسام الفلسطيني من أجل تحويل سلطة أبو مازن إلى ما يشبه جيش أنطوان لحد، تكون مهمته حماية أمن إسرائيل، ومشاركة أجهزتها في قمع الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة. ولم يكتف التحالف الاميركي- الاسرائيلي و"المعتدلون" العرب بحصار غزة وتجويع سكانها، بل شاركوا في التخطيط للعدوان

الاجرامي الذي شنه الجيش الاسرائيلي على قطاع غزة في نهاية عام 2008. هذا العدوان الذي استهدف تصفية حماس وتكريس الانقلاب السياسي الذي نظمه أبو مازن ضد سلطة حماس المنتخبة، قبل انتهاء مدة رئاسته التي تمتد قانوناً، إلى مطلع العام 2009. وذلك تمهيداً للاحتفاظ به من أجل أخذ توقيعه على وثيقة الاستسلام التي يأملون بفرضها على الشعب الفلسطيني. ولا يبدو أن هذا الهدف سيتراجع بعد مجيء الثنائي نتنياهو-ليبرمان إلى السلطة في إسرائيل.

جذب لبنان إلى الفلك الاميركي

عاش لبنان طيلة العقد الأخير من القرن العشرين، والسنوات الأولى من القرن الحالي، في ظل نظام الوصاية السورية المباشرة، والوصاية الأميركية - الفرنسية - السعودية غير المباشرة، خاصة بعد اقرار تسوية الطائف التي تحولت لاحقاً إلى جزء من الدستور اللبناني. وقد لعب الوجود السوري طيلة تلك الفترة أدواراً متعددة ومتناقضة، ساهم في تجميد دورة الحروب الأهلية اللبنانية - اللبنانية واللبنانية - الفلسطينية والعربية - العربية، وساهم في اعادة بناء الدولة اللبنانية دون تغيير في طبيعتها الاجتماعية، مسدياً خدمة للبرجوازية اللبنانية لتأمين شروط ملائمة لاستثماراتها المشروعة وغير المشروعة. كما ساهم في ضبط التوازنات السياسية الداخلية بين القوى الطائفية المختلفة، لصالح تعزيز وزن الإسلام السياسي بمختلف مذاهبه، على حساب المارونية السياسية

التي كانت تستأثر بالحصة الأكبر من القرار السياسي والاداري قبل اقرار تسوية الطائف؛ وأخرج النفوذ الاسرائيلي المباشر من الساحة اللبنانية، ودعم المقاومتين الوطنية في مرحلة أولى، ثم المقاومة الإسلامية في مرحلة لاحقة، مفسحا في المجال باستعادة القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل العدو الصهيوني. أما أجهزته فقد أفرطت من جهة مقابلة في التدخل بتفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية الداخلية، من فرض قوانين الانتخاب وتشكيل اللوائح الانتخابية، إلى فض المنازعات القضائية. وتورطت في ممارسات غير قانونية وقمعية، مما أثار امتعاضاً وغضباً واعتراضاً لدى القسم الأكبر من الشعب اللبناني. وقد سكتت كل القوى الاقليمية والدولية والداخلية المشاركة للوصاية السورية، عن كل تلك التجاوزات، وعن صفقات المافيات اللبنانية المالية والميليشياوية والقوى السياسية المحتمية بها، لفترة طويلة. ولكن مع ذلك، بدأ بعض المتضررين من الوجود السوري في لبنان، برفع صوتهم مطالبين بتطبيق كل بنود اتفاقية الطائف، وانسحاب القوات السورية. وكان المطالبون بذلك، من مشارب سياسية مختلفة، بل متعارضة؛ منهم من المحسوبين على اليسار، ومنهم على اليمين، وبعضهم على صلة بأوساط أميركية وصهيونية كمنظمة ايباك. وجرى ذلك بموازاة تدهور العلاقات الأميركية السورية. فتصاعدت لهجة المطالبة بالخروج السوري من لبنان، خاصة منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، وبدأت تنشر الدراسات والتقارير الداعمة لهذه المطالبة. وقد جاء في أحد هذه التقارير الذي أعد سنة 1996، وشارك في

صياغته بعض رموز المحافظين الجدد: "لا بد من العمل لتغيير الوضع في العراق وبناء تحالف تركي، عراقي، أردني، اسرائيلي، يسعى لاحقاً لجذب قوى سورية تعارض النخبة الحاكمة. وبذات الوقت، لا بد من تشتيت انتباه سوريا، من خلال استخدام عناصر المعارضة اللبنانية الراغبة بازاحة النفوذ السوري من لبنان". بعد احتلال العراق، وعدم تجاوب النظام السوري مع رغبة ادارة بوش بتسهيل مشروعها العراقي والاقليمي، باشرت تلك الادارة تنفيذ هذا التوجه حيال سوريا. فتم استصدار القرار 1559، من مجلس الأمن بالتنسيق الكامل مع فرنسا، التي كانت قد تخلت عن معارضتها لغزو العراق، واتخذت توجهاً سياسياً أكثر قرباً من الخط الأميركي، خاصة حيال سوريا ولبنان. ربما لأنها كانت تأمل بمشاركة الولايات المتحدة في ملء الفراغ الذي سيتركه الانسحاب السوري من لبنان. وكان من أبرز بنود هذا القرار، انسحاب الجيش السوري من لبنان وتجريد المقاومة الإسلامية اللبنانية من سلاحها. وجاء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، في 14 شباط 2005، ليشكل الفرصة المناسبة لتسريع تنفيذ مضمون الاتفاق الأميركي - الفرنسي. وكان الشرارة التي أطلقت حركة جماهيرية واسعة على امتداد الساحة اللبنانية، خاصة في أوساط أهل السنة والموارنة والدروز، طالبت بخروج الجيش السوري من لبنان، وأطلقت عليها وزيرة الخارجية الاميركية " ثورة الارز ". وقد نجحت تلك الحركة بسبب الدعم الدولي والاقليمي الواسع، وبفعل تجاوب واسع من الشعب اللبناني، الذي كان متضايقاً من التدخلات الفظة للأجهزة الأمنية السورية،

كما سبق وأشرنا. مما دفع النظام السوري للاستجابة لمطلب الخروج من لبنان، فسحب قواته من كامل الأراضي اللبنانية، بينما يلزمه اتفاق الطائف بالانسحاب إلى البقاع فقط. تلا ذلك انتخابات نيابية وفق قانون انتخابي كان قد أعد وطبق سابقاً باشراف الأجهزة السورية عام 2000؛ أسفرت تلك الانتخابات عن ولادة أكثرية نيابية صديقة للولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية، ساهم في نجاحها دعم حزب الله وحركة أمل. وقد شارك هذان الطرفان في الحكومة التي تشكلت اثرها برئاسة فؤاد السنيورة. ولكنهما عادا وانسحبا منها، لعجزهما عن التاثير بتوجهاتها وقراراتها، مما أدخل لبنان في صراع سياسي عنيف حول موقع لبنان الإقليمي، وحول توازناته السياسية الداخلية. وقد اتخذ مظاهر طائفية ومذهبية حادة، هددت وحدة نسيجه الاجتماعي ووضعته على شفير حرب أهلية، حيث انقسمت الساحة السياسية اللبنانية إلى تيارين سياسيين كبيرين: "تيارالأكثرية" ويستند إلى العصبية السنية بقيادة نجل رفيق الحريري. ويعمل على ربط لبنان بمحور "المعتدلين العرب"، وتحويله إلى منصة بيد الولايات المتحدة للضغط على سوريا، وتيار مضاد يلتف حول المقاومة وحزب الله، ويستند إلى العصبية الشيعية، ويسعى بتأييد من ايران وسوريا لمواجهة الخط الأميركي في المنطقة. وقد بلغ دعم الادارة الأميركية "لتيار الأكثرية" في لحظة من لحظات المواجهة، إلى حد اعتبار المس به مساً "بالأمن القومي الأميركي". وهذا التوصيف النادر الاستعمال في العلاقات الدولية، يكشف حجم الرهان الأميركي، على تغيير

موقع لبنان، من أجل استخدامه في ترجيح سياسات الولايات المتحدة الاقليمية. ولكن واقع البنية السياسية الاجتماعية، وحقيقة موازين القوى داخله، قطعت الطريق على نجاح هذا الرهان. وتم ذلك بعد معركة 7 أيار 2008، التي ردت من خلالها قوى المعارضة على قرار الحكومة اللبنانية بنزع شبكة الاتصالات الخاصة بالمقاومة. حيث جرى اقرار اتفاق الدوحة نتيجة لميزان القوى الذي ظهر رجحانه لصالح أخصام المشروع الأميركي، والذي منح المقاومة وحلفاءها حصانة سياسية من خلال "الثلث الضامن"، ولو إلى حين تبدل في موازين القوى لغير صالحهم.

إعادة إشعال القرن الأفريقي

عانت منطقة القرن الافريقي طوال النصف الثاني من القرن العشرين، اضطرابات سياسية وأمنية متواصلة. وشهدت دولها حروباً في ما بينها، وحروباً أهلية داخلها. كما شهدت تدخلات إقليمية ودولية عديدة لم تنج من آثارها أي منها. فقد عاش السودان حرباً أهلية بين جنوبه وشماله، اعتبرت الأطول في تاريخ القارة الافريقية. كما عاشت مناطقه الأخرى انتفاضات وتمردات متقطعة. وكانت حدوده دائمة التوتر مع جميع جيرانه. أما أثيوبيا والصومال وأريتريا فقد شهدت كلها نزاعات متواصلة بين بعضها بعضاً، وتوترات وانقلابات عسكرية داخلية. ووصلت الأمور في المراحل الأخيرة من الحرب الباردة إلى حد تدخل القوات الكوبية لدعم نظام منغستو هيلا مريام الصديق للسوفيات، لصد اجتياح

القوات الصومالية لمنطقة أوغادين المتنازع عليها. ثم هدأت الأوضاع هناك نسبياً، طوال العقد الأخير من القرن العشرين. ولكن اكتشاف النفط واليورانيوم في السودان، وفي مناطقه الغربية (دارفور) تحديداً، أعاده إلى صدارة الأحداث. فقد شجعت الولايات المتحدة والدول الأوروبية تمرداً عسكرياً في تلك المناطق، ضد سكانه العرب (المعروفين بالجنجويد)، وضد السلطة المركزية، من أجل تبرير الضغط على النظام السوداني والتدخل بشؤونه الداخلية، ووضع اليد على ثرواته الاستراتيجية، ومحاولة ابعاده عن أصدقائه الصينيين والايرانيين. واستمر تدهور الوضع الأمني والسياسي، وأحوال المدنيين هناك، على الرغم من إرسال آلاف الجنود من قبل منظمة الاتحاد الافريقي لمساعدة القوات الحكومية على ضبط الأوضاع. ولم يتغير الأمر كثيراً بعد دعم القوات الافريقية بقوات تابعة للأمم المتحدة كما أقر مجلس الأمن الدولي. وهو لن يتغير الا اذا تراجعت الولايات المتحدة عن خططها بشأن السودان، ومنطقة القرن الافريقي بصورة عامة، وهو ما لايبدو أنه سيحصل في المدى القريب. وبموازاة التدهور في السودان، تسارع الانهيار في الصومال، بعد اجتياحه من قبل اثيوبيا بضوء أخضر علني من الادارة الأميركية. فبعد اسقاط سلطة المحاكم الإسلامية، باشرت هذه الاخيرة حرب عصابات واسعة النطاق، جعلت هذا البلد ساحة جديدة من ساحات "الحرب على الإرهاب". وتحقق القوى المقاومة للحكومة المتعاونة مع الأثيوبيين نجاحات متتالية. ولكن الانهيار العام في الوضع الاقتصادي والأمني هناك، بات يهدد جدياً الملاحة الدولية على

امتداد القرن الافريقي. كما بات مبرراً لحشد القوى البحرية لمختلف القوى العظمى الراغبة في تعزيز هيبتها الدولية. وكان آخرها عودة البحرية الروسية، ومجيء البحريتين الهندية والصينية إلى المنطقة بقوة، للمرة الأولى في التاريخ الحديث. وهكذا ساهمت الحرب التي أعلنتها ادارة بوش، في اعادة اشعال القرن الافريقي بزخم يفوق ما كان عليه أيام الحرب الباردة، وهي تساهم الآن في استدراج المزيد من القوى الدولية إلى حلبة الصراع الإقليمي.

حصار إيران

طوال الشطر الأكبر من الحرب الباردة، كانت ايران بقيادة الشاه رضا بهلوي، أحد أقوى حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. وقد أغدق الاميركيون المساعدات العسكرية على الجيش الايراني، بحيث بات عشية انهيار الحكم الشاهنشاهي، سابع أو ثامن أقوى جيش في العالم. وكان الشاه مسروراً بلقب شرطي الخليج العربي- الفارسي. ولكن الثورة الخمينية قلبت واقع إيران رأساً على عقب، ووجهت ضربة كبيرة للنفوذ الأميركي في منطقة الخليج. لقد حاولت الولايات المتحدة زعزعة السلطة الجديدة من الداخل ففشلت، فلجأت إلى محاولة استنزافها عبر العراق. فانزلق صدام حسين إلى الخطة الاميركية المعروفة بخطة " الاحتواء " المزدوج. وأشعل حرب الخليج الأولى التي كلفت البلدين آلاف القتلى دون نتيجة. حيث جهدت

الادارات الأميركية المتعاقبة على منع انتصار أي من الطرفين. وتولت السعودية والكويت وباقي دويلات الخليج العربي، كالعادة، تمويل تلك الحرب الهادفة لضرب أية قوة اقليمية قد تحد من السيطرة الاميركية على المنطقة. وبعد انتهاء الحرب الباردة، والتواجد الأميركي مباشرة في الخليج اثر حرب تحرير الكويت، شعرت الثورة الايرانية بالخطر الأميركي المباشر يقترب منها، وهي دون حليف دولي وازن في ظل طغيان الأحادية الأميركية. لذا تجنبت تصعيد الخلاف من جهتها مع الأميركيين، كما تجنبت الانزلاق إلى مساومة مذلة معهم. وخلال اجتياح أفغانستان ثم العراق اتخذت موقفاً يتراوح بين الحياد السلبي والتعاون المحدود مع الاميركيين، خاصة وأن هؤلاء باتوا يحيطون بايران من كل الجوانب. وكان الرهان الايراني البراغماتي صائباً. اذ لم يكن لدى قادة ايران مصلحة بمساندة نظامين معادين، علماً بأن صدام حسين حاول التقرب منهم، دون جدوى. وانتظروا مصير الاحتلال ليقرروا وجهة تحركهم. اذا ثبت الأميركيون أقدامهم في المنطقة، يتقدمون للتفاهم معهم، واذا فشلوا يتقدمون لملء ما أمكن من الفراغ. وفي ظل انشغال الأميركيين والحلف الأطلسي بالتصدي للمقاومتين الأفغانية والعراقية، راح الايرانيون بحكمة ومثابرة وجرأة، ينفذون استراتيجية دفاع فعال وطويل الأمد ضد الخطر الأميركي. فالى جانب بناء قدرة عسكرية قوية مستندة إلى صناعة عسكرية محلية، نسجوا تحالفات دولية واسعة، وبسطوا نفوذاً اقليمياً معترفاً به. على المستوى الدولي: متنوا علاقاتهم مع

روسيا والصين وفنزويللا، وحاولوا تحسينها مع أوروبا. وعلى الصعيد الاقليمي:

بنوا حلفاً صلباً مع سوريا وحزب الله وحركة حماس، وقوى أخرى. ولم يترددوا في تحسين علاقاتهم مع أطراف قريبة من الأميركيين أو حليفة لهم، كتركيا والسعودية وأفغانستان. . . .

وعلى صعيد آخر يتميز بخصوصية استراتيجية من الدرجة الأولى، نجحوا بامتلاك التقنية النووية السلمية بصورة تامة. لذا لم يتحمل الأميركيون كل هذه النجاحات، فشنوا حملة سياسية شاملة ومتواصلة على النظام الايراني، مرفقة بالحصار الاقتصادي، والضغط العسكري، وأخذوا يلوحون تكراراً بشن حرب على الدولة الايرانية. مهدوا كعادتهم للصراع "بشيطنة" خصمهم، فاتهموا ايران بأنها عضو في ما دعوه محور الشر الآسيوي، وهو يشمل كلاً من كوريا الشمالية وسوريا (على الرغم من حيادها في حربي أفغانستان والعراق كما ذكرنا أعلاه). وهذا يؤكد بالطبع النية المسبقة بالاشتباك مع الايرانيين. ثم صعدوا اتهاماتهم لايران بأنها تدعم " الإرهاب " في العراق وفلسطين ولبنان وأفغانستان والسودان والصومال، وكل منطقة الشرق الأوسط الكبير. بعدها انتقلوا إلى ملفها النووي، فأعاقوا وصولها لتفاهم مع لجنة الطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة، وأجهضوا حوارها مع الاتحاد الأوروبي حول الملف المذكور. ثم رفعوا القضية إلى مجلس الأمن، حيث تجاوزوا الاعتراضين الروسي والصيني، ونجحوا في استصدار قرار يفرض عقوبات اقتصادية على ايران، لاجبارها على

وقف تخصيب اليورانيوم. ولم يكتفوا بذلك، فأثاروا الحساسيات المذهبية ضد ايران من خلال محاولة اثارة نزاع شيعي- سني على امتداد المنطقة، ودفعوا حلفاءهم إلى الكلام الصاخب عما دعوه " الهلال الشيعي " الممتد من قم إلى صور. كما أثاروا الحساسيات القومية العربية - الايرانية عبرالايعاز لحلفائهم للحديث عن نوايا الامبراطورية الفارسية. فنجحوا إلى حد ما، مستفيدين من الذاكرة المريضة للبعض والتواطؤ الذليل للبعض الآخر، ومن التباس بعض المواقف الايرانية أخطاء بعض حلفاء ايران. فأسندوا حصارهم العسكري والاقتصادي، بتحالف سياسي عسكري شبه معلن بين بعض الدول العربية المتحالفة معهم تقليدياً وبين اسرائيل، تحت عنوان توحيد المعتدلين في المنطقة ضد المتطرفين.

وقد لعب هذا الحلف أدواراً خطيرة ضد مصالح المنطقة، سواء خلال حرب تموز2006 على لبنان، أو خلال حصار غزة، أو خلال العدوان الاسرائيلي عليها في نهاية عام 2008. ولكن كل المؤشرات ترجح عجز هذا الحلف، عن تحطيم ارادة الايرانيين وحلفائهم في المنطقة، وإن ساعد الاميركيين على اطالة أمد احتلالهم لها.

الحرب من أجل كسب العقول والقلوب

بموازاة حروبها وغزواتها في المنطقة العربية والإسلامية، شنت ادارة جورج دبليو بوش حرباً اعلامية دعائية سيكولوجية

دعتها "الحرب لكسب العقول والقلوب". ووظفت من أجلها الكثير من الكفاءات الفكرية والصحفية الأميركية والعربية والإسلامية. كما أنفقت عليها مبالغ طائلة. وقد استوحت هذه التسمية من الحكومة البريطانية التي كانت أول من استخدمها عندما كانت تخوض حرب المالايو في الخمسينيات من القرن العشرين. ومن ليندون جونسون خلال حرب فيتنام، حيث قال: "سيكون النصر النهائي مرتبطاً بكسب عقول وقلوب من يعيشون هناك". والأهم من أصل العبارة هي دلالتها: أي عدم كفاية الآلة العسكرية لحسم الصراع، وهشاشة الانتصارات الموضعية خلال القتال. ولا شك أن الحرب الأميركية الراهنة من أجل كسب عقول المسلمين وقلوبهم، تستوحي تجربة الحرب الدعائية التي شنتها الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية وبقية حركات التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية. ففي أوروبا مثلاً، لعبت مؤسسات اعلامية عديدة، منها راديو أوروبا الحرة وراديو ليبرتي، دوراً مؤثراً في كسب تأييد شرائح واسعة من مواطني أوروبا الشرقية للمفاهيم والأفكار والعادات والسياسات الغربية. كما ساهمت في تحويل جزء من الانتلجنسيا الأوروبية، عن ميولها المؤيدة للاتحاد السوفياتي أو المتعاطفة مع الشيوعية. بعد أحداث 11 أيلول، وغزو العراق، وقبل فضائح غوانتنامو وأبو غريب، أجريت استطلاعات رأي في بعض الدول العربية "الصديقة للولايات المتحدة"، لمعرفة حقيقة مشاعر مواطنيها تجاه الأميركيين، فتبين أن نسبة مؤيديهم في السعودية مثلاً، لا تتجاوز 4%، وفي الامارات 9%. وكان الأميركيون،

مسؤولون ومواطنون عاديون، قد طرحوا على أنفسهم، وعلناً، السؤال التالي: "لماذا يكرهوننا؟". أجاب المحافظون الجدد ومن يدور في فلكهم: إنهم يكرهوننا لأننا ناجحون، وهم فاشلون. إنهم يكرهوننا لما نحن عليه، وليس بسبب ما فعلناه أو نفعله. وذهب غلاتهم إلى القول: إنهم يكرهوننا لأن الإسلام بطبيعته ذو نزعة عدوانية. بينما رأى مفكرون وصحفيون أميركيون آخرون، أكثر موضوعية، أن هناك الكثير من التجني على العرب والمسلمين، وعلى الإسلام كدين. فكره الولايات المتحدة لا يقتصر عليهم وحدهم. ويوجد في كل دول العالم كارهون ومعادون للسياسات الأميركية. وقد كتب ستانلي هوفمن: ليست معاداتنا المنتشرة عبر العالم سوى ردة فعل على "خطابنا المزدوج" و"سياسة الكيل بمكيالين"، التي نعتمدها. واعتبر ساندي برغر، مستشار كلينتون للأمن القومي، أن نفوذ أميركا العالمي يتراجع بسرعة كبيرة، بسبب الافراط في "الأحادية المجانية" و"التصلب الأيديولوجي". أما ستغليتز فيرى أن هذه المشاعر طبيعية طالما أن الولايات المتحدة تدير العولمة وفق مصالحها الضيقة فقط. وكذلك بوكانان، الذي أدان سياسة التدخل العسكري والدعم غير المحدود وغير المنطقي لاسرائيل، وحملها مسؤولية تزايد العداء للأميركيين في الشرق الأوسط. لم تصغ ادارة بوش لهذه الآراء، وعملت لتبرير استراتيجيتها في المنطقة العربية والإسلامية، خاصة بعد أحداث 11 أيلول، بصيغ وعناوين متعددة. ولكن التغيير المتكرر للأهداف المعلنة، واتساع الهوة بين الأقوال والادعاءات، والأفعال والممارسات، أفقدت الحملة

الدعائية الأميركية الحد الأدنى من الصدقية. فقد باشرت ادارة بوش الحرب تحت شعار الدفاع عن النفس والانتقام لضحايا الاعتداء على برجي التجارة العالمية في نيويورك. وقد تفهم العالم ذلك في البداية، واقتصرت الانتقادات على طريقة اعلانها من قبل جورج دبليو بوش حيث اعتبرها "حرباً صليبية" على الإرهابيين وداعميهم. ولما تنبهت الادارة الأميركية إلى الوقع السلبي لتلك التسمية على الذاكرة الجمعية للعرب والمسلمين، بدأت حملة اعلامية، تميز بين الإسلام وبين منظمة القاعدة وحلفائها. وبادرت إلى انشاء وتمويل وسائل اعلامية موجهة إلى العرب والمسلمين، أشهرها (راديو سوا باللغة العربية، وراديو فاردا بالفارسية)، ومحطة (الحرة) التلفزيونية. وبالغت في تزيين أوضاع المسلمين في الولايات المتحدة، الذين كانوا يتعرضون فعلياً بعد أحداث 11 أيلول، لضغوط ادارية وسياسية ومعنوية كبيرة. وعشية غزو العراق، تحول عنوان الحرب الدعائية إلى الحرب على الاستبداد وعلى أسلحة الدمار الشامل. ولكن بعد انكشاف كذب جورج دبليو بوش وحليفه طوني بلير، حصل تحول آخر في طرح الادارة الأميركية ووسائل دعايتها لتبرير الحرب فصار: "تعميم الديموقراطية على الشرق الأوسط الكبير"، ومساعدة شعوب المنطقة على تجاوز تخلفها. وقد عرضت ادارة بوش الابن مشروعاً كاملاً بهذا الخصوص على اجتماع الدول الصناعية الثماني، الذي انعقد في واشنطن في حزيران 2004. وقد استند ذلك المشروع إلى تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية لعامي 2003 و2004. وجاء فيهما أن مجموع الناتج

المحلي لبلدان الجامعة العربية هو أقل من نظيره في أسبانيا. وأن أربعين بالمئة من العرب البالغين - أي 65 مليون شخص - أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد. وأن سبعة ملايين طفل عربي يبقون خارج المدارس. وأنه بتاريخ 2010 سيبلغ أكثر من 50 مليون شاب عربي سن الدخول إلى سوق العمل، واذا استمر معدل البطالة على حاله فان نصفهم على الأقل سيبقى عاطلاً عن العمل. وأن ثلث مواطني المنطقة يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وأن نصف سكان المدن العربية لا يجدون السكن المناسب. وأن أصحاب الكفاءات العرب المهاجرين تصل أعدادهم إلى الملايين. بينما يستخدم 5.1 في المئة فقط من السكان شبكة الانترنيت، وهو أقل من أي منطقة أخرى في العالم بما في ذلك بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأن حجم ديون الدول العربية تجاوز 150 مليار دولار. وأن نسبة النساء في البرلمانات العربية تبلغ 5.3 بالمئة، بينما تبلغ النسبة 4.8 بالمئة في افريقيا جنوب الصحراء. وأن 51 بالمئة من الشبان العرب أعربوا عن رغبتهم بالهجرة إلى بلدان أخرى. فخلص مشروع "الشرق الأوسط الكبير" إلى أن الاقتصاد العربي لم يحسن الاستفادة من موارده المالية والبشرية والطبيعية المتوافرة والكافية، من أجل بناء قاعدة انتاجية صناعية وزراعية حديثة، وذلك بسبب اتباعه سياسات تنموية قطرية ومنغلقة موجهة نحو الداخل وشديدة الاعتماد على الاستيراد، إلى جانب اعتماد برامج تعليمية قاصرة عن استيعاب المعارف والتقنيات الحديثة، مما أدى إلى تخريج أفواج من أنصاف المتعلمين، اضافة إلى انفصال الأنظمة التعليمية

عن متطلبات المشاريع الانمائية. وأفضى إلى الاستنتاج، بأن خروج المنطقة من ركودها يتطلب:

- توسيع الفرص الاقتصادية.
- بناء مجتمع معرفي.
- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.

وجرت صياغة مقترحات عديدة تستوحي هذه الأهداف الأساسية. أهمها:

- التركيز على تطوير القطاع الخاص، وخاصة المشاريع الصغيرة.
- انشاء مؤسسة مالية تشارك فيها الدول الثماني لتمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة في المنطقة.
- تشجيع التجارة البينية بين دول المنطقة.
- تسهيل انضمام دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية.
- تطوير النظم الجمركية في المنطقة، وتبسيط المعاملات لتنشيط تدفق الرساميل الأجنبية.
- انشاء منبر "الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير"، بمشاركة مسؤولين وأفراد غير رسميين من الدول الثماني لمناقشة القضايا المتعلقة بالاصلاح الاقتصادي في المنطقة.
- توسيع دور الأمم المتحدة في مجال برامج محو الأمية، خاصة لدى النساء.
- زيادة تمويل برامج التعريب، خاصة في مجالات الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع والعلوم الطبيعية.

- تجسير "الهوة الكومبيوترية" بين المنطقة العربية والإسلامية وبقية العالم.

- تحسين مستوى معاهد وجامعات ادارة الأعمال في عموم المنطقة. والاستفادة من خبرات الدول الثماني في هذا الميدان.

- تكثيف الزيارات المتبادلة بين الصحافيين ومسؤولي وسائل الاعلام، من المنطقة وخارجها.

- اعداد برامج لتدريب الصحفيين ورجال الاعلام، في معاهد المنطقة وخارجها.

- تطوير التشريعات الانتخابية، وتعزيز تبادل الخبرات بين برلمانات دول المنطقة، ودول الثماني.

- تدريب النساء على القيادة، وعلى المشاركة في التنافس الانتخابي، سواء بالنسبة لمواقع السلطة أو في المنظمات غير الحكومية.

- العمل على اصلاح قانوني وقضائي، يرسي دولة القانون، ويضمن العدالة للمواطنين.

- تشجيع قيام منظمات وأطر رسمية ومدنية تعنى بارساء مبادىء الشفافية ومكافحة الفساد.

وعملت الادارة الأميركية على التنسيق بين هذا المشروع، ومبادرة " ما وراء الأطلسي " التي أطلقها يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا، خلال انعقاد المؤتمر الأربعين للأمن الأوروبي في ميونيخ. وقد طرحت المبادرة ضرورة ضم جهود أوروبا وأميركا لتوطيد التعاون والشراكة بين الأطلسي وبين الشرق الأوسط في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية

والقانونية والثقافية. ووضعت أهداف مشتركة للمبادرتين تلتزم: العمل لارساء السلام في المنطقة، وحماية أمنها، وضمان تطورها الديموقراطي، ونموها الاقتصادي، ومراقبة تسلحها، وردع قوى الإرهاب والتوتاليتارية المهددة لاستقرارها. ومما سهل التنسيق بين المشروعين، اقتناع الأميركيين والأوروبيين بأن تعاونهم يوفر شروطاً أفضل لمواجهة تحديات القوى المناهضة لهم، وخاصة الإسلامية الجهادية، على امتداد الشرق الاوسط الكبير. ولكن مسار الأحداث، جعل من هذه المشاريع حبراً على ورق. وفشل الأميركيون في اقناع العرب والمسلمين بأنهم يرغبون فعلاً في مساعدتهم على تسريع نموهم الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير ممارستهم الديموقراطية. فانتقل تركيز المسؤولين الأميركيين والاعلام الأميركي والغربي، من الحديث عن تنمية مجتمعات المنطقة ودمقرطتها، كمبرر للحرب، إلى الحديث عن " الفوضى البناءة ". أي تشجيع التوترات والتشققات في البنى السياسية والاجتماعية في المنطقة، ودفعها لتأخذ كامل مداها، على أن يعملوا لاحقاً على الاستفادة من تداعياتها لدعم التيارات والقوى المتعاونة بصفتها "قوى بناءة"، وحصار وتصفية القوى المناهضة بصفتها "قوى هدامة"، آملين أن يكسبوا تأييد سكان المنطقة تدريجياً من خلال اظهار أفضليات القبول بالسيطرة الأميركية، وكلفة التصدي لها. وتطور هذا الطرح، بعد ازدياد الصعوبات أمام ادارة بوش في المنطقة والعالم، وفي الولايات المتحدة ذاتها بعد انتصار الديموقراطيين في انتخابات الكونغرس سنة 2006، فانتقل الخطاب الأميركي إلى الحديث عن دعم "المعتدلين" ضد

"المتطرفين". وترجم ذلك لاحقاً في شهر تموز 2007، باتخاذ قرار بامداد الأنظمة المعتدلة واسرائيل بأسلحة متطورة بقيمة ستين مليار دولار. وأظهر ذلك التخلي النهائي عن المثاليات التي حاول المحافظون الجدد تغليف مشاريعهم الامبراطورية بها، خلال تقدمهم نحو السلطة. وشكل رجوعاً إلى الشعارات التقليدية التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة، حيث كان الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها، أو ما كان يسمى "بالعالم الحر"، وبات يسمى راهناً "المجتمع الدولي"، هو ما يعطي الشرعية للحروب التي كانت تخوضها لوحدها، أو بمشاركة الحلف الأطلسي. يقود ذلك إلى الاستنتاج بأن الأميركيين لم يربحوا حرب القلوب والعقول في المنطقة العربية والإسلامية، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلوها. وهذا الفشل سيحدّ من فرصهم (الضعيفة أصلاً) لكسب حربهم العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط الكبير.

المقاومات تواجه الاحتلال الاميركي

على عكس توقعات ادارة جورج دبليو بوش وأنصارها في العالم والمنطقة، لم تستقبل شعوب المنطقة الأميركيين كمحررين، ولم تهلل لقدومهم، باستثناء بعض المعارضين للنظم السابقة في الدول التي خضعت لاحتلالهم، علماً بأن كل المحتلين عبر التاريخ، وجدوا من يتعاون معهم في البلدان التي خضعت لسيطرتهم. حتى الاحتلال النازي، وجد من يمد له اليد في غرب

أوروبا وشرقها وجنوبها خلال الحرب العالمية الثانية. ولكن في المقابل لم يستطع أي محتل تجنب قيام مقاومة ثقافية أو سياسية أو عسكرية لاحتلاله. والأميركيون ليسوا استثناء، على الرغم من أن الكثير من المتأمركين في المنطقة يحاولون عبثاً اثبات ذلك. والتجربة الراهنة للعالمين العربي والإسلامي تؤكد هذه الحقيقة. ولن يغير من واقع الامر شيئاً تسمية مقاومي الاحتلال الأميركي أو الأطلسي أو الاسرائيلي، " إرهابيين "، حتى في أفغانستان. فبعد انهيار نظام الطالبان المتخلف والظلامي بكل المعايير، عند الغزو، تلاحظ منذ أشهر، عودة الطالبان كحركة مقاومة فاعلة بوجه الاحتلال الأطلسي. أما العراقيون، فلم يجدوا في الاحتلال هدية، بل كارثة دمرت مجتمعهم وأذاقته الذل والمهانة. فمن البداية كانت أكثرية الشعب العراقي مقتنعة بأن الولايات المتحدة أسقطت صدام حسين لمصالحها الخاصة، وليس من أجل أي هدف سام، وأنها فعلت ذلك من أجل وضع يدها على ثروته البترولية، واقامة قواعد عسكرية، واحكام الطوق حول ايران، وتعزيز أمن اسرائيل. وما أكد توقعات الشعب العراقي النهج الذي اتبعه الاحتلال بعد تحطيم نظام صدام حسين، وطريقة تشكيل البنية السياسية - الادارية - العسكرية الجديدة التي أقامها وأمسك بكل مفاصلها. ولم يكن تعيين مجلس الحكم المشكل على أساس المحاصصة الاتنية والطائفية، سوى أول الغيث على هذا الطريق الدامي. حيث كان الهدف من الشكل الذي اتخذته تركيبة ذلك المجلس، اطلاق منافسة مسعورة بين مكونات المجتمع العراقي،

لتسهيل الامساك به وادامة السيطرة عليه لأطول مدة ممكنة، وتعقيد ولادة أية مقاومة وطنية جامعة تواجه الاحتلال. وتمثلت الخطوة التالية، بفصل المناطق النفطية في الشمال والجنوب إدارياً وعسكرياً عن باقي المناطق العراقية، وسارت بقية الخطوات وفق ذات التوجهات والغايات، ومنها المباشرة بتوسيع القواعد العسكرية العراقية، كقاعدة التاجي في بغداد، وقواعد الموصل، وقاعدة أم قصر في الجنوب. ثم جاء الاعلان عن رغبته ببناء أربع قواعد جوية جديدة ضخمة، بأحجام غير مسبوقة في المنطقة، ومعها عدد من القواعد للمشاة قرب المدن الرئيسية، تسمح بتمركز القوات الأميركية في العراق لعقود من الزمن. ثم تشكيل ميليشيات محلية علنية وسرية، للعمل إلى جانب الشركات الأمنية المستوردة، لدعم المجهود العسكري النظامي، والقيام بمهام الحراسة أو " تنفيذ المهام القذرة ". ثم تنظيم شبكات استخبارية عسكرية وأمنية وسياسية، تنسق بشكل مباشر مع المخابرات الأميركية والموساد الاسرائيلي. وقد أظهرت سرعة انطلاق عمليات المقاومة، التي بدأت بعد أيام معدودة من سقوط بغداد، بدعم أقسام واسعة من الشعب العراقي، خاصة في بغداد والأنبار، أن خطة الصدمة والرعب التي عول عليها مخططو الحرب الأميركيون لكسر ارادة الشعب العراقي لم تنجح. كما لم تنجح خطة التضليل الاعلامي والسياسي حول الاهداف الحقيقية للحرب وتبددت بسرعة كبيرة ادعاءات الأميركيين بأن المقاومين، الذين اعتبروهم "إرهابيين"، قدموا من خارج العراق. فمن أصل

17700 معتقل بين آب 2003 وآب 2004، لم يتجاوز عدد غير العراقيين الاربعمائة. وانتهى الأميركيون وحكومة العلاوي إلى الاعتراف بان غالبية المقاومين هي من العراقيين. ولكنهم لم يعترفوا بخطئهم بشن الحرب، ولا بكارثة الانسياق وراء أوهام سيناريوهات صاغها بعض الحالمين بالسيطرة على المنطقة والعالم، وشجعهم عليها بعض الراغبين بالوصول إلى السلطة، بأي ثمن. فواصلوا العمليات العسكرية الدموية في مختلف أنحاء العراق، ودمروا مدناً بصورة كاملة أو جزئية، كما حصل بالنسبة للفلوجة والرمادي وسامراء، وغيرها من المدن والبلدات العراقية. وتسببت المواجهات وعمليات المطاردة وحملات الاعتقال والتعذيب، من بدء الغزو حتى منتصف 2007، بمقتل حوالى مئتي ألف عراقي، وتهجير أربعة ملايين آخرين. وتخللتها فضائح كبيرة طالت سلوك الجيش المحتل، حيال المواطنين العراقيين وحيال المتهمين والمعتقلين، كانت فضيحة سجن أبو غريب أشهرها. كما تسبب الاحتلال باندلاع حرب أهلية مزدوجة الطابع، مذهبية بين الشيعة وأهل السنة العرب، واتنية بين العرب والاكراد، أودت بحياة أكثر من نصف مليون عراقي خلال الفترة المشار اليها. وكانت كباقي الحروب الأهلية التي ترافق غالباً حروب الاستقلال والتحرر الوطني، مدارة من قبل المحتل، لاغراق المقاومة التي تواجهه. وعلى الرغم من وجود جذور تاريخية للصراعين المذكورين، تعود حتى إلى حقبة التنافس البويهي السلجوقي، والى حقبة الصراع الصفوي العثماني، وعلى الرغم من أن رواسبها في

الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي العراقي باقية بصورة انشطارات كامنة حيناً، وبارزة أحياناً، فهذا لا يعفي الاحتلال من مسؤولية اعادة تحريكها. فقد كرر ما فعلته دوماً، القوى الخارجية الطامعة بالسيطرة على العراق والمنطقة بصورة عامة.

لقد كانت في كل مرة، تعيد اذكاء تلك الحساسيات والنعرات، لمد نفوذها داخل البنية العراقية والتسلل عبرها إلى بقية أرجاء الاقليم. وكان البريطانيون آخر من ارتكب تلك الفعلة. فبعد الحرب العالمية الأولى، رسم هؤلاء معالم الكيان العراقي الحديث، وحددوا قواعد التنافس السياسي بشكل يحقق الغاية المشار اليها، وفق القاعدة الاستعمارية الأبدية، قاعدة ' فرق تسد'. حيث أجبر البريطانيون تركيا آنذاك، على التخلي عن كركوك والموصل، وضموا قسماً من الأكراد إلى الدولة العراقية الناشئة، فأفقدوهم حلم الاستقلال وبناء دولة كردية خاصة. ثمّ عملوا على اضعاف دور الشيعة، خاصة بعد فشل ثورة العشرين، مما مهد للصراعات اللاحقة، التي استمرت طوال عهود الاستقلال، حيث تواصلت الانتفاضات الكردية شمالاً، والانتفاضات الشيعية جنوباً. وأكمل نظام صدام حسين هذا المسار المدمر، من خلال تعامله الفظ والدموي مع الاعتراضات والاحتجاجات التي قام بها الاكراد والشيعة. ولكن هذا لا يعني أنه كان أقل قسوة مع معارضيه السنة. لذا وجد المحتل الأميركي الأرض معدة لخطط التفكيك والتفرقة. فلم يجد صعوبة باثارة المصادمات الأهلية على امتداد الساحة العراقية. وساعدته ثقافة وممارسات جماعات تنظيم القاعدة وبقية التكفيريين، وبعض بقايا

النظام الصدامي، بصورة مقصودة وغير مقصودة على ذلك. وقد ساهم ذلك في ايجاد مصاعب سياسية وعسكرية في وجه المقاومة، التي اختلط نضالها الوطني المشروع، بعمليات الإرهاب الطائفي والمذهبي والاتني، مما عقد مهمة المتضامنين معها، والمدافعين عن قضيتها، كما أبطأ مسار ارتقائها إلى مستوى حركات التحرير الوطني التي عرفتها المنطقة العربية والإسلامية سابقاً، في مرحلة الصراع مع الاستعمارين البريطاني والفرنسي، سواء لجهة وضوح الرؤية السياسية، أو لجهة الطابع الوطني الجامع، أو لجهة المشروع الاجتماعي، أو لجهة وسائل التعبئة والنضال. ومع ذلك، لا يمكن انكار حقيقة صمود المقاومة العراقية، على الرغم من كل الصعوبات، ومنها طابعها الفئوي نسبياً، (استنادها بشكل رئيسي على العرب السنة)، واستمرارها في توجيه الضربات القاسية للجيشين البريطاني والأميركي، بعد انسحاب باقي الجيوش التي شاركت في الغزو. ويمكن القول بأن المقاومات الأخرى في المنطقة، التي تواجه كل واحدة منها صعوباتها الخاصة، تنجح بالاستمرار والتغلب على مصاعبها سواء الذاتية أوالمفروضة من الأعداء. فالمقاومة الفلسطينية تستمر، في التصدي للمخطط الذي ينفذه التحالف الاميركي - الاسرائيلي - العربي، والهادف لفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني وقواه الحية. وكانت آخر حلقات ذلك المخطط، الانقلاب على نتائج الانتخابات التي فازت فيها حركة حماس، واعداد مشروع دايتون - دحلان لاخراج حماس من السلطة بالقوة، ثم فرض الحصار العسكري - السياسي - الاقتصادي على قطاع غزة، بعد اجهاض

حماس لانقلاب دايتون- دحلان. ثم شن عدوان همجي على القطاع في مطلع عام 2009 ذهب ضحيته أكثر من ألف شهيد، وتم خلاله تدمير آلاف الأبنية ضمت المنازل والمدارس والجامعات والمستشفيات، ولكنه لم ينجح بكسر ارادة المقاومة الفلسطينية ولا الشعب الفلسطيني. كما نجحت المقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله، في تموز 2006، بالحاق هزيمة مدوية بالعدوان الاسرائيلي على لبنان، المدعوم أميركياً بصورة علنية، عبر الجسر الجوي الذي أمده بالقنابل الذكية الموجهة بواسطة الأقمار الصناعية. ولحقت بالقوات الاسرائيلية الغازية خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة، قياساً إلى العمليات المشابهة التي كان قد قام بها سواء على الأراضي اللبنانية أو العربية. كما نجحت بضرب عمقه بالصواريخ، وهذا لم يحدث سابقاً، منذ نشوء الكيان الصهيوني، مما أحدث أزمة سياسية طالت كل المجتمع الاسرائيلي، ومجمل مؤسساته، أدت إلى الاطاحة بالعديد من مسؤوليه العسكريين والمدنيين. ثم استطاعت المقاومة الإسلامية اللبنانية منع تحويل القرار 1701 إلى معبر لاستبدال قوات اليونيفيل بقوات أطلسية متعددة الجنسيات، أو تعديل مهامها بصورة تمكن حلفاء الولايات المتحدة من استعمالها في الصراع الداخلي. وأخيراً وليس آخراً، حمت انتصارها العسكري سياسياً، بمساندة من بقية القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية، بشكل منع هؤلاء الحلفاء من ملء الفراغ الذي تركته القوات السورية بعد انسحابها، مما حال دون قيام نظام لبناني تابع، ينضم إلى مجموعة "دول الاعتدال"، ويشاركها في مسيرة الاستسلام والتطبيع مع العدو الاسرائيلي. وهكذا نجحت

المقاومة اللبنانية الوطنية والإسلامية، في اجهاض ما اعتبرته غونداليسا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية، خلال العدوان، "ولادة للشرق الأوسط الجديد"، عبر مخاض الآلام اللبنانية. وكذلك بالنسبة للمقاومة الأفغانية بقيادة حركة طالبان، التي استعادت المبادرة منذ 2005، وباتت شبه مسيطرة على جنوب وشرق أفغانستان، ونجحت في توجيه ضربات مؤثرة للقوات الأطلسية في باقي أنحاء البلاد، حتى داخل العاصمة كابول. وعلى الرغم من صحة الانتقادات الموجهة للحركة بسبب تعصبها وتزمتها الديني وظلاميتها، ونهجها الاستبدادي، فلا يمكن تجاهل مشروعية تصديها للقوى الأجنبية التي تحتل بلادها. ويصح القول ذاته على مقاومة المحاكم الإسلامية للاحتلال الأثيوبي للصومال، بدعم من ادارة الولايات المتحدة ودول الاعتدال العربي. أما بالنسبة للسودان، فاختلاف المعطيات في الظاهر، لا يلغي تشابه الاسباب العميقة لما يتعرض له من ضغوط أميركية وأوروبية للسيطرة على قراره، حيث أن الهدف الحقيقي لاهتمام الغربيين بما يجري في دارفور، يرتبط بغنى تربتها بالنفط واليورانيوم أكثر مما يرتبط بالمخاطر الحقيقية أو المضخمة التي يتعرض لها سكانها من غير العرب. كما يرتبط بالحرب الشاملة على التيارات والقوى والأنظمة ذات المرجعية الإسلامية. والا كيف يفسر هذا التركيز على دارفور، في الوقت الذي يتم فيه تجاهل باقي الحروب الأهلية الدائرة في القارة السمراء، ومنها ما أوقع مئات آلاف القتلى، كما جرى في رواند بين التوتسي والهوتو. وفي الوقت الذي يترك فيه ملايين المصابين بالملاريا والايدز وغيرها

من الأوبئة، دون عناية طبية حقيقية، وتمنع عنهم الأدوية رخيصة الثمن المنتجة في بعض العالم الثالث، بحجة حماية الملكية الفكرية للدول المكتشفة لتلك الأدوية. لقد نجح السودان حتى الآن في مقاومة الضغوط التي يتعرض لها، بمزيج من المرونة في الشكل والتصلب في المضمون، في ما يتعلق بحماية سيادته الوطنية. فقد قبل دور القوات الافريقية - الأممية المختلطة، دون القبول بسيطرة الأطلسيين على ادارة عملياتها. ومع ذلك استمر الأميركيون وحلفاؤهم في الضغط على النظام السوداني، فاستصدروا قراراً اتهامياً بحق رئيسه من محكمة الجزاء الدولية لمحاكمته. في المحصلة الاجمالية يمكن الاستنتاج، بأن المشروع الأميركي للسيطرة على كامل المنطقة العربية والإسلامية، واجه وسيواجه مقاومات مختلفة تتنوع خلفياتها الأيديولوجية وبرامجها السياسية والاجتماعية لأمد زمني غير محدد، طالما بقيت القوات الأطلسية المحتلة في المنطقة؛ لقد حالت هذه المقاومات السياسية والعسكرية حتى الآن دون انتصاره، وهي تجبره على الدخول في حرب استنزاف طويلة، من الصعب أن يخرج منها منتصراً.

من الأحادية، إلى التعددية القطبية

غرور القوة

تسلم جورج دبليو بوش مقاليد السلطة، في ظروف ملائمة للولايات المتحدة، على الأصعدة كافة. قدرات عسكرية متفوقة، اقتصاد قوي (ظاهرياً على الأقل)، موازنة بوضع جيد، دفق كبير من الرساميل الأجنبية، هيبة سياسية نادراً ما تمتعت بها دولة من الدول على مر التاريخ، انهيار الخصم التاريخي وخلو الساحة الدولية من أي عدو وازن، جاذبية أيديولوجية وثقافية غير مسبوقة، . . . . ولكن بعد أقل من عقد من الزمن تبدو الحالة مغايرة تماماً. يغادر جورج دبليو بوش السلطة وسط انهيار مالي خطير لم يشهد له العالم مثيلاً منذ العام 1929، وتباشير ركود اقتصادي لا يبدو تجاوزه ممكناً، وتراجع في الوزن السياسي للولايات المتحدة لم يتوقعه بهذه السرعة وهذا الحجم، حتى أكثر خصومها عداء. ويمكن اعتبار مشهد الحذاء الذي قذفه الصحفي العراقي منتظر الزيدي بوجه جورج بوش في بغداد، ونقلته شاشات التلفزة إلى مئات ملايين المشاهدين في مختلف بقاع الأرض، أبلغ صورة عن واقع السياسة الأميركية في نهاية عهد المحافظين

الجدد. فما الذي جرى؟ ولماذا تدهورت أوضاع الامبراطورية الأميركية بهذه السرعة؟ وما هي أسبابه القريبة والبعيدة؟ غالبية المفكرين والسياسيين والمحللين والصحافيين، داخل الولايات المتحدة وخارجها، تلقي بالمسؤولية على عاتق ادارة بوش ومنظريها من المحافظين الجدد، والنهج الذي اتبعته أيديولوجياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وهناك قدر كبير من الصحة في هذا الرأي. فقد ضيعت الولايات فرصة قيادة العالم بصورة سلسة وناجحة بعد نهاية الحرب الباردة. كما ضيعت على البشرية، فرصة بناء نظام جديد مستقر وعادل وقابل للحياة. وقد ساهمت ادارة جورج دبليو بوش إلى حد كبير في هذه الحصيلة. وقد عاقبها الشعب الأميركي ونخبه على فشلها، عبر اسقاط المرشح الجمهوري ماكين، خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة. كما سبق للعالم بدوره وعاقبها، من خلال الاعتراضات الكثيرة والمتصاعدة على مجمل توجهاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وقد ساعد ذلك المناخ الخارجي الاحتجاجي في التمهيد للعقاب الداخلي.

لقد استحق جورج دبليو بوش وفريقه، وكل القوى التي دعمته داخل الولايات المتحدة وخارجها، وهي بالمناسبة قوى واسعة وكبيرة ومؤثرة على النطاق العالمي، الهزيمة التي لحقت بهم. فقد أساء فريق جورج دبليو وحلفاؤه، استخدام عناصر القوة التي أتيحت لهم لدى تسلمهم السلطة، فأدى الافراط بالاعتماد على القوة العسكرية، واطلاق العنان للاقتصاد الافتراضي، والاستخفاف بالقوى الدولية الأخرى، وتجاهل مصالحها بصورة

شبه كاملة، وتجاوز الامكانات الواقعية المتاحة للولايات المتحدة، إلى عكس النتائج التي عمل من أجلها هذا الفريق وحلفاؤه. وكان غرور بعض رموز تلك الادارة، قد بلغ حد الهذيان، حيث دعا هذا بعض هؤلاء علناً، وبصورة شبه رسمية، إلى الغاء الأمم المتحدة، واستبدالها بالقيادة الأميركية المباشرة للعالم. كما دعا إلى اعتماد القانون الأميركي بديلاً عن القانون الدولي، والقوانين المحلية الخاصة ببقية دول العالم. وهكذا، أدى الحماس الأيديولوجي المفرط من جهة، وجشع الرأسمال الأميركي الكبير من جهة أخرى، بفريق جورج دبليو بوش إلى اتباع نهج تجاوز "حدود القوة". وهذا تعبير طالما ردده وزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر، في الدفاع عن فلسفته السياسية البراغماتية، قبل اصطفافه إلى جانب المحافظين الجدد، اثر اعلان " الحرب العالمية "على الإرهاب. كما سبق للمفكر بول كنيدي أن حذر منه، في كتابه (صعود الامبراطوريات وسقوطها)، وذلك قبيل عودة الجمهوريين إلى السلطة بقيادة جورج دبليو بوش، حيث ذكر فيه، بأن أهم أسباب سقوط الامبراطوريات السابقة، كان يعود غالباً إلى افراطها في التوسع، حيث كان ذلك يؤدي في كل مرة، إلى تصاعد غير محتمل للانفاق الأمني والعسكري، والى انهاك مركزها القيادي بشكل يصبح معه عاجزاً عن تحمل أعباء مشروعه الامبراطوري، فينهار المركز وتنهار الامبراطورية معه. ولكن العمى الأيديولوجي والسياسي، والمناخ المضلل الذي أوجده السقوط السوفياتي، أوهم النخبة الأميركية

الحاكمة آنذاك، والقوى المتحلقة حولها، بأن الولايات المتحدة تشكل استثناء للقاعدة، وأنها ليست مهددة بذات المصير. وقد أدى عدم اكتراثه بنقاط ضعف الامبراطورية على الرغم من تفوقها النسبي، وبمؤشرات بداية التبدل في موازين القوى الدولية، إلى ارتكاب أخطاء فادحة في الحسابات والتقديرات الاستراتيجية، أوصلتها في النهاية إلى الوضع الراهن. ولكن لا ينبغي وضع كامل المسؤولية عن الحالة الراهنة المأزومة أميركياً وعالمياً، على عاتق سياسات وتوجهات وقرارات ادارة جورج دبليو بوش وحدها، إذ إنَّ تحليلاً موضوعياً للأزمة الراهنة، يستدعي رؤية مقدماتها التاريخية، وأسبابها الموضوعية المرتبطة بمصالح القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع الأميركي، إلى جانب أسبابها الذاتية المتعلقة بالنخب التي تحلقت حول جورج دبليو بوش والمحافظين الجدد، وخياراتها الاستراتيجية والتكتيكية، أي رؤية العوامل والتحولات التدريجية البطيئة، التي كانت تنخر بنية الامبراطورية على مختلف المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية، وتمهد للنكسة الراهنة. إنَّ هذه النكسة كانت شبه محتمة، لذلك جاءت الحسابات والرهانات السياسية والعسكرية لادارة جورج دبليو بوش، لتعجل حدوثها، لأن حصر أسباب الأزمة بهذه الحسابات، أو بالتسهيلات الائتمانية التي شجعت عليها هذه الادارة، تبرىء بشكل غير مباشر النهج الليبيرالي المتطرف بصورة خاصة، والنظام الرأسمالي المعولم بصورة عامة من مسؤولية التسبب بالانهيار.

الاقتصاد الأميركي: من النجاح، إلى التراجع، ثم إلى الانهيار المالي

لقد أشرنا في القسم الخاص (بسقوط الليبيرالية المتطرفة) إلى الأسباب البنيوية للأزمات الدورية للنظام الرأسمالي، وقد لعبت دوراً مؤكداً في التشكل التدريجي للأزمة الراهنة للاقتصاد الأميركي. ولكن لكل أزمة أسبابها الخاصة، التاريخية والمباشرة، إلى جانب الأسباب البنيوية العامة. وهذا يصح على الأزمة التي تجلت من خلال الانهيار المالي لوول ستريت عام 2008. ولفهم خلفيات ما جرى، من المفيد مراجعة مسار الاقتصاد الأميركي منذ بدايات الحرب الباردة. فغداة الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاد الأميركي يشكل أكثر من خمسين بالمئة من الاقتصاد العالمي. فاستناداً إلى ذلك التفوق الاقتصادي الساحق، والى الأرجحية العسكرية، تمكنت الولايات المتحدة من فرض اتفاقات بريتون وودز، كاطار ناظم لأواليات الحركة المالية والاقتصادية العالمية، وبما يناسب مصالحها، وصار الدولار عملة المبادلات العالمية شبه الوحيدة، وعملة الاحتياط الأساسية إلى جانب الذهب. ولكن على الرغم من مبادرة إدارة نيكسون لاحقاً، إلى الغاء التغطية الذهبية للدولار، فقد استمرت العملة الأميركية بدوريها المشار اليهما. لقد حافظت الولايات المتحدة على هذا الوضع بصورة اجمالية، إلى منتصف تسعينيات القرن العشرين، بالرغم من أن اعادة اعمار أوروبا واستعادتها حيويتها الاقتصادية، وتقدمها المتواصل في بناء وحدتها المالية والاقتصادية، واصدار

عملتها الموحدة (اليورو)، وتحقيقها خطوات ملموسة على صعيد تكاملها السياسي والأمني والعسكري، قد غير التوازن تدريجياً بين أوروبا والولايات المتحدة، بشكل واضح على الصعيد الاقتصادي والمالي، وبدرجة أقل على الصعيدين السياسي والعسكري؛ وبالرغم من التغير الأعمق الذي جرى في شرق وجنوب شرق آسيا، حيث تحقق في البداية ما سمي المعجزة الاقتصادية اليابانية، ثم تلاها لاحقاً ذلك التطور الاقتصادي السريع للنمور الآسيوية، الذي توج بالصعود المذهل للاقتصاد الصيني. وقد ساعد تسارع مسار العولمة وجاهزية البنى الأميركية لمواكبته، والسياسات المعتدلة نسبياً التي اتبعها كلينتون في بداية عهده، في تمكين الاقتصاد الأميركي من متابعة انطلاقته، الظاهرية على الأقل. فمنذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، ومع انهيار المنظومة السوفياتية، تسارع اندفاع قطار العولمة الرأسمالية، وفق نهج ليبيرالي متطرف، كان الثنائي تاتشر- ريغن قد حدد وجهة سيره منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، فصعد كلينتون اليه، وهو في عز انطلاقته، وحرص منذ بداية رئاسته على تطمين أوساط رجال الأعمال الأميركيين ومجمل قيادة الرأسمال العالمي. لذلك عقد بعد انتخابه مباشرة، قمة اقتصادية في مدينته ليتل روك، أسفرت عن تشكيل "مجلس وطني للأمن الاقتصادي" شبيه "بمجلس الأمن القومي". وأبقى رئيس "الاحتياط الفيديرالي" في منصبه، على الرغم من انتمائه الجمهوري الصريح. وبذل جهوداً كبيرة لتوقيع اتفاقية "نافتا" (اتفاقية تبادل حر بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك). وتدخل شخصياً لتأمين عقود هامة

لكبرى الشركات الأميركية النفطية في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز. وشهدت البورصة في السنوات الأولى لرئاسته، أرقاماً غير مسبوقة بفضل "الاقتصاد الجديد". لقد عمل كلينتون وفق رؤيته الخاصة للعولمة. فلقد كان يعتبر هو ونائبه آل غور (رائد الانترنيت) وباقي فريقه، أن العولمة تشكل فرصة للمصالح الأساسية والبعيدة المدى للنظام الأميركي ولشركاته ومؤسساته، وأنه من الأنسب ادارتها بصورة تخفي المطامح القومية، وتموه الأهداف الحقيقية لقيادة النظام الأميركي، وتعتمد الحد الأدنى من استخدام القوة العسكرية، وتضفي مسحة "إنسانية" عليها، عبر الأكثار من الكلام عن تقاطع المصالح، وأهمية الممارسة الديموقراطية، وحقوق الإنسان، الخ..... وقد صارت (منظمة التجارة العالمية) شعار تلك المرحلة. وسادت آنذاك، مفاهيم الانفتاح وازالة العوائق أمام السلع والرساميل، والتخصيص، والغاء التعريفات الجمركية، وخفض الضرائب على الشركات، وتنحية أجهزة الرقابة الرسمية، وترشيق الدولة، الخ.... لقد احتفظت هذه التوليفة الفكرية السياسية الدعائية بصدقية نسبية، حتى ظهرت المؤشرات الأولى لتناقضاتها، مع اندلاع سلسلة أزمات مالية متتالية،هزت الأسواق الآسيوية والروسية والأميركية اللاتينية. ولكن الطبع الانتهازي لبيل كلينتون، دفعه لمتابعة خطابه "الديموقراطي"، وتمرير خططه المتلاقية عملياً مع مفاهيم الليبيرالية المتطرفة وتوجهاتها. وكان يكتفي من وقت لآخر باعلان تمايزه عنها نظرياً. مقابل ذلك، كان يفسح في المجال للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليعالجا تداعيات تلك الأزمات على

طريقتهما. أي بما لا يضع أي قيود على جموح الشركات والمؤسسات المالية والتجارية والصناعية الأميركية، أولاً وأخيراً. وقد لخص جوزيف ستيغليتز (رئيس البنك الدولي الاسبق)، النهج الاقتصادي - السياسي الذي حكم التوجه الاستراتيجي الأميركي آنذاك بالقول: " كنا نبشر بالاسواق الحرة في العالم، ولكننا نعمل المستحيل لحماية أسواقنا. نشجع عولمة الخدمات المالية، ونحجم عن بناء السفن. نجهد لتصدير منتجاتنا الزراعية المدعومة، ونرفض استيرادها، بحجة دعم الآخرين لمزارعيهم. وهكذا حولنا فلسفة الأسواق الحرة إلى أنشودة. والأخطر من ذلك، سمح لنا نظامنا المالي بأن نعيش عاماً بعد عام، بما يفوق امكاناتنا". وهكذا مهدت هذه السياسة التي انتقدها ستيغليتز، الطريق إلى عهد بوش الابن ومحافظيه الجدد، الذين حولوا ما كان مجرد صعوبات ومتاعب في نهاية حكم كلينتون، إلى كارثة مع نهاية حكم جورج دبليو بوش، حيث كسرت ادارته التوازن الذي كان سائداً خلال حكم بيل كلينتون بين موجبات العولمة وبين المصالح الأميركية الضيقة، وحولت التوجهات البراغماتية إلى عقيدة أيديولوجية متصلبة، وأطلقت العنان لقوى السوق، مراهنة على "اليد الخفية" الكفيلة وفق نظريات الليبيراليين بضبط الأمور، وقفزت من الاستخدام المحدود للقوة، إلى جعلها الوسيلة الأساسية لفرض المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. فانتقل العالم من مرحلة العولمة الموجهة وفق المصالح الأميركية، إلى العولمة المدارة على وقع الحروب الأميركية. إنَّ هذا الانتقال لم يحصل بصورة فجائية بل تدريجياً. ولعل العدوان الأطلسي

الشرس على يوغوسلافيا، قبل نهاية عهد بيل كلينتون، والذي أدى في النهاية إلى تمزيقها، كان محطة هامة على طريق ذلك التحول باتجاه العسكرة المنفلتة للنزوع الامبريالي الأميركي. هذا النزوع الذي ينبغي فهمه على ضوء الفراغ الاستراتيجي الذي أوجده الانهيار السوفياتي، ولكن أيضاً على ضوء التحولات الجارية داخل بنية الاقتصاد العالمي، وخاصة داخل بنية الاقتصاد الأميركي. ولا بد هنا من الاشارة إلى ازدياد الطابع الامبريالي للاقتصاد الاميركي في المرحلة الأخيرة من ولاية بيل كلينتون، وليس فقط للممارسة السياسية والعسكرية. والارقام هي من يوضح المسألة على هذا الصعيد. لقد قفزت التدفقات المالية باتجاه الولايات المتحدة من 88 مليار دولار سنة 1990، إلى 900 مليار دولار سنة 2001. واللافت في هذا المجال، أن القسم الاكبر من هذه الرساميل لم يتوجه إلى قطاعات الانتاج بل إلى سوق السندات والمشتقات المالية والى شراء سندات الخزينة الأميركية. لقد كانت الولايات المتحدة تخسر سباق المنافسة في ميدان الانتاج والتجارة، وتغطي إنفاقها الاستهلاكي المتزايد بالمزيد من الاستدانة، وهذا ما حذر منه جوزيف ستيغليتز. في الواقع، ومع نهاية القرن العشرين، كانت قدرات شرق آسيا تشكل أكثر من نصف الانتاج العالمي، بينما هبطت حصة الاقتصاد الأميركي منه، إلى ثمانية عشر بالمئة تقريباً. وبلغ العجز التجاري الأميركي سنة 2001 حوالى 300 مليار دولار موزعة على الشكل التالي: 83 مليارا مع الصين، 68 ملياراً مع اليابان، 60 ملياراً مع الاتحاد الأوروبي، 30 ملياراً مع المكسيك، وما يقارب 15

ملياراً مع روسيا وأوكرانيا ودول أخرى. ولم يقتصر تراجع وزن وفعالية وتفوق الاقتصاد الأميركي على الجوانب الكمية المتعلقة بالمواد الأولية وسلع الاستهلاك اليومي، بل شمل الجوانب النوعية الخاصة بالمنتجات ذات المستوى التقني الرفيع. ففي مجال صناعة الطيران مثلاً، وهو مجال كان تفوق الولايات فيه خارج النقاش، تراجع هذا التفوق إلى حد بات معه كونسورسيم ايرباص ينتج ما يعادل انتاج بوينغ، وبمستويات تقنية موازية منذ العام 2003. واذا أخذنا مجمل الفائض التجاري الأميركي في ميدان المنتجات ذات التقنية العالية، نجده قد تراجع من 35 مليار دولار سنة 1990 إلى خمسة مليارات دولار سنة 2002. وتتناقض هذه الصورة، مع صورة الاقتصاد الاميركي النشط والديناميكي طوال الفترة الممتدة من 1970 إلى منتصف تسعينيات القرن العشرين، حيث تميز بمعدل توظيف عال، وقدرات استهلاك واسعة، ومستويات تضخم منخفضة. وهذا ما دفع بعض المحللين الاقتصاديين آنذاك، إلى الحديث عن المعجزة الاقتصادية الأميركية، التي نجحت بتربيع الدائرة. ولكن، بدأت الشروخ تظهر في بنيان تلك المعجزة منذ تلك الفترة بالذات، أي منتصف تسعينيات القرن الماضي. فقد بدأت القدرة التنافسية للشركات الأميركية تضعف، وظهرت التآكلات المتزايدة في البنية التحتية للولايات المتحدة، وفي آلتها الاقتصادية، كما تزايدت الشكوى من جودة الخدمات (كل ذلك بالمعايير الأميركية)، علماً بأن بعض المراقبين يشير إلى أن التدهور قد تفاقم، في بعض الأحياء الأميركية الفقيرة، إلى حد بات يسمح بمقارنتها بمثيلاتها في

الدول النامية. ولعل انهيار شركة اينرون في مطلع القرن الحالي، في سياق ذلك المسار الهابط المشار اليه، والذي كلف الاقتصاد الأميركي حوالى مئة مليار دولار، كان مؤشراً بارزاً على اعتلال صحة الاقتصاد الأميركي، ونذيراً بالانهيار المالي اللاحق الذي توالى فصولاً منذ ربيع وصيف 2008. وكان الانهيار المذكور، ثم توالي الفضائح التي طالت عدداً من شركات المحاسبة الأميركية، قد ألقى بظلال حقيقية على صدقية وشفافية هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد، الذي يحدد القيمة الحقيقية لمؤسسات التمويل والانتاج والتبادل، وبالتالي مجمل الاقتصاد، مما دفع بعضهم حينها إلى القول: لقد بات الاقتصاد الأميركي من حيث دقة الاحصاءات والمعلومات، يشبه الاقتصاد السوفياتي في آخر أيامه. فمنذ عام 1995 تقريباً، بدأ الانزلاق من طور الازدهار الاقتصادي المترافق مع تدفقات مالية ضخمة إلى السوق الأميركية، إلى مرحلة الانهيار المالي والركود الاقتصادي سنة 2008، الذي لم يشهد الاقتصاد الأميركي والعالمي له مثيلاً منذ الأزمة الكبرى التي شهدها عام 1929. وهنا لا بد من تفسير الدور الذي لعبته استراتيجية ادارة جورج دبليو بوش والمحافظين الاقتصادية، في تسريع هذا الانهيار، بين 2002 و2008. لقد سبقت الاشارة إلى الموقف الأيديولوجي لهؤلاء من الحرية المطلقة لقوى السوق، وقد رفعت من قبلهم إلى مرتبة العقيدة المقدسة. وعندما تسلموا زمام السلطة سنة 2001، بدل المباشرة بلجم الاتجاهات التي كانت قد بدأت تنهك الاقتصاد الأميركي في نهاية عهد بيل كلينتون، عملوا عكس ما هو مطلوب تماماً.

وذلك، انطلاقاً من مصالح القوى التي جاءت بهم إلى السلطة من جهة، ووفقاً لخلفيتهم الأيديولوجية من جهة أخرى. ففي مطلع القرن الجديد، كان الاقتصاد الأميركي يتحول بسرعة متزايدة من الاعتماد على نمو القطاعات المنتجة إلى الاعتماد على توسع القطاعات الخدماتية وخاصة في الميدان المالي. ويعود ذلك إلى التفاوت الكبير في الربحية بين القطاعين. فبينما كان متوسط مردود التوظيفات الرأسمالية في قطاعات الصناعة يتراوح بين 6% و8% تقريباً، كان مردود صناديق الائتمان مثلاً، يتجاوز الـ20%. وكنا قد أشرنا سابقاً إلى توافر كتلة نقدية ضخمة فائضة بيد كبريات الشركات والبنوك والبيوت المالية في تلك الفترة، بسبب استنفاد التوسع الانتاجي المرتبط بثورة التقنيات المعلوماتية زخمه (نهاية الطور الصاعد من دورة كوندراتييف)، وبسبب اقتطاع نسبة أعلى من فائض القيمة الاجتماعي بفعل السياسات الليبيرالية المتطرفة، فتوجه القسم الأكبر من هذه الكتلة النقدية العائمة إلى المضاربة سواء في أسواق السلع أو الأسهم أو المشتقات المالية المختلفة. فبات ارتفاع أسعار الأسهم أهم من مردودها بالنسبة للمضاربين، فتجاوزت أسعار الأسهم معدل مردودها أكثر من 40 ضعفاً. فبدلاً من السعي لضبط هذا المنحى إلى المضاربات ودعم التوظيف الانتاجي، دفعت ادارة جورج دبليو بوش نحو تشجيع هذا الاتجاه من خلال التساهل بشروط الاقتراض والاقراض، وإزالة الحد الأدنى من الرقابة على حركة الرساميل. فوصلت قيمة المضاربات بالعملات مثلاً إلى ألفي مليار دولار يومياً. واستناداً إلى ذات النهج الذي نظر له المحافظون الجدد، والمرتاح إلى

استبدال الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد الافتراضي، والى زيادة الطلب الفعال عبر الديون، سمح للبنوك والمؤسسات المالية بايصال حجم القروض الخاصة بقطاع السكن عشية الانهيار المالي إلى 70 تريليون دولار. كما تجاوز الدين العام خلال الفترة ذاتها عتبة العشرة آلاف مليار دولار. أما في مجال الانفاق العسكري فقد بلغت تكاليف حربي أفغانستان والعراق، حسب تقديرات جوزيف ستيغلتز، أكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار، أخذاً بعين الاعتبار، أن هذا المبلغ يشكل جزءاً محدوداً من الانفاق العسكري الأميركي الاجمالي، وأخذاً بعين الاعتبار كذلك، أن معدل ارتفاع أسعار الأسلحة يسبق معدل التضخم السنوي بـ6% تقريباً، وأن كل نوع جديد من السلاح هو أغلى بمعدل ثلاثة إلى خمسة أضعاف السلاح السابق. وهذا يكشف حجم العبء الذي ألقته سياسة العسكرة والحروب التي اتبعها جورج دبليو بوش، على عاتق الاقتصاد الأميركي، وفاقمت مظاهر الاعياء الذي بدت عليه في نهاية حقبة بيل كلينتون. وهكذا نرى كيف ساهمت التحولات الموضوعية في بنية الاقتصادين الأميركي والعالمي، وانتصار مفاهيم الليبيرالية الجديدة بعد الانهيار السوفياتي، والسياسات المالية والعسكرية المعتمدة من قبل ادارة جورج دبليو بوش، في استكمال عناصر الأزمة والانهيار المالي الذي جرى عشية انتهاء ولايته في خريف 2008. ومن التبسيط المبالغ به حصر أسباب الأزمة، كما يفعل بعض المحللين الاقتصاديين الداعمين لتلك السياسات، باعتبارها مجرد أزمة سيولة، أو حتى أزمة رهون عقارية فاسدة، حيث يحصر هؤلاء أسباب الأزمة

المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، بادخال كتلة كبيرة من الاوراق المالية " الملوثة " والعائدة إلى سوق العقارات الاميركي إلى الأسواق المالية العالمية. فلما انخفضت أثمان العقارات في الولايات المتحدة نتيجة عجز المقترضين عن ايفاء ديونهم للمصارف، تحولت تلك الأوراق إلى عبء مالي نقل الأزمة بسرعة، من أزمة سيولة إلى أزمة ملاءة، وأطلق موجة افلاسات بدأت في أسواق وول ستريت وانتشرت في بقية الأسواق العالمية، ولكن هذا التحليل يعجز، عن شرح أسباب موجة التضخم المالي العالمي الاستثنائية التي طالت كل شيء من المعادن، إلى العقارات، إلى النفط، الخ. . .، والتي ترافقت مع انخفاض شديد في القدرة الشرائية على النطاق العالمي، قبل اندلاع أزمة التسليف العقاري في الولايات المتحدة. وهذا يؤكد صحة التحليل الذي عرضناه، والذي يرى إلى الأزمة الراهنة كحصيلة لتشوهات وتناقضات بنيوية يعاني منها الاقتصاد الأميركي ومجمل النظام الرأسمالي العالمي، فاقمتها سياسات ادارة جورج دبليو بوش الليبيرالية المتطرفة ونهجه العسكري المتهور. أما أزمة الرهونات العقارية الأميركية، فلم تلعب سوى دور الصاعق في اندلاعها لا أكثر. على كل حال، بعد أن طالت الأزمة مجمل دول العالم دون استثناء، تداعى قادة الدول الوازنة اقتصادياً واستراتيجياً ومالياً إلى عقد سلسلة اجتماعات اقليمية ودولية، لتدارس كيفية معالجة الانهيار المالي الذي أدخل الاقتصاد العالمي، والغربي خاصة، في ركود لا تبدو نهايته واضحة حالياً. فعقدت قمة أوروبية في باريس، وقمة آسيوية في بيكين، وقمة دولية في واشنطن، شاركت

فيها عشرون دولة هي الأقوى اقتصادياً وعسكرياً ومالياً في العالم، وتمثل بمجموعها حوالى 85% من الاقتصاد العالمي. وأخذت تسمية مجموعة العشرين، وباتت منذ الآن تشارك مجموعة الثماني في قيادة العالم، على طريق الحلول مكانها. وقد ساد القمة تقدير عام، بصعوبة الخروج من الأزمة الراهنة دون تعاون دولي طويل الأمد. وقد عبَّر بعض قادة العالم عن قناعتهم بأن النظام الاقتصادي المالي الذي ساد العالم منذ الحرب العالمية الثانية لم يعد ملائماً للواقع العالمي الراهن، ولا بد من تجاوزه. وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الأكثر صراحة، اذ دعا إلى تغييرات جذرية على صعيد النظام الاقتصادي العالمي، والى رأسمالية من نوع جديد تكون أكثر عقلانية وأكثر خضوعاً للرقابة. وشاركته القيادة الروسية هذا الرأي سواء على لسان رئيس الدولة ميدفيديف أو رئيس الوزراء بوتين، مع تحميلهما الولايات المتحدة المسؤولية بصورة أكثر صراحة. ولم يكن قادة العالم الآخرون بعيدين عن هذا الرأي، بصيغ مختلفة. وبدا واضحاً أن أغلبية الدول الرأسمالية المتطورة، وحتى بريطانيا والولايات المتحدة، ترغب بالابتعاد عن المنحى الليبيرالي المتطرف الذي سار عليه العالم الرأسمالي منذ عهد تاتشر- ريغن، بهدف الخروج من الأزمة الراهنة، والحؤول دون تكرارها. لم تصل القمة إلى حد اقرار خطة موحدة للنهوض الاقتصادي، ولكنها اتفقت على جملة تدابير ذات أولوية قصوى لاستعادة الثقة بالنظام المالي الدولي، ومقاومة الانكماش الاقتصادي. كما أقرت مبدأ اعطاء وزن أكبر لتمثيل الدول النامية في صندوق النقد الدولي. وجرى الاتفاق

كذلك خلالها على تأمين الانسجام في معايير المحاسبة، وخفض مخاطر المشتقات المالية، ومراجعة حقوق المؤسسات في مجال ادارتها للموارد، وتحديد المؤسسات التي يشكل انهيارها خطراً على النظام المالي العالمي. ويمكن اعتبار ما يطرحه الآن الرئيس الأميركي باراك أوباما كخطة لانهاض الاقتصاد الاميركي، صورة أولى عن التوجه الجديد للولايات المتحدة والعالم الغربي عامة في المرحلة القادمة. فمنذ البداية يقر أوباما بخطورة الأزمة وصعوبة الخروج منها سريعاً، ولا يعد بحلول سحرية أو مخادعة. ويعطي هذا انطباعاً عن جديته وواقعيته، وابتعاده عن البلادة الذهنية والتعصب الأيديولوجي لجورج دبليو بوش وبطانته. ولكنه لا يضمن قدرة الادارة الجديدة على الزام الرأسمال الأميركي بالتضحية بقسم من مكاسبه وامتيازاته، لصالح استقرار النظام ككل وبقائه على المدى الطويل. كما لا يضمن قناعتها بفعل ذلك أصلاً. فقد أشرنا سابقاً إلى أن كلينتون نكث وعوده الاصلاحية بعد انتخابه مباشرة، وبدأ ممارسة صلاحياته بالتقرب من كبار رجال الأعمال. ولكن تقتضي الموضوعية الاشارة، إلى أن سطوة أوساط المال في عهد بيل كلينتون كانت كبيرة جداً، ومن أهم أسبابها: الفكر اليميني المتطرف الذي كانت قد أشاعته الريغينية، والمناخ المضاد لمنطق دولة الرعاية الذي تلى انهيار التجربة السوفياتية، وحالة الانتعاش الذي كان يمر بها الاقتصاد الأميركي والرأسمالي آنذاك. بينما الوضع الحالي يختلف تماماً. على كل حال، فالحكم على حقيقة ما يخطط له أوباما وفريقه أو ما سيستطيعه، متروك للمستقبل. ولكن بعيداً عن النوايا الطيبة، يرى

المحللون والمراقبون أن التدابير التي اتخذت حتى الآن في الولايات المتحدة وخارجها لمنع الانهيار، تركزت على ضخ الأموال العامة في شرايين المؤسسات المالية المفلسة أو التي على شفير الافلاس. وهذا يعني حتى اللحظة، مجرد تجميل للتوجهات الليبيرالية السائدة، وليس خروجاً عنها. فما جرى ويجري، هو استمرار للأخذ من الفقراء ومتوسطي الحال ودافعي الضرائب، لاعطاء الأثرياء وكبار المتمولين، ولكن باشراف الدولة وتدخلها، وليس من خلال اطلاق العنان لقوى السوق لتتولى عملية النهب. وهذه المعالجات تعتبر في المحصلة، معاقبة متكررة للمنتجين والمودعين وأصحاب الحقوق، ومكافأة متكررة للمتلاعبين والمقامرين بأموالهم. وحتى لو تطورت تدابير المعالجة إلى مستوى تطبيق مشاريع اصلاحية على شاكلة مشروع أوباما، على نطاق النظام الرأسمالي العالمي، فسيبقى السؤال مطروحاً حول قدرتها على ضمان ضبط النظام وضمان استقراره على المديين المتوسط والبعيد، وسط التبدلات المتواصلة في موازين القوى الاقتصادية، ووسط استمرار الثورة التقنية التي ستغير بصورة متسارعة مجمل بنية الانتاج والتبادل على المستويات الوطنية والعالمية. في مختلف الأحوال، حتى لو افترضنا منذ الآن نجاح خطط أوباما، فهي لن تكون قادرة على اعادة الاقتصاد الأميركي إلى سابق عهده، والى عرشه المفقود. فتوزع القدرات الاقتصادية الراهنة، ووتائر التطور الخاصة بمختلف اقتصادات العالم، خاصة في أوروبا وآسيا، عملية غير ارتكاسية، وقد وضعت حداً نهائياً لهيمنة الاقتصاد الأميركي على الاقتصاد العالمي.

فقدان الهيبة العسكرية الأميركية

بعد فشلها في حرب فييتنام، نجحت الولايات المتحدة خلال فترة زمنية محدودة في ترميم صدقيتها الحربية واستعادة هيبتها العسكرية. وقد ساهمت الهزيمة العربية في حزيران 1967 في وجه العدوان الاسرائيلي، بتسهيل المهمة الأميركية على هذا الصعيد. كما سهل لهم البترودولار العربي والايراني (أيام الشاه)، تجاوز أعبائها المالية. فقد عملت آلة الدعاية الأميركية والغربية على تصوير الهزيمة العربية وكأنها هزيمة للسلاح السوفياتي وانتصار للسلاح الأميركي. والكل يذكر آنذاك، المطولات التي غطت الصحافة العربية، حول الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وحول ضعف التكتيكات السوفياتية، وتقدم التكتيكات الأميركية والغربية. ولكن بغض النظر عن مدى تهافت هذه الاجتهادات، فقد نجحت في اعادة الاعتبار لمعنويات العسكريين الأميركيين الذين انتصرت اسرائيل بسلاحهم. ثم جاء الانهيار السوفياتي في أواسط ثمانينيات القرن الماضي، ليعطي دفعاً جديداً للاعتقاد الشائع، والمشكوك به على كل حال، بتفوق السلاح الاميركي والغربي. ففي أواخر السبعينيات كانت مبيعات الأسلحة السوفياتية قد تجاوزت منافستها الأميركية بشكل واضح، ففاقت العشرين مليار دولار سنوياً، مقابل عشرة مليارات دولار تقريباً لمبيعات الأسلحة الأميركية. ولكن عاد التقدم الأميركي في هذا المجال بصورة ساحقة في مطلع تسعينيات القرن الماضي، فبلغت مبيعات الولايات المتحدة حوالى ثلاثين مليار دولار بينما انهارت

مبيعات الأسلحة الروسية حينها إلى حدود ملياري دولار، على الرغم من جودتها ورخص أسعارها. وسوق السلاح ليس مجرد سوق يخضع حصراً لمعايير تجارية، فهو انعكاس للوزن الاستراتيجي لكل دولة من دول العالم. ففي مرحلة صعود السوفيات تقدمت مبيعاتهم من الأسلحة، وفي مرحلة تراجعهم تراجعت. لذا يمكن اعتبار هيمنة الأميركيين على سوق السلاح خلال العقدين المنصرمين، وجهاً من أوجه هيمنتهم الاجمالية على المشهد العالمي. هذه الهيمنة التي عززها الانتصار الساحق على الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية، التي دعيت حرب تحرير الكويت. ثم جاءت الحرب الأطلسية على يوغوسلافيا، التي أسفرت عن تفكيك الاتحاد اليوغوسلافي، لتزيد من ثقة العسكريين الأميركيين ونهجهم الهجومي على النطاق الدولي. فجاءت استراتيجية الأمن القومي الأميركي الجديدة التي صاغها المحافظون الجدد، والتي عرضنا عناوينها في فصل سابق، تعكس هذه القناعة بقدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم عبر مسلسل حروب موضعية تعتمد تكتيك "الصدمة والرعب". ولكن غزو أفغانستان والعراق، وعجز الجيش الأميركي عن حسمهما على الرغم من مرور ثماني سنوات تقريباً، ثم فشل الجيش الاسرائيلي، الذي استخدم تكتيك الصدمة والرعب ذاته بواسطة سلاح الطيران خلال حرب تموز 2006، وخلال حرب غزة في نهاية 2008، كشف عقم تلك النظريات العسكرية وحجم كلفتها المادية والسياسية والأخلاقية. لذا يمكن الجزم الآن، بأن ادارة جورج دبليو بوش لم تساهم فقط عبر تشجيع المضاربات المالية المنفلتة

في الانهيار المالي للولايات المتحدة، بل ساهمت عبر مغامراتها العدوانية في تحطيم الهيبة العسكرية للجيش الأميركي، وقد لا يكون متاحاً أمامه استعادتها مستقبلاً، كما حصل بعد حرب فييتنام، وذلك بفعل التغيرات الكبيرة في توازنات القوى الدولية الناشئة، وغير القابلة للانعكاس، ربطاً بتبدلات التوازنات الاقتصادية. وربما كان مناسباً هنا استعادة ما كتبه المفكر (بول كينيدي): "إنّ تاريخ صعود القوى العظمى ثم انحدارها، من أسبانيا، إلى هولندا، إلى فرنسا، إلى بريطانيا، إلى الولايات المتحدة، يظهر تلازماً واضحاً على المدى الطويل بين الطاقة الانتاجية وواردات الدولة من ناحية، والقدرات العسكرية من ناحية أخرى".

تهافت النموذج الأيديولوجي والقيمي الأميركي

عرضنا سابقاً، اهتمام القيادات الأميركية تاريخياً بارتداء لباس رسولي، من أجل تبرير سياساتها، حتى تلك التي لا مجال لتبرير عدوانيتها، كاجتثاث السكان الأصليين للولايات المتحدة، أو غزو الدول الأخرى واحتلالها كما حصل مع كوبا أو الفيليبين وفييتنام وغيرها سابقاً، أو أفغانستان والعراق راهناً. وقد تبدل هذا الغطاء الأيديولوجي الأخلاقي تبعاً للظروف التاريخية، وتبعاً لمعطيات الغزو أو الحرب المنوي خوضها. في حروب ابادة السكان الأصليين كان التبرير السائد "نشر المدنية والدين المسيحي". وفي الحروب الاستعمارية الأولى، تحرير الأسواق وتطوير التجارة

الدولية وتعميم الرفاهية على نطاق الكرة الأرضية. وخلال الحرب العالمية الثانية، انقاذ البشرية من النازية والفاشية، ولو عبر استخدام الابادة النووية للمدنيين، كما جرى في هيروشيما وناكازاكي. وخلال الحرب الباردة، التصدي للخطر الشيوعي وحماية العالم الحر. وخلال الحروب الراهنة، التصدي للإرهاب وللفاشية الإسلامية ونشر الديموقراطية. ويجب الاعتراف بنجاح آلة الدعاية الأميركية والآلات الدعائية الحليفة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، في الترويج للمفاهيم الثقافية الاميركية ولنمط الحياة الأميركي، وفي التغطية على الأهداف الحقيقية للاحتكارات الأميركية، وفي تسويغ الممارسات الدموية لأدواتها العسكرية والأمنية. وقد تحدث زبغنيو بريجنسكي مطولاً في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى)عن أهمية الهيمنة الثقافية الأميركية على العالم كعنصر أساسي من عناصر تدعيم الامبراطورية: " بغض النظر عن قيمتها الذوقية، فان الثقافة الجماهيرية الأميركية تمارس جذباً مغناطيسياً، خصوصاً على شباب العالم، المشدودين إلى ثقافة الحياة والمتعة. لذا تحتل الأفلام والبرامج التلفزيونية الأميركية ثلاثة أرباع السوق العالمية. وتشابهها في الانتشار الموسيقى الشعبية الأميركية. في حين تتوسع باستمرار دائرة الذين يقلدون التقليعات والملابس وحتى العادات الغذائية الأميركية في جميع أنحاء العالم. والانكليزية باتت لغة الانترنت، مما جعل الأميركيين يؤثرون على مضمون كامل التخاطب العالمي. وصار سياسيون ينتمون إلى حضارات متباعدة يجدون من المناسب تقليد أساليب الرؤساء الأميركيين. وتضيف المثل الديموقراطية دعما آخر

إلى ما يعتبره بعضهم امبريالية ثقافية أميركية". إنّ ما قاله مستشار الأمن القومي الأسبق صحيح إلى حد كبير. ويمكن التأكيد أن الانهيار السوفياتي قد عزز هذه الهيمنة الثقافية الأميركية، بموازاة اساءته للقيم الاشتراكية والتحررية. ولكن الصورة تتغير الآن. إنّ التراجع النسبي في قوة الولايات المتحدة واهتزاز نموذجها الثقافي، يقابله تعزز مواقع عدد من القوى الكبرى، ويدفعها إلى التمسك بثقافتها الخاصة، ويضعف ميلها لتقليد النمط الثقافي الأميركي، الذي كان قد حقق توسعاً لافتاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. من جهة أخرى، أدى اهمال الأميركيين لثقافات الآخرين، ومعاداة بعضها، ثم شن حرب أيديولوجية على الثقافة الإسلامية بصورة مباشرة وغير مباشرة، إلى تحول الإعجاب إلى نقمة وكره لهم على امتداد العالم، وخاصة في المنطقة العربية والإسلامية. وقد ساهم بذلك حجم العنف الدموي الذي مارسه الجيش الأميركي على المدنيين، خلال الغزو وبعده. ثم اتضاح كذب الحجج والادعاءات التي برر بها الأميركيون حربهم على العراق، عندما اتهموه بامتلاك أسلحة نووية وبيولوجية، مما دفع رئيس أركان الجيش الأميركي الأسبق كولن باول، الذي تسلم لاحقاً حقيبة وزارة الخارجية الأميركية، إلى الاعتذار عن المؤتمر الصحفي الذي كان قد عقده قبيل شن الحرب على العراق، وأعلن خلاله تلك المزاعم حول أسلحة الدمار الشامل العراقية. كما دفع عشرات آلاف البريطانيين للتظاهر هاتفين ضد طوني بلير "كاذب... كاذب". وكذلك، انكشاف زيف الدعاية الأميركية حول احترام حقوق الإنسان، بعد انكشاف فضائح ممارسات

الأجهزة الأمنية والعسكرية الأميركية في معتقلات غوانتنامو وأبو غريب وغيرها، والتواطؤ المعلن مع المجازر التي قام بها الجيش الاسرائيلي في لبنان والضفة الغربية وغزة. (بعد العدوان الاسرائيلي على غزة سار عشرات الملايين على امتداد العالم الإسلامي يهتفون ضد اسرائيل والولايات المتحدة. في ما يمكن اعتباره دليلاً واضحاً على مدى فشل المشروع الأميركي في العالمين العربي والإسلامي). ويمكن اضافة سوء النية والتحيز الأميركي الذي أكده مراراً، اعتماد المعايير المزدوجة من قبل الادارات الأميركية، وخاصة ادارة جورج دبليو بوش. ففي الوقت الذي خاضت فيه وتخوض الولايات المتحدة حرباً شعواء على احتمال حيازة إيران قدرات نووية عسكرية، تسكت عن امتلاك اسرائيل مئات الرؤوس النووية، وتنسى تهديداتها ضد كوريا الشمالية عندما فجرت قنبلتها النووية، أو عندما تبرر حرباً مفتوحة على عدد من دول المنطقة العربية والإسلامية، باسم الديموقراطية، ثم تتحالف مع أنظمة ملكية عربية ذات سمات قروسطية، أو مع أنظمة عسكريتارية استبدادية وقمعية. وأخيراً وليس آخراً، ساهم في تراجع وهج الأيديولوجيا والثقافة الأميركيتين المقدستين لفلسفة المتعة، ولحرية السوق، ولحوافز الربح، بعد الانهيار المالي الأخير، مع اتضاح حجم النهب الذي مورس بحق المواطنين الأميركيين ومواطني العالم أجمعين، حيث وصل الأمر على هذا الصعيد حداً غير معقول، اذ بلغت بعض السرقات أرقاماً فلكية (خمسون مليار دولار). وهذا مبلغ يتجاوز موازنات دول عدة من دول العالم النامي. إنَّ ادراك الرئيس

الأميركي الجديد أوباما لهذا التحول في نظرة العالم إلى القيم التي تدعو اليها الولايات المتحدة، وتراجع ثقته بالادعاءات المتعلقة بالأهداف السامية التي تتبناها وتسعى اليها، دفعه إلى اعادة التركيز على هذا الجانب من الجهد الأميركي في العالم، اذ كرر القول خلال معركته الانتخابية وبعدها، بضرورة ارساء النفوذ الأميركي العالمي على القيم والمبادئ، وليس على القوة العسكرية. ولكن اقناع شعوب العالم بهذا الكلام المتعلق بقيم الديموقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، يحتاج إلى الأفعال وليس إلى الأقوال. يحتاج على الأقل، إلى وضع جدول زمني للانسحاب من مناطق الانتشار العسكري في العالم وفي المنطقة العربية والإسلامية، وهو ما لا يبدو في الأفق القريب.

من يملأ الفراغ وكيف؟

يقول هنري كيسينجر في كتابه (الديبلوماسية): "على المسرح العالمي تضطر الدول إلى التعامل بعضها مع بعضها الآخر بحكم الضرورة. وحتمية ذلك تفضي إلى احتمالين: اما أن تتحول احداها في ظروف مؤاتية لها إلى قوة كبرى، فتهيمن على الدول الباقية وتتحول إلى امبراطورية، واما أن تفتقد جميعها إلى القوة الكافية لبلوغ هذه الغاية. عندها تتضافر جهود كل الدول الأخرى، لكبح طموح أشدها عدوانية. بمعنى آخر، يتولى توازن القوى لجم هذا الطموح. ولكنه نظام لا يضمن تفادي الأزمات أو الحروب. إنه في أحسن الحالات يعمل على تقويض قدرة الدول

على الهيمنة، ويضبط انفلات النزاعات. فنظام توازن القوى، يعجز عن ارضاء جميع أعضاء النظام الدولي بشكل كامل. فأعظم انجاز له، يكون في ابقاء عدم الرضا عند مستوى، لا يرتئي فيه الطرف المسلوب حقه، تخريب النظام الدولي بمجمله. وعلى الرغم من أن منظري نظام توازن القوى يعتبرونه الشكل الطبيعي للعلاقات، فانه في الواقع نادر الحدوث وقليل الاستقرار". ينطبق التوصيف الذي يقدمه كيسينجر على الوضع العالمي الراهن. لقد حاولت الولايات المتحدة الأميركية فرض هيمنة امبراطورية مستدامة على العالم، ولكنها عجزت عن ذلك بفعل تراجعها الاقتصادي النسبي، وفقدان هيبتها العسكرية، وخفوت جاذبيتها الأيديولوجية والثقافية. وقد ساهمت دول صاعدة وقوى متضررة عديدة، مستفيدة من أخطاء الأميركيين في ايصالهم إلى هذه النتيجة، وفي لجم طموحهم المفرط للهيمنة. وتتجه هذه الدول والقوى الصاعدة بوتائر مختلفة إلى فرض مشاركتها للولايات المتحدة في النفوذ الدولي، وعلى مختلف المستويات، الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، لترتسم معالم مشهد عالمي جديد، يتميز بعولمة مغايرة عن تلك التي سادت اثر انتهاء الحرب الباردة بقواها وبنيتها وأولوياتها واحتمالاتها. وستسعى هذه القوى الصاعدة مجتمعة ومنفردة، وبتصميم أكبر مستقبلاً إلى ترجمة موازين القوى الجديدة على الأرض، وملء الفراغ الذي سيضطر الأميركيون تدريجياً لتركه خلفهم. وقد يرافق ذلك، كما يحصل دوماً لدى انكفاء الامبراطوريات، قدر من عدم الاستقرار والفوضى. كما يترافق هذا التوزع الجديد لخارطة النفوذ الدولي،

مع سيولة كبيرة في التحالفات والتقاطعات الاستراتيجية والتكتيكية. وسيكون ذلك متناقضاً إلى حد ما، مع الانضباط والثبات النسبيين، اللذين عرفتهما التحالفات والصراعات العالمية خلال حقبتي الحرب الباردة والأحادية الأميركية. إنَّ العالم المتعدد الأقطاب الذي نتجه اليه، سيكون على الأرجح صورة مكبرة عن أوروبا بعد الحروب النابوليونية. ومن المناسب التذكير هنا، بأن تلك المرحلة الطويلة من التبدلات والتوترات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والاستراتيجية البالغة العنف والدموية، قد أفضت إلى حربين عالميتين. قد لا تنتهي مرحلة الاضطراب والفوضى القادمة بحرب عالمية خامسة (الحرب العالمية الثالثة هي الحرب الباردة التي خسرها السوفيات، والحرب العالمية الرابعة على الإرهاب الإسلامي على وشك الانتهاء، بخسارة أميركية معلنة بهذا القدر أو ذاك)، ولكن حجم الصدامات الأقليمية والمحلية، ومدى الحروب الأهلية التي سيشهدها العالم خلالها، ستوازي بكلفتها ونتائجها فعل أي حرب عالمية من الحروب المشار اليها. وعلى عكس ما يتوقع بعضهم، إنَّ البطء الذي سيتم فيه التراجع الأميركي، لأن الولايات المتحدة لم تسقط دفعة واحدة كما حصل مع السوفيات، سيزيد من العنف والأكلاف التي سيتكبدها العالم لاعادة تنظيم ذاته. خاصة اذا قررت الاحتكارات الأميركية والنخب المعبرة عن مصالحها، مقاومة التغيير الجاري، لأنها ما زالت قادرة، وستبقى قادرة لفترة طويلة، على الدفاع عن كل موقع ستخليه، قبل تسليمه للقوى الصاعدة الأخرى، أو اشراكها به. وفي مختلف الأحوال، إنّ الطريق الذي ستجتازه

الولايات المتحدة خلال انكفائها التدريجي البطيء، هي ذاتها طريق تحول الدول الصاعدة الأخرى، إلى مرتبة قوى اقليمية مؤثرة في مجالها الحيوي، على طريق تحولها إلى قوى عالمية النفوذ. لقد كانت الولايات المتحدة حتى الآن، هي القوة الوحيدة القادرة على منازعة تلك القوى الكبرى في مداها الحيوي المباشر، أي في حدائقها الخلفية، ولكن هذا المعطى الدولي السابق بدأ يتغير، وهو لن يكبح مسار العولمة الذي لم تخترعه الولايات المتحدة، وإن حاولت السيطرة على مجراه. ولكنها لن تكون عولمة محكومة من قبل قوة عظمى واحدة، كما ارادت النخبة الأميركية غداة الانهيار السوفياتي. فالطور القادم من العولمة ستحكمه على الأرجح توافقات ومنافسات القوى الاقتصادية الكبرى، والى جانبها القوى الوسطى، التي تضمها حالياً مجموعة العشرين. وسيكون بسبب توسع عدد الأطراف المؤثرة عالمياً، أكثر ديموقراطية على مستوى القيادة، وربما أقل إجحافاً بحق الدول النامية والطرفية، ولكنها ديموقراطية الأغنياء، على طريقة أثينا. وقد تتحول إلى ديموقراطية حقيقية، في المدى الأبعد. سينعكس هذا الواقع العالمي الجديد في المدى المنظور، على بنية وأداء المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الرئيسية، وتحديداً (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية). كما سينعكس على المستوى القضائي والتشريعي العالمي، حيث ستصبح القوانين الدولية نصاً وروحاً وتنفيذاً، أقل خضوعاً للمصالح الأميركية والغربية وأكثر مراعاة لمصالح الدول والشعوب الأخرى، وأكثر اهتماماً بالمعضلات الشاملة التي تواجه العالم

(الجريمة المنظمة، تجارة السلاح، تهريب المهاجرين، تلويث البيئة، مواصفات الأدوية والأغذية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الفقر، البطالة، حقوق الإنسان، حق تقرير المصير للجماعات والشعوب المعتدى عليها. . .)، وربما صارت أبعد عن المعايير المزدوجة التي سادت خلال مرحلتي الثنائية القطبية والأحادية القطبية. ويمكن طرح تصورات اجمالية مشابهة على الصعد الأخرى (الاجتماعية والثقافية)، حيث تتسارع عمليات التثاقف العالمي باتجاه تقارب الثقافات وتفاعلها وتواصلها في سياق تشكيل نظام قيم عالمي جديد، غير قائم على تنميط العالم وفق نموذج واحد، يؤمرك العالم، كما كان يحلم المحافظون الجدد وأنصار الليبيرالية المتطرفة. وسيجري هذا التحول بمجمله، في سياق صراعي لن يخلو من التوترات والصدامات الاقليمية والمحلية. ودون الاستفاضة بطرح التصورات حول العالم الناشىء على أنقاض الامبراطورية الأميركية، يكفي استعراض قدرات وتوجهات واستراتيجيات أهم الدول والقوى المرشحة لقيادته في المدى المنظور.

صمود الولايات المتحدة

إن فشل الاستراتيجية الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة، في تثبيت هيمنة امبراطورية حيال القوى الدولية الأخرى، انطلاقاً من موازين القوى الفعلية، وبسبب قصور الادارات الأميركية المتتالية وأخطائها العديدة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، لا يعني أنها لن

تستمر لاعباً أساسياً، إن لم يكن اللاعب الأساسي، على مسرح التنافس الدولي. ولكنها ستكون مضطرة لاحداث تغييرات حقيقية على مستوى توجهاتها الاستراتيجية، وفق الوقائع الجديدة. وهذا ليس مستحيلاً ولا صعباً بالنسبة للأميركيين، الذين تميز مجتمعهم دائماً بالسلوك البراغماتي والنزوع للتغيير والتجديد، خاصة لدى نخبهم العلمية (وهذا يفسر حجم الابداع العلمي والتقني لديهم)، ولكنه يسم كذلك نخبهم الفكرية والاقتصادية والسياسية. وليس أدل على ذلك، على سبيل المثال، من متابعة الخطط والتوجهات التي أشرف على تنفيذها مفكرون استراتيجيون أمثال هنري كيسنجر أو زبيغنيو بريجنسكي. فهذا الأخير، عندما كان مستشاراً للأمن القومي في ادارة جيمي كارتر، وكانت الولايات المتحدة تتهيأ لوقف سياسة الانفراج الدولي، وتتحفز لبدء جولة جديدة من الصراع المحتدم مع السوفيات، لعب دور المنظر والمخطط والمنفذ لاستراتيجية تثبيت الوجود العسكري في الخليج العربي- الفارسي والشرق الأوسط، قبل أن يضيف عليه الأميركيون صفة الموسع. فقد أملى على كارتر أن يعلن في كانون الثاني 1980، خطاباً وصف فيه استمرار تدفق النفط من منطقة الخليج 'مصلحة حيوية للأمن القومي الأميركي'، مؤكداً استعداد الولايات المتحدة لاستعمال كل الوسائل بما في ذلك الوسائل العسكرية، لضمان تدفقه إلى مصافيها ومصانعها. وسمي ذلك (مبدأ كارتر). وأنشئت آنذاك، قيادة عسكرية خاصة تشرف على قوات معدة للتدخل السريع، أطلقت عليها ادارة ريغن، اسم (القيادة المركزية الوسطى CENTCOM) وتخضع لسلطتها حتى الآن، كل القواعد العسكرية

الأميركية من أفغانستان إلى القرن الافريقي مروراً بالخليج والشرق العربي. وجرى توسيع نطاق المبدأ المشار إليه لاحقاً، ليشمل كل المناطق المنتجة للنفط. وبعد تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، تقاطع بريجنسكي مع المحافظين الجدد قبل أن يصبحوا عماد ادارة جورج دبليو بوش، بالدعوة إلى امساك الولايات المتحدة لوسط أوراسيا من أجل تثبيت سلطتها العالمية لأطول فترة ممكنة، وعرض الاستراتيجية التي اقترحها آنذاك على القيادة الأميركية في كتابه الشهير (لعبة الشطرنج الكبرى)، وكان حينها خارج السلطة. ولكنه الآن، بعد فشل تلك الاستراتيجية إلى حد كبير، نراه يصوغ نقداً شاملاً لاداء الادارات الاميركية الثلاث التي تولت السلطة بعد انتهاء الحرب الباردة من بوش الأب، إلى كلينتون، إلى بوش الابن، محاولاً تفسير أسباب الفشل المشار اليه. ويمكن اعتبار هذا النقد نوعاً من النقد الذاتي، بصفته أحد المنظرين للسياسات التي اعتمدتها تلك الادارات. ولكن ما يهم بحثنا هنا، التوجهات التي يقترحها على القيادة الأميركية التي ستخلف ادارة جورج دبليو بوش، وعرضها في كتابه (الفرصة الثانية) (صدر الكتاب قبل الانتخابات الأميركية الأخيرة). وهي توجهات مغايرة إلى حد كبير للتوجه الذي اتبعته الادارات الأميركية الثلاث السابقة وخاصة ادارة جورج دبليو بوش والمحافظين الجدد. وتستهدف مقترحات بريجنسكي، اقناع الرأي العام الأميركي والادارة الجديدة، بوجود فرصة ثانية أمام الولايات المتحدة لقيادة العالم، ولكن وفق نهج مختلف. ويعرض مستشار الأمن القومي الأسبق، بعض مظاهر فشل التوجه المشار اليه تحت

عنوان "الاتجاهات الجيوسياسية الرئيسية المعاكسة للولايات المتحدة: اقامة الصين مجموعة شرق- آسيوية، سيطرة ايران في الخليج، تقلب أوضاع باكستان المالكة لأسلحة نووية، تفجر الوضع في الشرق الأوسط والصراع العربي الاسرائيلي، الاستياء الروسي، السخط الأوروبي، عزلة اليابان، انهيار نظام منع انتشار السلاح النووي، الموجة الشعبية المعادية للولايات المتحدة في أميركا اللاتينية وعلى النطاق العالمي". ولم تكن الأزمة المالية قد اندلعت حين اعداد كتابه المشار اليه، والا كان قد أوردها بالتأكيد، كدليل اضافي هام على فشل الادارات الأميركية المتتالية في الاستفادة من الوضع الدولي الذي أعقب سقوط الاتحاد السوفياتي. وانطلاقاً من الحس التاريخي والبراعة التي يتميز بهما بريجنسكي في التقاط وطرح ما هو ملائم للمصلحة العليا للولايات المتحدة وللنظام الأميركي في لحظة ما، يمكن الرهان على أن الادارة الجديدة ستأخذ ببعض، إنْ لم يكن بكل اقتراحاته. ليس لأنه يحظى بنفوذ مميز في هذه المرحلة، بل لأن الأفكار التي أوردها هي بكل بساطة الأكثر ملاءمة للولايات المتحدة، في اطار موازين القوى الحاكمة للوضع الدولي الراهن. وهي إن لم تمنح الولايات المتحدة فرصة ثانية لقيادة العالم، فانها على الأقل تبطىء سرعة تراجع دورها ووزنها واحترامها لدى حكوماته ونخبه وشعوبه. ويمكن تلخيص تلك الاقتراحات على الشكل التالي: - استغلال خوف العالم من الفوضى، لاعادة ابراز فائدة القدرة العسكرية الأميركية كعامل ضابط للتوازن الدولي، ولكن استعماله بطريقة حكيمة. - اعتماد نهج التوافق وليس

القسوة في التعامل مع القوى الأخرى في العالم. - الموازنة بين الثبات الاستراتيجي والمرونة الديبلوماسية، والتحلي بالصبر في التعامل مع الأزمات. - قبول يقظة العالم السياسية، والسعي لاستيعابها وليس مواجهتها. - الحد من تأثير المصالح والحسابات الداخلية على السياسة الأميركية الخارجية، وانشاء اطار غير مقرر للتنسيق والتشاور بين السلطتين التنفيذية والسلطة التشريعية في مجال السياسة الخارجية دون خرق مبدأ فصل السلطات. - اقرار تشريع يحد من قدرة الدول والقوى الخارجية على التأثير على صانعي القرار الاميركي عبر علاقاتهم مع اللوبيات المختلفة. - السعي للجم الميل المفرط للاستهلاك لدى المجتمع الأميركي، حيث لم يعد معقولاً ولا ممكناً أن يستهلك الأميركون أكثر من الصين والهند مجتمعتين. - اكتساب حساسية حيال القضايا التي تشغل بال العالم (نفاذ الطاقة، البيئة، الفقر، التصحر، . . .) - العمل على ضبط ازدياد الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع الأميركي بصورة غير مقبولة. اذ كوفيء الذين يحصلون على مداخيل مرتفعة بقفزات فاحشة، في حين لم تكد الأجور المتوسطة تتحرك إلى الأعلى، مما يفقد النموذج الاجتماعي الأميركي جاذبيته. ويتابع بريجنسكي تقديم المقترحات المتفاوتة الأهمية، ولكنه يصل في نهاية المطاف إلى جوهر ما يراه مناسباً لتجديد الدور العالمي للولايات المتحدة فيقول: "لا يمكن أن يأتي التغيير الاجتماعي بسرعة لان العادات تكون غالباً عميقة الجذور. ولكن اذا ارادت الولايات المتحدة اتباع سياسة عالمية بناءة، فانها تستطيع شرط الاستناد إلى دعم شعب جيد الاطلاع.

وهذا غير متوافر حالياً، لأن مواطني القوة العظمى الوحيدة في العالم راهناً، يجهلون العالم جهلاً مؤسفاً. وقد أظهرت دراسة جامعية أن 85% من الشبان الأميركيين عاجزون عن تحديد موقع العراق أو أفغانستان على الخريطة، وأن 60 % منهم لم يستطعوا العثور على بريطانيا، و29% لم يستطعوا الاشارة إلى المحيط الأطلسي. وهناك قليلون منهم يتجهون لدراسة لغات مرشحة لتصبح ذات أهمية عالمية، وتحديداً الصينية والعربية. ويبقى ما هو أكثر جوهرية. لقد اعتمد الاستقرار الامبريالي تاريخياً على السيطرة الماهرة، وعلى التنظيم العسكري المتفوق، وعلى السلبية السياسية للشعوب الخاضعة. ولكن اليقظة السياسية العالمية الراهنة، والتكنولوجيا الحديثة تدفع إلى تسارع التاريخ السياسي. فما استغرق قروناً في الماضي يستغرق اليوم عقوداً. وما استغرق عقداً يحدث اليوم في سنة. لذا فالسيطرة العالمية الخرقاء لدولة واحدة لم تعد ممكنة. أما قيادة الولايات المتحدة للعالم فممكنة، اذا جسدت فكرة حان وقتها. وقد فعلت ذلك سابقاً سنة 1776 عندما أعطت محتوى ملموساً للحرية. وكررت ريادتها خلال القرن العشرين عبر الدفاع عن الديموقراطية. وعليها الآن في عصرنا المضطرب أن تظهر اهتماماً بالكرامة الإنسانية الشاملة، وهي تشمل الحرية والديموقراطية على السواء، ولكنها تنطوي أيضاً على احترام التنوع الثقافي وتقاوم المظالم المختلفة المستمرة في واقعنا العالمي. إنّ الخطوات الأولى للتكيف الأميركي مع الوقائع العالمية الجديدة، أي مع حقيقة فشل الليبيرالية المتطرفة وبداية سقوط الأحادية القطبية، ستلقي على عاتق الرئيس الأميركي باراك

أوباما وفريقه مسؤوليات كبيرة. وسيجد هؤلاء أن الولايات المتحدة باتت ملزمة على الصعيد الاقتصادي، باشراك القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى، على مختلف المستويات، وفي مختلف الأطر والمؤسسات والهيئات الدولية المعنية بهذا الشأن (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة الدولية،...). وأنها ملزمة في المجال السياسي، بالحد من ميلها لفرض آرائها سواء على الدول والقوى الأخرى، أو على المنظمات السياسية الدولية، وفي طليعتها منظمة الأمم المتحدة. وفي المجال العسكري، عليها الاقلاع عن نهج التدخلات الأحادية غير الشرعية وغير المجازة دولياً، ومباشرة خفض انتشار قواتها في مختلف مناطق العالم. خاصة أن ليس هناك من مبرر حقيقي لهذا الانتشار، سوى ممارسة التهويل والإرهاب السياسي والمعنوي، والذي بلغ مراراً حدود الإرهاب المادي. وانطلاقاً من أنه سيتعرض لمقاومة متصاعدة مستقبلاً، تجعله مصدر اضطراب وعدم استقرار، وتفقده أي جدوى حتى من وجهة نظر المصالح الأميركية الضيقة. أما في المجال الثقافي والأيديولوجي، فستجد الولايات المتحدة أن عليها التوقف عن اعطاء الدروس للعالم، وتصنيف الحكومات والمجتمعات والتيارات الفكرية والسياسية، لأن ممارساتها جعلتها في قفص الاتهام قبل أخصامها. ولكن بالتأكيد سيمضي بعض الوقت قبل أن تستجيب الادارات الأميركية القادمة إلى مستلزمات الوقائع الناشئة، وقبل معرفة الشكل الذي ستجري وفقه عملية التكيف، ووتيرتها وصعوباتها. ولكن الانطباع الأول الذي يتركه باراك أوباما، ووعوده وعناوين برنامجه، يشير

إلى أن الادارة الديموقراطية الجديدة تدرك ضرورة التغيير دون تحديد مداه وسرعته. واذ يحدد الوجهة العامة لنهج الولايات المتحدة بعد خروج الجمهوريين من البيت الأبيض، فانه يحدد في الوقت عينه، مجمل توجهات العالم الغربي والأطلسي في السنوات القليلة القادمة. إنّ أوباما يجد نفسه أمام مهمة تشبه مهمة جيمي كارتر بعد حرب فيتنام. عليه أولاً إصلاح الأضرار التي تسببت بها الادارة السابقة، وخاصة على الصعيد الاقتصادي، واعادة تجميل صورة الولايات المتحدة في العالم، وترميم تحالفاتها. لذا رأيناه يتعهد هو وادارته بتنفيذ ما يمكن اعتباره حزمة تدابير ذات منحى كينزي، على نطاق عالمي، وليس على النطاق الأميركي حصراً. فهو يعد بانفاق مبالغ غير مسبوقة على عدد كبير من المشاريع الانشائية، سواء في ميدان البنية التحتية المتآكلة، وفي ميادين التعليم والصحة والتأهيل المهني. ويعطي أولوية واضحة لميدان الطاقات البديلة، وذلك من أجل خفض تبعية الولايات المتحدة تجاه مصادر البترول والغاز الخارجية، وخفض عجز الميزان التجاري، وأخيراً اطلاق دورة تجديد تقني تشمل بالنهاية كل القطاعات الانتاجية وتخرج الاقتصاد الأميركي من الركود. وهو يعد برفد ذلك، باعادة النظر بهيكل الأجور والضرائب لصالح الطبقات الوسطى والفقيرة. ويتوج مشروعه الاقتصادي بالعمل لضبط الهدر الاداري والاجتماعي، ولجم الاتجاه السابق المفرط في الاعتماد على الديون. والمهم في هذا التوجه، أنه يركز على المجالات المدنية، وليس كما فعل ريغن عندما وقع اختياره على الانفاق العسكري، وخاصة مجال

الأبحاث المتقدمة (حرب النجوم)، ولا كما فعلت عائلة بوش، عندما تابعت خيار ريغن الحربجي وخاضت حروباً فعلية، ثم أضافت إلى ذلك مغامرة تحفيز الأسواق من خلال الاقتصاد الافتراضي، وسيل الديون الداخلية والخارجية. أي أن أوباما يراهن على تنشيط الاقتصاد الحقيقي وليس الاقتصاد الريعي والافتراضي، وتوسيع الطلب الفعال عبر زيادة كتلة الأجور والانفاق المدني وليس عبر تعظيم أرباح المضاربين والمستفيدين من الانفاق العسكري، وتحسين ميزان المدفوعات عبر زيادة الصادرات وليس عبر استدراج الديون. باختصار، إنه يراهن على اطلاق (دورة كوندراتييف صاعدة) وعلى حفز كينزي بناء وليس على حفز كينزي هدام. وهذا توجه يحظى بفرص حقيقية للجم تدهور الاقتصاد الأميركي، اذا لم توضع العقبات بوجهه، من قبل الأوساط الطفيلية والقوى السياسية الداعمة لها التي راكمت أرباحاً خيالية في المرحلة السابقة. وسيفرض هذا التوجه الاقتصادي على أوباما وفريقه، نهجاً سياسياً مغايراً لذاك الذي سارت عليه الادارة السابقة. حيث إنه يتطلب سياسة انفراج دولي وتعزيز نهج الحوار والتعاون والمشاركة، والسعي للحلول الوسط في مختلف الحقول والمجالات. وسيستدعي هذا بدوره، استراتيجية أمن قومي لا تتخلى بالضرورة عن علاقات الدعم المتبادل مع أوروبا واليابان، والتواجد بشكل معتدل في الشرق الأوسط الكبير، ولكنها لا تطمح إلى تحقيق التفوق الاستراتيجي المطلق والافراط في الانتشار العسكري في العالم، مع اتضاح محدودية فوائد هذا الانتشار قياساً إلى كلفته ومضاره، وذلك سواء بفعل صعود قوى

عسكرية كبرى، خاصة في أوراسيا، قادرة على استيعابه وشل فاعليته، أو بسبب اثارته للعداء للولايات المتحدة، إضافة إلى ضرورة تجنب استراتيجية الأمن القومي المشار اليها، تكتيك اختراع الأعداء، واعتماد سياسة الخوف والتخويف وشن الحروب الاستباقية، لأنها ستستنزف الطاقات الأميركية دون مبرر، ودون مكاسب. وسينسحب ذلك أيضاً على المستوى الثقافي والفكري والدعائي، باتجاه ما يقترحه زبغنيو بريجنسكي في كتابه المذكور أعلاه. أي تغليب وجهة حوار الحضارات وتقاربها، على وجهة صدام الحضارات التي بشر بها صمويل هنتنغتون سابقاً، والسعي للارتقاء بالعلاقات البشرية نحو ضمان الكرامة الإنسانية الشاملة للجميع، وليس الايغال في شريعة الغاب ومبدأ تحكم الأقوياء بالضعفاء، في عالم تكاد تصبح فيه أسلحة الدمار الشامل في متناول الجميع. ولكن هناك من يشكك في قدرة الادارة الجديدة على السير بخيارات كهذه، مغايرة جذرياً للسياسات السابقة، على الرغم من أنها تبدو الأنسب للولايات المتحدة، اذا أرادت حقاً، فك اشتباكها مع العالم، والاحتفاظ بدور قيادي في المدى المنظور. ويعتبر هؤلاء المشككون (وهناك ما يبرر شكهم)، أن القوى الحاكمة فعلياً في الولايات المتحدة، ستسمح لادارة أوباما بتغطية السياسات الفعلية برداء أيديولوجي جديد، لا أكثر. ولكن على كل حال، سواء منعت هذه الادارة أو عجزت عن الوفاء بوعود رئيسها، فان توازن القوى الذي ستفرضه القوى الصاعدة في العالم تدريجياً، ومن بينها الحركات الشعبية والنقابية والاجتماعية والسياسية، كفيل بالزام الولايات المتحدة بتغيير

سلوكها، رغبت القوى المهيمنة على القرار فيها أو لم ترغب. فبعض هذه القوى الصاعدة، تمتلك من عناصر القوة الراهنة، والأهم من عناصر القوة الكامنة، ما يفوق بكثير ما تمتلكه الولايات المتحدة. وبالتالي فهي ستفرض عاجلاً أم آجلاً حقها بالمشاركة في تقرير مصير العالم. ومن أهمها: (الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي، الهند، والبرازيل).

صعود الصين

منذ قرنين من الزمن تقريباً، قال نابوليون بونابرت: الويل للعالم اذا استفاق التنين الصيني. كان الامبراطور الفرنسي يعلم آنذاك، حجم الصين الجغرافي والديموغرافي، والعمق التاريخي لهذا المدى الشرق-آسيوي، وعراقة تقاليده التقنية والاجتماعية والسياسية والادارية والدينية والثقافية. وكان يعلم كذلك طاقاته العسكرية الكامنة، حيث كان الأسطول الصيني، قبل مئتي سنة تقريباً من حديث الامبراطور، الأسطول الأقوى في العالم. وكان يضم أضخم سفن استطاعت البشرية صناعتها منذ فجر التاريخ حتى القرون الوسطى. ولكن انطلاقاً من نظرته الخاصة إلى دور القوة في العلاقات الدولية وفي صناعة التاريخ، توقع أن يكون نهوض الصين مقدمة لاجتياحها العالم عسكرياً، على غرار ما قام به هولاكو وتيمورلنك وجنكيزخان. بينما شبه هاري هاردينغ، أستاذ مادة التاريخ في جامعة جورج تاون في خمسينيات القرن العشرين، الصين المعاصرة، بحالة ألمانيا قبيل الحرب العالمية

الثانية. أي أنها قوة صاعدة ذاهبة باتجاه خوض حرب عالمية جديدة. أما هنتنغتون فشبهها بألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر، التي تحولت آنذاك إلى قوة اقليمية أخلت بالتوازنات الأوروبية بمجملها. وقد أصدر هذا الأخير حكمه هذا، انسجاماً مع نظريته حول صراع الحضارات، معتبراً أن الصين التي تمثل الحضارة الكونفوشيوسية، ستتجه حكماً نحو تحد عنيف للحضارة الغربية، استناداً إلى التصاعد السريع في قوتها. ولكن جورج طرابيشي يخالفه الرأي ويقول: "إن الفلسفة الصينية ليست ذات طابع ما ورائي ديني، بل ذات طابع عملي. وقد تجسدت في نمط المدنية التي بناها الصينيون. حيث النظرة الأيديولوجية ترى إلى وحدة الطبيعة والمجتمع والفرد، كمظهر للتكامل والانسجام الكوني. وحيث الهدف الرئيسي اجتماعي- أخلاقي، غايته تهذيب سلوك الإنسان لضمان انضباط المجتمع واستقراره. وبالتالي لا يصح افتراض نزوع عدواني طبيعي لدى الصين والحضارة الكونفوشيوسية، انطلاقاً من خلفية ثقافية دينية منغلقة على ذاتها ومعادية للآخرين، كما يتصور هنتنغتون. والحقيقة، أن نظرة واقعية وموضوعية إلى سلوك الصين عند نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، تعطي الحق لطرابيشي، وتخالف وجهة نظر المتوجسين شراً من ازدياد القدرات الصينية. فالعالم يلاحظ تطوراً هادئاً وسلساً ومسالماً للمجتمع الصيني داخلياً وخارجياً، حتى الآن على الأقل. وقد نالت الصين طوال العقدين السابقين، اهتمام العالم واعجابه البالغ بنهضتها الاقتصادية

والعلمية والتقنية والثقافية العاصفة، المرفقة بالتوجهات السلمية المنوه بها أعلاه. وبالفعل، لقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي الصيني بين 1976 و1990 حوالى 8%، وبين 1990 و2008 حوالى 11%. وهي معدلات فاقت كثيراً متوسط النمو العالمي، والأهم أنها تواصلت دون نكسات أو أزمات على امتداد ثلاثة عقود، وهو أمر لافت على الصعيد الاقتصادي، ونادراً ما يحصل. وقد أثار نجاح هذا النهج الذي بدأه دنغ كسياو بينغ، وتابعته القيادات الصينية التي تسلمت السلطة بعده، وما زال يثير الكثير من الجدال النظري والسياسي داخل الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب الشيوعية واليسارية في العالم، وكذلك داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية بمختلف اتجاهاتها، في كل أنحاء العالم. ويرجع هذا بالتأكيد، إلى الوزن الكبير للصين من جهة، والى تميز التجربة الصينية الحديثة من جهة أخرى. فهي دولة عملاقة بكل المقاييس، يعيش فوق أرضها ربع سكان البشرية، ويتوقع أن يحتل اقتصادها المرتبة العالمية الأولى قبل منتصف القرن الواحد والعشرين. كما أنها الدولة الوحيدة في العالم التي يقود فيها حزب شيوعي، أسرع نمو اقتصادي رأسمالي شهده التاريخ الحديث بدأ تطبيق الاصلاحات التي اقترحها دينغ بتعميم نظام المقاولة العائلية في الريف. وبعد نجاحها جرى تعميمها على القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، الخدمات، التجارة، وأسواق المال...). ثم أفسح في المجال للرأسمال الاجنبي بالمشاركة في المشاريع الصينية، بشروط مناسبة للصينيين، سواء

لجهة عدم تجاوز حصة الأجانب نسبة الخمسين بالمئة من قيمة أي مشروع، أو لجهة ضبط نسبة سحب الأرباح إلى خارج الصين. وقد اعتبر أنصار الرأسمالية، قبل الانهيار المالي العالمي الأخير، التجربة الصينية تأكيداً لصحة خيارهم. ولكن عدم انزلاق الاقتصاد الصيني إلى هوة الأزمة التي وقعت فيها بقية الاقتصادات الرأسمالية المتطورة، على الرغم من تأثره النسبي بها، يرجع وجهة نظر أخرى. ويرى أنصار وجهة النظر هذه، ونحن منهم، أن التجربة الصينية تندرج حتى الآن في اطار سياسة النيب التي طرحها لينين غداة انتصار ثورة أوكتوبر، وهي تستند إلى الجمع بين منهج الاقتصاد المخطط وسيادة قطاع الملكية الاجتماعية، وبين القطاع الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. وما يدعم هذا الاستنتاج، التركيب الحالي للاقتصاد الصيني من حيث توزع قطاعاته تبعاً لاشكال الملكية. ففي الميدان الصناعي، تشكل المشاريع الحكومية حوالى 48%، والمشاريع التعاونية حوالى 28 %، والمشاريع الخاصة حوالى 14%. أما في ميدان التجارة والخدمات، فتصبح النسب على التوالي: 41%، 28%، و31%. وهكذا نرى أن التطور السريع للاقتصاد الصيني وصموده بوجه الأزمات المحلية والمستوردة، يرجع إلى حسن الجمع بين أنماط مختلفة للملكية، مع رجحان الملكية العامة. وينبغي هنا الاشارة إلى استفادة الصينيين من أخطاء البريسترويكا، وعدم استسلامهم لنصائح الأميركيين والبنك الدولي وافلات زمام الأمور للمافيات المحلية والدولية وللرساميل المضاربة. فبقاء

التماسك السياسي للدولة الصينية، والتدرج في تطبيق الاصلاحات جنّب الاقتصاد الصيني الانهيار الذي دفع اليه الاقتصاد السوفياتي، وأفسح في المجال لبروز أفضليات الجمع الملائم بين الأشكال المتعددة لأنماط الملكية. وقد أجبر الوزن الاقتصادي المتنامي للصين الولايات المتحدة على قبولها عضواً كاملاً في منظمة التجارة الدولية. وهي تحقق سنوياً فائضاً تجارياً يتجاوز الـ200 مليار دولار. وبات لديها احتياط نقدي يقارب 1500 مليار دولار. وانعكست النجاحات الاقتصادية على مستوى معيشة الشعب الصيني، الذي تنامى بمعدل 6% سنوياً، وتقلص عدد الفقراء المعدمين من 600 مليون إلى أقل من 40 مليوناً. مع ذلك، ما زالت الصين تعاني مشاكل كثيرة على طريق تقدمها، وبعض هذه المشاكل ناتج عن التطور بحد ذاته كما جرى ويجري في الدول الصناعية والنامية الاخرى (تفاوت النمو بين المدينة والريف، وبين المناطق الساحلية والداخل الصيني، ازدياد الفوارق الاجتماعية والتمايزات الطبقية، تلوث البيئة، التناقض بين الانفتاح الاقتصادي والجمود السياسي، المركزية الشديدة ونقص الديموقراطية، . . .). ولكن بغض النظر عن المآل النهائي للتجربة الصينية لجهة طبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي الذي ستستقر عليه، فإن الوزن الاقتصادي المتزايد للصين وقد بات اقتصادها يشكل حوالى 12% من الاقتصاد العالمي، انعكس وسينعكس أكثر فأكثر على استراتيجيتها وتحالفاتها الاقليمية والدولية، وعلى مجمل دورها الاقليمي والعالمي اللاحق. وستكون المراحل

القادمة من توسع هذا الدور، استمراراً لمسيرة تاريخية طويلة، استهدفت جعل الدولة الصينية مركزاً لمنطقة شرق آسيا. ويبدو أن القيادات الصينية تواصل سعيها راهناً لتحقيق ذلك، من خلال بناء شبكة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية، تستند إلى الانتشار الواسع للصينيين في مختلف دول المنطقة المشار اليها. وقد واجهت الصين صعوبات جمة من أجل تحقيق هدفها المشار اليه بالتحول إلى قوة اقليمية معترف بها، على طريق بلوغها مرتبة القوة العظمى العالمية. وبدأ ذلك منذ السنوات الأولى لانجاز الثورة الاشتراكية عام 1949 بقيادة الحزب الشيوعي الصيني وزعيمه التاريخي ماو تسي تونغ. فغداة انتصار ثورتها مباشرة، وقبل أن تخطو خطواتها الأولى نحو التصنيع وبناء قوتها الاقتصادية، ومباشرة التحولات الاجتماعية التي قامت الثورة من أجلها، اضطرت للاشتباك مع الجيش الأميركي وحلفائه عام 1953. اذ إنّ الجيش المذكور جاء آنذاك للمشاركة في القضاء على الثورة الكورية ذات التوجه الاشتراكي التي كان يقودها كيم ايل سونغ. وقد نجح الجيش الصيني الفتي في صد التحالف العسكري الواسع الذي غزا الأراضي الكورية، ومنع تصفية القوات الثورية التي تحصنت بشمال البلاد، واقامت لاحقاً دولة كوريا الشمالية. وقد لعب الاتحاد السوفياتي خلال تلك الحرب، دوراً كبيراً في تمكين الصينيين من تحقيق انجازهم العسكري الباهر. وتواصل الدعم السوفياتي للصين الشعبية في مختلف المجالات حتى 1971. ولكن بعد ذلك التاريخ، غيرت الصين

توجهها الاستراتيجي، فأخذت تبتعد عن السوفيات، منتقلة من الاشتباك الأيديولوجي والسياسي إلى الاشتباك العسكري معهم. في المقابل باشرت سياسة فك اشتباك مع الأميركيين، تحول تدريجياً إلى تقارب اقتصادي وسياسي. كانت الصين تحاول عندها، لعب دور قوة الموازنة والترجيح الاستراتيجي بين القطبين والمعسكرين الدوليين المهيمنين. وساهمت بطريقة غير مباشرة في الانتصار الاميركي في الحرب الباردة. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والتفرد الأميركي، أعادت الصين حساباتها. فباشرت التحول، استناداً إلى قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتصاعدة، من قوة توازن، إلى قوة فعل ومبادرة. وهي تركز حالياً على تثبيت دورها كقطب جاذب لمنطقة الشرق الأقصى بأكملها، وتوسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية باتجاه الشرق الأوسط وافريقيا. وكانت القمة التي عقدت في بكين سنة 2007 وشارك فيها كل رؤساء الدول الافريقية تقريباً، دليلاً واضحاً على حجم النجاح الصيني في هذا التوجه. ولكن الاستراتيجية الصينية تصطدم أكثر فأكثر بعوائق متعددة، أبرزها ما تضعه الولايات المتحدة في طريقها، مستفيدة من وجودها العسكري في شرق آسيا وفي المحيطات والممرات البحرية التي تربط بحر الصين بكل محيطات وبحار العالم، إلى جانب الطموحات المستجدة لليابان، بتشجيع من الأميركيين، للعب دور سياسي وعسكري أكبر في شرق آسيا. فالخلافات الأميركية الصينية تبدأ من الوجود العسكري الأميركي في منطقة شرق آسيا،

ولا تنتهي بحقوق الملكية الفكرية وملف حقوق الإنسان والديموقراطية في الصين. وفي الواقع حصلت توترات واحتكاكات عسكرية عديدة بين البلدين بعد حربي كوريا وفييتنام، جرت غالبيتها، بسبب دعم الأميركيين للنظام القائم في تايوان على مختلف الأصعدة وخاصة على الصعيد العسكري. وآخر تلك التوترات حصل عندما قررت ادارة جورج دبليو بوش تزويد تايوان بمنظومة صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ، إلى جانب بيعها عدداً من الطائرات المقاتلة الحديثة من طراز أف16 المتطورة. هذا اذا لم نعد بالذاكرة إلى حادثة احتجاز الصينيين لطائرة استطلاع أميركية، وحشد الاميركيين لعدة حاملات طائرات في مضيق فورموزا لدى قيام البحرية الصينية بمناورات واسعة قبالة السواحل التايوانية. ويواصل الأميركيون اعلان عدم ارتياحهم لتعزيز الصينيين لقدراتهم العسكرية التقليدية وغير التقليدية، ويضايقهم الجهد الصيني المتعدد الاتجاهات في هذا المجال، حيث أنهم يواصلون شراء الأسلحة المتطورة من روسيا(طائرات سوخوي 29 وغواصات ذات قدرات نووية، إلى جانب تطوير برامجهم الخاصة. وأهمها برنامج تطوير طائرة مقاتلة حديثة، أكثر تقدماً من أفضل طائرة انتجتها الصين وهي ج 8). وقد أقلقهم جداً، نجاح الجيش الصيني منذ سنتين تقريباً، بتدمير قمر اصطناعي بواسطة صاروخ موجه عابر للفضاء مصنوع في الصين. وهو انجاز تقني لم يكن الأميركيون يتوقعون تحقيقه من قبل الصينيين بهذه السرعة. كما تعترض واشنطن باستمرار على بيع

بيكين لأسلحة تقليدية لايران وسوريا واليمن والسودان وغيرها من الدول التي تعارض السياسات الأميركية. واذا انتقلنا إلى المجالات التجارية فالوضع ليس أفضل بكثير. فعلى الرغم من موافقة الولايات المتحدة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وتجاوز الديون الصينية للخزينة الأميركية ألف مليار دولار تقريباً، فان الأميركيين يواصلون انتقاد تصاعد الفائض التجاري الصيني حيال الولايات المتحدة ويطالبون بفتح الأسواق الصينية للسلع الأميركية، ورفع قيمة اليوان الصيني. ويطال سوء الفهم الأميركي- الصيني المجالات السياسية والثقافية، فبينما ينتقد الأميركيون عدم احترام الحكومة الصينية للحقوق الديموقراطية للمعارضة في الصين، يشير قادة الصين إلى النهج الامبريالي الذي تتبعه الولايات المتحدة في العالم بصورة عامة، وفي الشرقين الأوسط والأقصى بصورة خاصة. وهذا يشير إلى أن أهمية السوق الأميركية بالنسبة للاقتصاد الصيني، وعدم رغبة القيادة الصينية في اثارة مخاوف جيرانها ودفعهم للارتماء بأحضان الولايات المتحدة، ستدفعها إلى الاستمرار باعتماد استراتيجية النفس الطويل لاجلاء النفوذ الأميركي من مجالها الحيوي. ولعل الدور الايجابي الذي لعبته خلال معالجة ملف السلاح النووي لكوريا الشمالية، واستمرار توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتقني مع اليابان وكوريا الجنوبية، على الرغم من الماضي العدائي بينهما وبين الصين، يأتي في هذا السياق. وتستفيد القيادة الصينية من أجل تنفيذ سياستها، من ازدياد تشابك المصالح الاقتصادية في ما بين

الدول الثلاث الرئيسية في شرق آسيا، ومن تردد كوريا واليابان في الانسياق وراء التحريض الأميركي لهما، لمعارضة الدور الصيني. وفي مختلف الأحوال، سيتواصل التنافس الصيني الاميركي على استقطاب دول شرق آسيا، وخاصة اليابان وكوريا، لعقود قادمة. والأرجح أن تسعى الصين معهما، ومع اندونيسيا وباقي دول المنطقة، لاصدار عملة موحدة شرق آسيوية، تعادل قوتها الدولار واليورو، وربما تتفوق عليهما. وذلك على الرغم من المعارضة الأميركية والأوروبية لهذا التوجه. هذه النماذج من التوجهات السياسية والاقتصادية، الغالبة منذ أكثر من عقدين من الزمن على النهج في مجمل منطقة شرق آسيا، وفي العالم، مرشحة للاستمرار خلال المراحل القادمة. وهي مخالفة جوهرياً، للسياسات الأميركية المتهورة التي اتبعتها ادارة جورج دبليو بوش طوال السنوات الثماني السابقة. وتراهن الصين لقطف ثمارها على الوقت، الذي يعمل كما يبدو لصالحها. فقد وازنت الثقل الاميركي الراهن، بتعزيز تعاونها مع روسيا ودول آسيا الوسطى المنضوية في اطار معاهدة شانغهاي، وأنهت النزاع الحدودي السابق مع الهند، وتسعى لتطوير العلاقات الاقتصادية معها. وكذلك وقعت اتفاقيات اقتصادية بمليارات الدولارات مع فرنسا وألمانيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك شراء طائرات ايرباص وطائرات هليكوبتر ذات استخدام مزدوج. ووسعت علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع أميركا اللاتينية، وخاصة مع البرازيل وفنزويللا وكوبا. في المحصلة، يمكن التأكيد أن الصين

تتقدم بثبات، لاحتلال مرتبة القوة العظمى الثانية في العالم خلال العقد القادم، وفي كل المجالات. والأرجح أن تتعادل في القوة مع الولايات المتحدة بين 2030 و2050. ولكن منذ الآن، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على تجاهل ارادة الصينيين، سواء في ما يتعلق بقضايا شرق آسيا، أو ببقية القضايا العالمية. وسيتعزز هذا المنحى أكثر فأكثر، مع استمرار رجحان ميزان القوى لصالح الصينيين.

عودة روسيا

لم تكن المجتمعات والدول والأحزاب الناسخة للتجربة السوفياتية، غريبة عن أمراض تلك التجربة الرائدة، وأكثرها ما زال يعاني منها. ولكن شاء قانون تفاوت التطور أن يسقط النموذج في المركز قبل الأطراف. وتلا الانهيار وقوع المجتمعات السوفياتية وفي مقدمتها المجتمع الروسي في قبضة المافيات وعصابات الجريمة المنظمة المتشكلة خارج أطر الدولة السابقة وداخلها، مما دفع الاقتصاد السوفياتي إلى الفوضى والتفكك، وألقى ملايين المواطنين السوفيات السابقين والروس، إلى وهاد الفقر والمجاعة. ولقد تم ذلك بتشجيع ودعم من قبل الأوساط الأطلسية والصهيونية لتدمير المجتمع الروسي والحؤول دون قيامته في المدى المنظور. لان تلك الاوساط لم تنس التحدي الذي شكله الاتحاد السوفيات لمشاريعهم على امتداد الشطر الأكبر من القرن العشرين حيث بلغ التدخل الأميركي اليومي في شؤون

الحكومة الروسية آنذاك، ما يعادل في بعض وجوهه ما كانت تمارسه الادارات الاميركية في جمهوريات الموز الأميركية اللاتينية. ولكن بعد عقد من الضياع الكلي، بدأت روسيا تستيقظ مع ازاحة يلتسين وتسلم فلاديمير بوتين مقاليد الحكم. فانطلقت عملية اعادة بناء الدولة الروسية، على طريق استعادة روسيا لدورها كقوة عظمى إقليمياً وعالمياً. لقد باشر فريق بوتين برنامجه بتصميم وحزم ضمن اولويات واضحة. فعلى صعيد الأمن الداخلي، نجح في تصفية المافيات والحد من انتشار عصابات الجريمة المنظمة وتغلغلها داخل أجهزة الدولة. وعلى صعيد الأمن الاستراتيجي وحماية الوحدة الوطنية، أعاد تنظيم الجيش وخاض صراعاً عنيفاً في الشيشان وحسم المعركة مع حركة التمرد الانفصالي، المدعوم بشكل شبه معلن من قبل الأميركيين والحلف الأطلسي واسرائيل. وقد كشفت تقارير غربية حجم الدور الكبير الذي لعبه بيريزوفسكي في تمويل المتمردين. وهذا الأخير من كبار رجال المافيا الروسية، ويحمل جنسية مزدوجة، روسية-اسرائيلية. وقد كان ثمن تصفية التمرد الشيشاني باهظاً على الصعيدين الإنساني والسياسي، ولكنه قطع الطريق على العدوى، التي لو انتشرت في المجتمع الروسي المتعدد الأعراق، لكانت الكلفة أكبر بما لايقاس. وعلى صعيد وقف الانهيار الاقتصادي، أعاد فريق بوتين وحكومته تنظيم الاقتصاد، وضبط موارد الدولة التي كانت سائبة، واستعاد القدرة الفعلية على جباية الضرائب، وأمسك بقطاعات الانتاج الاستراتيجية وفي مقدمتها الكهرباء والنفط والمناجم والصناعات الثقيلة. وأعطى أولوية خاصة لصناعات الأسلحة التي تعتبر مفخرة

الصناعة الروسية، حيث تعادل جودة منتجاتها أفضل المعايير العالمية. كما استعاد اشراف الدولة على حركة التجارة الخارجية.... مما رفع معدلات النمو الاقتصادي الاجمالي إلى مستويات أعلى من تلك التي عرفتها روسيا في السنوات الأخيرة من العهد السوفياتي. فبلغت حوالى 6 %، بعد أن كانت قد تدنت إلى حوالى 2 % عشية الانهيار، والى ما دون الصفر بكثير، غداته. لم تستهدف مبادرات النهوض هذه وضع روسيا في موقع المواجهة مع الغرب، بل محاولة ادارة حوار أقل خضوعاً للاملاءات الأطلسية. بل أكثر من ذلك يمكن القول بأن قيادة بوتين كانت ما زالت تأمل حينها بعلاقات ايجابية مع الولايات المتحدة والغرب بصورة عامة، على الرغم من كل ما فعله الأطلسيون للقضاء على ما تبقى من نفوذ روسي في أوروبا الوسطى وفي مجمل المدى السوفياتي السابق. واستغلت القيادة الروسية اعتداءات 11 أيلول لتسهيل مهمة الجيش الأميركي في غزو أفغانستان، من أجل توجيه رسالة ايجابية إلى الأميركيين والغرب. علما بأن السماح لتمركز قوات أميركية في آسيا الوسطى يشكل تنازلاً روسياً استراتيجياً خطيراً. وهذا ما أثبتته التطورات اللاحقة حيث استغل الأميركيون ذلك التسامح الروسي، ووسعوا نطاق عملياتهم إلى قلب أوراسيا على امتداد البطن الجنوبي الرخو لروسيا. ولكن بدلاً من مقابلة هذه البادرة الروسية الايجابية وما سبقها من مبادرات مشابهة، بالكف عن تشديد الضغوط المختلفة ذات الطابع الاستراتيجي على الروس، أقدم الأميركيون على ما يعاكس ذلك تماماً. استنتج قادة الغرب أن روسيا تتصرف من

موقع المستسلم لقدره وأن باستطاعتهم اخراجها نهائياً من المعادلات الاقليمية والدولية. فاتخذوا سلسلة قرارات تعزز المنحى المعتمد منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وتوغل في الاساءة العميقة للمصالح الأمنية والسياسية والعسكرية. لقد شملت تلك القرارات الصعيد العسكري، عبر تسريع وتيرة توسيع الحلف الأطلسي ليضم كل دول حلف وارسو السابقة، وبعض دول الاتحاد السوفياتي السابقة (ليتوانيا، لاتفيا، أستونيا، وأوكرانيا)، وعبر نشر قوات أميركية لأول مرة في التاريخ في القوقاز، وتحديداً في جورجيا. وكذلك، عبر مباشرة الخطوات القانونية واللوجستية لنشر قواعد صواريخ مضادة للصواريخ البالستية في بولونيا وتشيكيا. وعلى الصعيد السياسي فاخرت ادارة جورج دبليو بوش في دعم "الانتفاضات الملونة" المعادية للروس في عدد من الجمهوريات السوفياتية السابقة. أما على الصعيد الاقتصادي، فاستمرت الولايات المتحدة بعرقلة انضمام روسيا إلى اتفاقية التجارة الدولية، وواصلت خططها لابعاد خطوط نقل النفط والغاز القادمة من آسيا الوسطى عبر الاراضي الروسية، الخ.... في مواجهة كل هذه الخطوات الأميركية والأطلسية المعادية للروس مباشرة، ومجمل النهج العسكري والاستفزازي المعتمد على النطاق العالمي من قبل الغربيين، كان لا بد لبوتين وفريقه من الاقدام على تعديل جوهري في الاستراتيجية الروسية. فعلى الصعيد العسكري، رسمت خطة طويلة الأمد لتجديد كل منظومات الأسلحة النووية والتقليدية. وأهمها: تطوير نظام صواريخ نووية عابرة للقارات محمولة على منصات متحركة من طراز (توبول.م).

بناء جيل جديد من الطائرات المقاتلة، توازي ما لدى الولايات المتحدة (ميغ 35)، تدعمه منظومات جديدة من الصواريخ المضادة للصواريخ. استبدال المحطات الرادارية الفضائية بمحطات جديدة أكثر تطوراً، قادرة على رصد مسارات الصواريخ المتوسطة المدى والعابرة للقارات على امتداد القسم الشمالي من الكرة الأرضية بكامله. بناء جيل جديد من الغواصات النووية من طراز (تايفون)، وهي الأضخم في العالم حالياً. والى جانب برامج التطوير العسكري هذه، اتخذ قرار خروج روسيا من معاهدة الحد من القوات التقليدية في أوروبا. من جهة أخرى، استأنف الروس طلعاتهم الجوية الاستطلاعية في أجواء المحيطين الأطلسي والهادىء. وباشروا مفاوضات مع السوريين لتجديد اتفاقية استخدامهم تسهيلات مرفأ طرطوس لبحريتهم التي عادت إلى البحر المتوسط. وأعادوا تنشيط علاقاتهم العسكرية مع كوبا، وأضافوا اليها علاقات مستجدة مع فنزويللا، التي أجروا معها مناورات بحرية مشتركة. هذا إلى جانب تعزيز تنسيقهم العسكري مع دول معاهدة شنغهاي، التي قامت قواتها بمناورات عسكرية مشتركة في سهوب آسيا الوسطى، وأقرت مبدأ جعل هذه المناورات دورية. وبموازاة ذلك، ضاعف الروس مبيعاتهم من السلاح إلى الصين والهند وايران وسوريا وفنزويللا، ودول أخرى حليفة وصديقة. أما على الصعيد السياسي، فكان خطاب بوتين في ميونيخ عام 2007، عرضاً صريحاً للخلاصات السياسية التي توصلت اليها القيادة الروسية، في ما يتعلق بالممارسات الأميركية والغربية خلال العقدين الأخيرين. فاعتبر أن الأطلسيين استغلوا

الخلل الذي طرأ على التوازن الدولي بعد الانهيار السوفياتي، واعتمدوا سياسة امبريالية عدوانية، بات استمرارها يشكل تهديداً متصاعداً للأمن العالمي. وأكد عدم استعداد روسيا للسكوت عن هذه الممارسات، أو الرضوخ لها. بل ذهب أبعد من ذلك، فألمح إلى أن روسيا لاتخشى عودة الحرب الباردة، وإن كانت لا ترغب بها ولا تسعى اليها. وهذا يشير إلى أن روسيا قد تجاوزت صدمة الانهيار السوفياتي، وكوارث حقبة يلتسين التي تلته. وأنها باشرت مرحلة جديدة مختلفة تماماً من تاريخها المعاصر. وهي ستتميز بالتأكيد، بسمات مختلفة عن تلك التي طبعت المرحلة السوفياتية بطابعها، دون أن تشكل كما يبدو قطيعة كاملة معها، كما أراد قادة الغرب ورموز الرأسمالية الطفيلية والمافيوية التي تسلمت زمام الأمور بعد الانهيار السوفياتي مباشرة، أو كما أراد الغرب وقوى الليبيرالية المتطرفة التي أمسكت بقراره آنذاك. فالواقع الجغراسي لروسيا، وثوابت تاريخها الاجتماعي والسياسي، ستبقى حاسمة في تحديد الخيارات الرئيسية للدولة الروسية. فعلى الصعيد الأيديولوجي، لا علاقة لروسيا الراهنة بالتبشير البولشفي، ولا تقدم ذاتها كمركز لقيادة أية ثورة عالمية، ولكنها ليست ولن تكون على الأرجح، أرضاً خصبة للمفاهيم الليبيرالية المتطرفة، ولا قوة اسناد للفكر اليميني المتطرف شبه العنصري، الذي انتشر في الغرب منذ ثمانينيات القرن العشرين. الأرجح أن تسود في روسيا لفترة من الزمن المفاهيم الرأسمالية والقومية المعتدلة، القريبة من الديغولية الفرنسية. فهذه المفاهيم تلائم مصالح البرجوازية الروسية الناشئة، والطامحة لدور اقليمي

وعالمي مواز لتصاعد قوتها. وتناسب سلطة تدير مجتمع متعدد القوميات والأديان والتيارات الفكرية، عاش منذ انتصار ثورة أوكتوبر وحتى قبلها، عقوداً طويلة في مناخ تزدهر فيه ثقافة أممية ومساواتية. وتكفي المقارنة بين الاجتثاث الذي تعرض له السكان الأصليون لما أصبح يعرف الولايات المتحدة، وبين بقاء أكثر من مئة قومية متعايشة مع الشعب الروسي، في ظل الامبراطورية القيصرية وفي ظل السلطة السوفياتية، لاتضاح الفرق بين التراث الروسي والتراث الأنكلوساكسوني والأميركي. على الصعيد الاستراتيجي، سيكون الهدف الروسي المركزي في العقود القليلة القادمة، الاستفادة من التراجع التدريجي في الهيمنة الأميركية، لاستعادة قيادتها الفعلية للمدى السوفياتي السابق، على الرغم من صعوبة ذلك في ما يتعلق بأوكرانيا. لذا قد يقبل الروس شكلاً من أشكال تقاسم النفوذ مع الأطلسيين في أوكرانيا والقوقاز وآسيا الوسطى في المرحلة الأولى، وذلك في سياق سياسة تستند إلى ردع التمدد الأطلسي داخل المجال السوفياتي السابق، دون الانزلاق إلى حرب باردة جديدة. لذا تعمد القيادة الروسية من جهة إلى مقاومة التمدد الأطلسي، ومن جهة أخرى إلى توسيع المبادلات التجارية مع أوروبا خاصة، حيث بلغت قيمتها في السنوات الأخيرة أكثر من مئة مليار دولار (وهذا يشمل بالطبع، قيمة صادرات الغاز الطبيعي). وهكذا توجد حوافز لدى الأوروبيين، لوقف انسياقهم وراء النهج الاستفزازي الذي اتبعته الادارة الأميركية في العقدين الماضيين، للحؤول دون التقارب الروسي الأوروبي. ولكن لا تبدو هناك فرص كبيرة أمام الروس،

لبناء شراكة حقيقية عميقة ومتوازنة مع الأميركيين والأوروبيين، أو للتوسع ضمن الأسواق الغربية خارج سوق الطاقة، على المدى القريب بسبب أزمة الركود التي ستدفع الغربيين إلى حماية صناعاتهم، وعلى المدى الأبعد بسبب التفوق التقليدي للغرب، سواء في مستوى تقنيات الانتاج أو أساليب التسويق، وسيحتاج الروس إلى عقود قبل اللحاق بها وموازاتها. لذا سيسود العلاقات الروسية الغربية في المرحلة القادمة كما يبدو، نوع من العلاقات المتأرجحة، تراوح بين التعاون المحدود والتصادم المضبوط. بينما سيختلف الأمر في اتجاه الشرق، حيث التحدي المباشر أقل خطورة. لذا ستسعى القيادات الروسية للاستفادة من كون روسيا دولة أوروبية-آسيوية، وهي ميزة كبيرة، في مناخ الصعود السلمي المتواصل لآسيا. فمن الأرجح تواصل الجهد الروسي الراهن باتجاه تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع دول شرق آسيا وخاصة الصين؛ فمصالح روسيا تتقاطع مع هذه الدول في مختلف هذه المجالات. فلدى روسيا ثروات طبيعية هائلة في سيبيريا، لا تكفي الرساميل والامكانات الروسية الراهنة لاستثمارها بشكل كاف. ومن مصلحة دول آسيا الشرقية المشاركة بقسم من فائض رساميلهم وقدراتهم في استثمار تلك الثروات. وهذا يسهل للروس حصولهم على السلع الاستهلاكية والانتاجية التي تتزايد حاجتهم اليها، ويعزز وضعهم الأمني والسياسي شرقاً. إضافة إلى ذلك، يوسع هامش مناورتهم حيال الحضور الأميركي على حدودهم الشرقية، كما يساهم في لجم التدخلات الأميركية في منطقة غرب المحيط الباسيفيكي. كل هذه الفوائد ستحفز

التوجه الروسي لتقوية الروابط شرقاً، على الرغم من بعض الحذر الموروث من الصين واليابان، سواء بسبب المنافسات والصدامات السابقة، أو بسبب قلقهم من الفراغ الديمغرافي لسيبيريا، مقابل الكثافة السكانية الهائلة في شرق آسيا. وأخيراً، بين الضغط الراهن من جهة الغرب، والمنافسة الشديدة في الشرق، يبقى وسط آسيا وجنوبها وجنوب غربها، أي ما بات يعرف بالشرق الأوسط الموسع، ميدان الحركة الأكثر ملاءمة لتنشيط العلاقات الروسية على مختلف الأصعدة. علماً بأن هذا المدى يشهد وسيشهد تنافساً دولياً متزايداً، لا يعقل أن يغيب عنه الروس، وهو يجري على امتداد القسم الاكبر من حدودهم الجنوبية. إنَّ العودة الروسية اليه قد بدأت على كل حال، وهي تعزز بقوة حضورهم المستعاد على المسرحين الاقليمي والدولي. وما يشجعهم على اعطاء الأولوية لهذا الاتجاه، معرفتهم بمدى الأثر الذي كان للعلاقات السوفياتية الهندية والعلاقات السوفياتية العربية سابقاً، في تعزيز الوزن الدولي للاتحاد السوفياتي، طيلة الحرب الباردة. ويمكن اعتبار الرد الروسي العسكري الحازم على التدخل الجيورجي في أوستيتيا في ربيع 2008، إشعاراً بالاستعداد المستجد للروس للدفاع عن مصالحهم الاستراتيجية بالسلاح، على الأخص في المدى الحيوي لروسيا. وما شجعهم ويشجعهم على ذلك، التفاقم المستمر للمتاعب الأميركية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، على النطاق العالمي وعلى نطاق الشرق الأوسط الكبير، في مقابل عودة العلاقات الروسية إلى سابق عهدها من الحرارة، مع عدد من الدول التي كانت تربطها بالاتحاد السوفياتي

روابط متينة، وبناء علاقات صداقة جديدة مع دول كانت معادية أو شبه معادية. ومن أهم هذه العلاقات، تلك التقليدية مع الهند، التي عادت إلى لتطور بوتائر عالية، على الرغم من المحاولات الحثيثة لاضعافها من قبل الولايات المتحدة. ولكنها محاولات محكومة بالفشل، لأن المعطيات الجغراسية والمصالح الراسخة بين الهند وروسيا، تجعل منهما حليفين طبيعيين يصعب فصلهما. وكذلك التوسع المطرد لعلاقات الروس مع ايران، بما في ذلك الميدان العسكري. مما يمهد لقيام تكتل روسي- هندي- ايراني، ربما يكون أحد أقوى التكتلات في العالم القادم. اضافة إلى بداية تعاون روسي - تركي، يشمل الميدانين الاقتصادي والسياسي، لم يكن واردا خلال حقبة الحرب الباردة. وفي ذات السياق، يمكن إدخال الجهد الروسي - القطري لانشاء منظمة عالمية لمنتجي الغاز على غرار منظمة أوبك. كل ذلك، إلى جانب عودة الحرارة إلى علاقات روسيا مع كل من سوريا والجزائر وليبيا واليمن، بما في ذلك أبعادها العسكرية. وقد دخل لبنان على خط تطوير علاقات مشابهة مع روسيا، تؤشر اليها الزيارات المتكررة للمسؤولين اللبنانيين إلى موسكو، والهدية العسكرية المميزة إلى الجيش اللبناني، المتمثلة بسرب طائرات الميغ 29 المقاتلة، والعرض الروسي الرسمي بتزويد الجيش اللبناني بما يرغب به من العتاد العسكري. واذا أخذت بعين الاعتبار الخبرات السياسية التاريخية لروسيا في التعامل مع شؤون الشرق الأوسط الكبير، وهي تعود إلى ما قبل تشكل الولايات المتحدة كدولة، تتضح جدية المنافسة الروسية للدور الأميركي على امتداد هذا المدى

المضطرب من آسيا وافريقيا. ويتضح ذلك أكثر، اذا أخذنا بعين الاعتبار، أن الروس لن يكونوا وحدهم في ميدان المنافسة. فهناك آخرون يتقدمون باتجاه هذا المدى الجيوسياسي المشار اليه، كأوروبا والصين والهند، وكلها قوى عظمى أو على طريق التحول إلى قوى عظمى، وهي أقرب إليه جغرافياً وحضارياً. في المحصلة يمكن القول، بأن عودة الحضور الروسي غرباً وشرقاً وجنوباً، تتأكد يوماً بعد يوم، وتعيد إلى روسيا وهج دورها السوفياتي السابق، ولو دون رسالة أيديولوجية أممية. ولن تحول دون ذلك، الصعوبات العديدة التي يتوجب على الروس تجاوزها قبل تحقيق كل طموحاتهم على المستويين الاقليمي والدولي.

توحد أوروبا

منذ الحرب العالمية الثانية، يشوب العلاقات الأوروبية-الأميركية شيء من الالتباس المضمر. فغداة انتصار الحلفاء على دول المحور، وعشية اندلاع الحرب الباردة، كان الأميركيون يجيزون تقارب الدول الأوروبية من بعضها بعضاً، لأن ذلك يزيد من قدرتها على صد القوة السوفياتية و"الخطر الشيوعي". ولكنهم لم يكونوا راغبين طبعاً، بتحول ذلك التقارب إلى كيان استراتيجي منافس. لذا تدرج موقفهم حيال التوحد الأوروبي من التسامح، إلى الحذر، إلى القلق، إلى الاعتراض شبه العلني. وقد كشف هجوم وزير الدفاع الأميركي في ادارة جورج دبليو بوش رونالد رامسفيلد على أوروبا العجوز، مدى التطور السلبي للموقف

الأميركي تجاه الأوروبيين، خاصة بعد معارضة هؤلاء لغزو العراق. من جهتهم، وجد قادة أوروبا أنفسهم غداة الحرب العالمية الثانية بحاجة للدعم الأميركي سواء لاعادة بناء عمرانهم المدمر، أو لمساندتهم بوجه السوفيات. فكان مشروع مارشال والحلف الأطلسي. ولكن بعد مرور أربعة عقود من الزمن تغير الوضع إلى حد كبير، خاصة بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي. فقد زال الخطر القادم من الشرق، وباتت أوروبا قادرة على الدفاع عن نفسها، اضافة إلى كون الاقتصاد الأوروبي أصبح يفوق الاقتصاد الاميركي قوة. فهو ينتج منذ 2007 حوالى 22% من الناتج العالمي الاجمالي، وباتت 44 شركة أوروبية، تعتبر من بين أكبر مئة شركة في العالم. هذا الواقع الجديد، أفسح في المجال للكثير من النخب الأوروبية للعمل من أجل التخلي عن سياسة الالتحاق الكلي بالمركز الامبريالي الأميركي، خاصة وأنها وقد خطت خطوات تمهيدية في هذا الاتجاه، من معاهدة ماستريخت، إلى انشاء البرلمان الأوروبي، إلى اصدار اليورو كعملة أوروبية موحدة، الخ. . . . ولكن مع ذلك، هناك قوى مؤثرة جداً خاصة في أوساط رجال الأعمال الأوروبيين تسعى إلى ابقاء الارتباط الأوروبي- الأميركي وفق الشروط الأميركية، وهي تمثل مصالح الرأسمال الأوروبي المندمج بالاحتكارات الأميركية العابرة للقارات. ونتيجة لتوازن القوى النسبي بين التيارين، عجزت مراكز القرار في الاتحاد الأوروبي عن حسم خيارها، فاتبعت سياسة مزدوجة. تابعت من جهة تعزيز عناصر القوة الأوروبية اقتصادياً وسياسياً وحتى عسكرياً

(إنشاء قوات تدخل سريع أوروبية مشتركة، ونظام استطلاع فضائي مشترك، وانتاج طائرة نقل جوي عسكري أوروبية،....)، ومن جهة أخرى حافظت على نهج التضامن مع الولايات المتحدة على الرغم من التباينات العابرة. وقد أدت هذه السياسة الملتبسة إلى اثارة حيرة القيادات الأميركية وتساؤلاتها: هل الأوروبيون حلفاء أوفياء أم شركاء متلاعبون؟ في الواقع، على الرغم من تأكيدات هنتنغتون وآخرين حول وحدة المجال الجيوسياسي والحضاري الغربي، فان التباينات أكثر من واضحة بين الفضاء الأوروبي والفضاء الأميركي على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية. فبينما تميل أوروبا في المجال الاقتصادي، إلى الاحتفاظ بالنمط الرأسمالي الألماني الريناني الذي يحرص على حد أدنى من التضامن الاجتماعي، والاهتمام باعداد اليد العاملة واستقرارها، والتوظيف الطويل الأمد، يتمسك الأميركيون بالنمط الأنغلوساكسوني الليبيرالي الذي يشجع الحد الأقصى من الريع، وسيولة العمل ورأس المال، والتوظيف القصير الأمد. وفي المجال السياسي، بات الأوروبيون يفضلون اعطاء الأولوية للوسائل السلمية في حل المنازعات المحلية والدولية، بفعل الثمن الهائل الذي دفعوه خلال الحروب الأهلية والخارجية على امتداد القرون الماضية، بينما يستمر الأميركيون في الاحتفاظ بانتشارهم العسكري على النطاق العالمي، واستسهال اللجوء إلى القوة وشن الحروب على امتداد الكرة الأرضية. أما في المجال الثقافي، فإنَّ أوروبا تعلي أكثر فأكثر شأن قيم السلام ونبذ العنف والتسامح وحماية البيئة، بينما نرى الانتاج الثقافي الأميركي، خاصة في

السينما والتلفزيون، يغرق العالم بأفلام العنف والجنس والفردية المفرطة وتمجيد قيم التفوق والتميز. كذلك نجد المجتمعات الأوروبية تسير بسرعة نحو تجاوز المعتقدات والممارسات الدينية، بينما يسير المجتمع الأميركي بسرعة أبطأ بكثير في هذا الاتجاه. كل هذه الفروقات والتمايزات وغيرها، على صعيد المصالح، كما السمات الاجتماعية، تصب في صالح القوى الأوروبية الساعية لمزيد من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأميركية. إنّ المصلحة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في الحصول على مصادر الطاقة لصناعته، وضمان الشروط الضامنة لأمنه، وتقليص الهجرة غير الشرعية اليه، وتأمين الأسواق لسلعه، تدفعه إلى تحسين علاقاته مع روسيا والعالم الإسلامي. وهذا ما تسعى الولايات المتحدة لاعاقته أو منعه، مما يوجد عناصر تعارض جديدة بين ضفتي الأطلسي. واذا أخذنا بعين الاعتبار أن التوازن الاستراتيجي النووي النسبي المستمر بين روسيا والولايات المتحدة، والمتاعب الاقتصادية والسياسية لهذه الأخيرة، يفسح في المجال راهناً وفي المستقبل، أمام الاتجاه الأوروبي الاستقلالي المزيد من الفرص لتعزيز وجهة نظره، فعلينا أن نتوقع ابتعاداً أكثر للسياسات الأوروبية عن الولايات المتحدة. وبعد أن خطا الاتحاد الأوروبي خطوات واسعة في مجال التكامل الاقتصادي، فانه يتحفز لانجاز ما يوازيها على الصعيدين السياسي والعسكري. وحتى لو استمرت الشراكة الأوروبية- الاميركية في اطار الحلف الأطلسي وخارجه، فان الدور الأوروبي سيتعدى في العقود القادمة الحجم الذي كان عليه في مرحلة الحرب الباردة، أو

مرحلة التفرد الأميركي. وهذا يعني أن أوروبا ستنتقل تدريجياً من كونها عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً وعسكرياً، إلى مرحلة بروزها عملاقاً مكتمل المواصفات، يقاسم الأميركيين سلطتهم العالمية إلى جانب باقي الأقطاب الدوليين.

تهيؤ الهند

شبه القارة الهندية، عالم قائم بذاته. عالم يحتفظ بقدر كبير من الغموض والسحر، على الرغم من انفتاحه الكبير على كل المجتمعات الشرقية والغربية. وهو يتشابه مع محيطه الآسيوي ويختلف عنه في الوقت عينه. الحجم السكاني الضخم للهند وثرواتها المتنوعة، جعلت منها خلال القرن التاسع عشر درة التاج البريطاني. وشكل فقدانه السيطرة عليها غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، المؤشر الرئيسي لنهاية الامبراطورية البريطانية. كما مثلت الثورة السلمية التي قادها المهاتما غاندي وأدت إلى تلك النتيجة، سابقة مميزة في تاريخ الثورات التي أنهت حقبة الاستعمار التقليدي، ورسمت صورة العالم الحديث خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ولم تكتف الهند، التي باتت بعد استقلالها أكبر ديموقراطية في العالم من حيث وزنها الديمغرافي، بانجاز استقلالها السياسي، بل شاركت عام 1955، عبر رئيس وزرائها جواهر لال نهرو، وتشو ان لاي رئيس وزراء الصين، وجمال عبد الناصر قائد ثورة يوليو وزعيم مصر والعالم العربي، وأحمد سوكارنو زعيم اندونيسيا، وجوزيف بروز تيتو قائد ثورة

يوغوسلافيا، في مؤتمر باندونغ، الذي أسس حركة عدم الانحياز التي شكلت إطاراً يجمع قسماً كبيراً من دول العالم الثالث، ويضعه بصورة فاعلة على خريطة العالم. ولكن الصراعات السياسية والمسلحة التي دارت بين الهند وباكستان من جهة، وبينها وبين الصين من جهة أخرى، إلى جانب انهيار حركة عدم الانحياز، وغرق الهند في سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية، أضعف دور الهند على الصعيدين الاقليمي والدولي. وعلى الرغم من الدعم السوفياتي المتواصل لها طيلة الحرب الباردة بوجه كل اخصامها، فانها لم تصل إلى ما يؤهلها له حجمها ووزنها وموقعها الجيوسياسي. وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي، استمرت علاقاتها الجيدة مع روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الصعيد العسكري، ولكنها وسعت نطاق تعاملها مع الولايات المتحدة والدول الغربية، محتفظة بجوهر سياسة عدم الانحياز. ولم تنخرط بصورة مباشرة بحرب الأطلسي على الإرهاب، على الرغم من مشكلتها المزمنة في كشمير، وكذلك الاستفزازات التي تتعرض لها من حين إلى آخر، من قبل بعض المنظمات الأصولية المدعومة من الأجهزة الباكستانية أو الناشطة بشكل مستقل. وتبدو الهند الآن عشية مغادرة مرحلة إرساء الأسس وتحديد الخيارات الكبرى، تمهيداً لانطلاقة قد تضعها بعد عقود قليلة، في مرتبة الدول العشر الاولى في العالم، أخذاً بعين الاعتبار معدل النمو الديمغرافي، تتجه الهند لتسبق الصين من حيث عدد السكان في منتصف القرن الحالي تقريباً، لتصبح الدولة الأكبر سكانيا في العالم. وعلى

الصعيد الاقتصادي، حافظت الهند منذ العام 2000 على معدل نمو ثابت لم يقل عن 7%، وهو ضعف متوسط النمو العالمي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وثلاثة أضعاف معدل نمو الدول المتقدمة، خلال ذات الفترة. وهناك مؤشرات كثيرة ترجح قدرة الهند على متابعة هذا المستوى من النمو خلال المرحلة القادمة، مما يؤهلها لتوسيع مشاركتها في تقسيم العمل الدولي والاستفادة من القدرات الكبيرة علمياً وتقنياً، سواء في ميادين الصناعات الحديثة أو المعلوماتية والروبوتية، حيث تمتلك الهند كفاءات معترف بها عالمياً، (وليست انجازاتها في مجالي الصناعة الفضائية والنووية) سوى نموذج عن مستوى تطورها في الميادين المشار اليها. فالهند تخرّج سنوياً من جامعاتها ومعاهدها التقنية أعداداً من العلماء والمهندسين، يفوق ما تخرجه الولايات المتحدة. وحتى لو كان مستوى هؤلاء أقل من مستوى الخريجين الأميركيين، فانهم يشكلون طاقة كافية لضمان استمرار تطور القدرات الاقتصادية والتقنية الهندية في المستقبل القريب. وبالتالي، سينعكس الوزن الديمغرافي والوزن الاقتصادي المتزايد للهند تدريجياً، على مستوى قوتها العسكرية ونفوذها السياسي. وستجد نفسها على الصعيد الجيوسياسي في وضعية تشابه أكثر فأكثر وضعية روسيا، من حيث طبيعة التحديات والمخاطر، وطبيعة المصالح. لذا لا يستبعد أن تستعيد العلاقات بينهما حرارة مرحلة باندونغ. ليشكلا معاً، ثنائياً بالغ التأثير على صعيد وسط آسيا والشرق الأوسط الكبير الذي يحدانه من الشمال والشرق، كما على الصعيد العالمي بمجمله. وليس صدفة، تعاونهما الوثيق

حالياً سواء في اطار معاهدة شانغهاي، أو في اطار منظومة البريك - اختصار شاع مؤخراً باللغة الانكليزية - لدول (البرازيل، روسيا، الهند، الصين). وليس مصادفة كذلك، تكرار مطالبة العديد من قادة الرأي وبعض قادة الدول، برفع الهند والبرازيل وغيرها من الدول المعتبرة في مصاف الدول الكبرى، إلى مرتبة العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي. وسيحصل هذا عاجلاً أم آجلاً، فحضور الهند مؤكد في اطار التعددية القطبية القادمة، وهي تتهيأ لذلك منذ الآن.

ثورة البرازيل، وأميركا اللاتينية

منذ مطلع القرن العشرين، وأميركا اللاتينية تعاني من نهب الاحتكارات الأميركية، ومن استبداد وجرائم الطغم المالية والعسكرية التي نصبتها الولايات المتحدة في كل دولها تقريباً. ولم تكن فرق الموت سوى احدى أدوات المخابرات المركزية وعملائها، في ممارسة التصفيات الجسدية بحق المناضلين الوطنيين والديموقراطيين في تلك الدول. ولم يكن الانقلاب الدموي الذي نظمته تلك المخابرات بقيادة بينوشي، ضد الرئيس التشيلي المنتخب ديموقراطياً سلفادور الليندي، سوى نموذج عن الوسائل الاجرامية التي لجأت اليها الادارات الأميركية لحماية مصالحها في القسم الجنوبي من القارة الأميركية. ولكن مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، كانت أميركا الجنوبية في طليعة القوى العالمية التي انتفضت في وجه النهج

الامبريالي للولايات المتحدة، بصيغته المتطرفة التي اتبعتها ادارة جورج دبليو بوش. فجرت سلسلة ثورات شبه سلمية، وتغيرات ديموقراطية في عدد من أهم دول أميركا اللاتينية، أوصلت إلى السلطة قوى وتحالفات سياسية طرحت برامج استقلالية واصلاحية وتقدمية. وقد التزمت تلك القوى النضال من أجل الخلاص من الهيمنة الأميركية، والخروج من التبعية، ومقاومة نهب الاحتكارات المحلية والأجنبية، وانقاذ مواطنيها من الفقر المدقع الذي تسببت به السياسات النيوليبيرالية لأكثرية كادحي أميركا الجنوبية. وكانت البرازيل في مقدمة تلك الدول التي شهدت انتصار هذه التحالفات الشعبية، ومن بينها (فنزويللا، الأرجنتين، تشيلي، بوليفيا، نيكاراغوا، الأوروغواي، . . .). ونالت بعض قيادات تلك التحالفات الاعجاب والاحترام على نطاق العالم بأسره، أمثال: (تشافيز، لويس لولا دي سيلفا، وايف موراليس، . . .). وقد بادرت هذه الدول إلى انشاء مصرف مشترك للتنمية الاقتصادية برأسمال أولي قدره 8 مليارات دولار مرشحة للزيادة، مهمته دعم المشاريع الاقتصادية المنتجة، كما نجحت في الحؤول دون توسيع النافتا لتشمل القسم الجنوبي من القارة الأميركية. واحبطت كذلك، خطة جورج دبليو بوش لاقامة منطقة تجارة حرة لعموم القارة الأميركية. وأنشأت بديلاً عن مشاريع الالحاق الأميركية، اتحاد دول أميركا اللاتينية (أوناسول). ويتجه هذا الاتحاد إلى بناء منظومة طاقية موحدة على نطاق القسم الجنوبي من القارة، والغاء الحدود الجمركية بين دوله، واقامة مجلس دفاع مشترك، وعملة موحدة، بما يشبه ما قامت به دول الاتحاد الأوروبي. وتحتل

البرازيل موقعاً مميزاً في اطار هذه المسيرة، انطلاقاً من حجمها الجغرافي، ووزنها الديمغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري. فالبرازيل خامس أكبر بلدان العالم مساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة والصين، ويبلغ عدد سكانها مئة وخمسين مليون نسمة، وهي احدى أغنى بلدان العالم بالانتاج الزراعي، والقدرات الزراعية الكامنة. وتملك صناعات ثقيلة وحديثة مدنية وعسكرية (سيارات، شاحنات، طائرات نقل متوسطة المدى، مدفعية ميدان، دبابات، صواريخ ميدان. . .، وقد بدأت مؤخراً صناعة غواصات نووية، وتخطط لصناعات فضائية. وهي، إلى جانب الولايات المتحدة أكثر دولتين تقدماً في ميدان انتاج مواد الطاقة المتجددة وأهمها (الايتانول وزيت الديزل الصناعي، . . .). واستناداً إلى هذه الامكانات الكبيرة، تستطيع البرازيل بعد أن امتلكت الارادة السياسية، التقدم باتجاه التحول إلى قيادة اقليمية فعلية لأميركا اللاتينة، تضع حداً لقرن من الهيمنة الأميركية الشمالية على مقدرات وخيارات القسم الجنوبي من القارة، وأن تصبح احدى الدول المقررة على الصعيد العالمي، في اطار العالم المتعدد الاقطاب الذي يولد حالياً بديلاً عن القيادة الأحادية الفاشلة والمنهارة للولايات المتحدة الأميركية.

قيادة جماعية أم تنافس شرس؟

سبق وأشرنا إلى رأي هنري كيسنجر، الذي يشاركه به آخرون، بأن النظام الدولي المتعدد الأقطاب، بطبيعته قليل

الاستقرار. وهو رأي يأخذ بعين الاعتبار التجارب التاريخية، وخاصة تجربة أوروبا منذ عصر النهضة حتى الحرب الباردة. ولكن المفاضلة بينه وبين النظام الثنائي القطبية، أو الآحادي القطبية، لا تعدو كونها ترفاً فكرياً، لأن المسار الفعلي للتاريخ لا يخضع لمبدأ اختيار ما هو أصلح نظرياً، بل للحركة الواقعية لموازين القوى. وإذا أمعنّا النظر بوجهة نظر هنري كيسنجر المشار اليها، لرجحت صحتها. فانطلاقاً من الفهم العلمي لطبيعة التناقضات العميقة للبنية الرأسمالية العالمية الراهنة، يتأكد ميل هذه التناقضات لتوليد قدر كبير من المنافسات الاقتصادية والاجتماعية القابلة للتحول في ظروف معينة إلى صراعات اجتماعية أو دولية حادة وعنيفة. ومع ذلك، لا ينبغي الخضوع لمنطق الجبرية التاريخية. فربما ساهمت المخاطر المتزايدة للحروب الحديثة بفعل تطور التقنيات العسكرية، والانتشار المضطرد لصناعة أسلحة الدمار الشامل ووسائط نقلها، في دفع قادة العالم إلى الاقلاع تدريجياً عن اللجوء إلى استعمال القوة في ادارة الصراعات والمنازعات. وربما الانتقال لاحقاً، إلى شكل من إشكال الادارة الجماعية لشؤون العالم، تضبط المنافسات، عند الحد الأدنى من التوتر، حيث يمكن اعتبار تجربة الاتحاد الأوروبي، نموذجاً في هذا المجال. فبعد قرون من الحروب الرهيبة، التي أزهقت أرواح عشرات الملايين من البشر، توصلت مجتمعات أوروبا إلى صيغة سلام اجتماعي ودولي، يجدر ببقية المجتمعات استلهامها. ودون توهم الثبات المطلق لهذا الهدوء، في حال خروج الأزمات الاقتصادية الراهنة والقادمة عن السيطرة، يمكن اعتبار تجربة

أوروبا دليلاً على امكانية الانتقال من الحد الأقصى من العنف إلى الحد الادنى من السلام، حتى قبل الانتقال إلى مرحلة انتظام اجتماعي أرقى من الرأسمالية المعاصرة. فاذا كانت قيادة الولايات المتحدة والحلف الأطلسي قد افتقدت الخيال والارادة السياسيين للاستفادة من نهاية الحرب الباردة من أجل اقامة نظام دولي جديد ديموقراطي وعادل، فها هو منطق التاريخ وحكم توازن القوى، يفتح الباب مجدداً أمام امكانية تحقق هكذا نظام. أما العجز مجدداً عن ذلك، فسيعني انتقال البشرية بشكل شبه مؤكد، إلى مرحلة أكثر خطورة، لأن القدرة على استخدام وسائل العنف والتدمير، من قبل الدول والجماعات تتسع من يوم إلى يوم، وليس من سنة إلى أخرى. والانتقال الحتمي الجاري إلى نظام متعدد الأقطاب، سيفسح في المجال أمام تعدد واتساع مساحات التنافس والصراع، وبالتالي تفاقم نماذج القتل والعنف الأعمى الذي شهدها ويشهدها العالم، في البلقان والقوقاز والعراق وأفغانستان وباكستان والهند والصومال ولبنان وغزة. . .، وهي قابلة للتوسع والتفاقم في كل بقاع الدنيا، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً. لذا يواجه النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب، ضرورة تجاوز استراتيجيات الصراع المحكومة بالمصالح الضيقة، وطنية كانت أم اقليمية. والتخلي عن ثقافة القوة والاستئثار والاستبداد والقهر، أي قوانين شريعة الغاب، التي تبنتها قوى عديدة خلال العقدين الأخيرين، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأميركية، حيث أدى لجوؤها إلى اعتماد سياسات وأساليب متطرفة، إلى انتشار داء التطرف الأيديولوجي

والسياسي والعنفي في مختلف أنحاء العالم. فتراجعها عن تلك السياسات والأساليب، اذا استطاع باراك أوباما وادارته تنفيذ وعوده المشار اليها أعلاه، قد يمهد لبناء نظام دولي أقل عنفاً، وأكثر توازناً، وأكثر احتراماً لضرورات السلام العالمي، وأكثر قدرة على معالجة قضايا التنمية المستدامة، وحماية البيئة، وتأمين العدالة الاجتماعية، وضمان الديموقراطية..... فعلى الرغم من كل شيء، ما زال الأميركيون قادرين، على الأقل في المدى القريب، على استعادة زمام المبادرة وضبط ايقاع الصراع الدولي إلى حد ما. وهو ما يراهن عليه زبغنيو بريجنسكي، في دعوته الادارة الأميركية الجديدة للاستفادة من فرصة ثانية للاحتفاظ بقيادة العالم. وهو يقول بصراحة كلية، أن لا فرصة ثالثة أمام الولايات المتحدة اذا فشلت مجدداً. ولكن حتى لو نجحت في تحقيق رغبتها هذه، فلا يعني ذلك قدرتها على ابقاء هيمنتها على العالم، بل على الاحتفاظ بموقع المتقدم بين متساوين. وبما أن قاعدة (لكل نظام معارضته)، تبقى صحيحة دوماً، فان النظام الدولي القادم المتعدد القطبية، بغض النظر عن توجهاته الاجمالية، وهي بطبيعة الحال لن تخرج عن مصالح الرأسمال العالمي، سيشهد بالضرورة، نهوض معارضات عالمية متكيفة مع واقعه الجديد.

اليسار العربي في المرحلة الجديدة

اليسار العربي والفرصة المتاحة

مع سقوط الليبيرالية المتطرفة وانهيار الأحادية القطبية، يدخل العالم كما رأينا مرحلة جديدة عنوانها، الكينزية المعولمة والتعددية القطبية. وستنعكس متغيراتها بالضرورة، على النطاقين الاقليمي والعربي. وهذا سيؤثر إلى حد كبير على واقع مجتمعاتنا وحركة قواها المختلفة. سيمر ذلك على الأرجح، كما في كل مرة، بمراحل انتقالية عدة قبل أن تستقر معادلاته الجديدة. فكما أدى الانهيار السوفياتي، إلى تبدلات كبيرة في توازنات القوى على امتداد الشرق الأوسط الكبير، والى تعديلات عميقة في توجهات وبرامج القوى والتيارات الفكرية والسياسية الناشطة في مختلف مجتمعاتها ودولها، ستؤدي انتكاسة الغزو الأميركي الأطلسي لبعض دولها، وتعثر مشروعه الانقلابي على توازناتها ومصالحها وثقافتها، إلى تغيرات معاكسة. وطالما أن الطبيعة لا تحتمل الفراغ، فان عدداً من القوى الدولية والاقليمية ستتقدم تدريجياً لملء المساحة التي سيضطر النفوذ الأميركي لاخلائها في المرحلة القادمة، كبيرة كانت أم صغيرة. بموازاة ذلك وبالترابط معه، ستسعى القوى والتيارات السياسية المناهضة للمشاريع الأميركية في

المنطقة، للاستفادة من الوضع الدولي الجديد، وفقدان الزخم الغربي، لاستعادة ما فقدته من حضور ودور وفاعلية على الصعيدين العربي والاقليمي. وسيتم ذلك بالضرورة على حساب القوى والتيارات التي تحالفت مع الغرب وراهنت على مشاريعه. علماً بأن هذه الأخيرة لم تمسك بزمام المبادرة أصلاً، الا بالاستناد إلى زخم الهجوم الأميركي الاستراتيجي الذي شن على مواقع حركة التحرر العربي بعد نكسة حزيران، وتطور بعد وفاة جمال عبد الناصر وانتصار الساداتية في مصر. وقد عجزت تلك الحركة آنذاك عن حماية مواقعها، ليس فقط لأن القوى الطفيلية كانت قد انتشرت في بنيتها وجوفت مضمونها التحرري، بل كذلك لأن أزمتها الخاصة ترافقت وتزامنت مع أزمتي المعسكر السوفياتي واليسار العالمي، فتداخلت الأزمات الثلاث: أزمة المنظومة السوفياتية، وأزمة اليسار العالمي، وأزمة اليسار العربي ومجمل القوى الوطنية والتحررية في المنطقة. ولكن ذلك الوضع المأزوم قد يتبدل في المرحلة القادمة. قد لا يكون التغيير مفاجئاً ومشهدياً وعاصفاً كما حصل في تسعينيات القرن الماضي، لأن بنية الامبراطورية الأميركية على الرغم من صعوباتها الحالية والمتوقعة، تبدو أشد تماسكاً من البنية السوفياتية عشية الانهيار السوفياتي، ولأن القوى التقدمية والديموقراطية في العالم ليست الآن بالجاهزية التي كانت عليها القوى اليمينية والليبيرالية المتطرفة ابان الانهيار المشار اليه، الا أن التغيير سيتم في نهاية المطاف. اضافة إلى أن مواجهة مشاريع ادارة أوباما الأقل تهوراً من مشاريع ادارة جورج دبليو بوش، ستكون أعقد من تلك التي جوبهت بها

خطط المحافظين الجدد، لأنها ستكون أكثر مواربة وتمويهاً، وستعتمد أكثر على المناورات والديبلوماسية، وسياسة شق صفوف الأخصام، واستيعاب بعضهم لعزل بعضهم الآخر. واستعداداً لذلك، على القوى الوطنية الديموقراطية العربية واليسار العربي أن تكون أكثر يقظة وحذراً. فعليها أن تجدد رؤيتها وبرامجها وخطابها واداءها لمواكبة التحولات القادمة. إنّ استعادة الدور الطليعي لليسارفي قلب حركة التحرر العربي، ستصبح أكثر ضرورة والحاحاً مع تجديد المخططات والمشاريع الأميركية والغربية المناقضة لاستقلال المنطقة ووحدتها وتقدمها، وإنَّ فرصة تحقق ذلك، تبدو الآن متاحة بصورة أفضل من السابق، فعلى اليسار ألّا يضيعها.

اليسار العربي: البدايات الصعبة

لا يمكن فهم ديناميات الصعود والهبوط التي مر بها اليسار العربي تباعاً، منذ مطلع القرن العشرين حتى يومنا هذا، بمعزل عن المعطيات الجيوسياسية للمنطقة العربية والإسلامية، والتبدلات التي طرأت على المشهد الدولي والاقليمي طوال تلك الفترة التاريخية، وطبيعة الحراك الاجتماعي للطبقات والشرائح الاجتماعية داخل المجتمعات العربية. فانطلاقاً من موقعه المميز عند ملتقى القارات القديمة (آسيا، افريقيا، وأوروبا)، وانطلاقاً من حجمه، وتعداد سكانه، وثرواته الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز، وحضارته العريقة التي صدرت إلى العالم دياناته السماوية

الثلاث، يتفاعل الوطن العربي بصورة قوية مع مختلف التحولات والمشكلات والأزمات التي يشهدها العالم. والواقع أن المنطقة العربية ومحيطها الذي يشمل الشرق الأوسط الموسع، تحولت منذ بدايات القرن التاسع عشر، إلى منطقة تجاذب بين المصالح الاستعمارية المتنافسة على تفكيك السلطنة العثمانية ووراثة أجزائها. وقد نجح الاستعماران الانكليزي والفرنسي، كما هو معروف، في تحقيق هذا الهدف بعد انتصارهما في الحرب العالمية الأولى. وترافق ذلك مع صدور وعد بلفور الذي مهد لتشريد الشعب الفلسطيني واقامة الكيان الصهيوني فوق أرضه. وقد ساهم قسم من القيادات الاقطاعية والقبلية العربية، وقسم من النخب العربية المتغربة في تسهيل المشروع الاستعماري في تفكيك السلطنة العثمانية، إما توهماً بالحصول على الاستقلال الوطني للأمة العربية، وإما تواطؤاً للوصول إلى السلطة خلف جنود الغزاة الأوروبيين. ولكن ما إن استتب الأمر لبريطانيا وفرنسا في ظل شرعية الانتداب التي منحتها لهما عصبة الأمم، حتى انكشفت معالم المخطط الاستعماري بأكملها. فتمت عملية تقسيم وتقاسم الوطن العربي بين الامبراطوريتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية وفق اتفاقية سايكس- بيكو المشؤومة. وفي ظل تلك السيطرة الاستعمارية، نهض نضال النخب الثقافية والسياسية والنقابية في مختلف مجتمعات ودول المنطقة العربية، ضد الاستعمار الأجنبي وضد استغلال وتسلط القوى والشرائح الطبقية المتعاونة معه. وقد توزعت تيارات الحركة الاستقلالية المناهضة للاستعمار منذ ذلك الوقت، على اتجاهات ثلاثة لا تزال حاضرة حتى يومنا هذا،

على الرغم من تبدل مكوناتها ومنظماتها وقياداتها. الاتجاه القومي العربي، والاتجاه الديني الإسلامي، والاتجاه اليساري (الشيوعي أساساً). مع التذكير بأنها لم تستطع ازاحة الرموز البرجوازية والقيادات العشائرية والاقطاعية، التي بقيت في مقدمة المشهد السياسي العربي طيلة حقبة السيطرة الاستعمارية القديمة. مع الاشارة إلى مساهمة بعض هذه الرموز في النضال الوطني والقومي للحصول على الاستقلال السياسي. ولكنها من حيث طبيعتها التقليدية المشدودة إلى العلاقات الموروثة، كانت مشتتة وضيقة الأفق، وذات طابع ريفي شديد التخلف، حتى البرجوازي منها، بينما تعدى دور التيارات الاستقلالية الثلاثة نسبياً النطاق المحلي والجهوي وحتى الوطني، إلى المدى القومي الأشمل، وأحياناً إلى المدى العالمي. ولكنها، على الرغم من وجود العدو المشترك الذي كان يمثله الاحتلال الاستعماري، بقيت أسيرة لأولوية التنافس والتنافر، وتغليب التناقضات الثانوية على التناقضات الأساسية. وهذا يشير إلى تجذر النزعات القبلية والروابط الاجتماعية الأولية في مجتمعاتنا، واختراقها للبنى السياسية الحديثة أو الساعية للحداثة. لقد كانت القوى الاستعمارية والقوى المتعاونة معها، تغذي باستمرار تلك النزعات على الصعيدين الاجتماعي والسياسي لاطالة أمد احتلالها. ومع ذلك استطاعت الأوساط اليسارية والتقدمية آنذاك، بصورة أفضل من التيارين الآخرين تجاوز الانقسامات الاجتماعية الموروثة والثقافة التقليدية السائدة، بالاستناد إلى أفكار النهضة الأوروبية والثورة الفرنسية، وعلى الأخص أفكار ثورة أوكتوبر السوفياتية. لذا كانت الحركات

والأحزاب العمالية والاشتراكية والشيوعية ونخبها على امتداد المنطقة، هي الأكثر تقدماً على صعيد وعيها الفكري والسياسي، دون أن يعني ذلك أنها كانت الأنجح دائماً، في استقطاب الجماهير الشعبية وسلخها عن ولاءاتها السابقة. وقد تميزت من بينها، الأحزاب الشيوعية في العراق، سوريا، لبنان، السودان، ومصر، سواء من حيث الجماهيرية أو من حيث الفاعلية، دون التقليل من دور باقي الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، في مختلف دول المشرق والمغرب العربيين. ويحسب لتلك الأحزاب والحركات مساهماتها الطليعية في دفع حركة النهضة العربية الثقافية، وفي اطلاق التجارب النقابية الأولى في تاريخ المنطقة، وفي ادخال مفاهيم وأساليب الانتظام السياسي الحديث إلى حيز الممارسة العملية، اضافة إلى مشاركتها النضالية المثابرة في معارك الاستقلال الوطني على امتداد المنطقة. ولا ينبغي في هذا المجال اهمال الدور الايجابي الذي لعبه الكومنفورم والكومنترن في مساعدة تلك الأحزاب على امتلاك الخبرات الأيديولوجية والتنظيمية والسياسية، دون اغفال الوجه السلبي لذلك الدعم، حيث سمح لأعدائها ولأخصامها، بتصويرها كامتداد لقوى أجنبية، ودفعها أحياناً لتبني تحليلات لا تراعي بصورة كافية خصوصيات المنطقة العربية والإسلامية، وأحياناً أخرى إلى اتباع سياسات غير ملائمة ألحقت بها ضرراً فادحاً. ونكتفي هنا بالاشارة إلى بعض الشطحات الفكرية والسياسية الناتجة عن التطبيق الميكانيكي للمنهج الماركسي أو التكتيكات السياسية التي قد تكون مناسبة لأوضاع اليسار الأوروبي، في تلك المرحلة، ولكنها غير مناسبة

لمستوى تطور البنى الاجتماعية وتوازن القوى السياسية في مجتمعاتنا العربية. مثال على ذلك، الدعوة إلى ديكتاتورية البروليتاريا كمهمة مباشرة أ وحتى مرحلية، في مجتمعات بدوية أو زراعية لا تشكل الصناعة سوى جزء هامشي من بنيتها الاقتصادية، أو المجاهرة بالالحاد، في مجتمعات شديدة التدين، الخ. . . .
مع ذلك نجحت قوى اليسار العربي، وأحزاب الحركة الشيوعية العربية تحديداً، بتجاوز تلك السلبيات، والتوسع جماهيرياً، على الرغم من حداثة تجربتها والأخطاء التي وقعت فيها، وكذلك مختلف اشكال القمع والاضطهاد التي تعرضت لها من قبل أجهزة الاحتلال الأمنية والعسكرية، أو تلك التابعة له. ويدل ذلك، على صلابة النخب الثقافية والعمالية والفلاحية التي أسست تلك الحركات والأحزاب، وإن شاب رؤيتها الكثير من الطوباوية والنزعة التبشيرية، والفهم المدرسي للصراع الطبقي ودور الطبقة العاملة، والنظرة المثالية إلى الدور السوفياتي. كما غابت عنها إلى حد كبير تعقيدات الصراع الدولي والاقليمي، وخصائص المجتمعات العربية والإسلامية، وتميزها النسبي عن المجتمعات الغربية، اضافة إلى تقديس الانضباط التنظيمي، والولاء الأعمى للقيادة، الخ. . . ويتضح كل ذلك من مراجعة النصوص الفكرية والسياسية، والممارسة العملية للأحزاب الشيوعية خلال تلك المرحلة. ويمكن فهم ذلك انطلاقاً من حداثة التجربة، والارث الستاليني، وثقل التقاليد الريفية والبدوية في مجتمعاتنا. ومع ذلك، استفادت الأحزاب العمالية والشيوعية في المنطقة العربية، من مراكمة نضالاتها الخاصة، ومن انعكاسات النجاحات التي

حققتها القوى التقدمية والشيوعية في أوروبا والعالم، خاصة غداة انتصار الاتحاد السوفياتي والحلفاء على النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية، حيث ساهمت تضحيات الشعب السوفياتي في حفز وعي شرائح واسعة من المثقفين والكادحين، ربطت بين الانتصار وبين طبيعة النظام الاجتماعي الذي أوجد القاعدة المادية والمعنوية له. فبلغت قوة الأحزاب الشيوعية العربية والاتجاهات اليسارية والديموقراطية في المنطقة في تلك اللحظة ذروة لم تستطع الاحتفاظ بها. فسرعان ما أدى الموقف الملتبس للأحزاب الشيوعية العربية من قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، مراعاة لموقف الاتحاد السوفياتي المؤيد للقرار المذكور، واستناداً إلى تحليل "أممي النزعة"، يراهن على امكانية التعايش بين الشعب الفلسطيني واليهود الوافدين، وبناء مجتمع يضمن العدالة لجميع أبنائه، إلى نكسة في مسار صعودها. اذ مكن أعداءها وأخصامها من استغلاله، لتشديد هجمتهم عليها، وأثار من جهة أخرى شكوكاً لدى قسم من مؤيديها، وأحدث شرخاً بينها وبين قسم من حلفائها الطبيعيين في صفوف مناهضي المشروع الصهيوني. وقد بددت تلك النكسة الكثير مما كانت قد كسبته غداة الحرب العالمية الثانية. ولم يكن هناك حاجة للكثير من الجهد النظري، لكشف هشاشة ذلك التحليل، وخطأ رهاناته. فهو بداية، يرضخ للفعل الاغتصابي للغزو الصهيوني، ويغفل الترابط العضوي لمشروع اقامة اسرائيل بالمشروع الاستعماري الأوسع الذي مزق كيان الأمة العربية، وتغيب عنه المخاطر الدائمة التي سيشكلها على قوى التحرر والتقدم في المنطقة، وأخيراً وليس آخراً، لا

يستشرف الاستحالة الموضوعية للتعايش بين الشعب الفلسطيني وبين الطبيعة العنصرية للمشروع الصهيوني. على كل حال، عادت كل الأحزاب الشيوعية وصححت موقفها لاحقاً، من مسألة الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولكن الضرر الذي وقع كان قد وقع، والثمن قد دفع.

الحرب الباردة في المدى العربي

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، انتقلت القارة الاوروبية من الحرب الساخنة إلى الحرب الباردة. وانشطرت إلى شطرين يتواجه على حدودهما أكبر حشدين عسكرين على سطح الكرة الأرضية. فعاشت في ظل توتر سياسي وعسكري متواصل لمدة أربعة عقود، بعد أن عانت ويلات أعظم حربين عالميتين شهدهما التاريخ البشري، لم يفصل بينهما أكثر من عقدين من الزمن. ومع ذلك، تجنبت، بفضل توازن الرعب النووي، حرباً عالمية ثالثة يصطدم فيها حلفا وارسو والأطلسي، كان من الممكن أن تكون أشد تدميراً منهما. ولكن لحسن حظ الأوروبيين والعالم، اقتصرت الصراعات التي عرفتها القارة خلال تلك الفترة القلقة، على المستويات السياسية والأمنية والدعائية، ما خلا بعض المناورات العسكرية المحدودة للولايات المتحدة في الشطر الغربي، وتدخلين عسكريين موضعيين للاتحاد السوفياتي في الشطر الشرقي، أي أن كل طرف اكتفى بتثبيت الوقائع في منطقة نفوذه الخاص، احتراماً منهما لاتفاقية يالطا. أما دول العالم الثالث، ومنها منطقتنا العربية

والإسلامية، فكان الأمر مختلفاً. فقد صارت مسرحاً لصراع دولي عنيف بين المعسكرين، وشهدت مختلف أنواع الأحداث والتحولات السياسية والأمنية والعسكرية. فعاشت حروباً اقليمية وموضعية، ونزاعات أهلية مسلحة: سياسية واتنية وطائفية ومذهبية. كما شهدت انقلابات عسكرية عديدة ذات توجهات وارتباطات متنوعة ومتعارضة. وخلال تلك الأحداث كلها، كان لأطراف اليسار العربي وللأحزاب الشيوعية مواقفها وأدوارها المتباينة من حيث الوجهة والأهمية. فقد تميز العقد الأول من الحرب الباردة في المنطقة، بالثورات الشعبية والانقلابات العسكرية التي أسفرت عن استكمال اجلاء الاستعمارين القديمين (البريطاني والفرنسي). وقد ساهمت القوى اليسارية والشيوعية في تلك الثورات والتحركات الشعبية بمختلف الاشكال، بما في ذلك الأشكال المسلحة. ولكن المنطقة لم تنتقل فعلياً من مرحلة الانتداب، إلى مرحلة الاستقلال الحقيقي والناجز. فقد حل مكان السيطرتين المنكفئتين، نفوذان جديدان: الأميركي والسوفياتي. وكان ذلك طبيعياً، حيث خرجت فرنسا من الحرب محطمة، وخرجت بريطانيا منها منهكة. بينما أطلت الولايات المتحدة كأعظم قوة اقتصادية وعسكرية في العالم. وأطل الاتحاد السوفياتي، على الرغم من خسائره البشرية والمادية الهائلة، كثاني أكبر قوة عظمى في مواجهتها. وأنجزت الولايات المتحدة وراثة حليفيها البريطاني والفرنسي بشكل شبه كامل، إثر تأميم قناة السويس، وفشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. ومن أجل الهيمنة كلياً على المنطقة العربية ومجمل الشرق الأوسط،

والحؤول دون دخول السوفيات اليها كمنافسين أو كشركاء، طرحت الولايات المتحدة جملة مشاريع اقتصادية وسياسية وعسكرية كفيلة من وجهة نظرها، بضمان ربط هذه المنطقة بها ربطاً محكماً (وكالة التنمية، مشروع أيزنهاور، المعاهدة المركزية، حلف بغداد، . . .). أما السوفيات فأمنوا حضورهم عبر دعم القوى الوطنية التي رفضت تلك المشاريع الأميركية. وفعلاً، أدى صعود التيارات والقوى الوطنية والقومية والتقدمية للخطة الأميركية، وعلى الأخص التيار الناصري بقيادة قائد ثورة يوليو الرئيس جمال عبد الناصر، إلى لجم اندفاعة الولايات المتحدة، وقطع الطريق على النجاح الكامل لمشاريعها كما كانت تأمل. فانقسمت المنطقة عندها بشكل حاد إلى معسكرين. الأول متعاون مع الأميركيين بقيادة المملكة العربية السعودية، التي كانت قد بدأت بالارتباط بالولايات المتحدة منذ ثلاثينيات القرن العشرين، والثاني مناهض لهم، من منطلق استقلالي قومي عربي تحرري، لقي دعماً عالمياً من قبل حركة عدم الانحياز التي تأسست في باندونغ عام 1955، ومن قبل المعسكر السوفياتي، حيث توطدت علاقات السوفيات بقوة مع النظام الناصري في مصر وباقي الأنظمة الوطنية العربية، بعد انفضاح معارضة هذه الأخيرة للهيمنة الأميركية الوافدة بديلاً عن الاستعمار القديم. وقد حظي التيار القومي العربي وقائده التاريخي جمال عبد الناصر، مساندة وتعاطفاً كبيراً على امتداد المنطقة العربية والإسلامية، قل أن حظيت به حركة سياسية أو قائد وطني في التاريخ الحديث للمنطقة. وقد ساهم في ذلك المد الجماهيري الواسع، المواقف

الشجاعة التي اتخذها قائد ثورة يوليو، من تأميم قناة السويس، إلى كسر الحصار الغربي على تسليح الجيش المصري، إلى الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، إلى مقاومة سياسة الأحلاف الأميركية، إلى الدعوة لتصفية ارث سايكس بيكو واعادة توحيد الأمة العربية، إلى اعتماد سياسة اصلاح زراعي واسع وتصنيع وطني مستقل، الخ. . .، اضافة إلى الشخصية الكارزماتية الاستثنائية لجمال عبد الناصر. لقد نجح قائد ثورة يوليو في مخاطبة وجدان الجماهير العربية ومشاعرها، وتحريكها دفاعاً عن مصالحها الوطنية والقومية والاجتماعية. فلم يتحول بسرعة قياسية إلى الزعيم العربي الأول، والى أحد كبار زعماء العالم الإسلامي فحسب، بل حظي لاحقاً باعجاب ودعم الأوساط التقدمية والتحررية والديموقراطية على امتداد العالم. فمنذ خطواته الأولى لتنفيذ مشروعه النهضوي، اصطدم جمال عبد الناصر بالكثير من الأعداء والأخصام. فعلى الصعيد الدولي كان من الطبيعي أن يواجه عدائية كبيرة من قبل الاستعماريين المنكفئين اللذين كانا يتشبثان بسيطرتهما على المنطقة، وكان العدوان الثلاثي ذروة تآمرهما عليه، وبداية خروجهما النهائي منها. وعلى الصعيد الاقليمي، كان من الطبيعي كذلك، أن يواجه تآمر الكيان الصهيوني وعملائه الحريصين دوماً على معاداة كل من يقف في وجه السياسات الاستعمارية، وعلى التصدي لأي مشروع توحيدي قومي أو تحرري أو نهضوي في المنطقة، حيث لا يجد أمنه ومصالحه الا في استمرار تمزقها وتخلفها وضعفها. وكان من الطبيعي أيضاً، أن يواجه عداء أنظمة المنطقة التابعة للغرب، في

السعودية والعراق والأردن واليمن، وغيرها من الدول العربية الرجعية، اضافة إلى النظام الشاهنشاهي في طهران والأتاتوركي في اسطنبول. ولكن ما لم يكن طبيعياً ولا حتمياً، اصطدامه بالاخوان المسلمين في مصر، وبقوى قومية عربية أخرى كأحزاب البعث في المشرق العربي، وبالشيوعيين المصريين والعرب. لأنه كان ممكناً تجنب بعض تلك الخلافات والنزاعات، إنْ لم يكن كلها، خاصة وأن المستفيد الأساسي منها هي اسرائيل والأطلسيون. وهنا يحتاج البحث في الأسباب والمسؤوليات، إلى ما يفيض عن نطاق هذا العرض. سواء ما تعلق بالصراع بين الأخوان المسلمين والنظام الناصري، على الخلاف الناصري - الشيوعي، أو الناصري - البعثي. ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار الملابسات الخاصة بكل من هذه الصراعات، فان المشترك بينها، مدى علاقتها بالانكشاف الكبير لمجتمعاتنا حيال التدخلات الخارجية وضعفها البالغ حيالها، ومدى أهمية السلطة السياسية فيها كسبيل للثروة وللفاعلية الاجتماعية، بصفتها مجتمعات ريعية، وحجم الدور الذي يلعبه رأس السلطة وخياراته الشخصية ومزاجه الخاص في رسم سياسة "دولنا"، وفداحة الخلل الناتج عن افتقادها للحد الأدنى من تقاليد الديموقراطية مما يحول شعوبنا إلى كتل منفعلة وغير فاعلة. على كل، استطاع الشيوعيون تجاوز خلافهم مع التيار الناصري بعد مرور عقد من الزمن تقريباً على بدايته، خاصة مع تعمق توجهات الاصلاح الاجتماعي للمشروع الناصري واتخاذه عناوين اشتراكية، سواء في ما تعلق بالاصلاح الزراعي الجذري، وتوسيع القطاع العام في مجالات التصنيع

والتعليم والصحة العامة، الخ... وتوطيد تحالفه مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي وباقي القوى التحررية في العالم. ولكن نجاحهم مع البعثيين في سوريا والعراق، استلزم وقتاً أطول. أما مع الأخوان المسلمين فقد احتاج الأمر أكثر من نصف قرن من الهزائم والاجتياحات الصهيونية والأطلسية، واحتلال العراق والحاق خسائر بالغة في لبنان وحصار غزة وتدميرها، علما بأن المصالحة تلك، مع التيار الناصري في مطلع الستينيات، والمصالحات المشابهة مع الآخرين لاحقاً، لا تلغي مسؤولية بعض قيادات الأحزاب الشيوعية آنذاك، في توسيع شقة الخلافات مع الناصريين والتيارات والأحزاب الأخرى ذات التوجه القومي العربي، ولو لم تكن مسؤولة غالباً عن نشوئها. ويرجع بعضهم ذلك السلوك السياسي السلبي للقيادات الشيوعية تجاه التيارات والقوى القومية، أولاً، إلى مراعاتها المفرطة للنظريات والاجتهادات السوفياتية غير المتحمسة لفكرة الوحدة العربية آنذاك، وثانياً، إلى عدم تقديرها الصحيح لحقيقة التناقض الموضوعي بين المشروع الناصري ومشاريع باقي الاتجاهات القومية العربية، وبين المخططات الغربية - الصهيونية للمنطقة، وثالثاً، إلى أثر النزعات الأقلوية لدى قسم منها، وأخيراً وليس آخراً، إلى النقص في حنكتها السياسية، لأنه كان من غير الملائم للشيوعيين واليساريين، الاصطدام بالتيار الناصري والتيارات القومية العربية الأخرى، وهي في ذروة زخمها وقوتها، حتى لو كانت نظرتهم إلى فكر وسياسات تلك التيارات صحيحة من حيث الأساس. وبغض النظر عن أسباب تلك الخلافات المشار اليها

خلال حقبة الخمسينيات، فانها أضرت باليسار أكثر مما أضرت بأخصامه، وأفادت القوى الرجعية وأسيادها في المحصلة الأخيرة، وأضيف ضررها، إلى ذاك الذي كان قد تسبب به موقف الشيوعيين من قرار التقسيم.

نظرية التطور اللارأسمالي

خلال النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، كان صراع جمال عبد الناصر مع الغرب واسرائيل وحلفائهم في المنطقة، الذي بدأ منذ منتصف الخمسينيات، يشتد على جبهات عدة. وقد اتخذ ذلك الصراع شكل حرب استنزاف سياسية وعسكرية بين التيار الناصري والقوى المساندة له من جهة، والحلف الإسلامي وامتداداته بقيادة السعودية من جهة أخرى. وقد نجح التيار المذكور وباقي قوى التحرر الوطني العربية، في تحقيق بعض النجاحات الهامة التي وضعت أخصامهم في موقع الدفاع، بدءاً من اسقاط النظام الملكي في العراق، إلى تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، إلى اقامة نظام وطني في سوريا، إلى افشال التدخل العسكري الأميركي في لبنان...، مما أدى في النهاية إلى هزيمة مشروع حلف بغداد، ولجم الاندفاعة الأميركية. ولكن على الرغم من ذلك، تعرض المد الناصري والتحرري خلال الفترة ذاتها أو بعدها بقليل، لنكسات عدة. انهارت تجربة الوحدة مع سوريا، وتفاقمت الخلافات بين الناصريين والبعثيين والشيوعيين في العراق، وتعثرت الحرب التي كان يخوضها الجيش المصري

في اليمن الشمالي في وجه الثورة القبلية المضادة المدارة من السعودية.... فانكفأ جمال عبد الناصر مرحلياً إلى الداخل المصري لالتقاط الأنفاس وتصليب قاعدة نظامه، استعداداً لمواجهة العواصف التي كانت بوادرها قد بدأت تلوح في أفق المنطقة، فعمل على تعميق المضمون الاجتماعي لمشروعه الاستراتيجي، معززاً الخطوات التي كان قد بدأها باتجاه "التحويل الاشتراكي". لذلك وطد علاقاته التحالفية مع الاتحاد السوفياتي وبقية القوى التقدمية والثورية في العالم، وباشر ببناء أداة تنظيمية سياسية لحماية العملية وقيادتها، فكانت تجربة التنظيم الطليعي داخل الاتحاد الاشتراكي. بموازاة ذلك، كانت تجري في سوريا تحولات سياسية داخل النظام البعثي لصالح الأجنحة الأكثر راديكالية. وكانت هناك تحولات مشابهة تجري في الجزائر المستقلة، التي اتجهت بدورها لتبني نهج وطني وتقدمي مشابه على الصعيدين الداخلي والخارجي. ولقد اندرجت هذه التطورات بمجملها، في سياق ما أصبح يعرف آنذاك، بالمسار الصاعد لحركة التحرر العربي، فالتقطت القيادة السوفياتية الفرصة التي تتيحها تلك التحولات، سواء على صعيد التغيير الاجتماعي داخل المجتمعات العربية، أو على صعيد حركة موازين القوى الدولية، فتولت مراكز البحث الأيديولوجي والاستراتيجي صياغة النظرية الملائمة لشرعنة سياسة تعزيز الدعم للأنظمة الوطنية العربية. لم تكتف تلك المراكز بتنفيذ المهمة المطلوبة فحسب، بل بالغت نوعاً ما في تزيين صورة المنجزات المحققة، وأغفلت الكثير من الثغرات التي تهدد تلك التجارب، والتي تفسح في المجال أمام

مخاطر الانتكاسات المحتملة. ومن بينها (هيمنة الطابع العسكري لقيادات التغيير، ضعف وتخلف البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تستند اليها، الدور المفرط لأجهزة الأمن في حمايتها، انتشار الفساد في الأجهزة الادارية المشرفة على تنفيذها، غياب التقاليد والثقافة والممارسة الديموقراطية سواء في المجتمعات أو داخل المنظمات السياسية، الخ...). فشقت نظرية التطور اللارأسمالي طريقها إلى حيز الواقع، واكتسبت شرعيتها على الرغم من تحفظات بعضهم ومعارضة بعضهم الآخر من المفكرين والسياسيين التقدميين والشيوعيين. لقد افترضت النظرية المشار اليها، امكانية تجنب بعض الأنظمة في العالم الثالث مرحلة البناء الرأسمالي التقليدي التي اجتازتها المجتمعات الأوروبية في طريقها إلى الاشتراكية، من خلال الاستناد إلى دعم قوى الاشتراكية المحققة والمتجسدة في المعسكر السوفياتي. وبغض النظر عن الفرص الواقعية للمسار الافتراضي عبر الطريق اللارأسمالي، فان السياق الحقيقي للتاريخ أسقط ذلك الاحتمال، بل أكثر من ذلك، أسقط القاعدة المعول عليها دعمه. ولكن الأحزاب الشيوعية العربية، التي كانت قد درجت على عادة قبول كل ما يصدر عن الاتحاد السوفياتي، تبنت تلك النظرية بحماسة، ودافعت عنها مبدئياً وعملياً. بل تجاوز بعضها واجب الدعم لتلك الأنظمة الوطنية، وكان ذلك طبيعياً ومنطقياً طالما كانت مصطدمة مع المشاريع الأميركية والاسرائيلية، إلى حد حل نفسه والاندماج بالتنظيم الحاكم. وقد جرى ذلك في مصر الناصرية بصورة رسمية، وفي دول عربية أخرى بصورة ضمنية. ويمكن اعتبار العقد

الأول من تاريخ المنطقة في ظل الحرب الباردة، حقبة الآمال الكبيرة في قدرة الأنظمة الوطنية العربية على انجاز مهام التحرر الوطني والاجتماعي من جهة القوى اليسارية والتقدمية العربية، وحقبة الرهان على الجهد الأميركي للسيطرة على الشرق الأوسط بأكمله من قبل اسرائيل والرجعية العربية. وقد أظهرت التطورات اللاحقة تقدم الرهان على الآمال.

تداعيات هزيمة حزيران

فاجأت الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية على يد الجيش الاسرائيلي في 5 حزيران 1967، الأمة العربية من المحيط إلى الخليج. كما فاجأت القادة السوفيات ومختلف الأوساط التقدمية في العالم. وقد لا نبالغ اذا قلنا إنّ سرعة حدوثها، قد فاجأت إلى حد ما، منظمي العدوان في واشنطن وتل أبيب. فمكنت اسرائيل من استكمال حرب 1948، وانجاز احتلالها لكامل التراب الفلسطيني، وهزت صورة الأنظمة الوطنية العربية ومجمل قوى حركة التحرر العربي، ممهدة للانهيار اللاحق لتلك الحركة، كما سمحت للولايات المتحدة الانتقام من جمال عبد الناصر وتوجيه ضربة قاسية لمشروعه الوطني والتحرري، وعبدت الطريق أمامها لتوسيع هيمنتها على مقدرات المنطقة العربية والإسلامية. وكذلك، تحسين شروط متابعتها للحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي وبقية القوى التقدمية والثورية في العالم. وكان لتلك الهزيمة تداعياتها المباشرة على معنويات الجماهير العربية وارادتها

السياسية ومستوى كفاحيتها. لقد شكلت تلك الهزيمة، بداية المسار الذي أنتج الواقع العربي الراهن، بكل تناقضاته ومصاعبه ووهنه. ولكن هذا التدهور الذي جعل من العرب رجل العالم المريض، لم يجرِ دفعة واحدة، بل بصورة متدرجة. ولم يحصل على كل حال، دون مقاومة لا تزال مستمرة حتى الآن. فقد أعلن الشعب المصري غداة الهزيمة، رفضه الرضوخ لها، من خلال نزول الملايين إلى الشوارع لمطالبة جمال عبد الناصر بالرجوع عن استقالته، والاعداد لازالة آثار العدوان. وأعلنت القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم آنذاك، لاءاتها الثلاث المشهورة: لا صلح، لا مفاوضات، لا اعتراف. طبعاً لم يحترم النظام الرسمي العربي كلامه. ولكن غالبية الجمهور العربي لا يزال حتى اللحظة، متمسكاً بها، حتى في ظل الأنظمة المعترفة والمطبعة والمستسلمة. وكان الرد الأبرز على هزيمة حزيران، انطلاق الثورة الفلسطينية. وقد حظيت تلك الانطلاقة بدعم شعبي عربي عارم، وبمساندة لاحقة من قبل الأوساط التقدمية والديموقراطية في العالم. ثم حصلت على اعتراف دولي رسمي من خلال اعتراف منظمة الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن عناصر الصمود المشار اليها، والتضحيات الهائلة التي بذلها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى، من حرب الاستنزاف، إلى معركة الكرامة وحروب الأردن، إلى حرب تشرين، إلى حروب لبنان، لم تكن كافية لعكس اتجاه الأحداث. فقد نجح التحالف الأميركي- الاسرائيلي- الرجعي العربي، في الاحتفاظ بزمام المبادرة، ولو بصعوبات متزايدة. وقد استفاد هذا التحالف من

رجحان ميزان القوى الدولي لصالحه، قبل وبعد الانهيار السوفياتي، كما استفاد من فوائض النفط الخليجي والسعودي خاصة لدعم مواقعه، واختراق صفوف أخصامه عبر سياسة افساد منظمة طويلة النفس، سواء على صعيد الأنظمة أو على صعيد المنظمات الشعبية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. وقد استطاع حلفاء الغرب في المنطقة ترجيح ميزان القوى لصالحهم بشكل واضح، بعد وفاة جمال عبد الناصر عام1970، وتسلم أنور السادات الممثل الفعلي للجناح اليميني للبيروقراطية المصرية السلطة آنذاك. فانتقلت مصر من كونها قاعدة النضال العربي الأساسية، إلى موقع الساعي لتمرير كامل المخطط الأميركي الاسرائيلي في المنطقة، حيث تولى النظام الساداتي تصفية كل ما بناه النظام الناصري، على مختلف الأصعدة، فمن سياسة الحد من السيطرة الأميركية على المنطقة، تحول إلى سياسة وضع 99% من الأوراق بيدها. ومن نهج دعم حقوق الشعب الفلسطيني، تحول إلى نهج كامب ديفيد والتواطؤ مع العدو الصهيوني على تصفية القضية الفلسطينية. ومن استراتيجية وضع مصر في قيادة العالم العربي والعالم الثالث، وفي موقع الند للدول الكبرى، إلى وضع الدولة الهامشية الملحقة، التي لا يسمح لها بأي دور حتى في نطاق جوارها الجغرافي، الا اذا كان في خدمة اسرائيل وأميركا والحلف الأطلسي. ومن خطط بناء السد العالي والقاعدة الصناعية الثقيلة الحامية لقوة مصر واستقلالها، إلى سياسة الانفتاح ونهب القطاع العام، وتحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد ريعي تستفيد منه قلة من المرابين والوسطاء والمضاربين، بينما تغرق

أكثرية الشعب المصري في الفقر والعوز. مستفيدة من التراجع في قدرة حركة التحرر العربي، وتمدد النهج الساداتي بقيادة التحالف المصري- السعودي- الأردني، بادرت اسرائيل إلى محاولة تصفية منظمة التحرير والقضية بمجملها. فشنت حرباً شاملة على لبنان في صيف 1982، احتلت خلالها العاصمة بيروت، وأخرجت في نهايتها قوات منظمة التحرير إلى المنافي. وتلت الهزيمة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة تراجعات سياسية بدأت بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني والاعتراف باسرائيل سنة 1988، ولم تنته حتى اليوم. وطوال المرحلة التي تلت هزيمة حزيران صارع اليسار العربي للحد من خسائره، في مناخ التراجع العام للخط القومي والتقدمي في المنطقة. ولكن من ايجابيات تلك الحقبة، وسط سلبياتها الطاغية، تجذر رؤية ومواقف بعض أجنحة التيار القومي العربي، وانتقالها إلى مواقع الفكر الماركسي، الذي مكنها من فهم الترابط الجدلي بين المشاريع الاستعمارية ومصالح الرأسمال العالمي، والأساس الطبقي لتواطؤ القوى الرجعية العربية مع تلك المشاريع. في المقابل، تجاوزت غالبية الأحزاب الشيوعية تركيزها الآحادي الجانب على الجانب الاجتماعي من النضال، وفتورها النسبي حيال الطروحات القومية، الذي بلغ أحياناً حدود الحذر، وأخذت تسند موقفها التحالفي مع التيارات العروبية، والمتقدمة منها على الأخص، بتحليل يبرز الترابط الموضوعي بين مهام التحرر الاجتماعي والتحويل الاشتراكي، وبين انجاز المهمة التاريخية باعادة توحيد الأمة العربية التي مزقتها سايكس- بيكو، وكرس تجزئتها التآمر الاستعماري المتواصل.

وكان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني الذي عقد سنة 1968، قد عكس هذا التطور اللاحق بنظرة أوساط واسعة داخل الحركة الشيوعية العربية، إلى القضية القومية. فأمد تقاطع هذين التحولين حركة التحرر العربي بنفس جديد، وعزز صمودها في وجه الهجمة التي كانت تشتد عليها في تلك المرحلة. كما ساهم في دعم انطلاقة المقاومة الفلسطينية، وتأمين قدر كبير من التضامن الأممي مع نضالها السياسي والعسكري. لذا يمكن اعتبار التقارب مع التيارات القومية العربية، والمشاركة الميدانية في نضال الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية، من أهم منجزات اليسار العربي، رداً على هزيمة حزيران. وأضيفت إليها صفحة ناصعة أخرى، لدى مبادرة الشيوعيين اللبنانيين إلى إطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، بوجه الاحتلال الإسرائيلي عام 1982.

الانهياران السوفياتي والعربي

ربما كانت المنطقة العربية والإسلامية، هي المنطقة التي دفعت الثمن الأكبر للانهيار السوفياتي والخلل الفادح الذي طرأ اثره، على توازنات القوى الدولية. فليس مصادفة أن تكون هذه المنطقة هي التي شهدت أكبر قدر من الغزوات والاعتداءات والتدخلات الأميركية والأطلسية بعد ذلك الانهيار، وأن تنهمر عليها بموازاة الحروب، مشاريع اعادة الهيكلة واعادة البناء، من الشرق الأوسط الجديد، إلى الشرق الأوسط الكبير، إلى الشراكة الأورو- متوسطية، الخ. . . . وليس مصادفة كذلك، أن يندفع

التحالف الساداتي- الوهابي لمواكبة الغزو الأطلسي للمنطقة، مرتدياً رداء الاعتدال، فقط ضد اسرائيل والاحتلال الغربي، ثم ينتقل إلى التنسيق العلني مع الكيان الصهيوني بوجه " العدو المشترك "، الذي حصر بأخصام الولايات المتحدة واسرائيل، في المنطقة والعالم، والذي بلغ ذروته في الحصار المشترك لغزة، قبل العدوان الصهيوني عليها في مطلع2009، وخلاله وبعده. إنَّ مسار التراجع في الأوضاع العربية الذي بدأ كما سبق وأشرنا غداة حرب 1967، وتسارع بعد وفاة عبد الناصر، بلغ ذروته مع الاحتلال الأميركي للمنطقة الذي أعادها عملياً إلى مرحلة الاستعمار المباشر. وقد شمل الانحطاط العربي كل المستويات: الاستراتيجي والعسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. على الصعيد الاستراتيجي، أصبحت المنطقة مستباحة لجميع القوى الدولية والاقليمية؛ الأساطيل الأجنبية تحاصر بصورة شبه رسمية كل شواطئها، وبصورة رسمية قسماً منها. حتى الأساطيل الصينية والهندية، وجدت في رخاوة الوضع العربي وهلهلته الفرصة الأنسب للتمدد بعيداً عن مياهها الاقليمية فجاءت إلى "بحر العرب" والبحر الأحمر بذريعة التصدي للقراصنة الصوماليين، دون أن نتجاهل التدخلات الاقليمية الايجابية والسلبية. فبينما رأينا أثيوبيا تتجرأ على غزو الصومال، وجدنا مصر تستجدي زيادة عدد قوات شرطتها على حدود غزة، وترضخ للشروط الاسرائيلية من أجل ذلك، وتتولى منع امداد سكان القطاع المحاصرين من الحصول على الغذاء والدواء. ولا حاجة

للكلام عن خفة الوزن الدولي للجامعة العربية، ومجمل الأنظمة العربية. يكفي أن رئيس العراق قد أعدم في ظل الاحتلال. ورئيس السودان قد صدرت بحقه مذكرة جلب دولية. ورئيس دولة عربية ثالثة مهدد باستدعائه للتحقيق. والحبل على الجرار. وعلى الصعيد العسكري، لم يتمكن أكثر من مليون جندي عربي تحت السلاح، وعشرات المليارات التي أنفقت على تجهيزهم، من حماية سفينة مدنية تنقل مواد غذائية وطبية للمحاصرين في غزة. فكيف بالدفاع عن العواصم العربية، الساقطة سلفاً دون قتال. والمشكلة ليست بالتأكيد في تردي مواصفات الجندي العربي. فقد سبق وأثبت المقاتل العربي نظامياً كان أم مقاوماً كفاءته القتالية في كل معركة تأمن لها الحد الأدنى من جدية الاعداد. يكفي التذكير بمأثرة عبور الجيش المصري لقناة السويس في حرب 1973، التي قد تعجز عن تحقيقها بتلك السلاسة والسرعة التي تمت بها، أفضل جيوش العالم، باعتراف عسكريين كبار في الشرق والغرب. وكذلك بمأثرة حرب تموز 2006، التي سطر فيها مقاتلو المقاومة الإسلامية بطولات نادرة، استطاع خلالها بضعة آلاف من المجاهدين، ودون غطاء جوي، منع ما اعتبر حتى الآن أقوى جيش في المنطقة، من التقدم داخل الأراضي اللبنانية، لمدة شهر من القتال. فالمشكلة تكمن حصراً، في طبيعة القرار السياسي والارادة السياسية لقادة النظام العربي الرسمي المرتهنين كلياً للولايات المتحدة والدول الغربية. وعلى الصعيد السياسي فالوضع ليس أفضل. فالأمين العام للجامعة العربية نفسه، يكرر الحديث

عن فقدان العرب لأي وزن سياسي على المسرح الدولي، بعد أن سلموا كل أوراقهم لأعداء أمتهم. وليس أدل على هذا الوضع المزري للنظام العربي دولياً، من الطريقة التي يتعامل بها ما يسمى المجتمع الدولي، مع مبادرة السلام العربية. فقد وصل النظام العربي الرسمي إلى هذا الوضع لأنه طبق بنود المشروع الساداتي حرفياً. (كل الأوراق بيد الولايات المتحدة. تصفية القدرات الصناعية المصرية وخاصة العسكرية منها. خصخصة القطاع العام وتمليكه للقطط السمان. التخلي عن كل عناصر القوة، أو حتى مجرد التلويح بها، من خلال اعتبار حرب 73 آخر الحروب ضد اسرائيل. التخلي عن شعب فلسطين والتحالف العملي مع مغتصبي أرضه بحجة التصدي " للخطر الفارسي ". تفكيك عرى الروابط القومية الذي بدأه أنور السادات بشعار مصر أولا....). وتابعه ساداتيو المنطقة ووهابيوها، مرددين بشكل ببغائي (الأردن أولاً، فلسطين أولاً، العراق أولاً، الخليج أولاً، العراق أولاً، لبنان أولاً،....) والذي يعني عملياً: الولايات المتحدة واسرائيل أولاً وأخيراً. أما على الصعيد الثقافي والاعلامي فالمشهد العربي لا يقل انحدارا. فباستثناء بعض محطات التلفزة والاذاعات التي تحافظ على حد أدنى من الموضوعية، وبعض الصحف ذات التوجه الوطني، وبعض دور النشر التي تهتم بالانتاج الفكري والثقافي الجاد، يمكن القول إن غالبية وسائل الاعلام والنشر العربية، أصبحت ملكاً للرأسمال الكبير، والخليجي تحديداً. وباتت أولوياتها المطلقة: تعميم ثقافة الاستهلاك، والمتعة

الرخيصة، والتبخير للسلطان، وتشويه ثقافة النهضة والتحرر والديموقراطية والمقاومة. وقد نجح المشرفون على هذا النهج الثقافي المتداخل مع استراتيجية الاختراق الأيديولوجي والسياسي للمنطقة واعادة برمجة وعيها، على تجنيد كم لا بأس به، من المثقفين والكتبة في خدمة مشروعهم. ومن بينهم، قسم لا بأس به من قدامى " المناضلين " الذين تعبوا، أو يئسوا، أو رغبوا في التمتع بمباهج الحياة بدل تعب النضال. فبات بعض هؤلاء، يزايد على أنصار الفكر اليميني العريقين، اما رغبة بمنافستهم عند سادتهم، واما تأكيداً لصدق الولاء المستجد. ولم تكن الظاهرة لتستحق الاهتمام لو اقتصر الأمر على عدد محدود من المثقفين والقادة. ولكن انتشارها الواسع نسبياً، أفقياً وعمودياً (بمعنى شمولها كل المجتمعات العربية من جهة، ورموز وقيادات فكرية وسياسية سبق ولعبت أدواراً بهذا القدر أو ذاك من الأهمية، من جهة أخرى)، تجعل منها موضوعاً جديراً بالبحث. أولاً، لا شك أن آلية الفرز التي اشتغلت على مستوى الأنظمة الوطنية، وانتجت الشرائح ذات الامتيازات التي شكلت القاعدة الاجتماعية للخط اليميني الاستسلامي، كان لها ما يوازيها على مستوى الحركات الشعبية والحركات المقاومة. وهنا ينبغي رؤية الدور المفسد للدعم المالي، النفطي خاصة. ثانياً، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مناخ الاحباط الذي ساد قسم واسع من قيادات النهج الوطني وقاعدته الشعبية، بفعل النكسات والهزائم المتكررة. خاصة وأن ما تحقق من انتصارات بين الحين والآخر، لم يستثمر لصالح صمود

المنطقة وتقدمها، بل جرى تبديده، على مذبح المصالح الضيقة للشرائح الفاسدة في محيط القرار. وأخيراً وليس آخراً، الدور السلبي الذي تلعبه التقاليد والسلوكيات الاستبدادية، وغياب الحد الأدنى من الممارسة الديموقراطية في تعطيل آليات المحاسبة، وبالتالي دفع الكثير من المناضلين إلى اليأس، والى اخلاء الساحة للمنتفعين والانتهازيين. وبعض هؤلاء يصبح فريسة سهلة لسماسرة الخصم.

المشهد المستجد للشرق الأوسط الكبير

عندما أطلق شيمون بيريز مشروعه (الشرق الأوسط الجديد)، كان يرى في الانهيارين السوفياتي والعربي فرصة اسرائيل التي لن تتكرر، من أجل دفع التحولات التي كانت قد بدأت منذ عقدين تقريباً، نحو خواتيمها الحاسمة، أي نحو إرغام العرب والمسلمين ليس فقط على نسيان الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، والتخلي عن حقوق شعبها، بل ارغامهم على قبول القيادة الاسرائيلية للمنطقة، وفق المعادلة العنصرية والسخيفة (العقل الاسرائيلي + المال العربي) يضمنان تقدم المنطقة. ولكن الأميركيين المدركين لجنون العظمة الاسرائيلي، وهم يعانون منه بدورهم، أفهموا شركاءهم في اسرائيل، أن المهمة أكبر من امكانات الكيان الصهيوني. فجاءوا بمشروعهم الخاص (الشرق الأوسط الكبير)، حيث تكون القيادة مشتركة بينهم وبين الاسرائيليين. ولكن النكسات المتعددة للنسخة

المنقحة، والتغير النسبي في الوضع العالمي، ومجيء قيادة جديدة إلى السلطة في الولايات المتحدة، يفتح الباب أمام تعديلات في استراتيجيات وتكتيكات مجمل أطراف الصراع؛ وعشية ذلك تبدو المنطقة بانتظار اعادة رسم خريطة توزع القوى والأدوار. فعلى مستوى الحضور الدولي، يظهر الأوروبيون في مقدمة الصورة، وكأنهم أكثر مبادرة وأكثر استعداداً من قبل، لاسناد عملية تجميل الدور الأميركي وتجديده، دفاعاً عن مواقع الغرب الأطلسي ككل، وبحثاً عن حصة أكبر. ولعل القرار الفرنسي بارسال البوارج إلى شواطئ غزة "لمنع تهريب السلاح"، وسابقة ارسال البوارج الألمانية للقيام بالمهمة عينها في ما يخص سلاح المقاومة الإسلامية في لبنان، إلى جانب الحراك السياسي المستمر والنشط لساركوزي، وطوني بلير، وسولانا، وميركل، وغيرهم من قادة أوروبا وموفديها، يعطي فكرة عن الطمع الأوروبي في ثروة الرجل العربي المريض. وهو طمع غير جديد في مختلف الأحوال. إلى جانب الصورة، يبدو الطموح الروسي في المنطقة أكثر تواضعاً حتى الآن على الأقل. فأولويات الروس الراهنة تتركز على محاولة الاستفادة من فرص تغيير التكتيك الأميركي والأطلسي، من أجل إبعاد منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ الأميركية، عن حدودهم الغربية في تشيكيا وبولونيا، ووقف توسع الأطلسي في اتجاه أوكرانيا والقوقاز، وتقليص حرية الحركة الأميركية في آسيا الوسطى. ويكتفون حالياً على صعيد الشرق الأوسط باستعادة ما أمكن من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع

أصدقائهم العرب السابقين في جبهة الصمود والتصدي، (سوريا، الجزائر، ليبيا، . . .)، مع اهتمام خاص، بالحصول على تسهيلات بحرية لأسطولهم العائد إلى مياه البحر المتوسط؛ ويكررون من وقت لآخر عبر منبر الأمم المتحدة أو عبر موفديهم إلى المنطقة، مواقفهم المبدئية من قضاياها السياسية والاستراتيجية الرئيسية، ولم تمكنهم بعد مشاركتهم في اللجنة الدولية الرباعية المعنية بالمشكلة الفلسطينية، ولا دعواتهم العديدة لعقد مؤتمر في موسكو لمعالجتها، من استرجاع دورهم الهام لدى توجيه بولغانين انذاره الشهير غداة العدوان الثلاثي خلال حرب قناة السويس عام 1956، أو دورهم المماثل عشية حرب 1973. ولكن المستقبل سيمنحهم الكثير من الفرص. أما الصينيون فيقون حتى اللحظة في خلفية الصورة، بعيدين إلى حد كبير عن المشاكل السياسية والاستراتيجية المشار اليها، قانعين بتوسيع تجارتهم بنجاح لافت، وتأمين المزيد من العقود النفطية والتسليحية مع ايران والسودان. ولكن في الحصيلة، يفسح دخول الأوروبيين والروس والصينيين الراهن إلى حلبة التنافس في المنطقة، مع الاحتمال المؤكد بتعززه لاحقاً، في المجال أمام توسع هامش المناورة المتاح أمام دول المنطقة وقواها الحية، وهو تطور ايجابي يمكن الاستفادة منه للدفاع بصورة أفضل عن قضايا المنطقة، خاصة وأن التغيرات اللاحقة بتوازنها الاقليمي تذهب بذات الاتجاه. فقد أدت النكسات التي تعرضت لها مشاريع ادارة جورج دبليو بوش إلى تراجع نسبي في مواقع الولايات المتحدة واسرائيل وحلفائهما في

دول الاعتدال العربي، في مقابل التصاعد النسبي في وزن وتأثير الايرانيين الذين نجحوا بفرض أنفسهم طرفاً في مختلف معادلات المنطقة. فقد استفادت ايران من ضرب الأميركيين لخصمين رئيسيين من أخصامها الاقليميين (صدام حسين والبعث في العراق، والملّا عمر والطالبان في أفغانستان)، وعجزهم عن تثبيت بدائل قوية لهما. ففرضت حلفاءها في بغداد، شركاء أساسيين في السلطة التي ورثت النظام المخلوع، واستعادت قدراً من النفوذ في أفغانستان من خلال بعض أطراف المقاومة الأفغانية الراهنة، واستغلت توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من الصين وروسيا، فحصلت على حاجتها من التقنيات المدنية والعسكرية منهما، كما ضمنت غطاء سياسياً لمشاريعها التنموية والنووية، واستفادت من ارتفاع أسعار النفط لدعم أبحاثها العلمية وبنيتها الانتاجية، فوصلت بسرعة قياسية إلى امتلاك الدورة الكاملة لتخصيب اليورانيوم، اضافة إلى التقنيات الضرورية لاطلاق اقمار صناعية بوسائلها الخاصة، بما يعني امتلاكها لقدرات بالستية. وهي استندت إلى موقعها الجغراسي الفريد القابض على شريان الحياة النفطي للعالم، لردع مشاريع الاعتداء العسكري على منشآتها النووية والعسكرية والصناعية. ولم تفعل كما فعل غيرها في الخليج العربي، حيث هدرت الأموال في البطر الاستهلاكي، وبناء الأبراج الاستعراضية، وشراء الأسلحة البالغة التطور دون القدرة على استعمالها، وتوظيف الأموال في أسواق المضاربات الأميركية خاصة، حيث ضاع منها خلال الأزمة الأخيرة فقط، ما

يفوق 2000 مليار دولار حسب آخر التقديرات. وليس هذا كل شيء عن النجاحات الايرانية. لقد قدموا أنفسهم كحلفاء موثوقين للقوى العربية المناهضة للغزو الأميركي والاغتصاب الصهيوني، فكسبوا تأييد دول وأحزاب وقوى عربية وإسلامية فاعلة على امتداد العالمين العربي والإسلامي، ومن مختلف الأطياف الأيديولوجية والسياسية، ليس أقلها العراق، وسوريا، والسودان، ولبنان، وحزب الله، وحركة حماس،..... ولم تنجح محاولات عزل الدور الايراني واضعاف حلفائه، على الرغم من الحملة الدعائية الواسعة التي استهدفت اثارة الحساسيات المذهبية السنية- الشيعية، التي شارك فيها ملوك ورؤساء ورجال دين، وعشرات وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء، بالإضافة إلى عشرات العمليات الإرهابية المجرمة، التي ذهب ضحيتها آلاف المدنيين الأبرياء، خاصة في العراق. وما يزيد من الأهمية التاريخية لكل تلك النجاحات الايرانية، أنها حصلت في مرحلة التفرد الأميركي في قيادة العالم، وفي مرحلة الافتقاد إلى أي غطاء دولي حقيقي، كذاك الذي حظي به جمال عبد الناصر، أو كاسترو، أو باقي قادة التحرر الوطني زمن الاتحاد السوفياتي والثنائية القطبية. وسواء نجح الحوار الأميركي- الايراني الذي سيبدأ قريباً كما يبدو، في انهاء القطيعة والمواجهة المتواصلة منذ الثمانينيات بين ايران والولايات المتحدة، وفتح صفحة جديدة من العلاقات الطبيعية بين البلدين، أم لم ينجح، فان الدور الايراني صار عنصراً ثابتاً ومؤثراً من عناصر المشهد الاقليمي على امتداد الشرق الأوسط

الكبير. ويمكن الوصول إلى استنتاج مشابه في ما يتعلق بالدور التركي. فقد تعرض الأتراك في مطلع القرن العشرين، لما تعرض ويتعرض له العرب منذ التاريخ عينه. فقد نجح التآمر الغربي وتواطؤ بعض القيادات العربية وسذاجة بعضها الآخر، في ضرب الترابط التركي العربي داخل البناء الامبراطوري العثماني. فوعد العرب بالاستقلال، ولكنهم حصلوا على الانتداب وعلى الكيان الصهيوني. واستسلم الأتراك بدورهم للمنتصرين، وتحولوا إلى منصة أطلسية للضغط على السوفيات شمالاً وعلى العرب جنوباً.

ومع الانهيار السوفياتي برزت وسط دوائر التخطيط الغربية أفكار تدعو إلى دفع تركيا للتوجه شرقاً واستقطاب الأقليات الناطقة بالتركية، التي كانت جزءاً من شعوب الاتحاد السوفياتي، والتي تتوزع على الحزام الجنوبي لروسيا حتى حدود الصين. وكانت الخطة المتداولة والتي لم تبق سرية تستهدف استخدام المنصة التركية لدفع طوق الحصار الاستراتيجي لروسيا شمالاً بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. ولكن تطورات ما بعد أحداث 11 أيلول صرفت الأنظار عنها، واستبدلت بالحضور الأميركي العسكري المباشر على امتداد الشريط المشار اليه، حتى قرغيزيا. أما الآن، فلم يعد التفكير بها وارداً، وذلك لاعتبارات روسية وتركية وأطلسية. فعودة اليقظة الاستراتيجية لروسيا يطرح الآن على بساط البحث أولوية اخراج الأميركيين من وسط آسيا وعودة الروس وليس أي شيء آخر. وعلى الصعيد الأطلسي فالبحث يتجه راهناً للتفاهم مع الروس وليس استمرار استفزازهم. وهذا ما ظهر

بوضوع في مؤتمر الحلف الأطلسي الذي انعقد في ميونيخ بتاريخ 7 شباط 2009. أما في ما يخص التوجهات التركية، فالاهتمامات التركية الراهنة تذهب باتجاه مغاير. فبعد رفض الأتراك لاستخدام القواعد الأطلسية في غزو العراق عام 2003، ظهرت استقلالية تركية في السلوك السياسي، نالت اعجاب العالم. خاصة وأنها جاءت في لحظة قوة أميركية استثنائية، لن يكون لها ما يوازيها مستقبلاً، وهي تشبه من حيث طبيعتها، ما انجزته إيران، وإن كان الانجاز التركي أكثر تواضعاً. فليس هناك الآن في المنطقة ما يوازي الانجازات الايرانية، ولعل هذا ما يفسر الشراسة الغربية في مواجهة ايران والقوى المتحالفة معها. ولكن الاستقلالية التركية تتجه كما يبدو إلى المزيد من التجذر. فبعد سقوط رهان بعض الأوساط التركية الوثيقة الارتباط بالأطلسي، على وراثة روسيا عند بطنها الرخو، كما رأينا أعلاه، سقط الرهان على الاندماج بالاتحاد الأوروبي، حيث أن أوروبا المنزعجة والمتوجسة راهناً، من أقليتها الإسلامية التي لا تتجاوز بضع عشرات الملايين، والخائفة من زحف الهجرة غير الشرعية من الجنوب والشرق، لا ترغب بضم مئة مليون مسلم دفعة واحدة، خاصة وأن التظاهرات الجماهيرية التركية تضامناً مع قضايا العالم العربي والإسلامي، والتي تجلت بوضوح خلال العدوان الأخير على غزة، تجعل القرار الأوروبي باستبعاد انضمام تركيا شبه حاسم. لذا يبدو الخيار التركي الراجح التوجه جنوباً نحو استعادة الدور المفتقد منذ انهيار السلطنة العثمانية. فالفراغ

الاستراتيجي العربي الناتج عن الاستسلام المصري، والعجز الاسرائيلي البنيوي عن وراثة الدور المصري المعطل، وتعثر المشروع الأميركي للوراثة المزدوجة الأميركية- الاسرائيلية التي بدأت مع عهد ادارة جورج دبليو بوش، والتعثر المحتمل للوراثة المثلثة الأضلاع الأميركية- الاسرائيلية- الأوروبية، تبقى جثة الرجل العربي المريض على الطاولة. وهذا يشجع الأتراك على العودة، لأن الجميع يرغب الآن بحضورهم، على عكس ما كان حاصلاً في مطلع القرن العشرين. فالحلف الثلاثي- الأميركي- الاسرائيلي- الأوروبي يريد جر الأتراك للاصطدام بالايرانيين كما سبق وفعل مع صدام حسين، أو على الأقل لمنافستهم؛ وانتماؤهم إلى أهل السنة ينعش الشرخ الشيعي- السني الذي يندمل بفعل التضامن القوي الذي أبدته ايران مع مأساة غزة والقضية الفلسطينية بصورة عامة. أما عرب الاعتدال، وما أدراك ما عرب الاعتدال، فيرغبون ما يرغب به الحلف الثلاثي، مضافاً اليه رغبتهم الضمنية بضم الهراوة التركية إلى هراواتهم لضرب أي صعود محتمل لقوى المقاومة العربية. لذلك نراهم منزعجين من تردي العلاقات التركية- الاسرائيلية ولو بصورة جزئية، كما جرى بعد حصار غزة والعدوان عليها، والإشكال الذي جرى بين رئيس الوزراء التركي وشيمون بيريز في دافوس مؤخراً. وفي مختلف الأحوال، يساهم الحضور الايراني القوي في المشهد الاقليمي، وعودة الحضور التركي اليه، مع الضمور الراهن والمتزايد للدور الاسرائيلي، في ادخال المنطقة العربية والشرق الأوسط إلى مرحلة انتقالية يكون

المثلث التاريخي للمنطقة (ايران، تركيا، مصر) جاهزاً بضلعيه غير العربيين، ومنتظراً لضلعه الثالث المفقود، نتيجة استحالة استبداله بضلع صهيوني- غربي مستورد، خاصة وأن العالم يتجه في العقود القادمة كما رأينا، إلى تجاوز الهيمنة الأطلسية، والى بناء وحداته الاقليمية على أساس التفاعل بين قواه ومراكزه التاريخية، بالاستقلال أكثر فأكثر، عن تلاعب القوى الأجنبية، التي ستخضع مصالحها تدريجياً لمقتضيات المصالح الوطنية والاقليمية، وليس العكس كما كان حاصلاً حتى الآن. هناك شرق أوسط "متجدد" وليس "جديداً" على طريق الولادة، والفارق ليس فارقاً لغوياً. فالجديد قد تصنعه قوى من خارجه، أما المتجدد فتصنعه قواه الحية.

يسار متجدد، لشرق يتجدد

الليبيرالية المتطرفة تخلي الطريق إلى رأسمالية معولمة أقل أمركة وأكثر انضباطاً، وربما إلى ما هو أفضل، أي إلى كينزية جديدة معولمة. النظام العالمي الآحادي القطبية يفسح في المجال طوعاً أو قسراً، أمام عالم متعدد الأقطاب. الشرق الأوسط الجديد يغادر المسرح، ليعتليه "شرق أوسط قديم"، ولكنه متجه إلى النهوض والتجدد. وعالم عربي فاقد الوزن وعاجز، ضيّعته الساداتية بصيغتها الأصلية، ثم عززت ضياعه بصيغتها المنقحة (صيغة عرب الاعتدال) لا يعرف ماذا يفعل. وهذا يعني أننا أمام تغيير حتمي للتكيف مع كل هذه المتغيرات الدولية والاقليمية؛

فالضرورة تستدعي زمن جمال عبد الناصر، ولكن الواقع بعيد عنه إلى حد اليأس. فمن هي القوى القادرة على ايقاظ العرب من غفوتهم وايقافهم على أقدامهم ووضعهم في موقعهم الطبيعي ضمن المعادلة الشرق- أوسطية الجديدة. وما هي المقاربات الجديدة التي تحتاجها هذه القوى لتساهم في هذه المهمة التاريخية التي تزداد إلحاحاً؟ في شروط دولية واقليمية ملتبسة، تفسح في المجال أمام التغيير من جهة، وتعيقه من جهة أخرى. ففشل الليبيرالية المتطرفة يعيد ألق النضال ضد الرأسمالية من أجل العدالة الاجتماعية والاشتراكية. والتعددية القطبية توسع هامش المناورة أمام القوى الحية الراغبة في تعزيز دورها سواء من خلال الدفاع عن القضايا الوطنية والقومية أو من خلال الدفاع عن القضايا الاجتماعية. ولكن التوازن الدولي الناشىء، يلزم الولايات المتحدة وأوروبا بالتكيف مع الواقع العربي الحالي رسمياً وعملياً. ولقد توقف الحديث الغربي، حتى في وسائل الاعلام، عن دمقرطة وعلمنة وتحديث وتنمية العالم العربي والإسلامي، وعاد الكلام عن السياسات الواقعية، والتسويات، والستاتيكو، والمصالح المتبادلة. إنَّ نهج تحالف أوباما- كلينتون الراهن يبدو للوهلة الأولى، أفضل من استراتيجية المحافظين الجدد لتصدير الديموقراطية بالقصف الجوي وقذائف الدبابات، والمعايير المزدوجة، حيث تعامل هؤلاء مع كل من طالب بحقوقه الوطنية أو الاجتماعية، حتى ولو بوسائل سلمية وديموقراطية، بصفته إرهابياً أو داعماً للإرهاب، ولكنه في العمق كسابقه، توجه يدفع إلى تثبيت حالة الاستنقاع العربي، ويعيق تغييرها، لأن الأنظمة القائمة في المنطقة، ستترجمه بما يناسب مصالحها الخاصة

والضيقة؛ أي أنها ستفهمه اجازة كاملة لها باستخدام كل الوسائل، لتأبيد سلطتها، دون أن تخشى مساءلة أو احتجاجات دوائر القرار الغربي وآلتها الدعائية، ولو بصورة شكلية، أي إنّ الأمر سيعود تقريباً، إلى ما كان عليه طوال الحرب الباردة، حيث كان كل معسكر، يتجاهل أو يغطي تجاوزات وجرائم حلفائه المحليين. والمعضلة الحقيقية أمام التغيير في الواقع العربي، تبقى قائمة، على الرغم من تحسن المعادلات الدولية والاقليمية. فتحالف أوباما- كلينتون يضع قوى التغيير في العالم العربي أمام المعادلة التالية: طالما أن التغيير الذي يناسبنا غير مرغوب من قبلكم، وطالما أننا قادرون على تأمين مصالحنا عبر المناورة مع القوى القائمة واللعب على تناقضاتها، فليبق القديم على قدمه. أما القوى الدولية الأخرى، فستفضل منافسة الأميركيين وفق قواعد اللعب ذاتها، أي عبر التقارب مع الساعين لتوسيع هامش مناورتهم من أنظمة المنطقة، دون الاهتمام فعلياً بتقدم مجتمعاتنا على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلا مجال في المستقبل القريب، حتى لمناورة كتلك التي قامت بها حركة حماس مثلاً، أو على الأقل التي اضطرت اليها، عندما تظاهرت بقبول لعب دور الديكور، لمشروع دمقرطة المنطقة، التي طرحته ادارة جورج دبليو بوش. ورأينا ماذا حل بها، عندما تعدت المسألة حدود اللعبة المرسومة، وحاولت تجيير الانتصار لصالح تصليب الموقع التفاوضي للشعب الفلسطيني. فعلى الرغم من فوزها بأكثر من 70 % من أصوات الناخبين الفلسطينيين، عبر انتخابات أشرف عليها منافسوها، انتهى الأمر بتدمير غزة. فكيف سيكون عليه الأمر في المرحلة القادمة في ظل السياسات

البراغماتية التي سيعتمدها الغرب والشرق في المنطقة العربية؟ هل يعني ذلك، أن تحسن فرص التغيير الاجتماعي والسياسي الديموقراطي والتقدمي في العالم، في ظل التوازنات الجديدة، لا يطال الواقع العربي؟ ليس الأمر على هذه الصورة. ولكنه يعني أن على قوى التغيير في المنطقة العربية، رؤية الانعكاسات المتناقضة، للوضع الدولي والاقليمي الجديد على المنطقة. اضافة إلى أن تحسن الشروط الموضوعية للتغيير، لا تترجم ميكانيكياً دون توافر الشروط الذاتية الملائمة لاستقبال مفاعيلها. هناك اتساع حقيقي في الهامش المتاح للتغييرالايجابي، ولكن المنطقة العربية تفتقد راهنا إلى النضج الكافي لادوات التغيير، والى الوسائل المناسبة لتحقيقه، أي أن معضلة التغيير الضرورية والملحة في العالم العربي، تحتاج إلى الكثير من الخيال السياسي والابتكار. فعندما يعترض بعض المفكرين التقدميين واليساريين على وصف الصراع الدولي الراهن بالحرب الباردة، فانهم يقصدون بالضبط، انعدام وجود طرف دولي له مصلحة بدعم تحولات اجتماعية تقدمية في أي بقعة من بقاع العالم، بما فيها منطقتنا العربية. وهو ما كان متوافراً خلال الحرب الباردة السابقة. وهذا صحيح إلى حد كبير. فالتنافس الحالي على الحلبة الدولية يجري بين دول تتبنى أشكالاً متنوعة من الرأسمالية. ولكن يبقى هناك قدر كبير من التناقضات الدولية الراهنة والمحتملة، التي يمكن الاستفادة من الهامش الذي تتيحه، دون الاتكال عليها من أجل التغيير الديموقراطي والتقدمي. كما تبقى هناك قوى شعبية ديموقراطية وتقدمية تستطيع قوى التغيير في العالم العربي التعاون معها والاستناد إلى دعمها. وتجربة القوى التقدمية واليسارية في أميركا

اللاتينية، بما فيها الأحزاب الشيوعية، أثبتت امكانية استبدال الأنظمة اليمينية التابعة، بأنظمة ذات توجه وطني ديموقراطي، حتى في ظل الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأميركية، وسيطرة النهج اليميني المتطرف في قيادتها، وذلك عندما توافر الحد الأدنى من نضج العوامل الاقليمية والداخلية الملائمة. وهذا يدفع قوى التغيير الوطني الديموقراطي أو اليساري، إلى أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار. وهذا الاستنتاج يحتفظ بصحته في ما يخص واقعنا العربي الراهن، خاصة بعد تحسن الوضع الدولي كما أوضحناه في مجمل الأقسام السابقة من قراءتنا للتطورات الدولية والاقليمية، وخاصة بعد اتضاح تزايد الهوة بين الأنظمة العربية الحاكمة والشعوب العربية. وهذا ما أظهرته المسيرات الشعبية الضخمة التي نزلت إلى شوارع الدول العربية تضامناً مع شعب غزة الصامد في وجه العدوان الصهيوني، واستنكاراً لتواطؤ حكوماتها وأنظمتها، أو سكوتها وعجزها عن التصدي له. يبقى على قوى التغيير في العالم العربي أن تعمل لزيادة وزنها في المعادلات السياسية العربية في المرحلة القادمة، على غرار تجربة أميركا اللاتينية، وباقي التجارب الثورية التي نجحت وصمدت، أي على قاعدة الرهان على قواها الذاتية. وأن تستفيد من الواقعين الدولي والاقليمي، ومن الاستعداد الشعبي المتزايد لدعم التغيير في العالم العربي، وذلك استناداً إلى ايجاد أجوبتها الخاصة، على أسئلة عامة من نمط:

- ما هي الدروس التي ينبغي الخروج بها من تراجعنا السابق على الساحة العربية؟ - ماهي الأهداف التي تحتاج إلى اعطائها الأولوية في هذه المرحلة؟ - من هي القوى الاجتماعية التي

سنعتمد عليها في نضالنا القادم؟ - من هم حلفاؤنا المحتملون؟ - ما هو خطابنا الجديد؟ - ماهو شكل التغيير المحتمل؟ - ما هي الأشكال التنظيمية التي سنعتمدها؟

في محاولتنا للمساهمة في الاجابة عن الأسئلة المطروحة، ننطلق أولاً من عدم المبالغة بسحرية النصوص، وعدم الرهان على وجود حلول سحرية لاعادة انهاض حركة التحرر الوطني العربية. فهذه المهمة التغييرية والثورية عملية تراكمية طويلة الأمد، تحتاج إلى أكثر من مجرد كتابة نصوص أيديولوجية أو سياسية صحيحة، وإن كان هذا مقدمة لا بد منها لتحديد الوجهة العامة للحركة، والأسس التنظيمية الملائمة لها. فقول لينين الشهير: "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" ما زال محتفظاً بقيمته المعرفية والتعبوية.

الأسباب التاريخية والطارئة لضعف اليسار العربي

يركز المحللون السياسيون وقسم من القيادات السياسية التقدمية على انهيار تجربة الاشتراكية المتحققة، كسبب رئيسي من أسباب تراجع دور اليسار العربي، والمقصود هنا كل القوى الساعية من أجل الاستقلال الوطني، والتكامل القومي والاقليمي، والعدالة الاجتماعية، والديموقراطية، بغض النظر عن مدى التزام هذا التيار أو ذاك بمفاهيم الاشتراكية العلمية. وهذا صحيح إلى حد ما، خاصة عندما نربط به الاحباط الذي أصاب أوساطاً واسعة من الجمهور اليساري في المنطقة، وأقعده عن مواصلة

النضال، وبين سقوط تجربة الاشتراكية المتحققة. والأسوأ من ذلك، عندما ننظر إلى التبدل الذي أحدثه ذلك السقوط لدى بعض النخب الوطنية والقومية واليسارية، التي غادرت موقعها المعادي للاستعمار الأطلسي، وهادنت المشروع الأميركي الأطلسي وحلفاءه المحليين، أو حتى تعاونت معهم. وقد ساهم هذا ولا شك، في اضعاف القوى التقدمية العربية ومجمل حركة التحرر في المنطقة، بغض النظر عن أسبابه الداخلية أو التنظيمية. لكن هذا لا يكفي للاحاطة بمختلف جوانب ظاهرة تراجع دور اليسار في المنطقة العربية. مع ملاحظة أن التراجع المشار اليه، كان قد بدأ قبل الانهيار، على الرغم من تسارعه بعده. لذا ينبغي الاشارة إلى عوامل أخرى لعبت دوراً في ذلك. لنبدأ أولاً من الأسباب الموضوعية. في مجتمعات ضعيفة التطور الاقتصادي والاجتماعي، لا تمثل الطبقة العاملة سوى نسبة ضئيلة نسبياً، قياساً إلى بقية الطبقات والشرائح الاجتماعية، كان من الطبيعي أن يلقى خطاب الشيوعيين العرب المتشدد في طرحه الطبقي العمالي، استجابة تتناسب ووزن الطبقات الشعبية وقابليتها للفعل السياسي. فبقي دوره محدوداً بصورة عامة، وغير قادر على استقطاب الفئات البرجوازية الصغيرة والوسطى، وهي أكثر فاعلية في مجتمعاتنا العربية. وعلى الرغم من نجاحه في جذب بعض نخبها المتنورة والمناضلة، إلّا أن جمهورها الرئيسي بقي أقرب إلى قوى السلطة، أو المعارضات القومية أو الإسلامية. من ناحية أخرى، تتميز مجتمعاتنا العربية برسوخ التقاليد الدينية. لذا واجه اليساريون

صعوبة في كسر الحاجز الأيديولوجي الذي استمر يفصل بينهم وبين الأكثرية الشعبية، المستمرة في تمسكها بقناعاتها وتقاليدها الدينية، وفي تبعيتها لرجال الدين والقوى الاجتماعية والسياسية التي تتحالف معهم أو تستند اليهم. كما شكل غياب الحد الأدنى من الممارسة الديموقراطية الحقيقية أو الشكلية في غالبية الدول العربية، عائقاً أمام كل تطور الحركات والأحزاب السياسية، خاصة اليسارية منها. أما تلك التي تمثل واجهات لمراكز السلطة الفعلية، اقطاعية كانت أم عسكرية، فليس لها من الحزبية سوى الاسم، وهي لا تشكل سوى هياكل هشة، لا دور لها في أي قرار. يضاف إلى ذلك، الأخطاء السياسية التي ارتكبتها الأحزاب الشيوعية خلال مسيرتها، وطالت بعض القضايا الكبرى التي تهم الأمة، سواء تلك التي يشارك السوفيات في تحمل مسؤوليتها أو تلك التي تقع على عاتق القيادات العربية حصراً، وقد أشرنا اليها سابقاً. دون أن ننسى بعض الأخطاء التي ارتكبت في ميدان التحالفات السياسية، حيث انزلق عدد من الأحزاب الشيوعية العربية الرئيسية وبصورة متواترة إلى نموذجين متناقضين من التعاطي مع القوى والتيارات الوطنية والقومية الحاكمة أوالمعارضة. إما التعارض معها خلال بعض الفترات إلى حد الاصطدام الدموي، وإما إلى السكوت والالتحاق إلى حد فقدان التمايز؛ هو الانتقال الفجائي من حالة قصوى إلى الحالة النقيض، مما كان يؤدي إلى ضياع وتشتت الكادرات والتآكل التدريجي في الدعم الشعبي. وينطبق ذلك بشكل عام على العراق والسودان

والجزائر. أما نمط فقدان التمايز الكلي فينطبق عامة على مصر وسوريا. وتبقى التجربة التحالفية للشيوعيين في لبنان التي تمكن اعتبارها الأكثر نجاحاً، أو الأقل فشلاً، خاصة في المرحلة التي بادر فيها الشيوعيون إلى بناء الحركة الوطنية اللبنانية، بالتعاون مع القوى والتيارات الوطنية والقومية الأخرى، بقيادة الزعيم الوطني التاريخي كمال جنبلاط. وقد ساعد على نجاح تلك التجربة القدر المعقول من التقاليد الديموقراطية التي يعيشها المجتمع اللبناني، وميزان القوى المتعادل نسبياً بين القوى المتشاركة، وغياب مفهوم الحزب القائد الذي لا يقتصر بالمناسبة على القوى القومية وحدها. ولكن تلك التجربة الناجحة نسبياً لا تلغي الحقيقة العامة، وهي الفشل الاجمالي للتجارب التحالفية التي شارك فيها الشيوعيون واليساريون العرب. وتبقى التجربة اليتيمة التي حكم فيها اليسار الماركسي العربي، في اليمن الجنوبي. وقد انتهت بدورها بمأساة الانقسام الدموي داخل صفوف الحزب الحاكم. وهذا يقود مباشرة إلى سبب آخر وليس أخيراً من أسباب انحطاط الحركة اليسارية والشيوعية العربية وهو سيادة ثقافة الاستبداد والتسلط، وغياب الممارسة الديموقراطية والتقاليد المؤسساتية. وفي هذا المجال، يتشابه الشيوعيون مع بقية الأحزاب والحركات العربية الحاكمة والمضطهدة على السواء، انطلاقاً من طبيعة الثقافة الريفية والعشائرية والفردية المفرطة التي تسود المنطقة حتى الآن. ولكنهم يمتازون عنها باستلهام التقاليد الستالينية التي لا تقل عنها ضرراً.

قضايا ثابتة وإطار متغير

منذ خمسينيات القرن الماضي، بل منذ مطلع القرن العشرين، والقضايا المطروحة على جدول أعمال النهضة العربية تتراكم دون القدرة على حلها. من قضية فلسطين، إلى قضية الوحدة، إلى قضية الحريات العامة والديموقراطية، إلى قضية التنمية، إلى قضية توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية، إلى الثقافة والابداع الفني، الخ... فالقوى الاجتماعية والسياسية السائدة لا تريد، وفي أحسن الحالات لا تستطيع حلها. والقوى الغربية المهيمنة لا تريد بدورها حل هذه القضايا بما يناسب مصلحة شعوب المنطقة وتقدمها، حرصاً على بقاء ضعفها وتخلفها كي يسهل ادامة السيطرة على مقدراتها، وحماية القاعدة الغربية المزروعة داخلها والمتمثلة بالكيان الصهيوني. أما الحركات الوطنية والديموقراطية والثورية على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية ومشاريعها السياسية فهي تناضل منذ عقود، غالباً من خارج السلطة، وتعجز عن فرض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطروحة. وحتى تلك التي وصلت إلى السلطة، فإما أنها تخلت عن برامجها المعلنة، وإما أجبرت بفعل ضغوط القوى الداخلية والخارجية المتضررة على التراجع عنها. وأكثر من ذلك، حيث نجحت تلك القوى والحركات منفردة أو متضامنة في انجاز بعضها جزئياً، نظمت الانقلابات السياسية أو العسكرية لاجهاضها وقد تم اجهاضها. هذا الاستنقاع الممض لقضايا التحرر والتقدم العربي، دفع أحد المفكرين التقدميين العرب، هو الدكتور عزمي بشارة،

إلى توصيف هذا الاستعصاء "النهضة المعاقة". وهي نهضة معاقة بالفعل. أما الأسباب فعديدة ومركبة تبدأ بمدى الانهاك التاريخي الذي تعرضت له المنطقة العربية خلال قرون من الزمن تتالت عليها الغزوات والاحتلالات الأجنبية، ولا تنتهي بعمق ارتباط النخب العربية المالية والسياسية والثقافية السائدة راهناً، بمراكز النظام الدولي في الغرب الأطلسي، مروراً بهشاشة وتفكك وضعف وتخلف القوى التي قادت حركة التحرر العربي حتى الآن، على الرغم من بعض الاستثناءات التي تثبت القاعدة. فهل من مستجدات تفسح في المجال أمام تطوير برنامج النهضة العربية اذا كانت القضايا لم تتغير؟ على صعيد الاطار العام الجيوسياسي والاجتماعي الذي يجري الصراع داخله، هناك تغيير حقيقي تم بعضه وبعضه الآخر على طريق النضوج. لا بد أولاً من ملاحظة تحول المنطقة العربية ومحيطها المباشر خلال العقود الستة المنصرمة، من مسرح تنافس ثنائي القطبية في ظل الحرب الباردة، إلى مسرح "فوضى بناءة" تديرها الولايات المتحدة منفردة، وهي تستعد راهناً للتحول إلى مسرح تنافس متعدد الأقطاب من الغرب والشرق والشمال. فهل المعطى الجيوسياسي الجديد هذا، يسهل أمام القوى النهضوية مهمتها اكثر من المرحلتين السابقتين؟ إنّ ذلك سيتوقف على طريقة سلوكها وتعاملها مع المراكز المتدخلة. فاما أن تستفيد من هامش المناورة الأكبر المتاح أمامها، لتمرير برنامجها الخاص فتتقدم، وتتقدم قضايا المنطقة المعلقة، واما أن تتحول إلى أدوات في لعبة القوى الخارجية، تستنزف قدراتها وقدرات المجتمعات العربية، في صراعات داخلية عقيمة ممسوكة

ومدارة من قبل الخارج. والواقع العربي الراهن، يعج بهذا النوع من الصراعات القابلة للاتساع، مع حضور المزيد من القوى الأجنبية المتدخلة. وإلى جانب هذا المتغير الراجع إلى تعدد مصادر التدخل الأجنبي، هناك متغير لا يقل أهمية، يطال الواقع العربي الجديد، هو العودة التدريجية للعاملين الايراني والتركي، للتفاعل مع مجريات العلاقات العربية مع القوى الأجنبية، اضافة إلى تفاعلها مع الحراك الاجتماعي والسياسي في قلب المجتمعات العربية. وهي عودة ترتدي طابعاً تاريخياً بكل معنى الكلمة، حيث أنها تعيد وصل ما قطعه الغزو الاستعماري الأوروبي ثم انقسام الشرق الأوسط الكبير طوال الحرب الباردة، إلى شريط شمالي متعاون مع الغرب الأطلسي ومكون من ايران وتركيا، والى حزام جنوبي عربي، يغلب عليه توجه قريب من المعسكر السوفياتي، ولم يغير الوجود الاسرائيلي داخله طبيعة الاستقطاب الذي ساد آنذاك، بل عززه. والآن، وبعد نهاية الحرب الباردة، والاستسلام المصري، والغزو الأطلسي للمنطقة تغيب معالم ذلك الانقسام غير الطبيعي، بين الحزامين، وتتداخل الألوان والولاءات. يضاف إلى ذلك، ما أحدثه التوسع الرأسمالي الريعي والخدماتي الطابع، سواء المحلي منه أو الوافد بفعل تقدم مسار العولمة، من تبدلات في البنية الطبقية للمجتمعات العربية. وهذا يعني تبدل الاطار الجيوسياسي العالمي والاقليمي، إلى جانب التبدل النسبي للمعطيات الاجتماعية - السياسية الداخلية، التي يخوض اليسار معاركه في اطارها. وبالتالي تفرض كل تلك التبدلات، اعادة صياغة أهداف اليسار ومجمل قوى التحرر العربي، وكذلك مراحل

وأواليات بلوغها، وإن لم تتغير الأهداف الأساسية بحد ذاتها. فعلى اليسار العربي، بما فيه الأحزاب الشيوعية العربية، اعادة تعريف برنامجه الاجتماعي والسياسي للمدى القريب والمتوسط على الأقل. ليس فقط على الصعيدين المبدئي والنظري فقط، بل على الصعيد العملي أيضاً. فالقضايا المزمنة والمستجدة في المنطقة، كثبات الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، وزيادة عدوانية الكيان الصهيوني، والاحتلال الأطلسي المباشر للمنطقة، وتفاقم الأوضاع المعيشية والتعليم والطبابة والبطالة والهجرة والفقر الخ... في المنطقة العربية، تحتاج إلى دور أكثر حيوية للقوى اليسارية والتقدمية مما هو عليه الآن بكثير. والظروف المستجدة كما رأينا، دولياً وإقليمياً، تفسح في المجال أمام ذلك، اذا أحسنت القيادات الجديدة لهذه القوى قراءة الثغرات ونقاط الضعف والأخطاء التي شابت نضال حركة التحرر الوطني العربية حتى الآن. واذا نجحت في رسم استراتيجية جديدة للنضال، تفعل القدرات المادية والمعنوية المتاحة، وتأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات، المحيطة بالقضايا المشار اليها.

مقاومة الاحتلال الأطلسي- الاسرائيلي

لا جدال في أن الواجب الأول للقوى الوطنية في أي بلد يخضع للاحتلال، هو المقاومة الشاملة لهذا الاحتلال. أي مقاومته على مختلف المستويات: السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والعسكرية. وهذا هو واقع المنطقة العربية حالياً.

وليس علينا أن ننخدع بوعود الانسحابات الأطلسية، ومسارات التسوية الاسرائيلية التي لاتنتهي. بالتالي ستبقى المهمة الأولى لليسار العربي في المدى المنظور، النضال بكل الأشكال لتحرير المنطقة من الجيوش الأجنبية. وذلك في سياق نضال من أجل تعميم نهج المقاومة ثقافة وسياسية وممارسة، قبل ومع وبعد، كل القوى الأخرى. وتحديد معسكر الأصدقاء والأعداء، استناداً إلى القرب أو البعد عن معسكر الاحتلال. وهذا يستدعي مبادرة القوى التقدمية العربية، وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية العربية، إلى فتح حوار حقيقي من أجل الاتفاق على صيغة ملموسة لتنسيق الجهود في ما بينها، وبينها وبين قوى المقاومة الأخرى، لترجمة هذا الواجب الوطني والقومي إلى برنامج نضال ملموس، سواء في العراق أو لبنان أو فلسطين، حيث لم يعد الدعم السياسي والثقافي كافياً، في الظروف المستجدة.

الوحدة العربية في المعطى الإقليمي المستجد

إن الجريمة التي ارتكبها الاستعماران البريطاني والفرنسي بحق الأمة العربية، لم تنته مفاعيلها التاريخية حتى اللحظة. وقد فاقمتها جريمة اقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، واستمرار التآمر الأميركي والأطلسي لمنع اعادة توحيد الأمة العربية وتحرير فلسطين. يضاف إلى ذلك بالتأكيد، دور الاداء الضعيف للأنظمة الوطنية العربية، الذي أشرنا إليه سابقاً، في اعاقة تجاوز شعوبنا

للجريمتين. هذه الأنظمة التي فشلت في مجال اعادة توحيد الأمة، كما فشلت في ميادين التنمية الحقيقية والعصرنة والديموقراطية. وأمام المخاطر التي تواجهها الأمة العربية، بفعل ضغوط الاحتلالات والتدخلات الخارجية، والتناقضات الاجتماعية والسياسية الداخلية، تزداد أهمية شعار الوحدة العربية، ليس فقط كضمان للتنمية والتقدم، بل من أجل حماية وحدة البنيان الداخلي لأكثرية الأقطار العربية. ففي ظل تعدد وتنامي الاستقطابات الأجنبية والاقليمية، وتراجع قوة الوعي القومي والروابط القومية، بفعل تكلس الحركات والأحزاب القومية من جهة، وانغلاق النخب الحاكمة على مصالحها الشخصية والعائلية والعشائرية والمذهبية الضيقة من جهة أخرى، ستتزايد الديناميات الطاردة داخل الجسم العربي المترهل، وسيزداد بالتالي الخطر المحدق بوحدة الكيانات العربية ذاتها. لكن حتى لو لم تصل الأمور إلى الحد الأقصى من الأخطار، فان استمرار التجزئة يعيق حماية الاقتصادات من آثار المنافسة الدولية المتصاعدة في ظل العولمة الزاحفة، ويقف حائلاً أمام النهوض الاقتصادي للمنطقة العربية. فاعادة بناء الوحدة القومية للأمة العربية ضرورة اقتصادية وسياسية وعسكرية واستراتيجية وتاريخية بكل معنى الكلمة. لذلك فهي من المهام المركزية لنضال اليسار العربي بغض النظر عن الخلفيات الفكرية والممارسات السياسية للقوى القومية، التي أساء بعضها للقضية القومية العربية بقدر اساءة أخصامها وأعدائها، مع التأكيد على أن النضال من أجل الوحدة العربية لا يعني بالضرورة

الاستناد إلى منظور أيديولوجي قومي. فمن وجهة نظر الاشتراكية العلمية، تطرح قضية توحيد الأمم المضطهدة أوالمستعمرة أو المجزأة قسراً، كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية، كأساس مادي لتطبيق أي برنامج للتحرر الاجتماعي ذي بعد اشتراكي. وهذه هي النظرة التي تبنتها تدريجياً، وبأشكال متعددة، كل فصائل اليسار العربي. وكانت أحد العناوين الرئيسية للتطور الفكري والسياسي الذي ميز المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني. ولكن ما ينبغي التركيز عليه راهناً، بشأن هذه القضية: - ضرورة اقتران المشروع الوحدوي، بالتزام قاطع بمبدأي الطوعية والديموقراطية. - اعتماد المقاربة الواقعية للمهمة التاريخية المطروحة، بمعنى طرح مسار متدرج للانتقال من واقع التجزئة السائد إلى الحالة الوحدوية المرتجاة، بما في ذلك تفعيل وتطوير الصيغ القائمة (الجامعة العربية، صناديق التنمية المختلفة، معاهدة الدفاع المشترك، ....)، إلى جانب العمل لبناء أطر أخرى (برلمان عربي، هيئات تنسيق قطاعية مختصة، ....). - تبنّي تصور منفتح للوحدة القومية للعرب، يتطلع إلى التكامل الاقليمي مع القوميات والشعوب المجاورة، وخاصة الايرانيين والأتراك. - احترام حقوق الأقليات القومية التي تعيش داخل المجتمع العربي، استناداً إلى مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات.

إنَّ الانتقال من التعامل مع قضية الوحدة كقضية شعارات للتعبئة، أو مشاريع طموحة غير مستندة إلى أسس صلبة، أو مبادرات استعراضية تفشل قبل أن تبدأ، إلى منهج المراكمة

والتقدم نحو الهدف بثبات ونفس طويل، كما فعل ويفعل الأوروبيون، وكما تفعل بقية مناطق العالم في طريقها نحو بناء أطرها الاقليمية، بات شرطاً لا غنى عنه لإعادة الزخم إلى هذه القضية التاريخية، التي أساء اليها بعض دعاتها بقدر اساءة أعدائها. فأغلبية القوميات التي نجحت في تجاوز انقساماتها الموروثة أو المفروضة قهراً، قد استعادت وحدتها عبر نضال طويل مثابر، وليس بين ليلة وضحاها. مع الاشارة إلى أن ظروف مرحلة العولمة المعمقة والأقلمة الراهنة، تستدعي من القوى الوحدوية واليسارية والتقدمية العربية، رؤية التكاثف والتداخل في المهام التاريخية التي تواجه الشعوب العربية، حيث تواجه دفعة واحدة، مهمة تحرير المنطقة من جيوش الاحتلال الأجنبي، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، واعادة بناء وحدتها القومية، وتأسيس قاعدتها الصناعية، وتجاوز تخلفها المتعدد الأوجه، والدخول في مسار تكامل اقليمي باتت تفرضه الضرورات السياسية والاقتصادية، اضافة للضرورات الحضارية والتاريخية. وعلى هذا الطريق الطويل، يتأكد أكثر فأكثر أن ازدياد وزن اليسار العربي في المعادلات السياسية، يصبح شرطاً لا غنى عنه، ليس فقط من أجل انتصار الديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، بل من أجل حماية الوحدة الوطنية للأقطار العربية القائمة، والتقدم باتجاه استعادة وحدة الأمة العربية التي تشرذمها القوى المرتبطة بالقوى الأجنبية من جهة، والطبيعة الفئوية والمتخلفة للبدائل الراهنة من جهة أخرى.

قضية فلسطين ومسألة الأقليات

يلتبس في وعي الكثيرين من المعنيين بالشؤون الفكرية والسياسية والتاريخية، الرابط بين مشروع الاغتصاب الصهيوني لأرض فلسطين، وبين مأساة الهولوكوست التي حولت إلى صناعة الهولوكست من أجل تبرير ذلك الاغتصاب، وبين مصير الأقلية اليهودية وباقي الأقليات القومية والدينية والمذهبية في المنطقة. فمن وجهة نظر الأمانة العلمية والتاريخية، ينبغي الاعتراف بوجود جذور تاريخية للمشكلات ذات الطابع الاتني أو الديني أو المذهبي التي تشوب العلاقات بين المكونات الاجتماعية لسكان المنطقة، التي يغلب عليها بشكل قاطع الانتماء القومي العربي. وينبغي كذلك، الاعتراف بنجاح القوى الأجنبية وخاصة الغربية منها، خلال فترات الضعف العربي من استغلال بعض تلك الأقليات لاختراق النسيج الاجتماعي لدول المنطقة والضغط عليها سياسياً واستراتيجياً. ودون العودة إلى حقبات الاجتياح الصليبي أو المغولي، أو حتى الهيمنة العثمانية، تكفي الاشارة إلى تداعيات التغلغل الاستعماري الأوروبي الحديث، وآخر تجلياته قيام الكيان الصهيوني، وصراعات حقبة الحرب الباردة، والاجتياح الأطلسي الراهن، لمعاينة الثمن الهائل الذي دفعته المنطقة من دماء أبنائها ومن استقرارها السياسي والاجتماعي، وفرص تقدمها العمراني، بسبب ذلك. يكفي التذكير بسلسلة المآسي التي طالت العراق، وكردستان، ولبنان، والأردن،

وفلسطين، والسودان، وموريتانيا، والمغرب، والجزائر، والى حد ما مصر، الخ. . . لذا لا تكتمل الرؤية السياسية التحررية التي يتبناها اليسار العربي، الا بتضمينها موقفاً واضحاً يربط بين مشروع التوحيد القومي للمنطقة، وبين احترام الحقوق القومية للأقليات غير العربية، والحقوق الدينية للأقليات الإسلامية وغير الإسلامية، مع استبعاد الاستثناء الذي يشكله الأمر الواقع الاسرائيلي من هذا التوجه، حيث أن هذا الأمر الواقع، فرض كحل مزعوم لمشكلة الهولوكست الأوروبي، وكحل لمشكلة الأقلية اليهودية في العالم العربي والإسلامي، في الوقت الذي تحول فيه عملياً إلى مصدر خطر دائم عليها، وعلى الشعب الفلسطيني، وعلى المنطقة بمجملها، وذلك لأنه قام على اغتصاب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتشريده في المنافي، وعلى الارتباط بالمشاريع الاستعمارية الغربية ضد حركة التحرر العربية، ولأن مضمونه الفاشي والعنصري يزداد تعمقاً. وهذا يفرض من وجهة نظر وطنية ديموقراطية ويسارية، الاستمرار بمقاومته بمختلف الأشكال المتاحة. وهذه هذه الحقيقة تبقى قائمة، حتى لو نجحت اسرائيل والقوى الدولية الداعمة لها في فرض تسوية غير عادلة للصراع العربي الاسرائيلي، على النظام الرسمي العربي وعلى القيادات الفلسطينية راهناً أو مستقبلاً. فلا يصح أن يرضخ اليسار الفلسطيني والعربي لتسوية كهذه، حتى ولو قبلت بها كل الأنظمة والقوى والتيارات الأخرى، بما فيها تلك المتهمة بالتشدد والتطرف. فالتسوية التاريخية الوحيدة التي يمكن قبولها، من وجهة

نظر وطنية وتقدمية، هي تلك التي تفترض الازالة المسبقة للطابع العنصري للكيان الصهيوني، وتحويله إلى دولة ديموقراطية يعيش فيها جميع سكانها، إلى أي قومية أو دين انتموا، على أساس المواطنة والمساواة الكاملة. وهذا ما كان يسميه الصحفي والمفكر السياسي جوزيف سماحه: " الحل العربي للمسألة اليهودية ". وهذا لن يحصل الا في سياق صعود تحرري جديد، يغير موازين القوى في المنطقة بمجملها لصالح قوى الاستقلال والتحرر الوطني والديموقراطية، لانه الشرط الضروري لكسر الأساس السياسي والعسكري للهيمنة الاسرائيلية على فلسطين والجوار العربي والإسلامي. إنَّ الانتصارات التي تحققت حتى الآن بوجه آلة العدوان الاسرائيلية، في حرب تشرين 1973، ثم في حرب تموز 2006 في لبنان، ثم في حرب كانون 2008 في غزة، تبقى كلها ذات طبيعة دفاعية، بينما تحتاج التسوية بحدها الأدنى إلى انهاك حقيقي وحاسم للقدرة العسكرية الصهيونية، سواء عبر حرب شاملة أو عبر حرب استنزاف أكثر قسوة من كل ما جرى حتى الآن.

الديموقراطية وحقوق الإنسان

خلال الحرب الباردة، نجحت الولايات المتحدة والدعاية الغربية بصورة عامة، باستغلال جمود النظام السياسي السوفياتي، وتكلس أساليب اعادة انتاجه، ورفعت راية الدفاع عن

الديموقراطية وحقوق الإنسان، في صراعها الأيديولوجي معه ومع حلفائه. ويتساءل المراقب اليوم وبقدر من الدهشة، لماذا سهل السوفيات، وبقية الأحزاب الشيوعية، مهمة الدعاية الغربية إلى ذاك الحد؟ لماذا كان الحزب الشيوعي السوفياتي مثلاً، يرفض ترك نصف مقاعد البرلمان للانتخاب الحر؟ وكان قادراً بالتأكيد، على كسب دعم قسم كبير من الذين كانوا سيفوزون بصورة مستقلة. وبالتالي، تجديد سلطته في مناخ أقل توتراً وإحباطاً للمواطنين، وهي اللعبة التي تلعبها الأنظمة البرجوازية بكثير من الفعالية، حتى الآن. والأسوأ، أنه على الرغم من كل ما حصل، وعلى الرغم من السقوط السوفياتي، يستمر كثيرون من أنصار ذلك النموذج البائس في ادارة السلطة، بالتمسك بموقفهم. وهذا يؤكد، أن الميل إلى السلطة المطلقة يدفع إلى قدر من اللاعقلانية، مما يدفع إلى القناعة التامة باستحالة بناء يسار متجدد، دون تصفية الحساب مع هذه الميول الخطرة، والغريبة عن جوهر المشروع التحرري الذي يناضل من أجله. وبعد اعلان ادارة جورج دبليو بوش الحرب الشاملة من أجل تغيير وجه الشرق الأوسط الكبير، حاولت تبرير تلك الحرب عبر استخدام عدد من الشعارات المتنوعة والمتباينة (اجتثاث الإرهاب، ضرب الفاشية الإسلامية، الفوضى البناءة، نشر الديموقراطية، . . . .). ولعل آخرها المتعلق بالديموقراطية، كان المبرر لدفاع بعضهم عن تلك الحرب، خاصة من ذوي الانتماءات الوطنية واليسارية السابقة. وهذا الميل إلى اليمين الذي جرى في المنطقة العربية والإسلامية، جاء متزامناً مع

مثيله في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية وبقية دول العالم في مرحلة تقدم التيار الليبيرالي المتطرف، قبل الانهيار وبعده. ولكن تراجع تلك الموجة على الصعيد العالمي، سينعكس إيجابياً في منطقتنا، بشكل يعيد التوازن الفكري والسياسي إلى بعض من فقده، وتوهم صدقية المحافظين الجدد بادعائهم تصدير الديموقراطية إلى العالمين العربي والإسلامي. خاصة وأن ادارة بوش، لم تنتظر نهاية عهدها لتتراجع عن ذاك الشعار، وتعلن دعمها للمعتدلين بوجه المتطرفين، حتى ولو كان أولئك من عتاة ديكتاتوريي المنطقة، مع العلم بأن تحالف أوباما- كلينتون لا يبدو مهتماً بدعم التحول الديموقراطي في المنطقة، بقدر اهتمامه بتثبيت الستاتيكو الراهن، وحماية مصالح الولايات المتحدة بالتعاون والتنسيق مع القوى المهيمنة راهناً، وكلها تقريباً قوى استبدادية ومعادية للديموقراطية. لذا يرجع تخلي الأميركيين والغرب عن مشروع فرض الديموقراطية بالقوة، الأمور إلى نصابها الطبيعي، ويعيد المهمة إلى أصحابها الحقيقيين، أي أن التحول الديموقراطي يصبح مجدداً، مسؤولية القوى الديموقراطية داخل المجتمعات العربية والإسلامية، لتتابع طرحها كجزء عضوي من مشروعها العام للتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي. أما القوى الديموقراطية الحقيقية في الخارج، فتستطيع دعم التحول الديموقراطي المنشود في المنطقة، وفق مصالح شعوبها، ودون أن تفرض أجندتها الخاصة على هذا التحول. لا شك أن أغلبية القوى اليسارية في المنطقة وفي الخارج، قد دفعت ثمن تحالفها أو تقاطعها مع

الأنظمة ذات التوجه الاشتراكي التي تبنت نموذجاً سلطوياً، حتى تلك التي أخذت مسافة عن ذلك النموذج. من هنا أهمية تجاوز هذه الثغرة في التعامل مع قضية الديموقراطية وحقوق الإنسان. إنَّ التحرر الوطني، أو الإصلاح الاجتماعي، أو التغيير الاشتراكي، غير ممكن دون مشاركة ديموقراطية حقيقية من أصحاب المصلحة به وإنَّ التاريخ لم يكلف أحداً أخذ الناس إلى الجنة رغماً عنهم.

علمنة على قياس المنطقة والمرحلة

شكلت الثورة الفرنسية قفزة كبرى في تاريخ البشرية على اكثر من صعيد، وألهمت ثوار العالم جيلاً بعد جيل. وقد خصها كارل ماركس بكتاب مميز هو كتاب (كومونة باريس)، أما قادة ثورة أوكتوبر فاعتبروها مدرستهم الأولى في التكتيك الثوري. ولعل فكرة فصل الدين عن الدولة، كانت إحدى أكثر أفكارها تنوراً وجرأة وطموحاً، أخذاً بعين الاعتبار سطوة السلطة التي كان يمارسها رجال الاكليروس آنذاك، في المجتمع الفرنسي خاصة والأوروبي عامة. وربما ساهم الموقف المتصلب للكنيسة ولرجال الدين في مواجهة رجال الثورة، في دفع هؤلاء وخاصة جناحهم (اليعقوبي) إلى موقف علماني شديد الجذرية بشأن تصفية سلطة الكنيسة بشكل كلي، ومنع رجال الدين من التدخل بشؤون الدولة. وعلى خطاهم سار قادة ثورة أوكتوبر السوفياتية، الذين ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فحصروا دور رجال الدين في أضيق نطاق ممكن،

داخل أماكن العبادة فقط. وقد ورث اليسار العالمي هذه الثقافة الشديدة السلبية في تعاطيها مع التقاليد الدينية التي تؤمن بها شرائح واسعة من المواطنين، وخاصة الفقراء والكادحين. وقد أفسح ذلك في المجال لقيام حاجز غير مبرر بين هؤلاء وبين المناضلين دفاعاً عنهم وعن حقوقهم، وسهلت لقوى النظام الرأسمالي القائم وأعداء التحرر الاجتماعي اللعب على مشاعر الناس ومعتقداتها الدينية الموروثة، وتحريضها على اليسار والقوى التقدمية. ووجدنا بعد عشرات السنين أن ذلك النهج العلماني المتشدد، لم ينجح في إبعاد الناس عن تلك المعتقدات لا في الشرق ولا في الغرب، بغض النظر عن صوابها أو عدمه، مع فارق أن الأنظمة البرجوازية، في الدول المتطورة خاصة، نجحت بتثبيت صيغ علمانية متنوعة، وضعت السلطة في يدها، مع الحفاظ على تحالفها العملي مع رجال الدين. بينما كانت قوى اليسار (خاصة الأحزاب الشيوعية)، سواء تلك التي أمسكت بالسلطة أو تلك التي بقيت خارجها، أقل نجاحاً في التعامل مع الواقع الديني، ففشلت في تجنب الحملة الدعائية الرأسمالية ضدها، بصفتها داعية للالحاد، مع استثناءات قليلة في أميركا اللاتينية، أثبتت جدواها على كل حال. وقد بدت المشكلة في المجتمعات الشرقية أكثر صعوبة، أولاً لأنها أكثر تديّناً، وثانياً لأنها أقل ديموقراطية، وثالثاً لأنها افتقدت تاريخياً إلى برجوازية محلية قوية ومستقلة ومالكة لحد أدنى من النزوع التنويري أو الثوري. ولعل الاستثناء التركي يثبت القاعدة. فبعد قرن من فرض العلمانية

المتشددة، عادت تركيا لتسلم السلطة إلى الإسلاميين. وقد تحولت العلمانية المتطرفة أحياناً، إلى نوع من الديكتاتورية المضادة التي تشبه من حيث الشكل نقيضها الذي يسعى اليه الإسلاميون المتطرفون. فما معنى أن تقبل الجامعات الفرنسية مثلاً، أو التركية، كل أزياء العالم، وترفض الزي الإسلامي؟ ألا يعني ذلك شكلاً من أشكال العنصرية المضادة للمسلمين؟. وكرد فعل على تحالف غالبية رجال الدين المسلمين (والمسيحيين والبوذيين والهندوس. . . وغيرهم)، مع الأنظمة القائمة، وكذلك على الحركات الأصولية التكفيرية، يميل الكثير من القوميين واليساريين والديموقراطيين إلى التعاطف أو التسامح مع الممارسات العلمانية المتطرفة، علماً بأن هذا يتناقض في العمق مع السعي إلى ديموقراطية حقيقية. لذا ينبغي على القوى اليسارية، خاصة في العالم الإسلامي، أن تتبنّى شكلاً معتدلاً ومتدرجاً من التحول نحو علمنة الدولة والمجتمع. إنَّ حرق المراحل ودعم أشكال قسرية في فرض العلمنة على غرار ما جرى سابقاً في فرنسا وروسيا وتركيا وغيرهم، لا يناسب أوضاع المجتمعات العربية والإسلامية. فلا بد والحال هذه، من تصويب وتوضيح موقف اليسار من موضوع العلمنة، ليقابله تصحيح تدريجي في نظرة جمهور المسلمين إلى المشروع الاشتراكي، والى دور اليسار، والى مشروع العلمنة الذي تتبناه القوى التقدمية في العالمين العربي والإسلامي.

التنمية المستدامة ودولة الرعاية

رأينا من خلال العودة إلى بدايات تشكل اليسار العربي، والأحزاب الشيوعية تحديداً، طوباوية الطروحات التي شابت برامج تلك الأحزاب آنذاك، وكذلك الطفولية اليسارية التي ميزت الكثير من المشاريع أو الممارسات التي صاغتها أو انخرطت فيها بعض تلك الاحزاب في فترات مختلفة من تاريخها، كطرح ديكتاتورية البروليتاريا في مجتمعات ريفية تكاد لا تعرف التصنيع، أو طرح التحويل الاشتراكي في مجتمعات لا تنتج غذاءها. ولكن ما كادت برامجها تصبح أكثر واقعية حتى داهمها انهيار التجربة الاشتراكية في المعسكر السوفياتي، فمال بعضها نحو اليمين، وغرق بعضها الآخر في حالة جمود وعجز. والآن مع التغيرات الجارية على المشهدين الدولي والاقليمي، سيطرح مجدداً على الأحزاب الشيوعية العربية وقوى اليسار عامة، مهمة تحديد أهدافها المرحلية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأن الأزمة البنيوية للرأسمالية العالمية وما قد تفرضه على قيادات النظام الرأسمالي العالمي من ضرورة العودة إلى مفاهيم دولة الرعاية، تفسح في المجال أمام اليسار العربي لتنشيط نضاله الاجتماعي واعادة بناء أطره النقابية، ووسائطه الجماهيرية والديموقراطية، على أسس أفضل من السابق مستفيداً من التجارب التي مر بها بايجابياتها وسلبياتها. فعندما تزين مجلة نيوزويك الأميركية الصادرة في شباط 2009 غلافها بعنوان: " الآن كلنا

إشتراكيون *، يصبح من نافل القول مطالبة اليساريين استعادة مشروعهم الاجتماعي. وليس مطلوباً العودة إلى الشعارات والأهداف الكبيرة، مع العجز عن تحقيق الأهداف الصغيرة. يكفي أن تطرح القوى والأحزاب اليسارية العربية مهمات مباشرة عملية وواقعية، شرط المثابرة في النضال لانجازها. في الواقع العربي الراهن، تبدو شعارات احترام القانون وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وحماية البيئة، وبناء دولة الرعاية، والدفاع عن حقوق المراة، وهي أهداف متواضعة بالمقاييس الأوروبية أو الغربية، أهدافاً ثورية بمقاييسنا. ومن دون التخلي عن هدف اليسار التاريخي بتحقيق الاشتراكية، يحتاج اليسار العربي إلى استراتيجية واقعية ونفس طويل، انطلاقاً من واقعنا الموضوعي الذي لا يفسح في المجال أمام الكثير من الطموحات الكبيرة. إنَّ مبرر هذا الطرح، مبادرة بعضهم، انطلاقاً من الأزمة الراهنة للرأسمالية العالمية، ومن التعثر الأميركي في المنطقة، إلى المبالغة بالحكم على ضعف النظام الرسمي العربي، والى رفع سقف التوقعات والشعارات.

إلى أي قوى اجتماعية يتوجه اليسار؟

ارتبطت أهم انجازات الحركة الشيوعية العالمية منذ تشكل الأممية الثالثة، بنجاحها في اقامة تحالفات اجتماعية وسياسية واسعة. من شعار تحالف العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين

الذي طرحته ثورة أوكتوبر، إلى شعار الجبهات الشعبية ضد النازية خلال الحرب العالمية الثانية، إلى شعار الجبهات الوطنية العريضة على امتداد العالم الثالث، في مرحلة الحرب الباردة..... وقد نجحت الأحزاب الشيوعية في أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية ببناء تحالفات كهذه، تمثلت الطبقة العاملة داخلها بشكل مستقل وفاعل. ولكن في العالم العربي، لم يكن نجاح الأحزاب الشيوعية واليسارية في تلك المهمة على ذات المستوى، الا لفترات قصيرة في بعض البلدان العربية. وحيث تشكلت تحالفات شعبية واسعة، كان دور الطبقة العاملة غالباً، إما هامشياً أو ملحقاً، لأن الشرائح البرجوازية الصغيرة والوسطى، لعبت الأدوار الأكثر حيوية وفاعلية على المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية. وبعد هزيمة حزيران، ساد شعار (سقوط البرجوازية الصغيرة) في أدبيات اليسار العربي، وخاصة الفلسطيني واللبناني، ثم غاب في المراحل التي تلت، لأن هموم ومصاعب حركة التحرر العربية تعددت، وتقدمت مخاطر جديدة أكثر مصيرية، خاصة بعد الانهيار السوفياتي وتفاقم ظاهرة الانزلاق نحو اليمين، بما يتجاوز حدود البرجوازية الصغيرة وممثليها، حيث انتقلت إلى داخل البيت اليساري العربي غير المحصن أصلاً، سواء بفعل النكسات المتراكمة، أو بفعل سيادة التقاليد الستالينية التي أضعفت قدرته على امتصاص الصدمات وتجاوز التباينات. والآن، تطرح مجدداً، في مناخ التغيرات المشار اليها أعلاه، مسألة تحديد القوى الاجتماعية التي ينبغي أن يتوجه اليها اليسار العربي في

المرحلة القادمة، ليعيد استقطابها حول مشروعه السياسي المتجدد. ولا تقتصر أهمية هذه المسألة راهناً، على الجوانب العملية، بل تتعداها إلى الجوانب النظرية، حيث أن تفاقم الانقسامات العمودية وطغيانها في المجتمعات العربية (الاتنية، الدينية، الطائفية، المذهبية، العشائرية....) في المرحلة الأخيرة، دفع بعض المعنيين بالشأن الفكري والثقافي إلى حد القول بالتميّز الكبير لهذه المجتمعات، بحيث يصعب فهم تناقضاتها والتعامل معها، استناداً إلى المفاهيم والقوانين التي تحكم الصراعات الاجتماعية والطبقية في باقي مجتمعات العالم. بالطبع هناك الكثير من المبالغة في هذا الحكم، ولكنه ليس مجرداً من بعض الصحة. فالاستنقاع التاريخي للمجتمعات العربية، وركودها المزمن بفعل الخضوع الطويل للقوى الأجنبية التي سيطرت عليه لقرون من الزمن، شوهت بنيتها الاجتماعية والسياسية والثقافية. ولقد أضاف موقعها الطرفي ضمن النظام الرأسمالي العالمي، المزيد من التشويه على بنيتها تلك. ومع ذلك، لا ينبغي أن تحجب الأشكال المشوهة لمسارات وديناميات الصراعات الجارية في المنطقة، طبيعتها الاجتماعية العميقة. وإذا انطلقنا من واقع التداخل، الذي أشرنا إليه سابقاً، بين مختلف المهام المطروحة أمام المجتمعات العربية (التحرر الوطني، التنمية والتقدم الاجتماعي، الاصلاح السياسي والديموقراطية، النهوض الثقافي.....)، يصبح التحالف الاجتماعي المعني بتحقيق هذه الأهداف تحالفاً واسعاً، يضم إلى جانب الطبقة العاملة والفلاحين والموظفين ومختلف الفئات

الشعبية الكادحة، أقساماً واسعة من البرجوازية الصغيرة والوسطى. ومن السابق لأوانه طرح مهمة قيادة الطبقة العاملة لهذا التحالف، كما سبق وفعل بعض أطراف اليسار العربي والفلسطيني ومنهم (الحزب الشيوعي اللبناني، منظمة العمل الشيوعي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. . . .)، في ما يمكن اعتباره انحرافاً يسارويا. ويبدو أن الصيغة التي يتقدم بها الدكتور سمير أمين لهذه الاشكالية، هي الأنسب في المرحلة الراهنة، حيث يدعو إلى تحالف اجتماعي واسع، ذي توجه وطني ديموقراطي، تحتفظ فيه القوى الاجتماعية وممثلوها السياسيون، باستقلالية نسبية كبيرة، مع الاشارة إلى أن فرص تحالف كهذا، في الدفاع عن مصالحه، تبدو أكبر في مناخ التطورات العالمية الراهنة، انطلاقاً من تلاؤم أي شكل من أشكال عودة تحمل الدولة لواجباتها الاجتماعية، مع برنامجه الاقتصادي الاجتماعي الخاص. وهذا ما ينبغي على اليسار العربي أن يلتقطه، وأن يناضل من أجل قيام تحالفات سياسية ذات قاعدة اجتماعية واسعة، حتى لو بدت المهمة صعبة في مراحلها الأولى بفعل تراكم الخيبات، وترسخ مناخ الاحباط، والنقص الفادح في ثقافة العمل المشترك والمشاركة الديموقراطية في مجتمعاتنا.

التقارب الإسلامي اليساري القومي العربي

كشفت قراءتنا لوجهة التطورات الراهنة في المنطقة العربية،

تسارع الحراك المتوتر الذي تشهده، في محاولتها التكيف مع المتغيرات الدولية والاقليمية المستجدة، وكذلك السيولة السياسية النسبية في علاقات القوى الفاعلة في نطاقها، سواء الممسكة بالسلطة أو المعارضة لها؛ كل ذلك على طريق اعادة تشكيل نظام اقليمي لم تتضح معالمه النهائية بعد. ولكن أياً يكن الشكل الذي سيستقر عليه لاحقاً، فهو مضطر لاستيعاب تبدلات ثلاثة ذات وجهة استراتيجية ثابتة، إلى حد كبير: التآكل التدريجي في هيبة الحضور العسكري الأميركي والأطلسي، التراجع المستمر في القدرة الردعية الاسرائيلية، تزايد النفوذين الايراني والتركي على الساحة العربية عامة، والمشرق العربي خاصة، بفعل ترهل وضعف النظام الرسمي العربي المستسلم للمشروع الأطلسي - الصهيوني، وضمور الدور المصري بعد كامب ديفيد. لذا سيتحكم بوجهة الأحداث على المسرح العربي، مسار الصراع القادم بين النظام الرسمي العربي وبين أخصامه داخل المجتمعات العربية، على رسم معالم الضلع الثالث المكمل للمثلث الجيوسياسي للاقليم (الايراني - التركي - العربي). وفي سياق هذا الصراع، ستضطر القوى والتيارات الراديكالية في الاقليم على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية، إلى استعادة تواصلها وتعاونها وتعزيزه. وسيشكل ذلك تجاوزاً للانقطاع التاريخي في ما بينها، الذي تسبب به الاختراق الاستعماري الغربي من جهة، وملابسات الحرب الباردة من جهة أخرى. وهذا المنحى للتطورات يهم بشكل مباشر، التيارات الأيديولوجية العربية الرئيسية الثلاثة

المناهضة للهيمنة الغربية: التيار الإسلامي، التيار القومي، والتيار اليساري. لقد رأينا سابقاً، أن السمة العامة للعلاقات بين هذه التيارات طوال فترة الحرب الباردة، تراوحت بين الحذر والنفور والتوتر، على الرغم من التقاطعات والتحالفات غير المتوازنة وغير المستقرة، التي جمعت بين بعض القوى القومية واليسارية العربية تحت رعاية المعسكر السوفياتي. ولكن الحرب التي اندلعت بين الغرب الأطلسي وبين الراديكالية الإسلامية التي صعدت على امتداد الشرق الأوسط الكبير، بموازاة الانهيار السوفياتي وتراجع التيارين القومي العربي واليساري، تغير صورة العلاقات في ما بينها تدريجياً. ولعل العدوان الاسرائيلي الذي استهدف غزة في مطلع سنة 2008، كان المناسبة الملائمة لابراز هذا التغير. فعلى امتداد العالم، سار الملايين في تظاهرات موحدة، ظللتها أعلام الإسلاميين واليساريين، وأضيف اليها في تظاهرات المنطقة العربية، أعلام القوى القومية العربية. هل يكفي ذلك للقول، بأن هناك تحالفاً قد قام بين هذه القوى المستهدفة من قبل الأطلسيين وشركائهم في المنطقة؟ بالتأكيد لا. علماً بأن امكانية حصوله ليست معدومة، وإن كانت تستلزم ثورات ثلاثاً، لدى التيارات الثلاثة. ولكن قبل استشراف المستقبل، لنعد قليلاً إلى الماضي القريب، لأن مراجعة التحولات التي طرأت على التيارات المشار اليها قبيل وخلال الحرب الأميركية - الأطلسية على ما سمي "الإسلام الفاشي"، تسمح باستشراف أفضل لآفاق التقارب الحاصل في ما بينها راهناً.

تراجع المشروع القومي العربي

بعد الانهيار السوفياتي، تسارع الميل لدى غالبية اتجاهات التيار العروبي باتجاه اليمين، وخاصة في أوساط القوى والأجنحة الممسكة بالسلطة (العراق، سوريا، الجزائر، ليبيا، فلسطين...)، حيث اتجهت كل تلك الأنظمة والسلطات التي كانت توصف بالثورية والتقدمية والوطنية، بوتائر مختلفة إلى الخصخصة والانفتاح على الأسواق العالمية، واطلاق حرية الرأسمال المحلي، وجله من المداخيل والريوع والأرباح غير المشروعة، أو من السطو على المال العام أو مؤسسات القطاع العام. كما اتجهت سياستها الخارجية إلى الانحناء للمشاريع الغربية - الصهيونية باستثناءات موضعية تعود غالباً إلى جذرية الموقف الأميركي، أكثر مما ترجع إلى صلابة التمسك بالسياسات المبدئية السابقة. فالمثال العراقي، انتهى كما هو معروف، بالاجتياح الأميركي واسقاط النظام البعثي واعدام قائده صدام حسين. أما المثال السوري، فصمد بفعل الغرق الأميركي في أوحال العراق، وقوة المقاومة العسكرية والسياسية التي واجهها من قبل المقاومة العراقية والشعب العراقي، علماً بأن السياسات الاقتصادية للنظام تذهب باتجاه التحول إلى نظام رأسمالي تقليدي، وباتجاه التكيف التدريجي مع سقف النظام العربي الرسمي. اضافة إلى ذلك، تميزت ثقافة وممارسة كل أطراف التيار القومي العربي التي وصلت إلى السلطة، وكلها تقريباً عبر انقلابات عسكرية، بنزوع لاديموقراطي شبيه تماماً بالسلوك الاستبدادي لباقي الأنظمة الملكية

الرجعية في المنطقة. لذا لم تشكل السلطات التي قادتها التيارات القومية (ناصرية كانت أم بعثية أم قومية عربية أم فتحوية)، نموذجاً متقدماً في المنطقة، بعد فشلها في الصمود أمام العدوان الاسرائيلي والاجتياح الأطلسي، وفي انجاح أي تجربة وحدوية، وفي صيانة تماسك الأقطار التي حكمتها، وفي تحقيق تنمية مستدامة، وفي بناء أنظمة سياسية حديثة تصون الحريات العامة وحقوق الإنسان. أكثر من ذلك، اتجهت كلها تقريباً إلى التوريث السياسي لتصبح أكثر شبهاً بالأنظمة الملكية، لذلك باتت تشتهر بتسمية جديدة مبتكرة مشتقة من الجمهورية والملكية، (الجملكيات العربية). في المحصلة يمكن الجزم بأن الرهان على تحولات ايجابية لدى القوى القومية الباقية في السلطة، تدفعها باتجاه استرجاع نهجها الوطني الديموقراطي ولو نسبياً، بات رهاناً خاسراً على الرغم من تحسن الظروف الدولية والاقليمية. ولكن استمرار الهيمنة الأميركية والأطلسية ع بعض التعديلات الشكلية، واستمرار مفاعيل سايكس - بيكو وتفكك الأمة العربية، واستمرار التناقضات الاجتماعية والوطنية بين شرائح البرجوازية الصغيرة والوسطى وبين الرأسمالية الكومبرادورية والريعية المرتبطة بالرأسمال المعولم، سيبقى أساساً موضوعياً لنشوء قوى سياسية جديدة ذات توجهات قومية تقدمية، أو لانسلاخ فئات وشرائح عن الأوساط القومية التي انزلقت يميناً، خاصة في المناخ الدولي والاقليمي المتغير. ولكن هذه الاتجاهات القومية التقدمية تحتاج إلى إحداث ثورة فكرية - سياسية، أو على الأقل نقلة نوعية في ثقافتها وممارستها، تمكنها من المساهمة مرة أخرى في انطلاقة

جديدة لحركة التحرر الوطني العربية. نقلة تبتعد فيها عن المنطلقات النظرية المثالية والمغلقة وحتى الشوفينية، التي ورثها التيار القومي العربي عن مصادر الهامه الأوروبية الغربية، وأن تستفيد من التطور اللاحق بالفكر السياسي في أوروبا، حيث انتقلت الرأسمالية الأوروبية من ثقافة التعصب القومي إلى سياسة الاندماج الإقليمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين مجتمعات متطورة أنجزت وحدتها القومية منذ قرن من الزمن ونيف وبين واقع الأمة العربية التي لم تحقق هذا الانجاز حتى اليوم. وعلى الاتجاهات القومية العربية كذلك، أن تستوعب المتغيرات الدولية والاقليمية الناشئة بصورة تتكيف معها طروحاتها باتجاه النظرة إلى استعادة الوحدة العربية كجزء من عملية التكامل الاقليمي، مع الايرانيين والأتراك خاصة، وليس بالتعارض معهما كما كان الأمر طوال الحرب الباردة، وأن تستعيد فهمها والتزامها للربط بين قضية النضال من أجل الوحدة، وبين التصدي للنفوذ الأجنبي، وبين مهمة التحرر الاجتماعي. وأخيراً وليس آخراً أن تقطع مع ثقافة "الحزب القائد"، ومع النزوع الاستبدادي المعادي للديموقراطية الذي يبرر ذاته بمقولة: " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة ".

تحولات الإسلام الجهادي

افتقدت التنظيمات السياسية الإسلامية التوجه إلى الحد الأدنى من الوحدة منذ نشأتها حتى اليوم. وقد انعكس تفسخ العالم الإسلامي مذهبياً وأيديولوجياً وسياسياً عليها بصورة مباشرة،

فتعددت مرجعياتها بتعدد الأقاليم والحواضر والعواصم، من أندونيسيا، إلى المغرب، مروراً بباكستان، وايران، والسعودية، ومصر، وتركيا. لذا يصعب الكلام عن أصولية إسلامية، كما تفعل الدعاية الغربية لشيطنتها والتحريض عليها بالجملة، والأصح الكلام عن اتجاهات فكرية وسياسية وجهادية متباينة ضمن التيار الإسلامي العام. ولا يجمع بين مختلف تلك الاتجاهات فعلياً سوى الانتساب المبدئي وأحياناً اللفظي إلى الدين الإسلامي. فما الذي يجمع مثلاً، بين حزب العدالة والتنمية في تركيا، والمحاكم الإسلامية في الصومال، وحزب الله في لبنان، والوهابيين في المملكة العربية السعودية، وابن لادن والطالبان في أفغانستان، عدا الانتساب إلى الإسلام. فاجتهاداتها الفقهية، ورؤيتها إلى العالم، ومرجعيتها المذهبية، واستراتيجيتها السياسية، وتحالفاتها، كلها متباينة وحتى متعارضة. لقد كان هذا وضعها قبل الحرب الباردة وخلالها وبعدها، وسيستمر لاحقاً. لا شك أن التحديات المتعددة والمتشابكة التي يواجهها العالم الإسلامي وفي القلب منه أمتنا العربية، لجهة التصدي للغزو الاستعماري الغربي - الصهيوني المتفاقم، والاحتكاكات الاتنية والدينية مع الشعوب المجاورة على امتداد حدود العالم الإسلامي الشاسعة، والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وتجاوز الأنظمة السياسية المتخلفة، واستعادة الانطلاقة الفكرية والثقافية. . . .، أوجدت الأساس المادي لنشوء وتطور مختلف الاتجاهات التي انضوت تحت ما عرف بالتيار الإسلامي. ولم تستطع غالبية تلك التيارات تجنب اختراقها أو

استخدامها من قبل الأنظمة السياسية المسيطرة في العالم الإسلامي وجلها متقاطع أو ملتحق أو موجه من قبل الغرب. ولا حاجة بنا إلى تكرار ما ورد في هذا الصدد، سواء حول تشجيع صدام الأخوان المسلمين مع نظام جمال عبد الناصر، أو مع نظام حافظ الأسد في سوريا، أو استخدام الأميركيين والسعوديين والباكستانيين للقاعدة في حربهم ضد السوفيات في أفغانستان الخ..... ولكن المشهد تبدل نوعاً ما، مع انتصار الثورة الايرانية، وتبدل أكثر فأكثر بعد أحداث 11 أيلول.

لقد تقدم التيار الإسلامي بمختلف أجنحته وتلاوينه، على امتداد المشهد الفكري والسياسي الاقليمي، ووصل إلى السلطة في بعض دول المنطقة (ايران، تركيا، السودان، الصومال، العراق، لبنان، غزة)، وبات القوة السياسية الأولى في المعارضة في أغلبية دول المنطقة، ومنها دول أساسية (باكستان، أفغانستان، مصر، سوريا، الأردن، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا...). لذا ينشغل الجميع غرباً وشرقاً، في دراسة وتحليل واستشراف الحراك الجاري على صعيد المنظمات والحركات الإسلامية، سنية كانت أم شيعية، تقليدية أم سلفية أم جهادية، معتدلة أم متطرفة، لأن طبيعة هذا الحراك ووجهته، لن تؤثرا فقط في مستقبل العالم الإسلامي وحده، بل ستتركان أثراً في مجمل دول العالم. اذ يندر وجود دولة في العالم لا تضم جالية إسلامية، بعضها يبلغ حجمه عشرات الملايين (الهند، روسيا، الصين، فرنسا، البرازيل، الولايات المتحدة....). بناء عليه، لا يستطيع اليساريون

المعنيون بمستقبل المنطقة العربية وهي القلب التاريخي للعالم الإسلامي، أن يغفلوا أهمية وأولوية التفاعل مع هذا التيار، بما يعزز وزن الأجنحة المتنورة والمتقدمة داخله، ويعزل الأجنحة الرجعية والظلامية، وذلك لمصلحة تحرر المنطقة وتقدمها، وكذلك لصالح تطوير مسار الحوار بين الحضارات وقطع الطريق على العاملين لصدامها. وهنا لا بد من ايضاح مساحات التمايز أو التعارض المبدئي والثابت، ومساحات اللقاء الممكن، بين اليسار وبعض القوى الإسلامية. فعلى الصعيد الأيديولوجي، لا امكانية لتوفيق حقيقي بين الفكر المادي- التاريخي والفكر الديني، على الرغم من المحاولات المستمرة من قبل بعض المفكرين من الجانبين. ولا ضرورة لذلك أصلا، سواء على الصعيد المعرفي أو على الصعيد العملي. وعلى المستوى الاستراتيجي، هناك كذلك صعوبة في المواءمة بين مشروع الدولة المدنية القائمة على أساس المواطنة والقوانين الوضعية الحديثة، وبين الدولة المبنية على أساس الانتماء الديني والقواعد الشرعية، وإن كانت القضية هنا قابلة للتسويات التدريجية. أما على المستوى المرحلي والتكتيكي، خاصة في الميادين السياسية والاقتصادية الاجتماعية فان التلاقي ممكن وضروري ومفيد للطرفين اليساري والإسلامي. أما توافر شروط الانتقال من التقاطعات الآنية والعارضة كما حصل في مواجهة الاحتلال الأميركي للعراق، أو العدوان على جنوب لبنان سنة 2006، أو العدوان على غزة في مطلع 2009، أو في هذه الحركة المطلبية أو تلك، أو في هذه الانتخابات أو تلك، إلى

تحالف بعيد المدى، فإنه يتطلّب تغييراً عميقاً لدى الحركات الإسلامية، يتعدى مجرد التخلي عن النزوع التكفيري، إلى مشروع عصري للتحرر الوطني والاجتماعي لا يتعارض مع المنطلقات الفكرية الإسلامية، ولا مع رؤية التراث المشترك، والمصالح الموضوعية المشتركة، التي تشد المجتمعات الإسلامية إلى بعضها بعضاً. ولا يستطيع المراقب الموضوعي الا أن يلحظ التطور الذي لحق بالطروحات الفكرية والسياسية لدى الكثير من الحركات الإسلامية حتى الجهادية منها، خلال العقدين الماضيين. واذا رجعنا إلى تجارب العديد من الحركات الوطنية والقومية في العالم الثالث بما فيها الحركات القومية في العالم العربي، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتحول بعضها إلى اعتناق الفكر الاشتراكي العلمي كما سبق وأشرنا، لا نستطيع استبعاد تطور مشابه لدى بعض الحركات الإسلامية، حتى لو لم يبلغ ذلك التطور الحدود التي بلغتها الحركات القومية. بل يمكن القول بأن تطوراً كهذا يبدو مرجحاً، إذا أخذنا بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي للشرائح الاجتماعية التي تستقطبها الحركات الإسلامية والجهادية، حيث يغلب عليه الطابع الشعبي والانتماء إلى الطبقات الكادحة والمعدمة، على الرغم من انتساب قسم كبير من قيادات تلك الحركات إلى الفئات الوسطى والصغرى من البرجوازية في المجتمعات الإسلامية. وما يدفعنا إلى توقع حصول فرز كهذا، ليس فقط تجربة الحركات القومية كما أشرنا، بل تاريخ المجتمعات الإسلامية نفسها، التي شهدت ثورات اجتماعية عديدة في ظل اجتهادات فكرية لم تخرج عن سقف الفكر الديني. إنَّ

دينامية الصراع الذي سيستمر مع الاحتلالات الأطلسية، حتى لو تعدلت أشكالها، اضافة إلى اتضاح الروابط بين الوجه الوطني والوجه الاجتماعي للصراع، سيعملان على تسريع سيرورة الفرز المشار اليها داخل الحركات الإسلامية. وبالتالي من واجب اليسار المساهمة إيجاباً بهذه العملية، على مختلف المستويات الثقافية والسياسية والعملية، لصالح توسيع هامش التقاطع والتعاون مع الحركات الإسلامية والجهادية التي تتقدم طروحاتها باتجاه القبول بقدر من الاصلاح السياسي والاجتماعي، والقبول بالممارسة الديموقراطية.

الانحراف اليميني على جبهة اليسار العربي

عرضنا سابقاً للأثر البالغ السلبية الذي تركه الانهيار السوفياتي على مجمل الوضع في المنطقة، ولكن أثره كان واضحاً على قوى التحرر العربي التي افتقدت بعده لأي حليف وازن. فإضافة لخسارة الحليف، خسر اليسار هالة النموذج الذي سقط، فبات الحديث عن العدالة الاجتماعية وحماية مصالح المنتجين، والتخطيط الاقتصادي، وحق المشاركة السياسية لممثلي الطبقة العاملة والكادحين لغة خشبية يتبرأ منها حتى بعض الداعين إليها سابقاً. ولقد أفسح ذلك في المجال أمام تسارع الانحراف نحو اليمين الذي كان قد بدأ لدى بعض أوساط وأجنحة بيروقراطية الأنظمة الوطنية العربية، وأطلق موجة مشابهة في أوساط اليسار الشيوعي وغير الشيوعي. فشهدت الحركة اليسارية العربية انتقالاً

فردياً وجماعياً من مواقع المواجهة مع الرجعية العربية والقوى الحليفة للأميركيين، إلى مواقع الاستكانة أو المهادنة أو التعاون. ولم تفتقد حالات الاستسلام الصريحة أو المقنعة التي جرت المبررات والشعارات المناسبة، كضرورة فهم الوقائع الجديدة والتكيف مع روح العصر، أو التجديد الفكري والسياسي، أو تقدير موازين القوى واحترام موجباتها الخ. . . ويمكن استعادة بعض نماذج أفكار وسلوكيات أولئك التائبين الذين شكلوا ما يمكن تسميته (الليبيراليون الجدد على جبهة اليسار)، تيمّناً برعاتهم آنذاك، المحافظين الجدد. لقد توافق الليبيراليون الجدد المشار اليهم على أن انتصار الليبيرالية المتطرفة هو انتصار نهائي أو شبه نهائي. واعتبروا بالتالي أنَّ استمرار الاشتباك الفكري والسياسي معها عيش في الماضي، أو ركض وراء الأحلام. لقد كانوا موافقين صراحة أو ضمناً على مقولة فوكوياما، بشأن نهاية التاريخ، وكانوا يجمعون على فكرة العولمة السعيدة معتبرين الكوارث الاجتماعية والأزمات التمهيدية (شرق آسيا، روسيا، البرازيل، الأرجنتين)، التي سبقت الانهيار الأخير، مجرد آثار جانبية لمسيرة ظافرة وواعدة. وكان ذلك يشبه حديث المحافظين الجدد عن الآثار الجانبية لحروب نشر الديموقراطية، أو كلام وزيرة الخارجية الأميركية غوندوليسا رايس عن الآلام التي لا مفر منها، لمخاض ولادة شرق أوسط جديد. كذلك مال الليبيراليون الجدد إلى المبالغة في سلبيات التجارب الثورية في العالم وفي المنطقة العربية إلى حد تحميلها مسؤولية الدمار الذي تسببت به

حروب الأميركيين والأطلسيين السابقة واللاحقة. كما مالوا إلى المبالغة بالنتائج المنتظرة من مشاريع تصدير الديموقراطية، إلى حد تبرير الجرائم التي ارتكبت خلال الحروب التي شنت باسمها. وقد بلغ استلاب بعضهم إلى حد التساؤل عن معنى اليسار واليمين؟ وعن جدوى الصراع الاجتماعي، وحول وجوده أصلاً؟ وعن صحة اعتبار الغزوات الأميركية استعماراً وليس تحريراً؟ وما رافقها من تصدر بعض اليساريين التائبين لشاشات التلفزيونات الممولة أميركياً أو أوروبياً أو خليجياً، يصبون من خلالها جام غضبهم على تاريخهم الستاليني، ويكيلون المدائح للديموقراطية الوافدة على متن حاملات الطائرات، ويزايدون على الأميركيين في الهجوم على المقاومين العرب بصفتهم "إرهابيين"، إلى آخر الهلوسات التي رافقت تلك المرحلة التعيسة من تاريخ العالم وتاريخنا. ولكن في مقابل هذا الانزلاق نحو اليمين وصولاً إلى الترحيب بالاحتلال الأميركي، سلكت أحزاب شيوعية وقوى يسارية في لبنان وفلسطين والأردن وسوريا ومصر والعراق... وباقي الدول العربية منحى مغايراً تماماً، فشاركت في كل النشاطات الثقافية والسياسية والشعبية (اعتصامات ومهرجانات وتظاهرات، وصولاً إلى حمل السلاح ضد قوات الاحتلال والعدوان أميركية كانت أو صهيونية)، أحياناً بصورة منفردة، وأحياناً أخرى بمشاركة قوى وطنية وقومية وإسلامية. وقد جسدت هذه الأحزاب والقوى الموقف الوطني والتقدمي الصحيح في مواجهة قوى الاحتلال وقوى النهب الامبريالي. وجاء فشل اليمين

الأميركي المتطرف وسقوط المحافظين الجدد ومشاريعهم الرعناء في العالم وفي المنطقة، ليضع نقطة النهاية لظاهرة الليبيراليين الجدد في تاريخ اليسار العربي، ويؤكد سلامة الخيار الذي أخذه الشيوعيون واليساريون الذين لم يضيعوا ولم يستسلموا، وتابعوا المواجهة.

لكي يستعيد اليسار العربي المبادرة

في ظل الحرب الباردة، حقق الشيوعيون واليساريون العرب الكثير من الانجازات، وارتكبوا الكثير من الاخطاء. وبعد الانهيار خسروا قدراً كبيراً من قواهم، ومن دورهم، ومن مواقعهم في ميدان المواجهة مع التحالف الامبريالي - الصهيوني - الرجعي العربي. والآن تلوح فرصة حقيقية لتعويض ما فقد، واكتساب المزيد من الوزن الشعبي والسياسي، إذا أحسنت قياداتهم استخلاص الدروس واجراء التعديلات الضرورية على الصعد الفكرية والسياسية والتنظيمية، واذا أحسنت بناء التحالفات الملائمة لطبيعة المرحلة، واستعادت صفات الإقدام وثقافة التضحية التي طالما ميزت الشيوعيين، قبل أن تصبح من الصفات التي يحق للقوى الجهادية الافتخار بها. علماً بأن مجمل التطورات الدولية والاقليمية أكدت بصورة أوضح من السابق صحة وثبات القيم والأهداف الكبرى التي ناضل من أجلها الشيوعيون واليساريون العرب: الاستقلال الوطني، استعادة الوحدة القومية،

بناء دولة المواطنة والرعاية، الاستقلال الاقتصادي والحد من التبعية، التنمية المستدامة وحماية البيئة، ثقافة المقاومة والتنوير، العدالة الاجتماعية، الحريات العامة والديموقراطية وحقوق الإنسان، النزوع الأممي، مقاومة الأفكار العنصرية ومنها الفكرالصهيوني، العلمنة،..... ومن البديهي مطالبة اليساريين العرب باعلاء صوتهم من جديد دفاعاً عن هذه القيم والأهداف الكبرى، التي لن تنهض مجتمعاتنا العربية فعلياً الا بمقدار تحققها. ولكن كما أثبتت التجربة ليس بالوعظ تتقدم المشاريع النهضوية والثورية، بل عبر البرامج الملموسة، والنضال الميداني الطويل النفس، والبناء التنظيمي المناسب. وهذا ما تحتاجه القوى اليسارية العربية في الوقت الراهن، أي إعادة تأكيد تمسكها بقيمها وأهدافها الأساسية، وتجديد برامجها وخطابها، واعادة بناء تحالفاتها الدولية والاقليمية والمحلية، وتطوير بنيتها التنظيمية.
ففي الزمن السوفياتي، استفادت الحركة الشيوعية العربية من دعم السوفيات، والحركة الشيوعية العالمية، وقوى تحررية أخرى في العالم والمنطقة، ولكن غياب السوفيات، وضعف الحركة الشيوعية العالمية وردائفها التقدمية والتحررية في العالم راهناً، لا يعني عجز الحركة الشيوعية واليسارية العربية عن تأمين بدائل، أو حتى التقدم بالاستناد إلى قواها الذاتية وقوى جمهورها الخاص. على كل حال، أظهرت الحركة التضامنية الواسعة مع صمود غزة خلال العدوان الاسرائيلي مطلع 2009، والتي غطت كل دول العالم تقريباً، وشاركت فيها قوى متعددة الخلفيات الأيديولوجية

والسياسية، أن الدعم العالمي لأي نضال وطني تقدمي وديموقراطي، بات الآن أقوى من المرحلة التي تلت الانهيار السوفياتي. وقد ساهم بذلك تواصل جهود الحركة العالمية من أجل عولمة بديلة، بما فيها الحركة الشيوعية واليسار العالمي من جهة، وصمود حركات المقاومات الوطنية والإسلامية في المنطقة العربية وجوارها، من جهة أخرى. وسواء كان الدعم الراهن موازياً لذاك الذي كان متوافراً خلال الحرب الباردة أو أقل منه فلن يغير من المسألة كثيراً، لأن اليسار العربي يستطيع الاستناد اليه، دون التخلي عن أولوية الرهان على الدعم الاقليمي والمحلي. وهنا تبدو المهمة الأساسية المطروحة أمام القوى اليسارية العربية، الانطلاق من التقارب الجاري حالياً مع التيارين القومي العربي والجهادي، باتجاه فتح حوار صريح وشامل وعميق بين التيارات الثلاثة للارتقاء به نحو تنسيق مرحلي على أسس أكثر وضوحاً وثباتاً. إنّ ذلك سيكون مفيداً حتى لو تعذر الانتقال من مرحلة التقارب والتقاطع إلى مرحلة التنسيق أو التحالف. فعلى القيادات اليسارية أن تأخذ بعين الاعتبار الأهمية السياسية والاستراتيجية لهذا التنسيق أو التحالف. وما يؤكد ذلك، حجم القلق الذي يعتري الأوساط الأطلسية والصهيونية من حصوله، والذي تظهره آراء المحللين الاستراتيجيين الغربيين الذين يدعون إلى بذل كل ما يمكن من أجل اجهاضه. فهو برأيهم يمنح القوى اليسارية والقومية الزخم السياسي والمشروعية الشعبية الواسعة، التي تحتاجها في هذه المرحلة، ويمنح القوى الإسلامية في

المقابل، الغطاء المعنوي الذي يعطل تهمة الإرهاب التي تجتهد الدعاية الغربية والصهيونية لالصاقها بها، كما يسهل تواصلها مع النخب الديموقراطية والأطر والمنظمات الشعبية على امتداد العالم. وعلى القيادات اليسارية أن تأخذ بعين الاعتبار أيضاً، أن بناء تعاون ثابت مع التيارين القومي والجهادي، بسبب اشكالات وحساسيات الماضي وصعوبات الحاضر، يحتاج إلى الوقت والى الجهد، لتجاوز التباينات والشكوك واعادة بناء الثقة، ومع ذلك لا بد من المحاولة. ولنقارن ما هو مطلوب مع المدى الزمني الذي اقتضاه انجاز تحالفات مشابهة سابقاً. وعلى القيادات المشار اليها كذلك، أن تخوض حواراً داخلياً موازياً حول المسألة عينها، اذ لا يمكن تجاهل حذر الكثير من التقدميين واليساريين والديموقراطيين من مشروع التحالف مع الجهاديين. هذا الحذر الذي لا يعود كله إلى فعالية الدعاية المعادية. فالتشدد الأيديولوجي والطقوسي والسلوكي لدى غالبية التنظيمات الإسلامية، والميول الاستبدادية لدى بعضها، والممارسات العنفية غير المبررة أحياناً، أو حتى الإرهاب العبثي لدى بعضها الآخر، يوضح أسباب هذا الحذر، حتى بعض نخب التنظيمات الإسلامية، ناهيك بالنخب الصديقة أو الجمهور المتعاطف معها، تشكو من تلك الظواهر، فما بالك بنخب تربّت على القيم المدنية والديموقراطية الحديثة الغربية الطابع؟ ويقابل ذلك تردد مشابه لدى قيادات وكوادر التيار الإسلامي الحاملة لثقافة بعيدة أو متعارضة مع بعض قيم ومبادئ الفكرين القومي واليساري. ولكن على

الرغم من ذلك، فإنّ مراجعة تجارب التحالفات السابقة التي قامت بين قوى متباعدة أيديولوجياً، والانتقال الذي تم داخل التيار القومي العربي باتجاه الفكر الاشتراكي العلمي خلال مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، والتحولات الايجابية الجارية في اوساط منظمات إسلامية فاعلة كحماس وحزب الله والأخوان المسلمين، خاصة في مصر والأردن، وغيرهم، تدفع إلى الأمل بنجاح مشروع التعاون بين التيارات الثلاثة (اليساري - القومي - الإسلامي) في المنطقة العربية. فالضرورات السياسية تفرض ذاتها في النهاية، وتحسم الخيارات. فكما رحبت الولايات المتحدة، حتى في ظل إدارة جورج دبليو بوش والمحافظين الجدد، بالتعاون مع شيوعيين ويساريين وإسلاميين تائبين، يستطيع الشيوعيون واليساريون التعاون مع قوميين وإسلاميين معادين للامبريالية. مع التأكيد بأن هذا التعاون يطال تحديداً الأطراف الإسلامية التي ترغب باحداث التغيير الفكري والسياسي الذي يستجيب لضرورات التحالف. وهذا لا يعني أن الإسلاميين وحدهم هم المطالبون بالتغيير، فاليسار العربي مطالب بدوره باحداث قفزة فكرية وسياسية وتنظيمية تؤهله بدوره للتحالف المشار اليه. وتبدو التطورات الجارية عالمياً وإقليمياً كما أشرنا، ملائمة لملاقاة التحولات البطيئة الحاصلة على صعيد المساحتين العروبية والإسلامية. فانهيار منظومة الفكر الليبيرالي المتطرف، وأزمة المشروع الصهيوني المتصاعدة، وهشاشة الطروحات الليبيرالية العربية المتقاطعة مع الطرحين الساداتي والوهابي، خلخلت

الأرضية التي نهضت عليها الأفكار الهجينة والضحلة للفكر الليبيرالي الجديد على ضفة اليسار العربي التي واكبت مشروع المحافظين الجدد. ولكن هذا لا يعني مطلقاً خروجها من دائرة التنافس الأيديولوجي في المنطقة؛ فالمشروع الأميركي شبه الكينزي الذي يحاول أوباما تجاوز الأزمة الرأسمالية الراهنة بواسطته، يحتاج على الصعيد الأيديولوجي ما يتعدى الأفكار الضبابية التي سبق وطرحها حليفاه، بيل كلينتون وطوني بلير، والتي اتخذت العنوان الفضفاض (الطريق الثالث)، والتي كانت في الحقيقة نسخة منحطة، عن أفكار الاشتراكية الديموقراطية الأوروبية، لحظة لفظ أنفاسها تحت ضغط هجوم الليبيرالية الجديدة. لذلك سيجد الليبيراليون الجدد على ضفة اليسار مثالهم الأعلى الجديد في أطروحات بريجنسكي وكلينتون وأوباما حول (النضال من أجل الكرامة الإنسانية)، في الوقت الذي يلقى فيه بعشرات ملايين العمال في سوق البطالة والفقر. ودون الاطالة حول هذه المسألة، يمكن القول إن اليسار العربي الحقيقي سيظل يواجه عن يمينه المباشر طروحات يسارية ليبيراية من وحي ما يماثلها في الغرب والعالم، ولكنها ستفتقد الزخم الذي تميزت به غداة انهيار التجربة الاشتراكية المحققة. ولكنْ هناك خطر أيديولوجي آخر سيبرز إلى ساحة التنافس الفكري عن جانب اليسار، وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من بينها (النيوستالينية أو النيوغيفارية، أو...). والنزعة الانتصارية المفرطة، التي ترى في الأزمة الرأسمالية الراهنة على الرغم من طابعها البنيوي، نهاية

وشيكة للنظام الرأسمالي، ورديفتها التي تجزم مسبقاً بعجز الرأسمالية عن تجاوزها، تمهدان نظرياً، لانحرافات سياسية من النوع المشار إليه، بينما يحتاج اليسار العربي، والماركسي منه على الأخص، من أجل استعادة لياقته، إلى تعميق فهمه لأسباب الانهيارات التي واجهت التجارب الثورية المختلفة طوال القرن العشرين، وقد تناولنا بعضها، ومحاولة تجنب تكرار الأخطاء ذاتها. ومن أهم دروسها: استحالة التحويل الاجتماعي عبر القفز فوق الوقائع وتجاهل موازين القوى وحرق المراحل، أو الاعتماد على أطر تنظيمية أهلية ونقابية وسياسية غير ديموقراطية. فقد أثبتت الوقائع التاريخية أن كل تراجع في الممارسة الديموقراطية داخل حركات التغيير، أو فيما بينها، أو بينها وبين مواطنيها، يقابله بالضرورة تقدم للخطر الكامن باستمرار، والمتمثل بالدور المخرب للبيروقراطية واستغلال السلطة والاستبداد والفساد. وهذا يؤكد ارتباط نجاح اليسار في استعادته للمبادرة، بقدرته على صياغة برامج ملموسة تستند إلى رؤية متجددة لقضايا المنطقة في مناخ المتغيرات الحاصلة على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي سبق وأشرنا إلى أبرزها. وكذلك قدرته على تطوير منظماته السياسية والجماهيرية باتجاه اكتساب ثقافة وتقاليد ديموقراطية تشجع على انضمام الناشطين والمناضلين اجتماعياً وسياسياً إلى صفوفها، وخاصة المثقفين والشباب منهم. كل ذلك استناداً إلى مراجعة نقدية لتجاربه الخاصة، وتجارب الحركات الثورية والتقدمية الأخرى. فالجيل العربي الجديد يدخل معترك

الحياة وسط التحديات المتصاعدة للعولمة، في مجتمعات مستلبة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. ويخضع لعملية غسل دماغ على مدار الساعة، تستهدف قطع الطريق على اكتسابه وعياً أيديولوجياً وسياسياً تقدمياً، يمكنه من فرض خياراته، والسير قدماً نحو الاستقلال، والحرية، والديموقراطية، والتنمية والعدالة الاجتماعية، والاشتراكية. لذا تبدو مهمة اليسار في المنطقة راهناً، بالغة الأهمية في التصدي لهذه الضغوط الأيديولوجية السلبية المتعددة الاتجاهات، والمساهمة في تسليح الشباب العربي بالأدوات المعرفية والخبرات النضالية الكفيلة بتصويب وجهة المعركة التحررية الدائرة، ودفعها إلى الانتصار وهي معركة صعبة، لأن الجيل الجديد من المناضلين، مضطر كما سبق للأجيال السابقة، أن يواجه دفعة واحدة قوى عدة: قوى الرأسمال العالمي، وقوى الرأسمال المحلي التابع، وقوى العطالة والتخلف داخل صفوف حركة التحرر العربي والاقليمي. وهذا يستدعي المباشرة بحوار استراتيجي عميق وطويل النفس بين القوى اليسارية العربية وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية العربية، يطال مستجدات الوضع الدولي والاقليمي والعربي. على ألّا يكتفي بالوصول إلى خلاصات أيديولوجية وسياسية نظرية، بل يرتقي إلى مستوى التنسيق العملي المنظم. فليس من المنطقي أن نرى تزايد اهتمام أطراف النظام العربي الرسمي بتعزيز دعمهم المتبادل، وأن نلحظ تطور مسار التكامل بين القوى الجهادية في المنطقة، في مقابل بقاء مستوى التشاور والتنسيق والتعاون بين القوى اليسارية

والشيوعية، التي تتبنى نظرياً فكرة التضامن القومي والأممي، عند الحد الأدنى من "المجاملات واللياقات البروتوكولية" وأحياناً دونها. فإذا استمرت القيادات اليسارية الحالية في تقاعسها أو عجزها عن القيام بواجبها في هذا المجال، فعلى نخبها وكادراتها الطليعية المبادرة إلى تجاوزها، وبناء علاقات تعاون وتضامن من نوع جديد، مبني على أسس التكامل السياسي والميداني. ولتكن القوى اليسارية في المشرق العربي أول المبادرين إلى ذلك، انطلاقاً من التحدي التاريخي الداهم الذي يشكله الاحتلالان الأميركي والاسرائيلي، اللذان يشكلان الخطر الأكبر الذي يهدد هوية المشرق وحريته ووحدة مجتمعاته. فنهضة هذه القوى مجدداً، لم تعد ضرورة موضوعية من أجل دفع مسار المنطقة نحو الاستقلال الفعلي والتنمية والديموقراطية والاشتراكية فحسب، بل أصبحت ضرورة من أجل صيانة وحدة نسيجها الاجتماعي الذي تضعفه وتمزقه التوترات القطرية والاتنية والطائفية والمذهبية المتفاقمة بفعل الاحتلالات والتدخلات الأجنبية. وتحقيقاً لهذه الضرورة التاريخية والراهنة، لا بد لليسار من الاستفادة بشكل واقعي من الفرصة الجديدة المتاحة، من أجل تعزيز حضوره في مختلف ميادين النضال الوطني والقومي والاجتماعي. والكلمة الأخيرة في هذا المجال، تبقى لأجيالنا الشابة وطلائعها الأكثر ثقافة ووعياً واستعداداً للنضال المثابر والطويل النفس. علماً بأن الشرط الضروري لنجاحها في مهمتها يبقى مرتبطاً بقدرتها على تجاوز الأطر القائمة، سواء تلك القابضة على السلطات العربية

الهرمة، أو تلك الممسكة بالمعارضات الماضوية الفكر والممارسة. فالرهان على التجدد الذاتي للأنظمة الحاكمة، أو للأحزاب والحركات والتجمعات التغييرية الراهنة، يصبح يوماً بعد يوم رهاناً خاسراً. إن انسلاخ شرائح متزايدة الاتساع من الشبيبة، عن الأوساط والقوى السياسية المهيمنة، أو التيارات اليسارية والإسلامية والقومية المعارضة راهناً، باتجاه مقاربات أكثرعلمية وتقدماً وديموقراطية ومعاصرة لقضايا المنطقة، بات الممر الالزامي لولادة حركة تحرر عربية جديدة، تنجز البرنامج الذي عجزت عن انجازه سابقتها. فهل يحصل هذا في الأمد المنظور؟ إنَّ مستقبل المنطقة يتوقف على ذلك إلى حد كبير.

المراجع

- هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.
- هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية؟، دار الكتاب العربي، 2002.
- ميشال بوغنون - موردان، أميركا التوتاليتارية، دار الساقي، 2002.
- زبيغنيو بريجنسكي، الفوضى، الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
- زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
- زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار، دار الكتاب العربي، 2004.
- زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، دار الكتاب العربي، 2007.
- صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999.
- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، دار العلوم العربية، 1993.
- ريشار لابيفير، التحول الكبير، دار الفارابي، 2008.
- مايكل تانزر، التسابق على الموارد، مؤسسة الأبحاث العربية، 1981.
- جوزيف. إ . ستيغليتز، خيبات العولمة، دار الفارابي، 2003 .

- بول كينيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.
- ايمانوييل تود، ما بعد الامبراطورية، غاليمار، 2002.
- آرنست مانديل، الاتحاد السوفياتي بظل غورباتشيف، دار الواحة، 1991.
- مهاتير محمد وشنتارو ايشيهارا، صوت آسيا، دار الساقي، 1998.
- مفكرون غربيون وعرب، الغرب وبقية العالم، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2000.
- ميخائيل غورباتشيف، بيريسترويكا، دار الفارابي، 1998.
- شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.
- غينادي زوغانوف، روسيا وطني، دار الفارابي، 1997.
- جوديث . س . يافيه، الشرق الأوسط عام 2015، دار علاء الدين، 2005.
- د. سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، 2003.
- د. سمير أمين، نقد روح العصر، دار الفارابي، 1998.
- د. غسان سلامة، أميركا والعالم، دار النهار للنشر، 2005 .
- سيار كوكب الجميل، المجال الحيوي للخليج العربي، مركز الامارات للدراسات، 2003.

- جيلبير الأشقر، صدام الهمجيات، دار الطليعة، 2001.
- جيلبير الاشقر، الشرق الملتهب، دار الساقي، 2004.
- د. جورج قرم، انفجار المشرق العربي، دار الفارابي، 2006.
- د. جورج قرم، المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، دار الفارابي، 2007.
- وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين، مركز الامارات للدراسات، 2000.

المحتويات

يرى الكاتب أن الانهيار المالي الذي ضرب الأسواق الأميركية والعالمية في صيف 2008، وضع نقطة النهاية، لحقبة سيادة الليبرالية المتطرفة والأحادية الأميركية على النطاق العالمي. يبدأ باستعراض التطورات التقنية والاقتصادية التي مهدت لتسارع العولمة وانتصار الليبرالية المتطرفة. ثم يستعرض التطورات الجيوسياسية التي رافقت الحرب الباردة، وساهمت بتوسع الامبراطورية الأميركية، في سياق مسار تاريخي أدى إلى ذلك الانتصار. ويعطي الكاتب أهمية خاصة، لمقدمات الانهيار السوفياتي وأسبابه، والدروس التي يمكن استخلاصها منه، لأنه كان الممر الالزامي للانتقال من الثنائية القطبية إلى الاحادية القطبية. بعدها يلخص السمات التي تميزت بها الرأسمالية المعاصرة بظل النهج النيوليبيرالي، وتداعيات دينامياتها، وصولاً إلى الأزمة الراهنة. وينتقل إلى عرض الخطوط الرئيسية للاستراتيجية الأميركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، والمحطات التي اجتازها تطبيقها قبل أحداث 11 أيلول 2001 وبعدها. وحظيت أحداث الشرق الأوسط وحروبه بأهمية مميزة في هذا المجال، لأنها كانت المسرح الأساسي لذلك التطبيق. ويعطف الكاتب الفشل الاقتصادي لليبرالية المتطرفة والفشل السياسي والعسكري للولايات المتحدة في مرحلة قيادتها الأحادية، إلى صعود القوى العظمى الجديدة، ليستنتج دخول العالم مرحلة انتقالية من الأحادية إلى التعددية القطبية. واستناداً إلى المعطيات الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة، ووجهة تطورها المحتملة، يستشرف معالم المشهد العالمي الناشيء، ورهانات أقطابه الأساسية. وفي الختام، يحاول الكاتب من خلال دراسة التوزع المستجد للقوى في الشرق الأوسط الكبير، وطبيعة الاستقطابات التي يتعرض لها، تلمس الفرص الموضوعية المتاحة للتغيير التقدمي، عالمياً واقليمياً وعربياً، وشروط ترجمتها الميدانية.


ISBN 978-9953-71-448-6